

فَسَائِلُ مَنَعٍ وَمُكَافَأَتُهُ الْإِمْرَهَابُ
فِي الشَّرْقِ الْأَوْسَطِ وَشَمَالِ أُفْرِيْقِيَا وَفِي الْغَرْبِ

FRIEDRICH
EBERT 
STIFTUNG

أوراق ونقاشات مؤتمر
وسائل منع ومكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط
وشمال أفريقيا وفي الغرب

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية
(٢٠١٦/١١/٥٠٧٥)

٣٢٠

وسائل منع ومكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والغرب/ محمد
سليمان أبو رمان... وآخرون. - عمان: مؤسسة فريدريش إيبيرت، ٢٠١٦

ص. (٢٤٩)

ر. إ. : ٢٠١٦/١١/٥٠٧٥.

الوصفات: /الأحوال السياسية//الإرهاب/

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة
المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

الناشر مؤسسة فريدريش إيبيرت ، مكتب الاردن و العراق
مؤسسة فريدريش إيبيرت - مكتب عمان
صندوق بريد: ٩٤١٨٧٦ عمان ١١١٩٤ الأردن
بريد الكتروني: fes@fes-jordan.org
الموقع الالكتروني: www.fes-jordan.org

غير مخصص للبيع

مؤسسة فريدريش إيبيرت ، مكتب عمان ©

جميع الحقوق محفوظة. لا يمكن إعادة طبع ، نسخ أو استعمال اي جزء من هذه المطبوعة من دون اذن مكتوب من الناشر.

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تمثل بالضرورة وجهات نظر مؤسسة فريدريش إيبيرت أو المحرر.

- الترجمة: بنان ملكاوي
- تصميم الغلاف: معاذ اسعيد
- طباعة: المطبعة الإقتصادية
- الرقم المعياري الدولي (ردمك): ٩٧٨-٩٩٥٧-٤٨٤-٧٠-٥

أوراق ونقاشات مؤتمر
وسائل منع ومكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط
وشمال أفريقيا وفي الغرب

الفهرس

- آنيا فيلر تشوك
تقديم.....٧
- محمد أبو رمان
جهود مكافحة الإرهاب: جدلية المدخلات والمخرجات.....٩
- حسن أبو هنية
مقاربة الحرب على الإرهاب: نماذج نزع التطرف.....٢٥
- ياسر الدرويش
كسر الإرهاب: تقييم مكافحة داعش في العراق.....٤٥
- نبيل البكيري
المقاربة اليمينية لمكافحة الإرهاب.....٧٣
- أحمد زغلول شلاطة
واقع الإرهاب في مصر وأزمة مكافحته.....٩١
- حسين الرواشدة
الأردن: مقاربة لمواجهة التطرف.....١٠٥
- عوض البادي
استراتيجية المملكة العربية السعودية الوطنية لمكافحة الإرهاب: النهج التشريعي.....١١٧
- خالد الشكراوي
المغرب وسياسات مكافحة الإرهاب من الأمني إلى الشمولي.....١٣٣
- سامي براهيم
الرؤية التونسية للتصدي للإرهاب من خلال وثيقة "الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب".....١٤٩
- ارليك روساند
نحو استراتيجية أكثر شمولاً لمكافحة الإرهاب - تحديات الانتقال من الكلام إلى العمل: تجربة الولايات المتحدة.....١٦٥
- نيكولاي سوحوف
منظومة مكافحة الإرهاب في روسيا الاتحادية.....١٩٣
- بليندا هوفمان
العمل المشترك ضد الإرهاب: نظرة حول تعاون السلطات الألمانية.....٢٠٧

كريستيان بارثولين

٢١١التعاون ضد الإرهاب

مارك هيكر وايلي تيننام

٢١٧فرنسا والجهادية: الجمهورية في عصر جديد من الإرهاب

جونان بيردويل

٢٣٣بناء قدرات محلية على مستوى عالمي: التعاون من خلال شبكة المدن القوية

٢٤٥نبذة عن الكتاب

التقديم

آنيا فيلر-تشوك

المديرة المقيمة لمؤسسة فريديش ايبيرت، الأردن والعراق

لا يعد الإرهاب بأي حال من الأحوال ظاهرة جديدة. ويُظهر التاريخ الإرهاب في وفرة من السياقات السياسية والثقافية والعرقية والدينية. في السنوات القليلة الماضية ارتفعت حصيلة الهجمات الإرهابية الإسلامية، وفي العديد من البلدان، يتراوح التهديد المتصور حاليا عند مستوى مرتفع جديد.

كما ويتم التفكير في ابتكار أساليب جديدة لمكافحة التهديدات الإرهابية القائمة ومنع ارتفاع حصيلة التطرف الديني والتطرف العنيف. وتختلف المقاربات المتبعة لمعالجة هذه التحديات اختلافا كبيرا بدءا من الأساليب التي تركز على النهج الأمني لتلك التي تعتمد على عوامل اجتماعية واقتصادية أو أيديولوجية، على سبيل المثال. ففي هذا الصدد، إن مسألة تحديد ماهية الإرهاب الوسيلة المناسبة للقضاء عليه والوقاية منه قد ولدت الكثير من الجدل.

بإصدار هذا الكتاب، ترغب مؤسسة فريديش ايبيرت في المساهمة في هذا النقاش من خلال توفير الخبرة في هذا الشأن من عدة دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكذلك من أوروبا وروسيا والولايات المتحدة. هدفنا هو على النقيض من الرؤى المختلفة من أجل السماح للدروس المستفادة وتعزيز الجهود المشتركة.

أغلب الأوراق في هذا المنشور عُرِضَتْ في مؤتمر دولي في الأردن تحت عنوان "وسائل منع ومكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي الغرب"، والذي نُظِم من قبل مكتب مؤسسة فريديش ايبيرت في حزيران ٢٠١٦ في عمان.

وتتابع مؤسسة فريديش ايبيرت خلال خط عملها على الإسلام السياسي والتطرف عن كُتُب هذه الاتجاهات لسنوات عديدة وذلك بهدف نشر تحليلات معمقة من قبل خبراء محليين من منطقة الشرق الأوسط وتعزيز خطاب علمي مفتوح حول هذه القضايا.

نتمنى لكم قراءة ثاقبة، ونتطلع إلى اهتمامكم المستمر في أنشطة ومنشورات مؤسسة فريديش ايبيرت. لمعرفة المزيد عم عمل المؤسسة، يرجى زيارة موقعنا على الانترنت:

www.fes-jordan.org

جهود مكافحة الإرهاب؛ جدلية المدخلات والمخرجات

محمد أبو رمان

إن مفهوم الإرهاب قديم في تداوله، ومرتببط بأشكال وأنواع مختلفة من الأنشطة والجماعات التي مارست عمليات اعتُبرت إرهابية، مثل خطف الطائرات والرهائن والهجوم المسلح على مناطق معينة، مع ذلك ثمة اختلاف إقليمي ودولي أولاً على تعريف الإرهاب، وثانياً على قوائم تصنيف الجماعات الإرهابية.

وبالرغم من تعدد وتنوع شبكات الجماعات التي تصنّف إرهابية، إلا أنّ الصيغة التي شغلت العالم وأغلب الدول العربية والغربية، تتمثل في شبكتي القاعدة، ثم ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية، الذي أصبح يمثل الجيل الجديد من "الإرهابيين الإسلاميين"، ويحظى بانتشار واسع، مكّنه من إقامة إمارته في العراق وسورية، وإمارات تابعة لها في أكثر من مكان في العالم، فيما استطاعت الخلايا التابعة له تنفيذ عمليات ضد أهداف متعددة، في أوروبا وأستراليا وأفريقيا وآسيا، وأصبح هذا التنظيم يمثل تحدياً أساسياً لكثير من دول العالم، على أكثر من صعيد، محلي وإقليمي ودولي، لذلك تعددت وتنوعت مقاربات واستراتيجيات دول العالم في مواجهته.

من هو الإرهابي؟ وتصنيف المنظمات الإرهابية؟

قبل اللوح إلى مناقشة الاتجاهات والاستراتيجيات والمقاربات المتعددة، دولياً وإقليمياً ومحلياً لمواجهة الإرهاب، من الضروري أن نتوقف أولاً عند تعريف الإرهاب وتصنيف الجماعات الإرهابية.

المفارقة، هنا، أنّه بالرغم من أنّ موضوع الإرهاب أصبح متغيراً رئيساً في العلاقات الدولية، منذ قرابة عقد ونصف من الزمن، وبالرغم - كذلك - من حجم الحديث عنه وعن استراتيجيات مكافحته، إلا أنّه لا يوجد تعريف دولي محدد متفق عليه تماماً بين الدول في العالم على تعريف الإرهاب وتصنيف الجماعات الإرهابية، إذ هنالك مروحة متنوعة من التعريفات للإرهاب من جهة، وتباين في تصنيف هذه الجماعات من جهةٍ أخرى.

الاتفاقية العربية، على سبيل المثال عرّفت الإرهاب على أنه "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به، أيًا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم أو إيذائهم وتعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو امتلاكها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر".

وفي الفقرة الثالثة من الاتفاقية ذاتها تمّ تعريف الجريمة الإرهابية بأنها أي جريمة أو الشروع فيها ترتكب تنفيذاً لغرض إرهابي في أي دولة متعاقدة أو ممتلكاتها أو مصالحها أو على رعاياها أو ممتلكاتهم يعاقب عليها القانون الداخلي، وكذلك التحريض على الجرائم الإرهابية أو الإشادة بها ونشر وطبع أو إعداد محررات أو مطبوعات أو تسجيلات أيًا كان نوعها للتوزيع أو لإطلاع الغير عليها بهدف تشجيع ارتكاب تلك الجرائم.

فيما اعتبرت الاتفاقية الأوروبية لمنع الإرهاب، والصادرة عن المجلس الأوروبي ٦ أفعال بمثابة جرائم إرهابية، هي:

- خطف الطائرات.
- أعمال العنف والتخريب.
- الأعمال الموجهة إلى الأشخاص من ذوي الحماية الخاصة والدبلوماسية.
- استعمال القنابل والديناميت والصواريخ والرسائل المفخخة التي تعرّض حياة الإنسان إلى الخطر.
- أخذ الرهائن والخطف والاحتجاز غير المشروع للأفراد، والجرائم الخطرة التي تتضمن الاعتداء على الحياة والسلامة الجسدية والحرية.
- الشروع بالاشتراك في الجرائم السابقة.

أمّا اتفاقية منظمة الدول الأميركية لمنع وقوع الإرهاب (١٩٧١) فعرّفت الجرائم الإرهابية بأنها جرائم الخطف والقتل التي ترتكب ضد أشخاص تلتزم الدولة في حمايتهم حماية خاصة يقرها القانون الدولي.

فيما عرّفت قرارات الأمم المتحدة الإرهاب بأنه "تلك الأعمال التي تعرّض للخطر، حياة أرواح بشرية بريئة، أو تهدد الحريات الأساسية أو تنتهك حرية الإنسان". وعرّفه خبراء في الأمم المتحدة بأنه "استراتيجية عنف محرّم دولياً، تحركها بواعث أيديولوجية، تريد إحداث عنف داخل المجتمع، للوصول إلى السلطة أو تقويضها".

على الصعيد الإسلامي فقد عرّف المجمع الفقهي الإسلامي الإرهاب بأنه العدوان الذي يقوم به فرد أو جماعة أو دولة ضد الإنسان (النفس - الدين - المال - العرض - العقل) ويكون ذلك بالتخويف والأذى والتعذيب والقتل بغير حق^١.

بالرغم من وجود تعريفات عديدة ومتنوعة للإرهاب، كما رأينا سابقاً، إلا أنّ ثمة توافقاً بين أغلب التعريفات القانونية والدولية والسياسية على أنّه:

أولاً- استخدام العنف، أو التهديد به،

ثانياً- لتحقيق أهداف سياسية غير مشروعة،

ثالثاً- وهو عملية غير قانونية،

رابعاً- هنالك إرهاب داخلي، يخالف القانون الداخلي،

خامساً- هنالك إرهاب خارجي، مرتبط بعمليات ضد مصالح دول أخرى، يخالف القانون الدولي،

سادساً- لا يقتصر الفعل الإرهابي على العمل المباشر، مثل الخطف والقتل والتفجير..، بل يشمل التخطيط والتدبير، والتحريض، والإشادة والترويج.

أما وزارة الخارجية الأميركية فقدمت تعريفاً براغماتياً، إجرائياً مبسطاً لاعتمادها قائمة المنظمات الإرهابية، وهو أن تكون المنظمة أجنبية، وأن تستخدم النشاط الإرهابي أو يكون لها القدرة على ذلك، وأن يهدد هذا النشاط أمن مواطني الولايات المتحدة أو الأمن القومي الأميركي^٢.

وهذا المعيار "الأمني" المبني على مصالح وأمن الدول هو الغالب على تصنيف وتعريف أغلب الدول للمنظمات الإرهابية.

أمّا على صعيد الجماعات الإرهابية، فقد أصبح هذا الموضوع يتصدر اهتمامات الدول، بوصفه أحد أبرز مصادر التهديد للأمن والاستقرار العالمي، منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وصولاً إلى النشاط غير المسبوق للخلايا والتنظيمات المرتبطة بتنظيم ما يسمى "الدولة الإسلامية" (داعش)، وهو النشاط الذي لم يترك قارة ولا مكان في العالم إلا وصل إليه بالتكافل،

^١ انظر: محمود سعيد قيراط، الإرهاب: دراسة في البرامج الوطنية واستراتيجيات مكافحته، ورقة بحثية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط١، ٢٠١١، ص٦٢-٦٤. وكذلك: محمد محي الدين عوض، واقع الإرهاب واتجاهاته، أعمال ندوة "مكافحة

الإرهاب"، الرياض ٣١-٥/٢-٦/١٩٩٩، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ص١٢-٢٠.

^٢ المرجع السابق، الصفحة الخاصة بمكتب مكافحة الإرهاب على موقع وزارة الخارجية الأميركية.

أو بعبارة أدق التنافس، مع ما تقوم به خلايا التنظيمات والخلايا المحلية والإقليمية التابعة للقاعدة.

ولمواجهة انتشار وتمدد الجماعات الإرهابية، أخذت دول العالم تصدر قوائم لما تعتبره منظمات إرهابية ومتطرفة، تتخذ في مواجهتها عقوبات. فهناك القائمة التي أصدرتها الإمارات في العام ٢٠١٤، وتضم قرابة ٨٣ منظمة، تتوزع ما بين أحزاب وجماعات ومنظمات جهادية ومنظمات إغاثة ومؤسسات ذات طابع ثقافي معن، وبين الشيعة والسنة؛ ولا تميز بين ما يسمى بالإسلام المعتدل والمتطرف؛ إذ تضع جماعة الإخوان المسلمين وحماس، ومجموعة من المنظمات الأوروبية والغربية والأميركية المعروفة في القائمة، بالإضافة إلى حزب الله بفروعه المختلفة، وحزب الأمة الخليجي، مع القاعدة وجبهة النصرة وفروع داعش بطبيعة الحال، وطالبان والمنظمات الجهادية الباكستانية، مثل عسكر طيبة، وجيش محمد، ومنظمات سورية تقاتل النظام، مثل أحرار الشام والكتيبة الخضراء وغيرها^٣.

أما السعودية؛ فقد وضعت لائحة أكثر تحديداً واختصاراً للمنظمات الإرهابية، فشملت القاعدة بفروعها وجبهة النصرة وحزب الله وداعش وجماعة الحوثيين وجماعة الإخوان المسلمين، لكنّها لم تشمل حركات جهادية سورية أخرى، كما هي حال القائمة الإماراتية^٤.

فيما احتوت القائمة الأميركية على دول ومنظمات وأشخاص مرتبطين بالإرهاب، وهي قائمة دورية تصدرها وزارة الخارجية الأميركية، ويتم فيها إضافة بعض المنظمات وشطب أخرى، وتقارب حالياً ٤٠ منظمة، ومن أبرز المنظمات الإسلامية المعروفة في القائمة الأميركية؛ الجماعة الإسلامية في مصر، جماعة الجهاد، حركة حماس، حركة المجاهدين الباكستانية، حزب الله، حركة الجهاد الفلسطينية، الحركة الإسلامية في أوزباكستان، جيش محمد (كشمير)، كتائب شهداء الأقصى (حركة التحرير الوطنية الفلسطيني)، عصابة الأنصار (مخيم عين الحلوة في لبنان)، فروع تنظيم القاعدة (المغرب والجزيرة العربية والعراق وكتائب الشهيد عبدالله عزام)، حركة الجهاد الإسلامي في بنغلادش، وحركة الشباب الإسلامية في الصومال، وكتائب حزب الله، وشبكة حقاني وحركة أنصار الدين في مالي، والجماعة الليبية المقاتلة، وتنظيم داعش، وجبهة النصرة، وحركة "شام الإسلام" في وجيش المجاهدين والأنصار في سورية، وغيرها^٥.

^٣ انظر: الإمارات تدرج ٨٣ منظمة على لائحة الإرهاب، رويترز، ١٥ نوفمبر ٢٠١٤.

^٤ انظر: السعودية تصدر قائمة للإرهاب على رأسها الإخوان والنصرة، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠١٤/٣/٩.

^٥ يمكن مراجعة موقع وزارة الخارجية الأميركية.

يمكن ملاحظة أنّ تعريف المنظمات الإرهابية يخضع لمنظور كل دولة لمصالحها وأمنها الوطني، لذلك وإن كان هنالك تعريف عام فضفاض للإرهاب بأنه استخدام غير مشروع للقوة لتنفيذ أجندة سياسية غير مشروعة، إلا أنّ تصنيف المنظمات وتطبيق هذه المعايير النظرية يتباين بحسب أجندة كل دولة سياسياً وأمنياً.

أمّا عن جهود مكافحة الإرهاب فقد تعددت وتتنوعت كما سنلاحظ، لاحقاً، واختلطت في كثير من الأوقات بمكافحة التطرف الديني، على اعتبار أنّ التطرف الديني، أي الفهم المتشدد لأحكام الإسلام قد يؤدي بأصحابه إلى استخدام العنف لتنفيذ أهدافهم بالقوة، وبصورة غير قانونية، فاعتُبر التطرف الديني مرحلة أساسية من مراحل الإرهاب، لذلك تمّ تخصيص جزء كبير من الجهود المحلية والإقليمية والدولية لمكافحة التطرف الديني عبر نشر مفاهيم وتأويلات معتدلة للإسلام، كما سيتم ذكره لاحقاً.

على ضوء ما سبق تصعد التساؤلات عن الاستراتيجيات والمفاهيم والاتجاهات التي تمّ اعتمادها والوصول إليها من قبل العديد من الدول لمواجهة هذه الظاهرة غير المسبوقة؟

التطور التاريخي للجماعات الإسلامية المتشددة

شهد طفرات هائلة منذ قرابة عقدين ونصف، مع بداية بروز تنظيم القاعدة وجماعات الإسلام المسلّح بصورة أخطر مما سبق، وتزايد منسوب العمليات الإرهابية في العديد من الدول العربية بصورة خاصة في التسعينيات من القرن الماضي.

مع نهاية التسعينيات، برز مفهوم "عولمة الجهاد"، وإعلان أسامة بن لادن وأيمن الظواهري تأسيس الجبهة العالمية لمقاومة الصهيونية والصليبية في العام ١٩٩٨، وبعبارةٍ أخرى تحوّلت القاعدة من أولوية قتال العدو القريب (الأنظمة العربية) إلى "العدو البعيد" الولايات المتحدة والمصالح الغربية، ما نجم عنه العديد من العمليات النوعية التي قام بها عناصر تابعون للقاعدة في اليمن وأفريقيا ضد الولايات المتحدة الأميركية.

إلا أنّ نقطة التحول التالية المهمة حدثت مع تفجيرات ١١ أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة الأميركية، التي خطط لها ونفذها تنظيم القاعدة، وبإشراف مباشر من أسامة بن لادن نفسه، ما نقل الجهود المختلفة في مكافحة الإرهاب إلى مرحلة إعلان الحرب العالمية على الإرهاب، ودفع

بالولايات المتحدة الأميركية إلى خوض حربين كونيتين بدعوى مواجهة الإرهاب، في كل من أفغانستان والعراق لاحقاً.

الحربان اللتان أعلن فيهما المحافظون الجدد الانتصار أدت إلى نتيجتين رئيسيتين؛ النتيجة الأولى، تحول تنظيم القاعدة من المركزية القيادية الصارمة إلى اللامركزية، ومنح الفروع والجماعات المختلفة صلاحيات واسعة في التخطيط والتنفيذ، الأمر الذي نجم عنه لاحقاً الانتقال من القاعدة إلى القواعد، وبروز قيادات إقليمية جديدة للتنظيم، في كل من اليمن والسعودية والجزائر، ولاحقاً العراق.

أما النتيجة الثانية، فهي بروز تنظيم أبو مصعب الزرقاوي في العراق، الذي وبالرغم من انضمامه إلى القاعدة رسمياً في العام ٢٠٠٤، إلا أنه كان مختلفاً عن القاعدة، منذ البداية، في العديد من الأمور، في مقدمتها البنية العقائدية الأيديولوجية الأكثر صلابة وتشدداً، والسلوك الشرس في قتال الخصوم، والتوسع في التكفير، والموقف من الشيعة والتمادي في العمليات الانتحارية واستباحة قتل المدنيين، وهي الفروقات التي ظهرت بداية بين الزرقاوي وشيخه المقدسي، لكنّه برزت بوضوح أكثر لاحقاً، في العام ٢٠١٤، عندما حدث الانشقاق الكبير بين القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية، أو قاعدة العراق، التي انشقت عن التنظيم الأمّ وأصبحت لاحقاً "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، ثم لاحقاً إعلان الخلافة الإسلامية ومطالبة جميع الفصائل "الجهادية" بالانضمام إليها، من مختلف أنحاء العالم.^٦

إن بروز داعش بصورة واضحة، تنظيم الدولة الإسلامية بقوة في العراق وسورية، ثم ظهور الولايات التابعة له في مختلف أنحاء العالم، توازي مع ظاهرة "الذئاب المنفردة"، التي تطوّرت لاحقاً إلى خلايا خطيرة قامت بعمليات هزّت أوروبا وأفريقيا وآسيا والدول العربية، مثل - أي هذا البروز - نقطة تحول غير مسبوقه في تاريخ الإرهاب والحركات الدينية المتشددة.^٧

^٦ انظر: محمد أبو رمان، من القاعدة إلى القواعد؛ العوائد والضرائب، صحيفة الغد الأردنية، ٢٨ أيار ٢٠٠٧.

^٧ انظر: أحمد السباعي، الذئاب المنفردة: رعب تنظيم الدولة القادم، الجزيرة نت، وشمس الدين النفاذ، هل أنهى تنظيم الدولة حدود سايكس بيكو فعلياً، موقع نون بوست الإخباري، ٣١ أكتوبر، ٢٠١٥، على الرابط التالي:

<http://www.noonpost.net/%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4/%D9%87%D9%84-%D8%A3%D9%86%D9%87%D9%89-%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D8%B3%D8%A7%D9%8A%D9%83%D8%B3-%D8%A8%D9%8A%D9%83%D9%88-%D9%81%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%8B%D8%A7%D8%9F>

وطارق عثمان، مفارقات داعش: الأمل السياسية التي خابت، مركز دراسات الجزيرة، الدوحة، ٢٣ نوفمبر ٢٠١٤، على الرابط التالي:

<http://studies.aljazeera.net/ar/files/isil/2014/11/201411238819725981.html>

ارتبط التنظيم بمرحلة جديدة في المنطقة العربية بأسرها، تمثلت بما سمي الربيع العربي، ثم مرحلة الانقراض عليه، مع الثورة المضادة، برعاية أنظمة رسمية عربية، والدخول في نفق الصراعات الداخلية في كل من سورية والعراق وليبيا واليمن وقبل ذلك الصومال، كل ذلك اعتُبر من أعراض وعلامات انهيار الدولة القطرية السلطوية العربية، التي ظهرت بصورتها القائمة بعد الحرب العالمية الثانية من جهة، وانهيار النظام الإقليمي العربي، مع صعود دول إقليمية جديدة فاعلة في المنطقة، مثل تركيا وإيران، وبعض المحللين يضيفون إلى ذلك التراجع الأميركي، بعد الانتكاسات التي حدثت في كل من العراق وأفغانستان، أو ما أصبح يطلق عليه عقيدة أو عقدة أوباما^٨.

تحديّ تنظيم الدولة الإسلامية تجاوز كل ما سبق كمياً ونوعياً، على أكثر من مستوى؛ مستوى إعلان الخلافة وإقامة دولة إسلامية مزعومة، ما يحظى برمزية عالية واختراق لأدبيات التراث الإسلامي، مع القدرة على السيطرة على أراض وإقامة سلطة كاملة عليها، والاحتفاظ بها قرابة عامين أولاً، وثانياً على صعيد التوحّش في أيديولوجيا التنظيم وعملياته العسكرية وتعامله مع خصومه المختلفين، وثالثاً على صعيد قدرته على التجنيد والاستقطاب، ما فاق كل المنظمات الإرهابية السابقة، سواء العالم العربي أو الغربي، قدرة التنظيم على استقطاب أوروبيين وغربيين من أصول عربية ومسلمة، وبعضهم متحوّلي الديانة، وقدرته على استقطاب النساء والشباب الصغار، استسهاله القتل والتفجير في الأماكن العامة، أو ما يسمى الأهداف الناعمة، مثلما حدث في باريس وبروكسل ومنتجع بحري في تونس، وحتى في المساجد الشيعية في كل من الكويت والسعودية.

إن خطر داعش أصبح ثلاثي الأبعاد (D٣)^٩؛ البعد الأول هو الدولة التي أسسها في كل من العراق وسورية، وأصبحت تتوافر على مساحة جغرافية كبيرة، وتحكم ملايين البشر، قبل أن تبدأ بالتراجع نسبياً في الشهور الأخيرة.

أمّا البعد الثاني فهو الولايات والخلايا المنتشرة التابعة للتنظيم في العديد من أماكن العالم، إذ أعلن التنظيم عن تأسيس ولايات في كل من سيناء (أنصار بيت المقدس)، ليبيا، والسعودية

^٨ Ghayath Naisee, The Islamic state and the counter revolution, International Socialism, issue 147, 6th July 2015. Also: Jeffrey Goldberg, The Obama Doctrine, The Atlantic, April 2016.

<http://www.theatlantic.com/magazine/archive/2016/04/the-obama-doctrine/471525>

^٩ Joseph S Nye, How to Fight Islamic State, Project Syndicate, Sep 8 2015,

<https://www.project-syndicate.org/commentary/how-to-fight-the-islamic-state-by-joseph-s--nye-2015-09?barrier=true>

(ولاية نجد) وأفريقيا الوسطى (جماعة بوكو حرام) والقوقاز وقبل مبايعة العديد من الجماعات في أنحاء متفرقة من العالم.

البعد الثالث هو البعد الأهم والأكثر خطورة، ويتمثل في الجانب الأيديولوجي، إذ أصبح التنظيم يمثل فكراً وتياراً ينتشر ويحظى بمؤيدين في أكثر من ٨٠ دولة في العالم، إما أنهم يسارعون إلى الانتقال إلى "أرض الخلافة الموعودة" أو أنهم يقومون بأعمال إرهابية بما يخدم أجندة التنظيم وينسجم مع أهدافه وأفكاره.

ونعتبر الجانب الأيديولوجي هو الأخطر، لأنّ الإمساك به ومحاصرته أمر أشبه بالمستحيل وغير الممكن عبر الوسائل الأمنية التقليدية أو مثل الحروب العسكرية، وإن كانت الدول حاولت الدخول مع التنظيم في "معارك الكترونية"، نظراً لما يتميز به من قدرة هائلة على استخدام شبكة الانترنت، لنشر دعايته وتعزيز قدرته على التجنيد، فهناك عشرات الآلاف من الحسابات الموالية له في التويتز والفيس بوك، ومواقع تنشر أفلامه التي ينتجها¹⁰.

نظراً للمعطيات السابقة وغيرها من مؤشرات وحيثيات عديدة يمكن اعتبار تنظيم الدولة الإسلامية هو ذروة ما حقته الجماعات الدينية المتطرفة من خطورة وتأثير وانتشار ونفوذ على مستوى العالم، وهو ما يظهر من خلال الأراضي التي سيطرت عليها الجماعات المرتبطة به، والعمليات الواسعة والنوعية التي قام بها أتباعه في كثير من دول العالم في الأعوام الأخيرة فقط.

خارطة جهود مواجهة الإرهاب

يمكن تصنيف الجهود المبذولة لمواجهة الإرهاب على ثلاثة مستويات رئيسة؛ الأول المستوى المحلي، الثاني الإقليمي والثالث الدولي.

على الصعيد العالمي والإقليمي، انتقلت تلك الجهود، كما قلنا سابقاً، الجماعات والحركات والاتجاهات الإرهابية موجودة قبل القاعدة، ثم تنظيم الدولة الإسلامية، فكان هنالك على صعيد العالم العربي والإسلامي جماعات جهادية محلية اعتُبرت إرهابية، وقبل ذلك جماعات يسارية ومحلية ثورية اعتُبرت حكوماتها إرهابية. لكن مع القاعدة، ثم تنظيم الدولة الإسلامية انتقلت الجماعات الجهادية من سياقات محلية إلى إقليمية، ثم حدثت "عولمة للجهاد"، أدت هي الأخرى

¹⁰ Jonathan Powell, Pumping Isis is not Enough- We'll Need to Talk to Them too, The Guardian, 1 December 2015

بدورها إلى تعدد الجهود الدولية وعولمة مقابلة في محاربة هذه الجماعات، برزت بصورة واضحة مع إعلان الولايات المتحدة، في مرحلة المحافظين الجدد "الحرب العالمية على الإرهاب"، فأسس الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش تحالفاً عالمياً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر لمواجهة القاعدة، انضمت إليه عشرات الدول في العالم أجمع^{١١}.

خاضت الولايات المتحدة حرباً عالمية على صعيد التحالف العالمي في أفغانستان، وقضت على معقل القاعدة هناك بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر، وبعد صعود تنظيم داعش في العراق وسورية عاد الرئيس الأميركي باراك أوباما إلى تشكيل تحالف دولي جديد تحت عنوان مواجهة الإرهاب، المتمثل في تنظيم داعش، في شهر آب ٢٠١٤، وأعلن الحرب على التنظيم، وشاركت العديد من دول العالم في قصف معقل التنظيم في سورية، وساعدت الولايات المتحدة الحكومة العراقية في مواجهة التنظيم في العراق، ثم أعلنت في العام ٢٠١٥ السعودية عن تأسيس التحالف الإسلامي لمحاربة الإرهاب.

جهود مكافحة الإرهاب عالمياً وإقليمياً تعززت في الجانب الأمني عبر اجتماعات بين الدول الأوروبية من جهة، وتنسيق عالمي من جهة أخرى لتبادل المعلومات الأمنية، وتوقيع اتفاقيات واجتماعات ولجان، كان أبرزها اللجنة التي شكّلها مجلس الأمن نفسه بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر، على هدى قرارات مجلس الأمن، التي صدرت حول الإرهاب، وتهدف أعمال اللجنة إلى تنسيق الجهود العالمية لمواجهة الجماعات الإرهابية، مثل تجميد الأموال، وتجريم التمويل ومساعدة الإرهابيين في تشريعات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، منع توفير ملاذات آمنة لهذه الجماعات وتبادل المعلومات الأمنية، والعمل على منع هذه الجماعات تلقي الدعم المادي أو المعنوي من أي جهة كانت^{١٢}.

استمرت القرارات والجهود الأمنية المختلفة لمتابعة ظاهرة التعاون الدولي والإقليمي لمواجهة الإرهاب، وأخذت طابعاً أكثر تكثيفاً مع بروز تنظيم داعش، فشكّلت لجان دولية وإقليمية للعمل على مواجهة التنظيم والتعامل مع ظاهرة التسلل إلى المناطق التي يسيطر عليها، ومتابعة مصادر تمويله ومحاصرة موارده من النفط والسوق السوداء وغيرها من عمليات مالية وتجارية

^{١١} صالح ياسر، بعض ملامح التحولات في التفكير الاستراتيجي للولايات المتحدة الأميركية بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، موقع الحوار المتمدن، ١٢-٩-٢٠٠٧، على الرابط التالي:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=%20108854>

^{١٢} انظر حول اللجنة وأعمالها موقعها على شبكة الانترنت:

<http://www.un.org/ar/sc/ctc/>

يقوم بها التنظيم ومعه شبكة القاعدة، مثل قرارات ٢١٣٣، ٢١٦٠، ٢١٦١، ٢١٧٠، ٢١٨٠، في العام ٢٠١٤^{١٣}، وفي العام ٢٠١٥ مثل: ٢٢٤٩، ٢٢٥٣، ٢٢٥٥^{١٤}.

فحوى هذه القرارات هو مواجهة الجماعات المرتبطة بتنظيم داعش والقاعدة، عبر الوسائل السابقة، التنسيق الدولي والإقليمي في التعاون الأمني، عدم توفير ملاذ آمن، منع تدفق المقاتلين الأجانب، محاصرة التمويل ومصادره المختلفة.. الخ.

كما تم توقيع اتفاقيات واعتماد استراتيجيات دولية وإقليمية لمواجهة تنظيم القاعدة ثم داعش، مثل استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في العام ٢٠٠٦، واتفاقية دول الخليج العربي لمواجهة الإرهاب ٢٠٠٤.

أما على الصعيد المحلي، أي داخل دول العالم، فقد اتخذت جهود مكافحة الإرهاب، بصورة خاصة شبكة القاعدة وتنظيم داعش، أبعاداً متعددة ومتنوعة أيضاً، بداية من القوانين والتشريعات، إذ قامت الدول بتحديث تشريعاتها وقوانينها لملاحقة هذه التنظيمات والتطورات التي حدثت على عملها، كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية عندما أقرت قانون الدفاع الوطني (باتريوت) بعد هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر مباشرة، ما يتيح للأجهزة الأمنية صلاحيات واسعة في التجسس والتحقيق ومتابعة هذه الجماعات داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى غرارها جاءت القوانين الألمانية، ثم التعديلات الفرنسية بعد الهجمات الأخيرة في باريس، وبالطبع الدول العربية، مثل مصر والأردن ودول أخرى مختلفة من العالم^{١٥}.

طوّرت كثير من الدول وسائل مواجهة الإرهاب تشريعياً وعملياً، فوضعت دول قوائم الإرهابيين والجماعات الإرهابية، وجرّمت دول أخرى دعم القاعدة والدولة الإسلامية والنصرة، مالياً أو حتى معنوياً عبر الانضمام إلى تلك الجماعات، أو الدعوة إليها عبر الوسائل الالكترونية والوسائل المختلفة، من أجل ذلك تم تطوير عمل أجهزة مكافحة الإرهاب لتشمل الجانب الالكتروني

^{١٣} انظر موقع الأمم المتحدة، الرابط التالي:

<http://www.un.org/ar/sc/documents/resolutions/2014.shtml>

^{١٤} انظر موقع الأمم المتحدة، على الرابط التالي:

<http://www.un.org/ar/sc/documents/resolutions/2015.shtml>

^{١٥} انظر حول قانون الباتريوت أكت، موقع وزارة العدل الأمريكية The USA Patriot Act: Preserving Life and Liberty

الرابط التالي:

<https://www.justice.gov/archive/ll/highlights.htm>

وكذلك: تقرير "مجلس النواب الفرنسي بصوت لصالح مشروع قانون لمكافحة الإرهاب، الرأي اليوم، ٨-٣-٢٠١٦. وانظر تقرير هيومن

رايتس ووتش، الأردن تعديلات قانون الإرهاب تهدد الحقوق، على الرابط التالي:

<https://www.hrw.org/ar/news/2014/05/17/253736>

ومتابعته وملاحقته، محلياً وإقليمياً ودولياً، وأغلقت آلاف الحسابات التي يستخدمها أنصار التنظيم، وتحولت المعركة الإلكترونية إلى ما يشبه "القطعة والفأر" (توم وجيري) بين هذه الأجهزة وأنصار هذه التنظيمات.

كما انقسمت الجهود المحلية لمواجهة الإرهاب بين نوعين من الأساليب؛ النوع الأول، ما يسمى الأساليب الصلبة، التي أشرنا إليها سابقاً، مثل التشريعات والسجن والضربات العسكرية وقرارات أممية وإقليمية ومحلية، وملاحقة الجماعات وأنصارها ومتابعتهم ومحاصرة مواردهم المالية والعسكرية والبشرية المختلفة.

أما النوع الثاني، فهي الأساليب الناعمة، إذ حاولت كثير من الدول تطوير استراتيجياتها لتركز على الجانب الثقافي والتعليمي، أو مواجهة الجانب الأيديولوجي، أو محاولة تغيير أفكار وعقائد وآراء المتأثرين بأفكار كل من القاعدة وداعش، أو إعداد برامج لإعادة تأهيل العائدين من تلك التنظيمات أو من حاولوا الالتحاق بها لكنهم فشلوا.

على صعيد الجهود الناعمة، قام الأردن، مثلاً، بوضع رسالة عمان ٢٠٠٥، للحوار بين الأديان والمذاهب، بعد تفجيرات الفنادق في عمان، التي خطط لها ونفذها تنظيم داعش، عندما كان جزءاً من شبكة القاعدة العالمية، خلال مرحلة أبو مصعب الزرقاوي، وعملت السلطات الأردنية على ترويح الرسالة بوصفها فهماً مختلفاً للدين مغايراً لأيديولوجيا القاعدة، وعمل على تسويقها داخلياً وخارجياً^{١٦}.

وفي السعودية، تم تأسيس مركز الأمير محمد بن نايف للمناصرة والرعاية، وقامت وزارة الأوقاف بإطلاق حملة "السكينة"، وهي جهود تهدف إلى مواجهة القاعدة وداعش عبر الاستعانة بعلماء متخصصين في الشريعة ومختلف المجالات الاجتماعية والنفسية، عبر تنفيذ خطابهم الأيديولوجي شرعياً وفقهياً ودينياً، وكذلك فتح الباب للمتأثرين والمطلوبين والمحكومين لمراجعة أفكارهم، ثم رعاية من تظهر عليهم علامات التغيير الفكري، عملياً ومالياً بعد الإفراج المشروط عنهم^{١٧}.

^{١٦} انظر:

<http://www.ammanmessage.com/>

^{١٧} الموقع الرسمي على الرابط التالي

www.mncc.org.sa/

وفي الإمارات، تم تأسيس مركز هداية، في العام ٢٠١٢، المنبثق عن المنتدى العالمي لمكافحة التطرف في نيويورك، ويهدف المركز ومقره أبو ظبي إلى تكثيف الجهود العلمية والفكرية من المتخصصين لفهم التطرف وترسيم معالم مواجهته^{١٨}.

أما في الدنمارك، فقد تمّ الإعلان عن برنامج أطلق عليه "نموذج أرهوس" (لارتباطه بمدينة أرهوس) لإعادة تأهيل المقاتلين الأجانب. ويرتبط عمل النموذج أيضاً بما يسمى بيت المعلومات، الذي يتواصل مع العائلات والأسر التي تخشى على أبنائها من التأثير بهذه الأفكار ومحاولة السفر إلى العراق وسورية، فيتولى موظفون متخصصون تلقي الاتصالات والتعامل مع الحالات^{١٩}.

وفي بريطانيا أطلق برنامج "مسار"، بعد تفجيرات لندن في ٧ تموز ٢٠٠٥، ويهدف البرنامج إلى ملاحظة المتأثرين بالأفكار المتطرفة وتوجيههم ليعتدوا عن هذا الطريق، لكن الأرقام تشير إلى ما يقرب من ١٨٣٩ طفلاً تصل أعمارهم إلى ١٥ عاماً، أحيلوا للبرنامج بسبب مخاوف تعرضهم لهذه الأفكار بين العامين ٢٠١٢ و ٢٠١٥.

وأقرت الحكومة البريطانية تشريعات أخرى تلزم المدارس والسجون والخدمات الصحية والسلطات المحلية برصد الأشخاص الذين قد يكونوا عرضة للتطرف والتشدد باسم "واجب المنع" لمحاولة تغيير مسارهم^{٢٠}.

في هذا السياق أصبح ما يعرف بذاكرة روما (التي نتجت عن سلسلة من الاجتماعات عقدت بين العامين ٢٠١١ و ٢٠١٢) بخصوص الممارسات الجيدة لإعادة تأهيل وإعادة دمج المجرمين المتطرفين العنيفين، مرجعاً إرشادياً للدول اليوم التي تسعى إلى إعادة التأهيل والإدماج للمقاتلين العائدين أو المتأثرين بهذه الأفكار.

^{١٨} انظر حول المركز موقعه الإلكتروني على شبكة الانترنت، الرابط التالي:

<http://www.hedayah.ae/about-hedayah/history/>

^{١٩} انظر ندوة معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى: "إعادة تأهيل وإعادة دمج الإرهابيين المقاتلين الأجانب العائدين إلى بلادهم"، ٢٣- شباط ٢٠١٥، على الرابط التالي:

<http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/rehabilitation-and-reintegration-of-returning-foreign-terrorist-fighters>

^{٢٠} انظر: "بريطانيا إحالة ٤١٥ طفلاً لبرنامج مكافحة التطرف، ٢١ كانون الثاني ٢٠١٦، بي بي سي العربية، على الرابط التالي:

http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/01/160121_400_children_referred_for_deradicalisation

رواية داعش.. الحلقة المفقودة في مكافحة الإرهاب

بالرغم من الاتجاهات والمستويات المتنوعة والمتعددة - ما بين الدولي والإقليمي والمحلي من جهة، والأساليب الصلبة (العسكرية والأمنية والتشريعية والاعتقال والغارات من دون طيار..الخ) والناعمة (النقد الأيديولوجي، وبرامج التأهيل والرعاية وإعادة إدماج المقاتلين العائدين) إلا أنها جميعاً تدور حول "المخرجات" و"النتائج" وتتجاهل أو تتفزز عن الشروط و"المدخلات" التي تؤدي إلى صعود داعش والقاعدة وهذه الجماعات.

بالرغم من أنّ هنالك اتجاهاً متصاعداً في إدراك بعض النخب السياسية الأميركية والغربية بأنّ هذا التنظيم هو نتاج ظروف سياسية أو اجتماعية ومرتبطة بمشكلات جوهرية مثل الشعور بالإقصاء والتهميش وضعف قنوات الإدماج والبحث عن الهوية وردود فعل على أسباب وعوامل مختلفة بدرجة رئيسة إلا أنّ هذا الإدراك لم يترجم بصورة حقيقية في جهود مكافحة الإرهاب، أو بقي في طور نظري ومحدود، بينما انجرّ الجميع وراء التعامل مع التنظيم والنتائج من دون التفكير في الشروط والأسباب.

المفارقة في الأمر أنّ الداعشيين أو الجيل الجهادي الجديد أصبح متقدماً في تفكيره وأدواته في التجنيد والتكنيك الأمني والعسكري - في كثير من الأحيان - على الدول الأوروبية والغربية والعربية نفسها، لذلك نجد أنّ شباباً في عمر صغير شاركوا في تفجيرات باريس، ثم بروكسل، استطاعوا إيجاد الثغرات الأمنية المطلوبة والتحايل على الأطواق الأمنية، فتجاوز عبد الحميد أبا عود الأمن مرات عديدة بين دول أوروبا، وذهب وعاد إلى سورية، بالرغم من أنّه مطلوب للأجهزة الأمنية الغربية، وكذلك يمكن القول فيما يتعلق بصلاح عبد السلام وغيرهم.

تمكن التنظيم من إيجاد الثغرات الأمنية في مطار شرم الشيخ ليقوم بالطائرة الروسية، والخلل الأمني في مطار بروكسل ليقوم بعمليته، وكذلك الأمر درس أهدافه الناعمة في بوركينا فاسو ودول الخليج العربي وغيرها.

وبالرغم من كل البرامج والدعاية المضادة للتنظيم والصورة الوحشية عنه، التي لا ينفيتها هو نفسه، بل يكرسها ويعززها بما ينشره من أفلام وصور ومشاهد وخطاب دامي؛ إلا أنّ ذلك لم يحدّ من قدراته على التجنيد والدعاية واستقطاب الأنصار والمؤيدين من كثير من دول العالم.

التركيز على الجوانب العسكرية والأمنية، وربما الأيديولوجية، في نقد التنظيم وإضعافه، أو المقاربة الثقافية التي تحاول تطوير المناهج التعليمية في العالم العربي والإسلامي، وتحسين

الخطاب الديني المعتدل، كل ذلك ممكن أن يكون مفيداً ومهماً في مواجهة التنظيم، لكن من دون أن يتزامن أو يترافق ويتكامل مع تجفيف الشروط والأسباب والعمل على تفكيكها في الدول والمجتمعات المختلفة، فإنّ النجاحات التي تتحقق ستبقى جزئية أو محدودة، أو على المدى القصير، وربما تؤدي إلى نتائج عكسية في أحيانٍ أخرى، مثلما يحدث عندما تصبح قوانين مكافحة الإرهاب في العالم العربي وسيلة تستخدمها السلطات لمصادرة الحريات العامة والسياسية والانتقام من الخصوم، ومثلما يحدث عندما تصبح السجون والمعتقلات وأدوات التعذيب سبباً آخر في صناعة التطرف والإرهاب والرغبة في الانتقام.. الخ^{٢١}.

بدأت جهود لباحثين اجتماعيين ونفسيين وعلماء أنثروبولوجيا تتحدث عن مفاهيم أخرى ومفاتيح جديدة في تفسير التطرف والإرهاب وأسباب صعود هذا التنظيم، مثل نقد فرضية أنّ المنتمين لهذه الجماعات مجرمون وعدميون في الأصل، فخرجت هذه الدراسات لتنتفي ذلك عن كثير منهم، وترى أنّ علينا البحث عن أسباب وعوامل أخرى تفسر تحوّل نسبة من الشباب المنتمين لهذا الفكر من الرغبة النفسية المثالية الحاملة إلى التطرف والإرهاب والقتل والعمليات الانتحارية^{٢٢}.

وتتحدث بعض الدراسات عن أهمية استدخال مفهوم "غسيل الدماغ" في التعامل مع من ينتمون إلى هذا التيار، بخاصة مع تطوّر قدرة التنظيم على التجنيد والدعاية والوصول إلى شرائح لم تكن متاحة سابقاً للتيارات الشبيهة^{٢٣}.

من الضروري، إذاءً، العودة في تصميم جهود واستراتيجيات مكافحة الإرهاب إلى السؤال الأول وهو "رواية داعش" ليس على سبيل نقدها دينياً وفقهياً والرد عليها فقط، كما تفعل مراكز متخصصة اليوم، بل على صعيد فهمها وتفكيكها من الداخل، لإدراك نقاط الضعف والقوة، ومحاولة تغيير شروط موضوعية وواقعية تستند عليها.

الأسئلة التي من المفترض أن نطرحها هي من قبيل: لماذا أصبح عبد الحميد أبا عود وصلاح وإبراهيم وحسنا بولحسن، وجميعهم لم يكونوا قبل أعوام متدينين، أتباعاً مخلصين لداعش؟ هل هي فقط الرسالة الإعلامية عبر مواقع الجهاديين أم اللغة الفرنسية المستخدمة؟ أم هي الشروط التي صنعت منهم مرشّحين جاهزين لهذا التحول التراجيدي الجزري؟

^{٢١} انظر: محمد أبو رمان، داعش لماذا نجحت الرواية الأخرى، صحيفة العربي الجديد، ٢٣ نوفمبر ٢٠١٥.
^{٢٢} انظر: سكوت أتران الحديث إلى العدو: الدين والأخوة وصناعة الإرهابيين وتفكيكهم، ترجمة طاهر لباسي، دار نشر جداول، بيروت، ط١، ٢٠١٥، ص٧-١٠.
^{٢٣} محمد أبو رمان، أين نقطة الخروج؟، صحيفة الغد الأردنية، ٢١-٦-٢٠١٥.

إن تفكيك رواية داعش لا يكون بنقدها نظرياً بل عملياً، فالأزمة السنية في العراق وسورية هي أحد دعائم صعود التنظيم، واجتراح أفق سياسي عملي يبطل شرطاً مهماً من الرواية، والثورة المضادة وفشل التغيير الديمقراطي هو حجة لدى منظري التنظير، وإقرار النظام الديمقراطي والتعددية وتداول السلطة والسماح للإسلاميين المعتدلين بالمشاركة يبطل جزءاً من رواية التنظيم، والفساد والبطالة وظلم الحكومات هي مفاتيح يعتمد عليها التنظيم، فالحاكمية الرشيدة والقضاء العادل والإعلام الحر يضعف هذه الحجة، وتطبيق الشريعة وإقامة الحكومة الإسلامية هو رمزية يستثمرها التنظيم، فتقديم خطاب إسلامي مستقل ورؤية معاصرة لأنظمة الحكم توائم بين الشريعة والمواطنة والديمقراطية وعلماء مستقلون يروجون لذلك يضعف منطق التنظيم، وهكذا.

بالعودة إلى المربع الأول في موضوع الحرب على الإرهاب، فإن السؤال المطروح: بعد أكثر من عام على إعلان الحرب على داعش، وأكثر من ١٤ عاماً على أحداث "١١ أيلول/سبتمبر" هو: ما الذي حدث خطأ في هذه الاستراتيجيات والمواجهات، طالما أنّ الفكر ومؤيديه في ازدياد وانتشار، وأعدادهم تتضاعف في العالم؟ الجواب: يتم التعامل مع المخرجات، لا مع المدخلات، مع النتائج، وليس مع الشروط، فلو فرضنا جدلاً أن الضربات الجوية أدت إلى محو الرقعة وآلاف الداعشيين من الوجود في سورية والعراق، كما يطالب، اليوم، خبراء أمنيون غربيون، فهل سينتهي ذلك المشكلة، أم سيؤدي إلى تعقيدها، وإخراج لنا، من رحم هذه الظروف، ما هو أكثر قسوة وحدة وعدمية من الثقافة الداعشية؟

مقاربات الحرب على الارهاب: نماذج نزع التطرف

حسن أبو هنية

مقدمة

على مدى عقود، شكك معظم الخبراء بجدوى الاقتصار على المقاربات العسكرية والأمنية في مواجهة الظاهرة الإرهابية، ذلك أن ظاهرة "الإرهاب" تستند إلى أسباب وشروط وظروف موضوعية سياسية واقتصادية واجتماعية مركبة ومعقدة، وتعتمد في تشكيلاتها وتمثلاتها على بنى إيديولوجية وثقافية شائعة، وقد برهنت المقاربة العسكرية لـ"الحرب على الإرهاب" التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية عقب هجمات تنظيم القاعدة على نيويورك وواشنطن في ١١ سبتمبر ٢٠٠١، قصورها في تحقيق هدفها المعلن بالقضاء على تنظيم القاعدة والحركات الجهادية المساندة.

تكشفت المقاربة العسكرية والأمنية عن خلل فادح وفاشل ذريع، إذ لم تسفر الحملات العسكرية عن حرمان الإرهابيين المفترضين من ملاذاتهم الآمنة، ولا أسفرت عن حصارهم وتجفيف مصادر تمويلهم، ولا أدت إلى تدمير إيديولوجيتهم الخطابية، ولا تمكنت من تفويض دعايتهم الإعلامية الإلكترونية، فالحملة العسكرية الدولية على طالبان والقاعدة في أفغانستان ٢٠٠١ انتهت عقب أكثر من أربعة عشر عاما إلى نتائج متواضعة، إذ لا تزال حركة طالبان وحلفائها من التنظيمات الجهادية وتنظيم القاعدة يتمتعون بملاذات آمنة، وتبدو الحكومة الأفغانية عاجزة عن وقف تمدد وانتشار طالبان، وفي العراق لم تسفر جهود الاحتلال الأمريكي ٢٠٠٣ عن دحر الإرهاب المفترض لتنظيم القاعدة، بل ساهم الاحتلال بولادة جديدة للقاعدة^{٢٤}، وتطور الجهادية العالمية من خلال بروز تنظيم "الدولة الإسلامية - داعش"، وسيطرته على مساحات واسعة.

إن قصور مقاربة الحرب على الإرهاب العسكرية الأمنية تبدو واضحة، ففي الوقت الذي تمكنت فيه الولايات المتحدة من إضعاف منظمة القاعدة المركزية في باكستان وأفغانستان بصورة كبيرة، وتمكنت من قتل زعيم القاعدة أسامة بن لادن، ومعظم القيادات الهامة أمثال: أبو اليزيد المصري، وأبو حفص المصري، وأبو الليث الليبي، وأبو يحيى الليبي، وعطية عبد الرحمن،

^{٢٤} ظهرت كتب ودراسات عديدة تفند أذنوية امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل ورعاية الإرهاب، وذلك لتبرير غزو الولايات المتحدة للعراق، انظر عينة لهذه الكتابات في: بوب ودورد، خطة الهجوم، تعريب فاضل جنكر، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤.

ونجحت باصطياد رؤوس قيادات كبيرة للفروع الإقليمية، أمثال: أبو مصعب الزرقاوي زعيم الفرع العراقي، وأبوبصير الوحيشي زعيم قاعدة جزيرة العرب ونائبه سفيان الشهري، والمنظر اليمني أنور العولقي، ومختار أبو الزبير زعيم الفرع الصومالي حركة الشباب المجاهدين، وغيرهم، وتمكنت من اعتقال قيادات عديدة أمثال: خالد شيخ محمد، ورمزي بن شيبه، وأبو زبيدة، وأبو الفرج الليبي، وسليمان أبو غيث، وأبو أنس الليبي، وغيرهم، وأودعو في معتقل "غوانتانامو"^{٢٥}، إلا أن هذه النجاحات تبدو محدودة، فقد شهدت الجهادية العالمية تطورا، وتمكنت من توسيع نطاق تجنيدها، وتطوير هياكلها، واستطاعت الصمود والتمدد والانتشار.

كما أن سياسات الحرب على الإرهاب العسكرية الأمنية ساهمت بولادة جيل جهادي جديد أشد خطورة، وأكثر انتشارا، مما كانت عليه منذ أحداث ١١ سبتمبر، وأصبحت تسيطر على مساحات واسعة في أماكن عديدة، في العراق وسوريا وليبيا والصومال واليمن وسيناء وأفغانستان، ودول جنوب الصحراء والساحل. وشهدت الجهادية انشطارا إلى نهجين خطرين، أحدهما يتمسك بأجندة القاعدة التقليدية بزعامة أيمن الظواهري، والنهج الآخر يقوده الفرع العراقي المتمرد المعروف بـ "الدولة الإسلامية داعش" بزعامة أبو بكر البغدادي، كما أن الإيديولوجة الخطابية الجهادية أصبحت أكثر جاذبية.

المقاربات الصلبة: نموذج الحرب والعدالة الجنائية

لقد هيمنت بعد هجمات ١١ سبتمبر المقاربة العسكرية على منظورات مكافحة الإرهاب، وهي مقاربة تستند إلى استخدام القوة وإضفاء الشرعية عليها، ودعم التحرك الأحادي الجانب من أولئك القادرين عليه، وإحلال عقيدة الدفاع الوقائي الاستباقي محل مبدأ الردع والاحتواء، بينما سادت قبل أحداث سبتمبر المقاربات القانونية في التعامل مع ظاهرة الإرهاب، وهي مقاربة تؤكد على

^{٢٥} يُعتبر معتقل "غوانتانامو" أحد أشهر السجون في العالم، حيث يضم معتقلين وسجناء "من دون تهم"، وقد انتقدت من كافة المنظمات الحقوقية؛ حيث اشتهر بأقصى طرق التعذيب. فقد اعتبرت منظمة العفو الدولية أن معتقل "غوانتانامو" يمثل "هجمة هذا العصر"، وحملة الاعتقالات العشوائية التي نفذتها الولايات المتحدة يمثل تحدياً قانونياً صارخاً للعالم أجمع، لكن الكارثة الأكبر هي عدم القدرة على اتخاذ قرار بإغلاقه. وعلى الرغم من الوعد الكثيرة التي قطعها على نفسه الرئيس الأمريكي باراك أوباما منذ دخوله البيت الأبيض في أوائل عام ٢٠٠٩ بشأن إغلاق المعتقل، إلا أنها تبذرت ولم تحدث حتى الآن. وقد بدأ العمل على فتح معتقل غوانتانامو بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في ظل إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش، وافتتح فعلياً في كانون ثاني/يناير ٢٠٠٢ في قاعدة عسكرية أمريكية ساحلية في جنوب كوبا، في إطار عقد إيجار يعود إلى العام ١٩٠٣، حيث ضم المعتقل سجناء تم تصنيفهم بأنهم "مقاتلون أعداء"، وسرعان ما تحول المعتقل إلى رمز لما يطلق عليه "الحرب على الإرهاب". ويوجد في "غوانتانامو" حالياً حوالي ١١٦ سجيناً من أصل ٧٧٩، دون توجيه تهم إليهم وبلا محاكمة، بينهم المتهمون الخمسة باعتهاءات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وقد أحيلوا إلى القضاء العسكري الاستثنائي حيث يواجهون عقوبة الإعدام.

أهمية فهم الأسباب الجذرية للإرهاب، حيث يصبح الخيار العسكري ملاذاً أخيراً، وتتقدم استراتيجية الردع والاحتواء الإستراتيجية المفضلة للتعامل، وهكذا فقد هيمن على جهود مكافحة الإرهاب نموذجين؛ وهما نموذج العدالة الجنائية، ونموذج الحرب، ويتفق النموجان في اعتمادهما على احتكار الدولة لاستخدام العنف، حيث تتحمل الشرطة المسؤولية الرئيسية في نموذج العدالة الجنائية بمشاركة من المحاكم والسجون، ويتحمل الجيش المسؤولية الرئيسية في نموذج الحرب.

تتضمن قواعد الاشتباك في تطبيق نموذج العدالة الجنائية استخدام أدنى حد من القوة، بعكس نموذج الحرب، الذي يطبق القوة في حدها الأقصى، ويتسم كلا النموذجين بحدود صارمة لمن يمكن أن يخضع لعنف الدولة، وهو ما يضيف الشرعية على ممارسات الدولة، ورغم أهمية مقارنة العدالة الجنائية فإنها تتسم بالبطء وضعف الفاعلية، وأما نموذج الحرب؛ فرغم فاعليته وسرعته وملائمته للتعامل مع نمط التهديدات الجديدة كالشبكات الإرهابية اللامركزية التي تستند إلى دوافع إيديولوجية ولا تردعها العدالة الجنائية التقليدية، إلا أنها تتطوي على مخاطرة شديدة بظهور عواقب من شأنها استفحال أعمال العنف، وتقويض شرعية الأنظمة الحاكمة التي تلجأ إليه، ودفعها لسلوكيات مناهضة لمبادئ الديمقراطية، بالإضافة إلى خلق بيئة يستثمرها منظرو الحركات الإرهابية في عمليات التجنيد والاستقطاب^{٢٦}.

لا يقتصر خلل حرب الإرهاب على نموذج الحرب والعدالة الجنائية، بل إن عدم تبني تعريف محدد لـ"الإرهاب"، ساهم في خلق حالة من التشوش الدلالي وفقدان المصداقية، بحيث أصبح سلاحاً تستخدمه سلطة الدولة الديكتاتورية في مواجهة الخصوم السياسيين، أو الأعداء المفترزين فمصطلح الإرهاب بات يستخدم من قبل الأطراف المتصارعة لأهداف سياسية، وتحول إلى مفهوم ذاتي غير موضوعي؛ فالإرهاب بحسب جوزيف مسعد "اسمٌ غير مفترض، وإنما مفروض دائماً؛ فالمفهوم التصنيفي الذي يحوله من ممارسة إلى هوية مفهومٌ خاص لا يتسم بالتعميم، ففي الوقت الذي تصف سلطة الدولة بعض الممارسات بالإرهاب، وتتعت مرتكبيه "بالإرهابيين"؛ فإن جميع من يوصفون بالإرهابيين يرفضون هذا الوصف المفروض عليهم من طرف الدولة"^{٢٧}، فاستراتيجية التسمية في هذا السياق بحسب جاك دريدا لا تأتي اعتباراً وإنما تقع في قلب إستراتيجية السيطرة والهيمنة في لعبة القوة، إذ "يجب أن نرى فيها استراتيجيات

^{٢٦} لمزيد من التفصيل أنظر: رونالد كريلينستن، مكافحة الإرهاب، ترجمة أحمد التيجاني، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات الطبعة الأولى، ٢٠١١.

^{٢٧} انظر: جوزيف مسعد، ديمومة المسألة الفلسطينية، دار الآداب، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩، ص ١١.

وعلاقات قوى، فالقوى المهيمنة هي القوى التي تتمكن في ظروف معينة من فرض تسميتها ومن ثم فرض التأويل الذي يناسبها وبالتالي إضفاء الشرعية على هذه التسميات، بل وتقنينها على المسرح القومي والدولي. فبعد تاريخ طويل ومركب نجحت الولايات المتحدة في التوصل إلى اتفاق لحكومات أمريكا الجنوبية فيما بينها، على أن تخلع رسمياً اسم الإرهاب على جميع حركات المقاومة السياسية المنظمة ضد النظم الحاكمة أو النظم التي فرضت في حقيقة الأمر على الحكم^{٢٨}.

لقد تبنت معظم الدول نهجا تجريمياً متشدداً في مواجهة التهديدات المحتملة طبقاً لسياسات "الملاحقة والمحاكمة" الشاملة للجميع دون تمييز، ففي معظم أنحاء أوروبا الغربية، أدخلت الحكومات تشريعاتٍ تتعلق بالإرهاب أكثر قمعاً، وذلك لمواجهة التطرف والتعامل مع التهديد المحتمل الذي تشكله عودة المقاتلين الأجانب. وتشمل هذه التشريعات تعزيز صلاحيات النيابة العامة، وتوسيع نطاق تدابير تسليم الأفراد إلى بلدانهم الأصلية، وإلغاء وثائق السفر، وزيادة صلاحيات الاستخبارات للمراقبة، إلى جانب تجريم السفر إلى مناطق النزاع الخارجية. وشملت التدابير المعتمدة حديثاً في المملكة المتحدة وهولندا وألمانيا والنمسا وفرنسا، وأماكن أخرى، التعامل مع المقاتلين الأجانب كقضية أمنية، سواء في ما يتعلق بالمغادرة إلى الخارج أو العودة، وتضمنت الإجراءات حظر الجماعات والمنظمات التي يشتبه بكونها تساعد في تسهيل تجنيد المقاتلين^{٢٩}، كما توسعت فعالية المراقبة الإلكترونية الأمنية لوسائل الاتصال، لكن الإستراتيجيات القمعية يمكنها أن توقف عمليات الإرهابيين بحسب لستر، إلا أنها قد تقضي إلى حركة عكسية، بتغذيتها للحق، وخلق مظالم جديدة، وتسهيل الاستقطاب إلى قضايا جديدة أو قضايا أعيد إنعاشها، بالإضافة إلى ما نتج عن الحرب على الإرهاب، من تآكل حكم القانون والحريات المدنية للمواطنين وثقتهم بالحكومة^{٣٠}.

وفي العالم العربي قامت معظم الدول بتعديل قوانين "الإرهاب"، بحيث أصبح أكثر تجرماً بالتعامل مع المقاتلين العائدين، وأصبح مصطلح "الإرهاب" يشمل حركات وجماعات سياسية، بل وأصدرت بعض الدول قوائم للجماعات الإرهابية تضمنت مجموعة كبيرة غير مصنفة كحركات إرهابية، وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين، ففي مصر صنفت جماعة الإخوان المسلمين

^{٢٨} انظر: جاك ديريدا، ماذا حدث في ١١ سبتمبر، ترجمة صفاء فتحي، دار توبقال الدار البيضاء الطبعة الأولى ٢٠٠٦، ص ٦٤.

^{٢٩} قامت السلطات الأوروبية بحظر المنظمات الإسلامية التي يشتبه بأنها تعمل على تسهيل السفر إلى سوريا والعراق لغايات تتعلق بالإرهاب، ومن الأمثلة البارزة على ذلك حظر تنظيم "ملة إبراهيم" في ألمانيا في العام ٢٠١٢، ومجموعة "الحاجة إلى الخلافة" في المملكة المتحدة في العام ٢٠١٤، وتنظيم "الشرعية لبلجيكا" في بلجيكا في العام ٢٠١٥.

^{٣٠} انظر: تشارلز ليستر، المقاتلون الأجانب العائدون: تجريمهم أم إعادة دمجهم؟، مرجع سابق، ص ٣ - ٤.

كحركة إرهابية في ٢٥ كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٣^{٣١}، كما قامت السعودية بضم الجماعة إلى قائمة المنظمات الإرهابية في ٧ آذار/ مارس ٢٠١٤^{٣٢}، ثم تبعتها الإمارات العربية المتحدة في ١٥ تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١٤، بوضعها على قائمة التنظيمات الإرهابية^{٣٣}.

المقاربات الناعمة: نموذج إعادة التوجيه والدمج

منذ سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية- داعش على الموصل في حزيران/ يونيو ٢٠١٤، تفاقمت مخاطر الإرهاب، المحلي والإقليمي والدولي، إذ لم تعد أهداف الجماعات الجهادية المصنفة كحركات إرهابية تقتصر على مواجهة "العدو القريب أو البعيد"، بل أصبحت تقوم على دمج الأبعاد، فهي تقود حروب محلية في بلدان عديدة وفي مقدمتها العراق وسورية، كما أنها تنفذ هجمات خارجية كما حصل في هجمات باريس في ١٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥، وهجمات بروكسل في ٢٢ مارس/آذار ٢٠١٦، وغيرها من البلدان، الأمر الذي فاقم من خطر المقاتلين الأجانب التي تشير إحصاءات الأمم المتحدة إلى تجنيد أكثر من ٣٠ ألف مقاتل^{٣٤}، كما أن تنظيم الدولة الإسلامية- داعش لا يزال يجتذب أفواجا من الشباب، في أكبر عملية تطويع للمقاتلين منذ بروز الظاهرة الجهادية العالمية، ومحطاتها الكبرى في أفغانستان والعراق^{٣٥}.

^{٣١} انظر: الحكومة المصرية تعتبر الإخوان جماعة "إرهابية"، الجزيرة نت، على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/12/25/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9>

^{٣٢} انظر: أول قائمة سعودية للمنظمات الإرهابية تشمل الإخوان والنصرة و"داعش"، بي بي سي عربي، على الرابط:

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/03/140307_saudi_terror_organizations

^{٣٣} انظر: الإمارات تصم تنظيمات أبرزها الإخوان بـ"الإرهاب"، الجزيرة نت، على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/11/15/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D9%88%D8%B5%D9%85->

^{٣٤} انظر: تشارلز ليستر، المقاتلون الأجانب العائدون: تجريمهم أم إعادة دمجهم؟، معهد بروكنجز، الدوحة، ٢٠١٥، ص ١، على الرابط:

<http://www.brookings.edu/~media/Research/Files/Papers/2015/08/13-foreign-fighters-lister/Ar-Fighters-Web.pdf?la=ar>

^{٣٥} عمليات الجذب والاستقطاب في صفوف "الدولة الإسلامية" في العراق وسوريا تبرز عبر المقارنة مع أبرز عمليتين لتطويع المقاتلين الأجانب حصلتا في السابق منذ أن تحول هذا الأمر إلى ظاهرة في ثمانينات القرن الماضي، إذ تتخطى أعداد المقاتلين المجندين تلك المستويات إلى حد كبير، مع الإشارة إلى أن عمليات التجنيد الأخيرة حدثت خلال فترة زمنية أقصر بكثير، فبين عامي ١٩٧٩-١٩٩٢، يُعتقد أن حوالي ٥٠٠٠ شخص قد غادروا إلى جبهة أفغانستان للجهاد ضد السوفييت، وخلال العقد الماضي في الفترة بين ٢٠٠٣-٢٠٠٧، ذهب حوالي ٤٠٠٠ شخص من الأجانب إلى جبهة العراق للجهاد ضد الاحتلال الأمريكي. انظر: هارون ي. زيلين، المقاتلون السنة الأجانب في سوريا: الخلفية والعوامل المسهّلة والاستجابات المختارة، على الرابط:

ومع انتشار الحركات الجهادية وزيادة المخاطر الإرهابية، أصبح المجتمع الدولي أكثر إدراكاً لتبني استراتيجية متكاملة في الحرب على الإرهاب ونزع التطرف العنيف. فبحسب تقرير الأمم المتحدة، على مدى العقدين الماضيين، عمل المجتمع الدولي إلى التصدي للتطرف العنيف أساساً ضمن سياق تدابير مكافحة الإرهاب ذات الطابع الأمني التي اعتمد للتصدي للتهديد الذي يشكله تنظيم القاعدة والجماعات المنتسبة إليه. غير أنه مع ظهور جيل جديد من الجماعات، هناك توافق دولي متزايد على أن تدابير مكافحة الإرهاب تلك لم تكن كافية للحيلولة دون انتشار التطرف العنيف. والواقع أن ثمة فئة أوسع من مظاهر التطرف العنيف، وقد يؤدي الخلط بين هذين المصطلحين إلى تبرير الإفراط في تطبيق تدابير مكافحة الإرهاب على نطاق واسع، لتشمل أشكال سلوك لا ينبغي أن ينطبق عليها وصف الأعمال الإرهابية.

ويبرز مجلس الأمن، في قراره ٢١٧٨ الصادر عام ٢٠١٤ الصلة بين التطرف العنيف والإرهاب، ويشدد على أهمية تماشي التدابير المتخذة مع القواعد الدولية، ويسلم بضرورة المنع، ذلك أن "التطرف العنيف الذي يمكن أن يفضي إلى الإرهاب" يتطلب بذل جهود جماعية، بما في ذلك منع نشر الفكر المتطرف بين الأفراد وتجنيدهم وتعبئتهم لينضموا إلى الجماعات الإرهابية والمقاتلين الإرهابيين الأجانب". ويؤكد على أن ثمة حاجة إلى اتباع نهج أكثر شمولاً لا يقتصر على التدابير الأمنية الأساسية المتخذة حالياً لمكافحة الإرهاب^{٣٦}.

لا تزال المقاربات الدولية تستند إلى معالجة قصيرة الأمد من خلال نموذج الحرب والعدالة الجنائية، فهي تتعامل مع مسألة المقاتلين الأجانب كإرهابيين أو باعتبارهم إرهابيين محتملين وفق منطق التجريم، مع أن الإحصاءات تشير إلى أن أغلبية المقاتلين الأجانب العائدين لا يتوفرون على نوايا عدائية، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر بالإجراءات الأمنية والقانونية وتوسيع المقاربة على المدى البعيد لتشمل إجراءات أكثر نجاعة وفق منطق السياسات الليبرالية، والتي تتضمن عمليات الاندماج الاجتماعي، والتماسك المجتمعي، والعلاقة بين الدولة والمواطن، وفق استراتيجية شمولية تكاملية، فبحسب جيل دي كيرشوف يجب تقييم أي خطر قد يشكله على أساس كل حالة على حدة. فبينما يحتمل أن ينفذ قلة منهم هجوماً إرهابياً، إلا أن الكثيرين قد يكونون مخدولين ويعانون من الاضطراب ما بعد الصدمة. ولربما يشعر بعضهم أنهم قد أدوا

<http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/sunni-foreign-fighters-in-syria-background-facilitating-factors-and-select>

^{٣٦} انظر: الأمم المتحدة، الجمعية العامة، ثقافة السلام: استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، خطة عمل لمنع التطرف العنيف، تقرير الأمين العام، الأمم المتحدة، ٢٠١٤/٧٠/٧٠، A، على الرابط:

http://www.human-human.blogspot.com.tr/2016/01/blog-post_93.html

واجبهم كمسلمين من خلال دعم "الربيع العربي" ويحتاجون ببساطة إلى إعادة الاندماج في المجتمع.^{٣٧}

لم تُعد التهديدات الإرهابية وخطر التطرف العنيف تقتصر على دول الإقليم المجاورة لبؤر الصراعات المحلية لأهلية فحسب، وإنما تحولت إلى ظاهرة عالمية عابرة للحدود، بحيث تصاعدت المخاوف الأمنية في الدول الغربية من انتشار الأفكار الراديكالية المتطرفة بين الشباب، فقد تزايدت معدلات تدفق المتطوعين من الولايات المتحدة والدول الأوروبية إلى بؤر الصراعات الأهلية في الإقليم، وأصبح هاجس عودة المقاتلين إلى بلدانهم يؤرق كافة مؤسسات الدول الأمنية والمدنية، وبهذا برزت توجهات وتجارب ونماذج ومقاربات تسعى نحو معالجات غير تقليدية في التعامل مع ظاهرة "الإرهاب" و"التطرف العنيف".

نماذج أوروبية في الاحتواء

في سياق مواجهة الإرهاب والتطرف العنيف، اعتمدت بعض الحكومات الأوروبية نماذج مبتكرة غير تقليدية بعيدة المدى تقوم على إعادة التوجيه والدمج، تستند إلى سياسات ليبرالية في التعامل مع المقاتلين الأجانب العائدين، على أساس مبدأ المواطنة في إطار الديمقراطية وحكم القانون، باعتباره يوفر فرصة أخرى للمواطن لإعادة التأهيل والاندماج في المجتمع، من خلال التعامل بصورة فردية مع دوافع المقاتلين الأجانب العائدين، ومعرفة الأسباب التي دفعتهم للانضمام إلى جماعات إرهابية أو متشددة، وتلك التي حملتهم إلى خيار الانشقاق والعودة مرة أخرى إلى بلدانهم، وتجنب التعامل معهم كإرهابيين ومتطرفين لا يمكن تحويلهم وإعادة إدماجهم، فدوافع الالتحاق بجماعات ومنظمات إرهابية ومتطرفة متنوعة سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية، وليست إيديولوجية دينية محضة.

على الرغم من سيادة المقاربات العسكرية والأمنية الحكومية، إلا أن ثمة إدراك دولي بضرورة إشراك وتمكين المجتمعات المحلية في عمليات نزع التطرف العنيف، حيث يناضل أنصار السياسات الليبرالية استناداً إلى قرار مجلس الأمن الدولي ٢١٧٨ الذي يؤكد على ضرورة تمكين الفاعلين المحليين للعمل على نزع التطرف وإعادة دمج المقاتلين الأجانب العائدين، ففي مدينة

^{٣٧} انظر: جيل دي كيرشوف، جيكون بندنسغارد، دوغ ستون، و ماثيو ليفيت، إعادة تأهيل وإعادة دمج المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين إلى بلدانهم، معهد واشنطن، على الرابط:

<http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/rehabilitation-and-reintegration-of-returning-foreign-terrorist-fighters>

آرهوس، ثاني أكبر مدينة في الدنمارك، انخرطت الشرطة والمجلس البلدي، بالتنسيق مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية هناك، على نطاقٍ واسعٍ مع المجتمعات الإسلامية، لمنع المقاتلين الأجانب من المغادرة من خلال "برنامج الوقاية المبكرة" وتشجيع الآخرين على العودة من خلال "برنامج الخروج"^{٣٨}.

وبرزت خلال السنوات الأخيرة في أوروبا مجموعة من البرامج التي تقوم على سياسة الاحتواء وفق مقاربات غير تقليدية تعتمد على إعادة التوجيه وإدارة الاعتقاد وعمليات الإدماج في المجتمع، حيث تبنت بعض الدول الأوروبية برامج للتعامل مع العائدين من بؤر الصراعات والعناصر المتطرفة كحالات فردية يتم دراسة كل منها على حدة بحيث تتراوح أساليب التعامل بين إعادة التأهيل الفكري والرعاية النفسية والدمج المجتمعي، وتتمثل أهم برامج الدمج المجتمعي في "نموذج آرهوس" في الدنمارك الذي يقوم على مشاركة الأجهزة الأمنية مع المجتمعات المحلية في دمج المتطرفين من خلال توفير فرص لاستكمال الدراسة والعمل وتيسيرات معيشية ومهنية ومزايا اجتماعية بهدف دفعهم لنبت التطرف والعنف، أما "برنامج حياة" في ألمانيا فيقوم على التكامل بين التأهيل العقائدي والفكري والنفسي بالتوازي مع التأهيل الوظيفي والمجتمعي لدمج المتطرفين في الحياة العامة ومعالجة شعورهم بالاغتراب المجتمعي^{٣٩}.

تعتبر التجربة الدنماركية من أشهر التجارب من خلال نموذج "آرهوس"، إلى جانب التجربة الألمانية من خلال برنامج "حياة"، حيث ترتكز مقارنة الدنمارك على التكامل والشمول، من خلال الجمع بين مقارنة الحرب والعدالة الجنائية والاحتواء، ففي الوقت الذي تقوم فيه الدنمارك باعتقال ومحاكمة المقاتلين العائدين الذين تثبت مشاركتهم في الإرهاب، إلا أنها تقدّم المساعدة للآخرين وتعمل على تأمين فرص العمل والسكن والتعليم والإرشاد، إذ لا ترمي هذه البرامج إلى تغيير العقيدة الإسلامية المحافظة ما دامت غير عنيفة، فالأستاذ بريين برتيلسن، وهو أستاذ علم النفس بجامعة آرهوس الذي يُنظر لأبحاثه في "علم النفس والحياة" على نطاقٍ واسعٍ باعتبارها الأساس العلمي لـ "نموذج آرهوس"، يقول: إن ما يُسمّى بـ"نموذج آرهوس" يتمحور حول الاحتواء، فانظر لكل هؤلاء الشباب، ستجدهم يكافحون مشاكل مشابهة لما يواجهه شباب كثيرون حول العالم -

^{٣٨} انظر: تشارلز ليستر، المقاتلون الأجانب العائدون: تجريمهم أم إعادة دمجهم؟، مرجع سابق، ص ٨.

^{٣٩} انظر: الخطر المزدوج: آليات مواجهة تهديدات "العائدين من بؤر التطرف"، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، على الرابط:

بناء حياتهم وفهم العالم من حولهم وإيجاد مساحة ومعنى في مجتمعاتهم، ما علينا أن نقوله لهم هو: إذا لم ترتكبوا أي نوع من الجرائم، سنساعدكم نحن على إيجاد طريق للعودة"^{٤٠}.

يلخص ألكان آرسليف، وهو المسؤول عن دور الشرطة في برنامج معالجة التطرف في آرهوس، طبيعة البرنامج التكاملية بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني، ويعترف بصعوبة المهمة والخيارات، فهو يقول: "من السهل تمرير قوانين صارمة، ولكن الصعب هو التعامل بحق ولوقت طويل مع أولئك الأفراد، وهي عملية تحتاج مجموعات من الخبراء، والمستشارين النفسيين، والرعاية الصحية، والمساعدة على العودة إلى المسار التعليمي أو المهني، والبحث عن إقامة، فهي عملية عودة إلى نمط الحياة اليومية الطبيعية والانسجام مع المجتمع، ونحن لا نفعلها انطلاقاً من أي معتقدات سياسية، ولكن لأننا نعتقد أنها تتجح في النهاية"، ذلك أن هذه العملية تتم بالتوازي مع حوارات مفتوحة ومكثفة، وصعبة في أحيان كثيرة، بين مسؤولي المدينة وأئمة مسجد جريمهوبقي، ففي العام ٢٠١٣، شهد مسجد جريمهوبقي في مدينة آرهوس مغادرة ٢٢ من أتباعه للجهاد في سوريا، في حين لم يسافر سوى ٨ أشخاص فقط من سكان المدينة في تلك السنة. وبعد اتصال فريق التوعية في آرهوس بقيادة المسجد، لم يغادر سوى عضو واحد من المسجد في العام ٢٠١٤ ومن بين سكان آرهوس ال ٣٣ الذين غادروا إلى سوريا والعراق منذ العام ٢٠١١، عاد ١٦ بتيسير من السلطات والمستشارين. ولم يرتكب أي منهم بعد ذلك جرائم خطيرة، ومعظمهم يعملون الآن أو عادوا للدراسة"^{٤١}.

الجزء الأهم والأبرز في برنامج آرهوس، كما يقول كل من شاركوا فيه، هو استخدامه لمعلمين شخصيين يمكن لأولئك المقاتلين العائدين، أو الراغبين في العودة إلى القتال، أن يلجأوا لهم فيما يخص حياتهم اليومية، ويدخلوا معهم في حوارات جدية بشأن الدين والأخلاق، إذ يقول عمدة آرهوس: "لا يمكنك ببساطة تمرير قوانين تفرض على الناس كيف يفكرون وبما يؤمنون، ولكن يمكنك أن تعمل بإخلاص من أجل الحوار والاندماج في المجتمع"، القوانين الرأسية والإجراءات الصارمة جيدة، هذا ما تقوله تجربة آرهوس، ولكن الحل الجذري هو المنهج الأفقي المنصب على تفاصيل الحياة اليومية"^{٤٢}.

^{٤٠} انظر: دانيال كوشيس، الإرهاب في أكثر أماكن الأرض سعادة، ترجمة عبد الرحمن الحسيني، جريدة الغد، على الرابط:

<http://www.alghad.com/prints/878625->

<http://www.alghad.com/prints/878625-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8-%D9%81%D9%8A->

<http://www.alghad.com/prints/878625-%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1->

^{٤١} انظر: تشارلز ليستر، المقاتلون الأجانب العائدون: تجريمهم أم إعادة دمجهم؟، مرجع سابق، ص ٩.

^{٤٢} انظر: "نموذج آرهوس" .. هل ينجح في وقف انضمام الاوربيين الي "داعش"؟، ترجمة وتحرير نون بوست، على الرابط:

<http://www.noonpost.net/content/4342>

لقد أصبح نموذج آر هوس نقطة نقاش محورية وأساسية في التعامل مع النزوع نحو التطرف والإرهاب وعمليات إعادة التوجيه والدمج، إذ يقدم النموذج إجابة على سؤال "كيف نمنعهم من التوجّه إلى مناطق النزاع وحمل السلاح والتدريب عليه ثم العودة إلى مجتمعاتهم وقد أصبحوا أكثر تشدداً؟"، وفي هذا السياق يقول الخبير في شؤون التوجّه نحو التشدد جوناثان بيردويل بأن: "هناك وعي بين الخبراء بأن نموذج آر هوس هو الأفضل الآن ويجب نشره في باقي المدن الأوروبية"^{٤٣}.

في ألمانيا، ظهر مشروع مبتكر آخر يعرف باسم مشروع "حياة"، وينفذ بالشراكة مع المكتب الاتحادي للهجرة واللجوء منذ كانون ثاني/يناير ٢٠١٢، وذلك لعمل تقييم فردي للمقاتلين الأجانب العائدين، وعندما يكون ذلك ممكناً، يتم توجيههم من خلال عملية الإرشاد وإعادة الدمج في برلين وألمانيا الشرقية، وتؤكد مستشارة المشروع، جوليا برزك، أنه "علينا أن نفرّق بين أنواع العائدين، وندرك أن زجهم جميعاً في السجن قد يعزز في الواقع من التطرف، فنحن بحاجة إلى فتح بعض الأبواب من أجل تأمين مخارج". ويرتكز النموذج المنهجي لمشروع "حياة" على عملية ثلاثية الجوانب لنزع التطرف من شأنها أن تشجّع على إعادة دمج تدريجية في المجتمع وهي:

- أولاً: الجانب العقائدي؛ ويستند إلى نزع الشرعية وإبطال خطاب الجماعة الجهادية وتشجيع المقاتلين الأجانب على التصالح مع ماضيهم.
- ثانياً: الجانب العملي؛ ويقوم على مساعدة المقاتلين الأجانب في العثور على عمل أو تعليم أو تدريب، وعلى إيجاد سكن لهم.
- ثالثاً: الجانب العاطفي؛ ويعتمد على معالجة الاحتياجات العاطفية لكي يجدوا الدعم من قبل عائلاتهم وإنشاء مرجعية اجتماعية بديلة^{٤٤}.

لقد برهن مشروع "حياة" فاعليته في مجال نزع التطرف الإسلامي، حيث تم معالجة حوالي ١٣٠ حالة، وفي هذا السياق، عملت دول أوروبية عديدة إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية على تبني برامج مبتكرة مماثلة لـ نموذج "آر هوس" الدنماركي ومشروع "حياة" الألماني، فقد أعلن المدعي العام الأمريكي إريك هولدر في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، عن وضع وزارة العدل الأمريكية برنامجاً لمكافحة انتشار الأفكار المتطرفة، والتعامل الاستباقي مع تصاعد معدلات

^{٤٣} انظر: ناصر السهلي، "آر هوس... نموذج لمحاربة البيئة المتشددة" أوروبياً؟، العربي الجديد، على الرابط:

<http://www.alaraby.co.uk/politics/2015/11/20/%D8%A2%D8%B1%D9%87%D9%88%D8%B3--%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B0%D8%AC-%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9->

^{٤٤} انظر: تشارلز ليستر، المقاتلون الأجانب العائدون: تجريمهم أم إعادة دمجهم؟، مرجع سابق، ص ٩.

تجنيد الشباب لصالح التنظيمات المتطرفة من خلال التأهيل النفسي والرعاية النفسية والاجتماعية والدينية للفئات المُحتمل انضمامها للتنظيمات الإرهابية، كما تبنت بلجيكا نموذجا مشابها يقوم بالاعتماد على علم النفس في تحديد دوافع الانضمام للتنظيمات الإرهابية عبر إخضاع العائدين من سوريا لمتابعة نفسية واجتماعية لتحديد المحفزات الدافعة لتبني التوجهات الراديكالية والخطاب العقائدي الذي تتبعه التنظيمات الإرهابية في اجتذاب كوادر جديدة من بين الشباب، وتبنت فرنسا برنامجا لمكافحة التطرف، في تشرين ثاني/ أكتوبر ٢٠١٣، يقوم على إطلاق حملات توعية لتشجيع الآباء والأمهات على الإبلاغ عن أى تحول في سلوكيات ومعتقدات أبنائهم، ومنع هجرة الأبناء القصر دون موافقة أولياء أمورهم، واختراق ومنع المواقع الراديكالية التي تقوم ببيت المعتقدات التكفيرية واستقطاب الشباب للقتال في سوريا والعراق، وتوازي ذلك مع تأسيس ألمانيا مراكز اتصال إلى جانب مشروع "حياة" لتقديم المشورة للأسر في حالة ظهور بوادر للتطرف الديني على أبنائهم، وتقديم التوعية النفسية والاجتماعية والدينية للشباب المُحتمل تجنيدهم في صفوف التنظيمات الإرهابية^{٤٥}.

نماذج عربية في الاحتواء

لا جدال بأن استراتيجيات وسياسات محاربة الإرهاب ونزع التطرف العنيف أكثر تعقيدا في العالم العربي من نظيرتها في العالم الغربي، وذلك أن الخطر الأكبر في الدول الغربية يقتصر على مسألة المقاتلين الأجانب أساسا والخشية من تنفيذ هجمات انتقامية، وهي ظاهرة أقلية لا تستهدف السيطرة المكانية وتأثيراتها محدودة نظرا لأن المسلمين يشكلون أقلية، وهم غالبا ينتمون إلى مدارس إسلامية أكثر اعتدالا. أما في العالم العربي فالخطورة مزدوجة؛ إذ لا تقتصر عمليات التنظيمات الجهادية على الضربات الانتقامية، بل تعمل على فرض السيطرة وامكانية قلب الحكومات وتطبيق الشريعة، فأهدافها تشمل الدولة والمجتمع عسكريا وإيديولوجيا، وأنشطتها متنوعة، وتضم حركات وجماعات واسعة الانتشار. وقد باتت التنظيمات الجهادية الأشد راديكالية كتنظيم الدولة الإسلامية - داعش، وقاعدة الجهاد تسيطر على أماكن واسعة في بلدان عربية عديد كالعراق وسوريا وليبيا واليمن ومصر والصومال، كما أن الإيديولوجية الجهادية تتمتع بدعم

^{٤٥} انظر: سياسات الاحتواء: الدلالات الإقليمية لتطبيقات "المناصحة الفكرية" بالدول الغربية، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، على الرابط:

<http://www.rcssmideast.org/Article/2852/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%8>

وإسناد خلايا ومجاميع وشبكات تتمتع بحواضن اجتماعية متعاطفة في محيط عربي إسلامي تشكل الديانة الإسلامية مكوناً أساسياً في تحديد هويته وتوجهاته وسلوكياته.

إذا كانت نماذج الحرب والعدالة الجنائية قد تحققت نجاحات نسبية في الدول الغربية، فإن هذه النماذج مشكوك بنجاحتها وفعاليتها في العالم العربي، فالمقاربات العسكرية الأمنية وحدها أثبتت فشلها الذريع، فقد تنامت الظاهرة الجهادية في العالم العربي، وأصبحت أشد خطراً وأوسع انتشاراً، وهي تركز على بنية عسكرية أمنية في مكوناتها، وتتوافر على إيديولوجية فكرية عنيفة، وتحتوي على أجهزة إعلامية دعائية احترافية. ويبدو أن الجهود العربية في محاربة الإرهاب بدأت تدرك بصورة أكثر جدية المخاطر الإرهابية الجديدة، حيث أخذت بتوسيع مداركها في التعامل مع الظاهرة بمبادرات ناعمة إلى جانب المقاربات العسكرية الأمنية الصلبة، حيث ظهرت مبادرات ومشاريع وبرامج غير تقليدية تركز على الأسباب العميقة، والمعالجات بعيدة المدى، إلا أن العيوب الأساسية في المعالجات العربية أنها تنشأ في أغلبها من طرف المؤسسات الحكومية عموماً، وأجهزتها الأمنية خصوصاً، وليس من طرف مؤسسات المجتمع المدني الذي أضعفته الحكومات وحدت من أنشطته، ويتعرض لضغوطات ذات المؤسسات والأجهزة.

مراجعات تصحيحية: ومن أبرز المبادرات التي ساهمت بنزع الشرعية عن التطرف العنيف في العالم العربي، تلك المبادرات الفكرية التي قدمتها جماعات وشخصيات جهادية، كجماعتي "الجهاد" و"الجماعة الإسلامية" في مصر، و"الجماعة الليبية المقاتلة" في ليبيا. وقد ظهرت هذه المبادرات بداية من طرف الجماعة الإسلامية في مصر، من خلال مبادرة "وقف العنف" عام ١٩٩٧، ثم قامت بإجراء مراجعات فكرية شاملة تنبذ استخدام العنف، وتطرح اجتهادات إسلامية بنزع الشرعية الدينية عن ممارسة العنف كآلية وسيلة للتغيير السياسي، وتعمل على تفكيك المستندات الدينية الجذرية للعنف عموماً، وآلياته وتكتيكاته العسكرية كالعديد من الانتحارية^{٤٦}، كما قام فصيل من جماعة "الجهاد" بتقديم مراجعات فكرية على خطى "الجماعة الإسلامية" ظهرت في تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، عن طريق سيد إمام الشريف الملقب بالدكتور فضل والمعروف باسم عبد القادر عبد العزيز، وهو الأمير السابق لجماعة الجهاد المصرية، وقد توصلت إلى ذات

^{٤٦} أصدرت القيادة التاريخية للجماعة الإسلامية مجموعة من كتب المراجعات، شارك في تأليفها: كرم محمد زهدي وعلي محمد علي الشريف وحمد عبدالرحمن عبدالعظيم وعاصم عبدالماجد محمد وناجح إبراهيم عبدالله وأسامة إبراهيم حافظ وفؤاد محمد الدوليبي ومحمد عصام الدين درباله، تحت باب "تصحيح المفاهيم"، وهي: مبادرة وقف العنف: "رؤية واقعية، ونظرة شرعية"، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤. و"تسليط الأضواء على ما وقع في الجهاد من أخطاء"، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤. و"النصح والتبيين في تصحيح مفاهيم المحتسبين"، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤. و"حرمة الغلو في الدين وتكفير المسلمين"، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤. ثم أتبعها بمجموعة من الكتب منها: "استراتيجية وتفجيرات القاعدة، الأخطاء والأخطار"، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤.

النتائج^{٤٧}، وبعدها أجرت الجماعة الليبية المقاتلة مراجعات مماثلة، حيث أصدرت القيادة التاريخية للجماعة مجموعة من الدراسات لمراجعة فكرها، في كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٩، وقامت بإعداد دراسات تصحيحية^{٤٨}.

على الرغم من أهمية مبادرات المراجعات، إلا أن الحكومات العربية تعاملت معها من خلال مقاربتها الأمنية، حيث قامت بإخراج المبادرين وأنصارهم من السجون، لكنها في ظل توجهاتها السلطوية، وعمليات الإدماج الانتقائي، أضعفت من مصداقيتها، بحيث ظهرت كمبادرات استسلام عسكري أمني، وليست تحولات لقناعات إيديولوجية واجتهادات فقهية، الأمر الذي سوف يؤدي لاحقاً إلى انقسامات في صفوف أصحاب المبادرات، ثم شروع بعض الأعضاء في هجرة معاكسة مرة أخرى باتجاه الحركات الجهادية الراديكالية.

مبادرات فكرية: ومن أشهر المبادرات التي تستند إلى تفكيك الإيديولوجية الجهادية العنيفة، وبيان مخالفتها لوسطية الإسلام ونهجه المعتدل، المبادرة الأردنية بتشكيل ائتلاف واسع يضم نخبة كبيرة من علماء العالمين العربي والإسلامي للتباحث في وضع أسس ومبادئ إسلامية تتاهض التطرف والانغلاق وتقوم على الحوار والاختلاف، والتي أسفرت عن تأسيس "رسالة عمان" ٢٠٠٥، وهي مبادرة فكرية تقوم على مناهضة التطرف العنيف، والإرهاب، وترسيخ قيم التسامح^{٤٩}.

وفي مصر تصاعد دور مؤسسة الأزهر الشريف، ودار الإفتاء المصرية في المواجهة الفكرية في أكثر من اتجاه، ومن أهمها: ١. المرصد الفكري: حيث تم تدشين مرصد الأزهر باللغة الأجنبية والذي تمكن من الكشف عن أسباب انضمام الأفراد للحركات المتطرفة، ورصد ما يبثه تنظيم "داعش"، من رسائل وأفكار موجهة إلى الشباب، والرد عليها باللغة نفسها التي نشرت بها، ٢. قوافل السلام: وهي تطوف حول العالم لنشر ثقافة السلام وتصحيح المفاهيم المغلوطة، ودعوة النخب العربية والإسلامية كل في مجال تخصصه لتجفيف منابع الفكر، ٣. المؤتمرات العالمية: نظم الأزهر عدداً من المؤتمرات لمحاربة التطرف والإرهاب من أبرزها مؤتمر الأزهر العالمي في

^{٤٧} حيث صنف رسالة بعنوان: "وثيقة ترشيد العمل الجهادي"، ويعد سيد إمام من أشهر المنظرين للحالة الجهادية في العالم، وتعتبر كتبه تأسيسية للجماعات الجهادية العالمية وخصوصاً كتابيه: "الجامع في طلب العلم الشريف" و"العمدة في إعداد العدة".

^{٤٨} من أبرز قيادات الجماعة التي أنجزت الدراسات التصحيحية: سامي مصطفى الساعدي وشهرته أبو المنذر الساعدي المسئول الشرعي في الجماعة، وعبد الحكيم الخويلدي بالحاج وشهرته أبو عبد الله الصادق وهو أمير الجماعة، ومفتاح المبروك النوادي وشهرته الشيخ عبد الغفار، وعبد الوهاب محمد قايد "إدريس"، ومصطفى الصيد قنفيد "الزبير" المسئول العسكري للجماعة، وخالد محمد الشريف وشهرته "أبو حازم" وهو نائب أمير الجماعة، أنظر: "دراسات تصحيحية في مفاهيم الجهاد والحسبة والحكم على الناس"، الإسلاميون أون لاين، ومكتبة مديولي، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٠.

^{٤٩} انظر: الدكتور نوح مصطفى الفقير، رسالة عمان تعريف وبيان، دار المأمون، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨.

مواجهة التطرف والإرهاب الذي عقد في ديسمبر ٢٠١٤، ٤. المبادرات العالمية: قامت دار الافتاء بأدوار متعددة في محاربة التطرف فكرياً في مستويات مختلفة، فقد صدرت قرابة ١٠ مبادرات عالمية، من بينها مبادرة تحت عنوان "لا نتحدث باسمي"، ٥. مجلة الرؤية: قامت دار الإفتاء بتدشين مجلة اليكترونية بعنوان insight بلغات متعددة للرد على مجلة داعش الالكترونية دابق^{٥٠}.

منتديات ومراكز الوسطية: طرحت دول عربية أخرى نماذج مغايرة تعتمد على تعزيز التيار الوسطي في مواجهة التطرف، حيث تأسس المنتدى العالمي للوسطية في العاصمة الأردنية عمان، وقد أصدر إعلان عمان الأول عن وسطية واعتدال الإسلام، الذي صدر بالتزامن مع عقد مؤتمره التأسيسي الأول سنة ٢٠٠٤، ووقع على الرسالة قرابة سبعين شخصية فكرية ودينية من بلدان عربية عديدة، من أعضاء المنتدى. هناك فروع للمنتدى العالمي للوسطية في المغرب، ومصر، والسودان، واليمن، وبغداد، والأنبار، وكردستان العراق، والهند، والباكستان، والجزائر. ويتعاون المنتدى مع منتدى الوسطية في لبنان، ومع مركز الدراسات الإسلامية في دمشق. وتمّ افتتاح (١٠) فروع للمنتدى في الأردن^{٥١}، وفي الكويت تم تأسيس المركز العالمي للوسطية عام ٢٠٠٧، والذي استهدف نشر الخطاب الديني الوسطي بين الشباب من خلال التعليم والإعلام ومؤسسات المجتمع المدني، مستعيناً بعدد من الدعاة ورجال الدين المتخصصين بهدف مجابهة الأفكار المتطرفة التي تطرحها التنظيمات الإرهابية. وجاء تأسيس المركز بغية نشر القيم السامية وتصحيح المفاهيم الخاطئة لدى المسلمين وغيرهم على حد سواء، وذلك رداً على موجات العنف والإرهاب التي انتشرت في مختلف أنحاء العالم. ولم يقتصر نشاط المركز على الكويت فحسب، بل امتد على مستوى العالم ككل^{٥٢}، وفي قطر تأسس مركز القرضاوي للوسطية الإسلامية والتجديد عام ٢٠٠٨، ويعمل المركز على تعزيز مفهوم الوسطية وإحياء الفكر الإسلامي من خلال البحث العلمي، من خلال إحياء البحث العلمي للمساهمة بطور جديد من الحضارة الإسلامية. وتتمحور رؤية المركز بإقامة مجتمع مبني على الوسطية والتعاون المنفتح والعدالة

^{٥٠} انظر: أحمد الشورى، حدود الفاعلية: هل تتمكن دول الإقليم من مكافحة الإرهاب فكرياً؟، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، على الرابط:

<http://www.rcssmidest.org/Article/4278/%D9%87%D9%84%D8%AA%D8%AA%D9%85%D9%83%D9%86-%>

^{٥١} انظر: المنتدى العالمي للوسطية، الفكرة والتأسيس: الوثيقة التوجيهية، الموقع الرسمي للمنتد، على الرابط:

<http://www.wasatyae.net/?q=node/3>

^{٥٢} انظر: المركز العالمي للوسطية .. منبر للتسامح الفكري، روسيا اليوم، على الرابط:

https://arabic.rt.com/news/57473%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D

المستتيرة مدعماً بالمعرفة التي تتفاعل مع القضايا المعاصرة كالديمقراطية والاقتصاد وحقوق الإنسان ودور المرأة والعائلة والمشاكل البيئية وتحديات الحرب والسلام والعنف والإرهاب والتخلف والفساد^{٥٣}.

إعادة التأهيل والتوجيه والإدماج: تُعد تجربة المناصحة الفكرية في المملكة العربية السعودية بمثابة أحد النماذج المرجعية لبرامج مكافحة التطرف الفكري على امتداد الإقليم^{٥٤}، وقد بدأت فكرة تأسيس محمد بن نايف للمناصحة والرعاية في نيسان/ إبريل ٢٠٠٣م، بتوجيه من الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز، عندما كان وزيراً للداخلية، وبدأ تطوير عمل المركز عام ٢٠٠٦م لاستيعاب المتورطين في الفكر الضال وإعادة إدماجهم في المجتمع وتصحيح مفاهيمهم عن طريق الاستفادة من برامج المركز المختلفة والوصول بالمستفيد منه لمستوى فكري آمن ومتوازن له ولمجتمعه، ومساعدة المستفيد منه أيضاً على مواجهة التحديات الفكرية والاجتماعية التي قد تواجهه بعد إكمال تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة بحقه، كما تساعد برامج المركز من غرر بهم لإدراك أخطائهم والعودة لجادة الصواب، ولاندماج بالمجتمع مواطنين صالحين ومنتجين لصالحهم وأسره ووطنهم، ويركز البرنامج على الأبعاد النفسية والدينية والفكرية والاجتماعية، بحيث يصبح اجتياز البرنامج شرطاً للإفراج عن المتهمين بالتطرف والمشاركة في التنظيمات الإرهابية^{٥٥}.

أشار اللواء سعيد البيشي مدير "مركز محمد بن نايف للمناصحة" إلى تنفيذ ٨٩١٦ جلسة مناصحة داخل السجون استفاد منها أشخاص من ٤١ جنسية، مبيناً أن أعضاء المركز الذي يعمل به ٢٢٠ أكاديمياً من مختلف التخصصات يقومون بالتوجه لمناصحة بعض الحالات بناء على رغبة أقاربهم الذين يقومون بإبلاغ المركز عن ملاحظاتهم على أفكار ذويهم. وأوضح أن برنامج المناصحة الخارجي حقق نجاحاً في أكثر من ١٣ محافظة بالمملكة، لافتاً إلى أن هناك ١١ امرأة استفادت من برنامج المناصحة السنوي بواقع ٧١ جلسة، كذلك المناصحة الإلكترونية. وأضاف، أن هناك ٣ مسارات يُعنى بها المركز تتعلق بالزواج والتوظيف والتعليم، مشيراً إلى أن نسبة الاستفادة من البرنامج مشجعة، على الرغم من تعقيد المسألة، "حيث يتم التعامل مع فكر وهو مكن الصعوبة".

^{٥٣} انظر: مركز القرضاوي للوسطية الإسلامية والتجديد، على الرابط:

<http://www.qfis.edu.qa/research-centres-ar/al-qaradawi-center-ar>

^{٥٤} لمزيد من التفصيل: انظر: كريستوفر بوشيك، الاستراتيجية السعودية اللينة في مكافحة الإرهاب: الوقاية وإعادة التأهيل والنقاهة،

أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، برنامج الشرق الأوسط، العدد ٩٧، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨، على الرابط:

<http://carnegieendowment.org/files/saudi.pdf>

^{٥٥} انظر: سياسات الاحتواء: الدلالات الإقليمية لتطبيقات "المناصحة الفكرية" بالدول الغربية، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، مرجع سابق.

يُحسب للسعودية سبق في مواجهة الإرهاب الإلكتروني وإضعاف الآلة الإعلامية الإلكترونية للتنظيمات المتطرفة حيث فتحت السعودية المجال لفريق عمل في ٢٠٠٣ العمل في مواجهة ومعالجة الإرهاب فكرياً ومعلوماتياً عبر الإنترنت وأسندت الإشراف على هذا الفريق إلى وزارة الشؤون الإسلامية مع الإبقاء على استقلاليتهم وتطعيمهم بمختصين في مختلف الفنون المعنية بالمعالجة والمواجهة. وأطلق على المشروع اسم "حملة السكينة" والتي انطلقت كحملة شعبية من مجموعة مهتمين بمواجهة الإرهابيين والرد على شبهاتهم فلما آتت نتائج إيجابية استمرت الحملة وتوسعت وتعددت مهماتها. وهذه الفكرة الإبداعية رغم نجاحها في إنشاء أكبر منصة لصناعة بيئة لمحاربة الإرهاب وتعزيز الوسطية لكنها لم تنجح في توسيع تغطيتها بشكل كبير فتأثيرها محدود رغم وجوده خاصة لما تطورت آليات وأدوات الجماعات المتطرفة^{٥٦}.

في عام ٢٠٠٤ أعلنت وزارة التعليم إعداد مشروع "رعاية الفكر وتعزيز السلوك"؛ لرعاية المنتمين إلى المؤسسات التربوية معلمين ومعلمات طلاباً وطالبات، والعناية بالبيئة المدرسية وحمايتها من الفكر المنحرف، وفي عام ٢٠٠٦ أعلن عن بدء وزارة التعليم تنفيذ برنامج عن الأمن الفكري على مستوى السعودية، ثم عادت وأعلنت الوزارة في عام ٢٠٠٨ إطلاق أضخم مشروع لمواجهة الانحرافات الفكرية في مدارس البنين والبنات باسم برنامج "الأمن الفكري" واتخذت شعاراً له "فكر آمن.. حياة مطمئنة"، بعد أن تم إخضاع المعلمين لدورات وبرامج تدريبية، وتم تشكيل لجنة لمتابعة برنامج حماية الأمن الفكري برئاسة نائب الوزير^{٥٧}. وقد عملت السعودية على تدشين مشروعاً يحمل اسم "البصيرة" في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، بهدف الرد على الأفكار المشوهة التي تعتمد عليها التنظيمات المتطرفة في شرعنة أعمال العنف والتطرف من خلال رصد الوثائق والمواقع الإلكترونية وكتب المنظرين لفكر الجماعات المتطرفة، ونشر أطروحات عقيدية مضادة عبر وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي والمؤسسات الدينية والتعليمية^{٥٨}.

على الرغم من الإشادة بالتجربة السعودية في مواجهة التطرف العنيف، إلا أن بعض الخبراء يشكك في فعالية هذه البرامج، وخصوصاً الحملات الدعائية عبر العالم الافتراضي وشبكات التواصل، فبحسب ألبرتو فرنانديز، فإن حملة "السكينة"، وغيرها لم تتمكن من مجارة الحملات الدعائية المنسقة والاحترافية لتنظيم الدولة الإسلامية - داعش، ذلك بأنها تسعى إلى غرس

^{٥٦} انظر: الجهود الفكرية السعودية لمواجهة الإرهاب، موقع السكينة، على الرابط:

<http://www.assakina.com/center/files/81996.html>

^{٥٨} انظر: محمد بن نايف يقود مشروعاً يفند شبهات الإرهابيين، العربية، على الرابط:

<http://www.alarabiya.net/ar/saudi-today/2014/09/28/%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D9%86%D8%A7%D9%8A%D9%81->

الأيدولوجية السعودية في الأذهان، علماً أن هذه الأيدولوجية تلتقي في مجالات مهمة مع أيدولوجية المتطرفين، وبالتالي تروجّ للولاء للأهداف السعودية من دون أن يغر بالضرورة من "نظرة المتطرفين المستقبلية"^{٥٩}.

مراكز التشبيك الدولي: تم افتتاح مركز "هداية" في مدينة أبوظبي عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة في ١٥ كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٢م، ويعتبر أول مركز دولي للتميز لمكافحة التطرف العنيف. وكانت البداية أثناء الاجتماع الوزاري لانطلاق أعمال المنتدى العالمي لمكافحة التطرف في نيويورك في شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠١١م، حيث عرضت دولة الإمارات العربية المتحدة آنذاك استضافتها للمركز، وقدمت مساهمة مالية كبيرة لدعمه في مراحله التأسيسية، وجاء تأسيس المركز استجابة للرغبة المتنامية لدى المجتمع الدولي وأعضاء المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في وجود مؤسسة مستقلة ومكرسة للحوار والتدريب والتعاون والبحوث في مجال مكافحة التطرف العنيف بكافة أشكاله ومظاهره، بحيث تجمع الخبراء والخبرات والتجارب من جميع أنحاء العالم، ويؤمن مركز "هداية" بالحل الوقائي عبر منع الأفراد من الانحدار في طريق الراديكالية واعتناق مذهب العنف ودعم الإرهاب، لذلك يسعى المركز للتعاون مع دول العالم في جهودها لإثناء بعض الأفراد الذين وطأت أقدامهم هذا الدرب المنحرف وردهم عنه قبل تورطهم فيه بالكامل، ويسعى المركز نحو تذليل التحديات الاستراتيجية طويلة الأمد^{٦٠}.

ويتجلى نشاط المركز في تنظيمه جلسيتين نقاشيتين حول نزع السلاح وسياسات إعادة الإدماج بالتعاون مع المركز العالمي للأمن التعاوني في نيويورك في ٢٣ سبتمبر ٢٠١٤، وهو ما سبقه تنظيم اجتماع للخبراء حول تدابير مكافحة التطرف والتصدي لظاهرة المقاتلين الأجانب بالتعاون مع المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في منتصف مايو ٢٠١٤، فضلاً عن المشاركة في تنظيم فعالية على هامش الاجتماع الرابع لاستعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في نيويورك في يونيو ٢٠١٤ بهدف بحث التكامل بين الأمن والتنمية الإنسانية، وكيفية الاستفادة من هذا التكامل في مكافحة التطرف العنيف^{٦١}.

^{٥٩} انظر: ألبرتو فرنانديز، باقية وتتمدد: مواجهة شبكات الدعاية الخاصة بداعش، معهد بروجنغز، أكتوبر ٢٠١٥، على الرابط:

http://www.brookings.edu/~media/research/files/papers/2015/10/combating-isis-propaganda-fernandez/is-propaganda_web_arabic_v2.pdf

^{٦٠} انظر: قصة البداية، موقع مركز هداية، على الرابط:

<http://hedayah.ae/about-hedayah/history/?lang=ar>

^{٦١} انظر: سياسات الاحتواء: الدلالات الإقليمية لتطبيقات "المناصحة الفكرية" بالدول الغربية، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، مرجع سابق.

سياسة الدمج وهيكله الحقل الديني: تعد المقاربة المغربية أحد النماذج الإرشادية في نزع التطرف على المدى البعيد من خلال توفير بيئة سياسية تقوم على مشمولية إدماج الاعتدال من خلال توفير الدمج السياسي للاعتدال وإعادة هيكلة الحقل الديني، حيث تم التركيز على التعامل مع القيادات الإرهابية بالسجون القادرة على استقطاب كوادر جديدة، وعزلها عن بقية النزلاء، وتطبيق برامج التوعية الفكرية، وإعادة التأهيل على الكوادر والمتعاطفين الأصغر سنًا والأكثر قابلية لتصحيح عقائدهم والعودة للاندماج في المجتمع، فسياسات المغرب في مكافحة التطرف نموذجاً يحتذى به في التعاطي مع التطرف والإرهاب، وتتمثل العناصر الأساسية من إستراتيجية المغرب لمكافحة التطرف في إعادة تنظيم كيانات الدولة الدينية، وقد تضمن هذا البرنامج تعميم نشرة رسمية عن الأئمة، وتأسيس "مديرية التعليم العتيق" في "وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية" وإلغاء مركزية عمليات الوزارة، إلى جانب مراجعة القوانين التي ترعى أماكن العبادة الإسلامية وتشكيل مجلس ديني في أوروبا للجالية المغربية والاستعانة بالمحطات الإذاعية والتلفزيونية للترويج للتعاليم المعتدلة ومراجعة الكتب والمناهج الدراسية.

كما تتضمن إستراتيجية الرباط لمكافحة التطرف مجموعةً من الإصلاحات السياسية التي نصت عليها التعديلات الدستورية الأخيرة ومشروع "الجهوية المتقدمة"، ومن ناحية أخرى التعاطي مع المتشددين في السجون وإعادة دمجهم في المجتمع بنجاح، ومن هذا المنطلق، يُمنح المسجونين المغاربة فرصة متابعة تحصيلهم العلمي لكي ينالوا شهادات جامعية، وفضلاً عن ذلك، تقيم الحكومة شراكات مع المؤسسات الخاصة لتوفير فرص العمل والتدريب والتوظيف في النهاية لهؤلاء السجناء بعد الإفراج عنهم^{٦٢}.

على الرغم من كثرة البرامج المحلية والإقليمية والدولية في مجال نزع التطرف، إلا أن نتائجها محدودة وغير فعالة رغم النفقات الكبيرة، ولكن لا غنى عن الاستمرار والتطوير والمثابرة، ذلك أن أكثر برامج اجتثاث التطرف فعالية بحسب جون هورغان: هي التي تخدم كنوع من منزل في منتصف الطريق بالنسبة للمتطرفين السابقين. إنها تساعد السجناء على الاستعداد لمواجهة تحديات إعادة إدراج أنفسهم في الحياة اليومية. وتتماهياً مثل المجرمين العاديين، يتم تدريب السجناء على مراقبة ما بعد الإفراج ويعلمون أنهم ربما سيظلون دائماً تحت شيء من خطر إعادة الانخراط. وعادة ما يكون الهدف الرئيس لمثل هذه البرامج هو زيادة تنبه ذهن الفرد لهذه المخاطر كشكل من الوقاية على المدى الأبعد ضد إعادة الانخراط.

^{٦٢} انظر: أحمد الشورى، حدود الفاعلية: هل تتمكن دول الإقليم من مكافحة الإرهاب فكرياً؟، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، مرجع سابق.

تظل الرحلة إلى داخل الإرهاب والخروج منه شخصية بقدر ما هي معقدة. وما تزال برامج اجتثاث الإرهاب تقدم بعضاً من أكثر الأساليب إبداعاً لمكافحة الإرهاب. ويمكن لها أن تكون قوى فعالة في تقليل صفوف الأعضاء من المستوى الأدنى للمجموعات الإرهابية. لكننا إذا لم نخض نقاشاً مخلصاً حول الأسباب والكيفيات التي تعمل بها، فإن مستقبلها سيكون في خطر^{٦٣}.

خاتمة

لا جدال بأن أي مقارنة لمكافحة الإرهاب ونزع التطرف العنيف، تتطلب نهجا شموليا تكامليا، نظرا لتعدد الظاهرة وتشابكها وارتكازها على جملة من الأسباب والشروط والظروف الموضوعية المتنوعة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ونفسيا، وعلى الرغم من تنامي ظاهرة الإرهاب والتطرف العنيف وسعة انتشارها وزيادة خطورتها محليا وإقليميا ودوليا، وضعف الاستراتيجيات المطروحة وعدم نجاعتها وفعاليتها بصورة واضحة، فإن الأمل يغري بالمضي قدما لمزيد من الإبداع والابتكار في معالجة الظاهرة والتصدي لها، لكن ذلك يبقى رهنا بمزيد من المعرفة والتفهم للأسباب العميقة، فبحسب جيسিকা ستيرن: إن أيّ جهد لإعادة التأهيل يجب أن يكون قائماً على فهم واضح لما يدفع الناس نحو الإرهاب في المقام الأول. ذلك أن حركات الإرهاب عادة ما تظهر في ردة فعل على مظلمة، حقيقية كانت أو متخيلة، والتي يشعر أعضاء الحركة بأنه ينبغي تصحيحها. ومع ذلك، تشكل الأيديولوجيا بالكاد السبب الوحيد، بل حتى العنصر الأكثر أهمية، في اتخاذ المرء قرار الانضمام إلى قضية ما. إن الأسباب التي تجعل الناس يصبحون إرهابيين تظل متنوعة بقدر تنوع تلك الأسباب التي تجعل الآخرين يختارون مهنتهم: ظروف السوق، الشبكات الاجتماعية، التعليم، التفضيلات الفردية. وتماماً مثل العاطفة تجاه العدالة والقانون، والتي ربما تدفع بمحام إلى أن لا يعمل في البداية يعمل مع مؤسسة قانونية، فإن حوافز الإرهابيين للبحث عن المعنى في البقاء في "عملهم" أو في تركه تتغير مع الوقت. وتحتاج برامج نزع التطرف إلى أن تأخذ في حسابها -وأن تستفيد- من هذه التنوعات والتحويلات في الحوافز^{٦٤}.

وعلى الرغم من إنفاق ملايين الدولارات على استراتيجيات مكافحة الإرهاب، إلا أن الحكومة الأمريكية بحسب هدية ميراحمادي: لا تزال تعجز عن تنفيذ استراتيجية متماسكة متعددة الجوانب

^{٦٣} انظر: جون هورغان، كيف يتم نزع التطرف من الإرهابيين السابقين؟، ترجمة علاء الدين أبو زينة جريدة الغد، على الرابط:

<http://www.alghad.com/articles/844296-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D9%8A%D8%AA%D9%85-%D9%86%D8%B2%D8%B9->

^{٦٤} انظر: جيسিকা ستيرن، هل يمكن نزع التطرف؟، على الرابط: <http://www.hurriyatsudan.com/?p=781>

للوقاية من التطرف المحلي العنيف، التي تعالج الكثير من العوامل التي تتسبب في اتجاه الأفراد للتطرف العنيف مثل الاغتراب الاجتماعي والاضطرابات النفسية والمظالم السياسية، والأيديولوجيات العنيفة^{٦٥}. ذلك أن مقاربة مكافحة الإرهاب ونزع التطرف العنيف على المدى الطويل، لا بد أن تركز استراتيجية تكاملية شمولية تستند معرفة القضايا الأكثر بنوية التي تستهدف تخفيف الوقود الإيديولوجي الذي يشكل القوة الدافعة للردكلة الإرهابية، كما يؤكد رونالد كريلينستن، بالإضافة إلى العمل على تحسين الظروف في الدول الطاردة للمهاجرين، وتشجيع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز الأنظمة القانونية، وتشجيع الحوار العابر للقوميات، وتعزيز التعليم، والفهم المتبادل عبر الثقافات والحضارات، بالإضافة إلى تقوية دور المدرسة ووكلاء الضبط الاجتماعي والشرطة والجيش والدمقرطة والحماية البيئية والتعاون الدولي ومكافحة الإرهاب على المدى الطويل، وضرورة الجمع بين مختلف المقاربات لمكافحة الإرهاب، على المستويات المحلية والقومية والإقليمية والدولية، فلا تستطيع مكافحة الإرهاب أن تكون مجرد رد فعل أو قمع، فسياسة مكافحة الإرهاب في الدول الديمقراطية وضمن نظام عالمي آخذ في التعولم، يجب أن تحاول تحقيق القبول إلى جانب الفاعلية، باعتبارهما معيارين ينبغي أن يتوازنا في المعركة ضد الإرهاب، كما أن اتباع أسلوب العنف باعتباره المسار السهل في مكافحة الإرهاب، فيه تأكيد على معتقدات أولئك المتعصبين والمناصرين المتشددين للإرهاب، في حين أن اتباع الجهود الطويلة الأمد يتضمن مسارا صعبا وشاقا من شأنه عزل هؤلاء المتعصبين وتسهيل تقديمهم إلى العدالة^{٦٦}.

تعثر سياسات الحرب على الإرهاب لا يحتاج إلى تبصر عميق ونظر دقيق، فقد باتت القاعدة والجهادية العالمية تنصدر المشهد في بلدان عديدة، كما أن إيديولوجيتها الخطابية أصبحت أكثر جاذبية، فالاعتماد على المقاربة الأمنية العسكرية الصلبة، وإهمال الأسباب والشروط والظروف الموضوعية التي أنتجت الظاهرة الجهادية، وغياب الحلول السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أدى إلى نتائج منطقية كارثية، وعلى الرغم من وجود شبه إجماع على أن الفساد والاستبداد وغياب العدالة والإنصاف هي الروافع الأساسية لتمرد البشر والنزوع العنيف والتلبس بالإرهاب، إلا أن سياسات "الحرب على الإرهاب" العالمية المستنسخة محليا وإقليميا، لا زالت تصر على علاج الأعراض واعتبار العنف "الإرهابي" اعتباريا عبثيا عدميا.

^{٦٥} هدية ميراحمادي، أسلوب مبتكر لمكافحة التطرف العنيف، معهد واشنطن، على الرابط:

<http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/an-innovative-approach-to-countering-violent-extremism1>

^{٦٦} انظر: رونالد كريلينستن، مكافحة الإرهاب، مرجع سابق.

كسر الإرهاب: تقييم مكافحة داعش في العراق

ياسر الدرويش

حدث غير تقليدي على مستوى العالم ، بأن تتحول مساحة ما يقارب ١٢,٥ مليون كيلومتر مربع من الأراضي في العالم ، بيد تنظيم: عابر للحدود ، أنموذج مصغر للإرهاب المعولم، وحشية قرو- أوسطية ونتيجة لفشل مشروع الحداثة، اهتزاز جيو-سياسي على صعيد خارطة الشرق أوسطية، غير الكثير من المفاهيم والمقاييس، لاسيما مفهوم الحرب. وإذا كان دخول داعش إلى العراق وسوريا عام ٢٠١٤، الأول منذ الحرب العالمية الثانية باحتلال مساحات من دولتين ذات سيادة، فإن هذا الحدث انعكس بتغيير حقيقي في مفاهيم الحروب كافة حتى العلوم العسكرية منها.

لا يمكن دراسة هذا النمط الصاعد كما ونوعا في الجماعات المتطرفة، والتي باتت تهدد الدولة الوستفالية القومية وسبب كذلك اختلالات بنيوية مجتمعية، التي بدأت تزدهر مع تصاعد الخطابات الطائفية والانقسامات الإقليمية، التي ساهمت بشكل أو آخر في صياغة عدو غير تقليدي، وإذا كانت العدو الجديد غير تقليدي، فكيف يمكن مواجهته بأسلوب تقليدي؟

فلم تعد استراتيجيات مكافحة الإرهاب مجرد تلك التطبيقات العملية والتقنيات والاجراءات التي تعتمد عليها الحكومات والمؤسسات الأمنية لمنع وردع الجماعات الإرهابية، من خلال الكشف الاحترازي والوقائي للعمليات المحتملة، والرد الحاسم عليها بما يمنع تكرارها، فهذا الاتجاه أصبح لا يلبي القدرة الحقيقة على مواجهة هذا النمط الجديد في المجتمعات العربية والدولية.

إذا كان عصر الحداثة يعد الشعب والدولة ومؤسسات الأمن الداخلي وعليه اتخاذ التدابير الأمنية والدفاعية لذلك، بكونها تمثل أهم أهداف الجماعات المتطرفة، فإن في عصر ما بعد الحداثة زادت التهديدات لتصبح بشكل أكثر شمولية، لا تقتصر على التشكيلات السلطوية في مجتمعنا المعاصر، لكن مع الأسف في السياق ذاته، ارتفعت اللامبالاة حيال التطورات الحالية، وعلى الأقل في المعادلة التالية : (تنظيم داعش يعادي ويحارب الجميع = والجميع لا يحارب كله تنظيم داعش).

إذا كانت التغييرات البنوية في نطاق مفاهيم الإرهاب Terrorism خطابا جديدا في مجال العلاقات الدولية، والقانون الدولي، فإن إرهاب داعش، ما زال لم يترك أثره حتى الآن في طبيعة تأثير تلك العلاقات الحاسمة في تشكيل الهوية الإرهابية.

الساحة الاستراتيجية الأهم في مواجهة تنظيم داعش اليوم هي العراق، خصوصا بعد اختياره من قبل تنظيم داعش الساحة الاستراتيجية للدولة الافتراضية، حيث يتواجد على الأراضي العراقية منطرفي القارات السبع .

يتدخل في الأراضي العراقية، العاملين الداخلي والخارجي، وتبدو المعركة معقدة، في عصر الأضطراب الكبير الذي تعيشه المنطقة، شكل العراق محور مهم في السابق لتنظيم القاعدة، واليوم الساحة الأبرز لداعش لكونه الجزء الذي يمثل ساحة الاتصال بين جهود الأجيال السابقة للقاعدة، مع جيل داعش.

رغم الخطاب المعولم للإرهاب ، والحديث عن عدم اعتراف التنظيمات المتطرفة بالخرائط المشرقية، وكذلك الملاذات التي يشكل فيها محطاته الافتراضية في معظم أديباته، لكن جيوبلتكس التطرف لم يهمل العامل الجغرافي في تفسيراته، لذلك كان العراق الأرض المكان الخصب لتنفيذ تلك الأهداف المتعلقة بدولة الخلافة، من خلال:

أولا: مع ما شكلته أفغانستان من أهمية في انطلاق البناء التنظيمي للقاعدة، و تصاعد ظاهرة الأفغان العرب فيها لكي تكون قبلة التجنيد الأولى لكل التنظيمات المتطرفة، لكن بالوقت نفسه لا تمتلك أية بعد عقائدي رمزي للعرب والمسلمين، لا من حيث البعد التاريخي للحضارة الاسلامية ولا البعد العقائدي ، وهذا الموضوع متوفر حتما في العراق بكونه يحمل مواصفات التقديس لدى المسلمين بكونها المنطقة الأكثر عمقا في رمزيتها الإسلامية بعد مكة والمدينة.

ثانيا: العراق يمتلك من الثروات الإقتصادية، والبعد الجيو-إقتصادي حاضر فيه بقوة، ولاسيما موضوع النفط، مما يجعله نقطة التنافس الاستراتيجي العالمي .

ثالثا: ثمة اعتقاد أن ساحة (أفغانستان) للقاعدة كانت مجرد ساحة تدريب، وأن هذه الحصة الجغرافية لن تلبى طموحات السلفية الجهادية، وزوال مبررات الوجود في أفغانستان، ليتنقل إلى معركة الشرق الأوسط وتحديدا في العراق.

رابعا: إن ما حصل في حزيران ٢٠١٤، نتيجة لسنوات سبقت من إرهاب وتدمير ممنهج للسيطرة وخلق البيئة النفسية لصعود داعش بشكلها المعلن .

بالمقابل كانت الرؤية العراقية لمكافحة هذا التنظيم على مراحل لاستيعاب هذا الصعود المتسارع للجماعات المتطرفة، وخصوصا أنها كانت بمثابة الصدمة لصناع القرار في بغداد، بعد الانهيار المتسارع للأجهزة الامنية العراقية في مناطق الموصل والأنبار.

لذا كانت استراتيجية العراق لمكافحة الارهاب عبر إعادة دور المؤسسة العسكرية في المواجهة، ومنها ما كان عبر إشراك الجهد الجماهيري في تلك الحرب، عبر مشاركة فصائل الحشد الشعبي بـ ١٢٠ ألف مقاتل، ورجال القبائل، وقوات البيشمركة، ومنها ما كان عبر التعاون مع الدعم المحدود للمشاركة الدولية الجوية عبر التحالف الدولي. وفي وقت كان لا يمكن للعراق أن ينتظر ردة فعل المجتمع الدولي ضد تنظيم داعش، بعد أن أعلن الرئيس الأمريكي باراك اوباما في الثامن من آب عام ٢٠١٤ عن تدخل القوات الأمريكية لحماية المواطنين الأميركيين في المنطقة، و لم تبدأ الحملة الفعلية إلا في العاشر من أيلول ٢٠١٤، حيث أعلن أوباما أنه أوعز ببدء شن الغارات في سوريا و تكثيف الغارات في العراق، ومنها ما كان بشكل مباشر عبر الدعم الإيراني والروسي في مواجهة داعش.

ربما حاولت العديد من الدراسات الكتابة عن تنظيم داعش، وأسباب ظهوره، وتمدده بهذه السرعة على الأراضي العراقية والسورية، لكن من الضروري البحث في أسباب عدم تقليص نفوذ هذا التنظيم أو القضاء عليه، رغم مرور أكثر من عامين على احتلال مدينة الموصل، مازال هناك وجود لهذا التنظيم، يقتضي إعادة النظر بآليات مكافحته ومجابهته، لذلك نحاول من خلال هذا البحث، تسليط الضوء على أبرز اشكاليات هذه الحرب على الساحة العراقية ومن خلال :

أولاً: اشكالية احادية المعالجة/ المعالجة المتعددة.

ثانياً: أشكالية البيئة الوطنية/ البيئة الإقليمية.

ثالثاً: اشكالية حرب المدن/ الجيش النظامي.

رابعاً: أشكالية المعالجة الداخلية/ المعالجة الخارجية.

خامساً: أشكالية استراتيجية داعش التخطيط/ التنفيذ.

سادساً: اشكالية المدن الموحدة/ المنقسمة.

الرؤية العراقية للأرهاب ومكافحته

الغياب المنهجي في فهم نظريات الارهاب بشكل واضح هي أزمة منهجية متراكمة على مستوى العالم على صعيد الدراسات الاجتماعية والقانونية والسياسية، وبانت كل الدراسات والكتب التي تتحدث عن الموضوع تقول لا وجود لاتفاق على مفهوم الأرهاب لا على الصعيد الأممي ولا على الصعيد الإقليمي، فكيف سيكون الإتفاق على نظريات محاربة الأرهاب، والأمر أكثر تعقيداً إذا الموضوع يتعلق ببلد مثل العراق أصبح وأمسى على حروب عبثية، وإرهاب ممنهج.

وفق النصوص العراقية ، فإن تعريف الإرهاب، جاء حسب التالي:

- وفق الدستور الدائم في العراق لعام ٢٠٠٥، في الباب الأول منه، وفي المادة (٧) نصت على: (أولاً: يحظر كل كيان أو نهج يتبنى العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي، ثانياً: تلتزم الدولة بمحاربة الإرهاب بجميع أشكاله)^{٦٧}.
- ورد ذكر الإرهاب في القانون العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥، وفق المادة الأولى منه بعنوان تعريف الإرهاب والتي جاء فيها (كل فعل إجرامي يقوم به فرد أو جماعة منظمة استهدف فرداً أو مجموعة أفراد أو جماعات أو مؤسسات رسمية أو غير رسمية أوقع الأضرار بالمتلكات العامة أو الخاصة بغية الإخلال بالوضع الأمني أو الاستقرار أو الوحدة الوطنية أو إدخال الرعب والخوف والفرع بين الناس أو إثارة الفوضى تحقيقاً لغايات إرهابية)^{٦٨}، لكن الملاحظ بشكل عام، أن ماورد في تعريف الإرهاب وفق القانون ١٣ لسنة ٢٠٠٥، أنه لم يرد على تعريف صريح ومباشر للإرهاب، وفق خبراء القانون.
- إن التشريع العراقي قبل صدور قانون مكافحة الإرهاب رقم (١٣) لم يعرف مصطلح الإرهاب سواء جريمة في قانون العقوبات العام أو القوانين الأخرى، على الرغم من ذكر مصطلح الجرائم الإرهابية أو الإرهاب في بعض نصوص قانون العقوبات مثل المادة (٣٦٥)، والمادة (٣٦٦).

وبالتالي لم يوجد تعريف واضح للإرهاب في رؤية صانع القرار العراقي، ولكن رغم ذلك وردت بعض الإشارات في استراتيجية الأمن القومي العراقي، وكذلك يتعلق الأمر بصناعة نظرية لمنهجية مكافحة الإرهاب، رغم تعددية الأجهزة المعنية برسم القرار الأمني، لأن مكافحة الإرهاب ومنع إنتشاره تمثل جهد إنساني نبيل يحتاج إلى جهد وطني للدولة ومؤسساتها القوية القائمة في مجتمعات تعتمد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتداول السلمي للسلطة، ويحتاج إلى جهد دولي وإقليمي، حقيقي وغير مزيف، لأنه في ظل هذا الإرهاب المعولم، لا يمكن لدولة لوحدتها أن تقوم بهذه المهمة، وخصوصاً في مكافحة تمويل الجماعات الإرهابية وتحجيف منابعها وخصوصاً من الحواضن، فضلاً عن الإستراتيجية الداخلية التي تتعلق بمعالجة منابع الإرهاب، سواء كانت الفقر أو الأمية أو البطالة، أو الإتجار غير المشروع بالسلح والمخدرات^{٦٩}.

ثمة خيال استراتيجي يحاول تصويره صانع القرار، ولكن هذا الموضوع غير كاف لمواجهة إرهاب دمر العراق على سبيل المثال منذ الحرب عام ٢٠٠٣ وإلى هذا اليوم، وإذا كانت مكافحة

^{٦٧} أنظر: الدستور العراقي ٢٠٠٥، المادة السابعة.

^{٦٨} أنظر: قانون مكافحة الإرهاب، رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥.

^{٦٩} د. عامر حسن فياض وآخرون، ولايات الشر المتأسلم، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٥، ص ١٢٧.

الإرهاب تشمل كل الأنشطة والتقنيات والإستراتيجيات التي تستخدمها الحكومات وعبر مؤسسات الأمن والدفاع، وكل مؤسسات الدولة، بما فيها مؤسسات المجتمع المدني، لمواجهة الإرهاب، عسكرياً، أو من خلال حزمة الإجراءات الاقتصادية التي تتعلق بالتنمية والقضاء على البطالة، أو فكرياً بالمناصرة، وهو يمثل المعالجة الحقيقية للإرهاب^{٧٠}.

وعادة ما تعتمد الدول في استراتيجياتها في مكافحة الإرهاب على مجموعة نظريات في هذا الإتجاه منها^{٧١}:

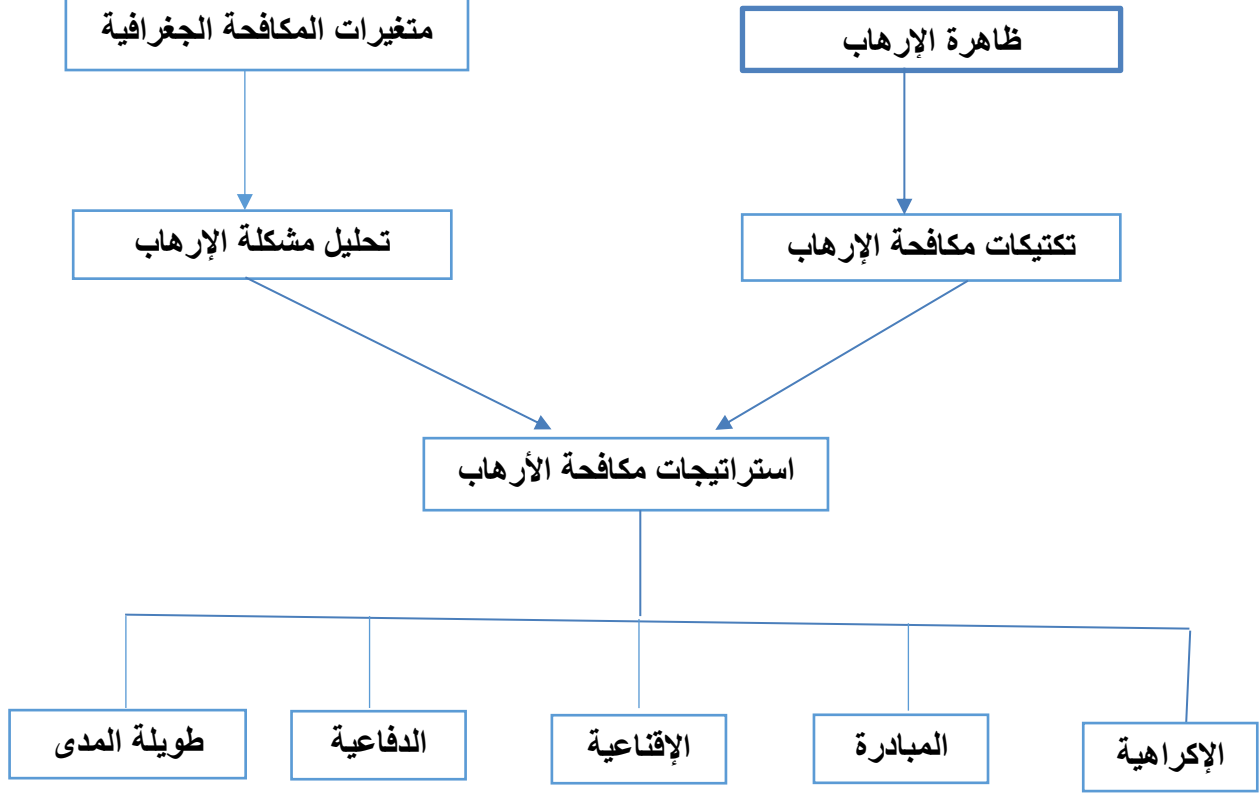
- الإستراتيجية الإكراهية: حيث أن هناك أدوات في مكافحة الإرهاب التقليدية، والتي تعتمد على القدرة الإكراهية (القسرية) للدولة، وأكثر الوسائل المستخدمة في هذا الإتجاه، هي العدالة الجنائية والحرب^{٧٢}.
- الإستراتيجية المبادرة: وهي تلك الإستراتيجية التي تتعلق بتلك المقاربات الخاصة بمكافحة الإرهاب، التي تعني في الأساس منع مؤامرات وتخطيطات الإرهابيين من النضوج، وتسمى أيضاً مكافحة الإرهاب الإستباقية، أو مناهضة الإرهاب من خلال العمل الإستخباري.
- الإستراتيجية الإقناعية: يتفق معظم الباحثين أن معظم الأحداث الإرهابية سببها هو إرسال الرسائل إلى الجماهير المختلفة، باستخدام خليط من القهر (التهديد، العنف، الإرهاب) وبين الإقناع (المطالب الصريحة والضمنية)، ولكون الإرهاب يعد شكلاً من أشكال الحرب النفسية.
- الإستراتيجية الدفاعية: وتشمل أنواع الإجراءات الدفاعية بهدف تقليل خطر الهجوم الإرهابي إلى الحد الأدنى من خلال جعل الهدف أقل جاذبية بالنسبة للهجوم، وهو ما يعرف في الأدبيات بتصليب الهدف.
- الإستراتيجية الطويلة الأجل: من المعروف أنه لا يوجد حل سريع لمشكلة الإرهاب، والإستراتيجيات التقليدية يمكن أن توقف عمليات الإرهابيين، لكنها قد تقضي إلى حركة تسهيل الاستقطاب من جديد، وهذا حقا ما حصل في العراق، فبعد موت الزرقاوي، كان على العالم والعراق انتظار زرقاوي جديد، وهكذا، لعدم وجود معالجة حقيقية.

^{٧٠} جاسم محمد ، مكافحة الإرهاب الإستراتيجيات والسياسات مواجهة المقاتلين الأجانب والدعاية الجهادية ، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، ٢٠١٦ ، ص ٩ .

^{٧١} للمزيد أنظر : د. جهاد عودة ود. محمد عبد العظيم الشيمي ود. امين زكي ، مدخل للظاهرة الإرهابية في مصر والسعودية ، تجارب إستراتيجية ، المكتب العربي للمعارف ، ٢٠١٥ ، القاهرة ، ص ٣٦٠ وما بعدها .

⁷² A. P. Schmid, "Frameworks for Conceptualizing Terrorism", Terrorism and Political Violence, 16: 2, 2004, pp. 197-221.

كما لم يبرز أي من الإستراتيجيات المتبعة في العراق لمكافحة الإرهاب، بسبب تعقيد المشهد الداخلي والخارجي، وكذلك طبيعة المؤسسة الأمنية، ويمكن ملاحظة تلك الإستراتيجيات عبر الشكل التالي:

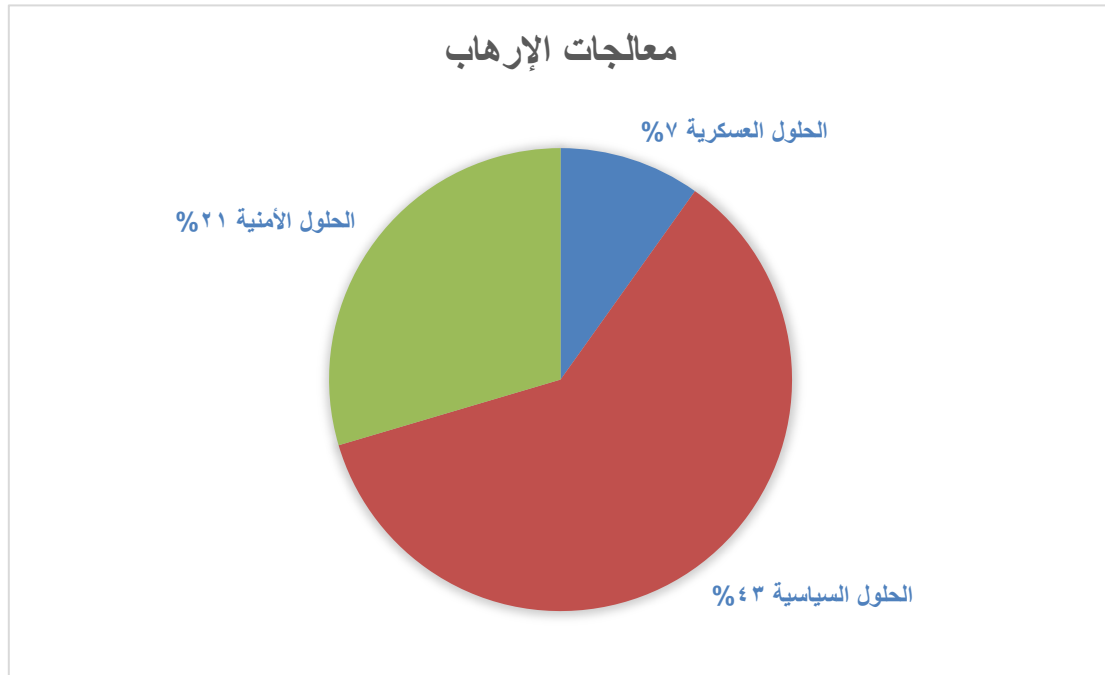


نقلا عن : د. جهاد عودة ود.محمد عبد العظيم الشيمي ود. ايمن زكي ، مدخل للظاهرة الإرهابية في مصر والسعودية ، تجارب إستراتيجية ، المكتب العربي للمعارف ، ٢٠١٥ ، القاهرة ، ص ٣٦٠.

إشكالية أحادية المعالجة/ المعالجة المتعددة

يمثل الارهاب منظومة نفسية وإجتماعية وعسكرية ودينية وإعلامية وسياسية متكاملة، بالمقابل فإن مكافحة الإرهاب تقتضي بالتعامل مع هذه المنظومة المتكاملة وبمراحل متلاحقة تؤدي إلى القضاء عليه، الإشكالية المتلازمة للقضاء على الإرهاب والتطرف لا تأتي بالحل العسكري فقط (أحادية المعالجة)، بكون الحرب على الإرهاب هي حرب نفسية وفكرية، وحرب كسب العقول الشاذة، ولا تقتصر على جانب أحادي.

كثيرة هي أساليب وأدوات ووسائل ومناهج معالجة العنف، بسبب تشعب الظاهرة وتداخلها في جوانب متعددة، وربما كتب في ذلك الإتجاه العديد من الكتابات التي تشير إلى تلك الوسائل المختلفة، فمثلا يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار نتائج الإحصائية التي أشارت إليها منظمة (GNRD) في نتائج بحثها أن المعالجات العسكرية قد حدثت من قدرة الإرهاب بنسبة ٧% والحلول السياسية بنسبة ٤٣% والحلول الأمنية بنسبة ٢١%^{٧٣}.



الشكل من إعداد الباحث وفق رؤية معهد (GNRD)

يبدو أن الحل السياسي المرتبط بمعالجة جذرية لمسببات الظاهرة العنيفة، يغدو أمرا جوهريا في التصدي للحد من ظاهرة العنف، وتحييد حواضنه، وحماية الأفراد، والمجتمع من نتائجه. وإذا ما أخذنا العراق أنموذجا لظاهرة العنف، فأنها تغذت من معين متنوع، منها ما هو موروث تاريخي كتعبير عن الفهم، والآخر كرد فعل عن أخطاء معينة، ولسنا هنا في معرض تفصيل أهم تلك الأسباب لهذه الظاهرة بقصد ما نرى أحادية المعالجة في مواجهة هذا الخطر.

إن سياسة الأمن القومي للدول، لم تعد شأنا عسكريا مستقلا لوحده، ولكي تنجح الاستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب يجب أن تكون جزءا متكاملًا مع المناهج الاستراتيجية الوطنية الشاملة، سواء كان العسكرية منها أو الدبلوماسية أو الاقتصادية أو النفسية أو الاعلامية، والتي تعكس

⁷³ International Conference: "Balancing Counter-Terrorism and Human Rights: Challenges and Opportunities", Geneva- Switzerland, February 16-17, 2015:

<http://www.al-bab.com/blog/2015/june/combating-terrorism-the-gnrd-way.htm#sthash.gt9x4m6o.e3y1yWAO.dpbs>

الوحدة الضرورية لتطوير السياسة الأمنية، وبالتالي سيكون لها القدرة على إدارة ومواجهة الأزمات الامنية.

إن عملية مراجعة الإجراءات الأمنية العراقية، سوف نجد أنها تقتصر على جانب أحادي الإتجاه، والتركيز على الجانب العسكري، مع إهمال الجوانب الأخرى في مكافحة هذا التنظيم، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال مراقبة موازنة الإنفاق العسكري، في الموازنة المالية العراقية، وكما موضح في الجدول التالي^{٧٤}:

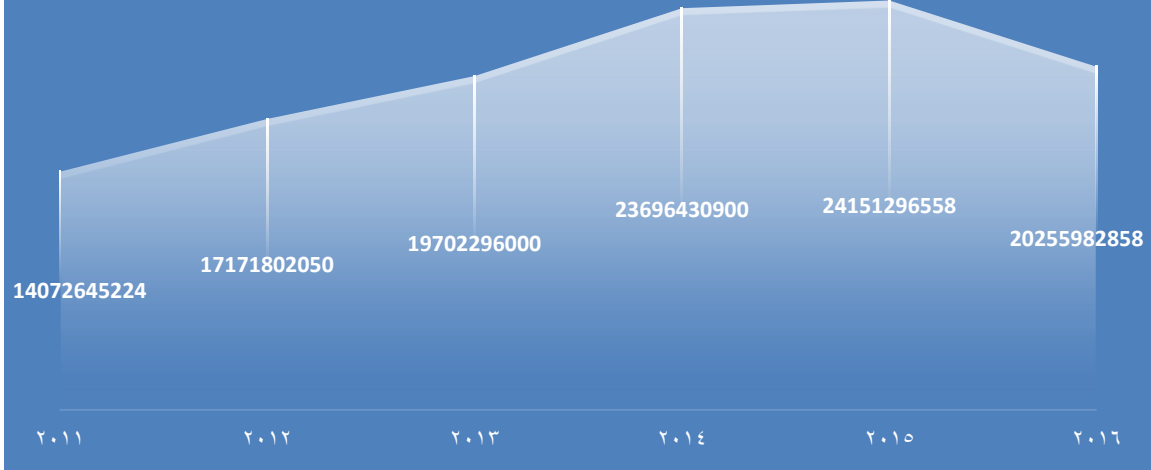
السنة	حجم الانفاق العسكري بالدينار العراقي / ألف دينار عراقي
٢٠١١	١٤٠٧٢٦٤٥٢٢٤
٢٠١٢	١٧١٧١٨٠٢٠٠٠
٢٠١٣	١٩٧٠٢٢٩٦٠٠٠
٢٠١٤	٢٣٦٩٦٤٣٠٩٠٠
٢٠١٥	٢٤١٥١٢٩٦٥٥٨
٢٠١٦	٢٠٢٥٥٩٨٢٨٥٨

الجدول: من إعداد الباحث وفق الاعتماد على قوانين الموازنة العراقية

يتضح لنا من المؤشرات أعلاه أن إرتفاع نسبة الإنفاق العسكري منذ عام ٢٠١١، وبلغت مستوياتها العليا في عام ٢٠١٤ (عام سقوط الموصل)، وكذلك السنة التي تليها عام ٢٠١٥، والتي بلغت أعلى المستويات في نسبة الإنفاق العسكري، كما أن انخفاض المبلغ بشكل طفيف في موازنة عام ٢٠١٦ كان بسبب انخفاض أسعار النفط، والتقليص في موارد الإنفاق في كل الموارد بشكل عام، لكن هذه المبالغ المالية التي صرفت وتوزعت أكثرها بين وزارتي الدفاع والداخلية كانت بلا شك أكبر من بقية الوزارات الخدمية مثل الصحة والموارد المائية والكهرباء وغيرها، وكما موضح في الشكل التالي:

^{٧٤} تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على قوانين الموازنة الصادرة عن وزارة المالية العراقية، بعد أن تم جمع النفقات الخاصة بوزارة الداخلية والدفاع وجهاز المخابرات العراقي وجهاز الأمن الوطني، وأضيف لها لاحقا نفقات الحشد الشعبي من غير البيشمركة في شمال العراق.

الانفاق العسكري في الموازنة العراقية

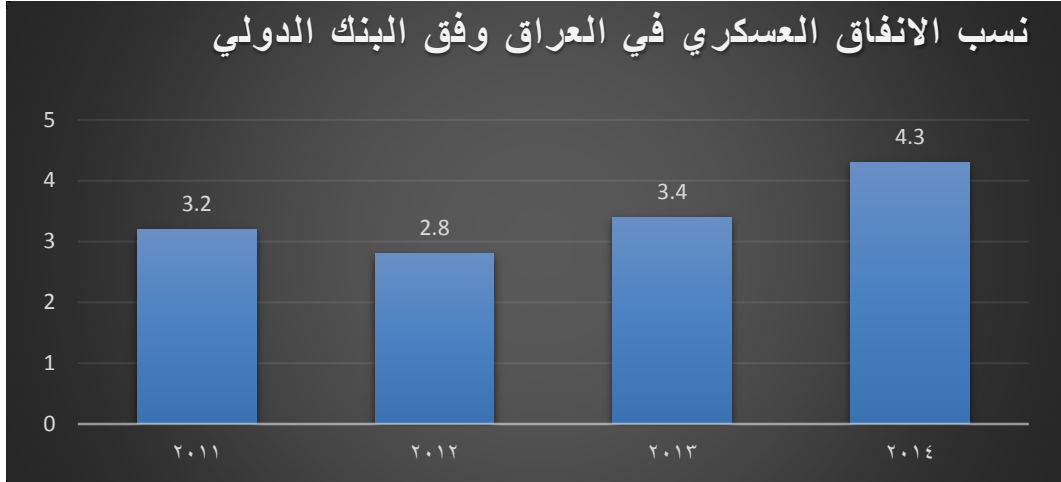


مخطط: يوضح تصاعد الانفاق العسكري في العراق من إعداد الباحث بالاعتماد على الموازنة المالية

وحسب معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام الدولي Stockholm International Peace Research Institute، فإن هناك ارتفاع في الإنفاق العسكري في العراق بحوالي ٥٣٦ في المائة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٥، وهي أكبر زيادة من أي بلد في العالم خلال تلك المدة^{٧٥}، ووفق البنك الدولي فإن الارتفاع واضح بهذا الاتجاه:

⁷⁵ SIPRI is not publishing an estimate for the Middle East for 2015 as data is unavailable for several countries. For those countries for which data is available, spending increased by 4.1 per cent in 2015. Iraq's military expenditure rose by 536 per cent between 2006 and 2015—the largest increase by any country in the world during that period, see: 5 Apr. 2016: World military spending resumes upward course, says SIPRI, at: <http://www.sipri.org/media/pressreleases/2016/milex-apr-2016>

نسب الانفاق العسكري في العراق وفق البنك الدولي



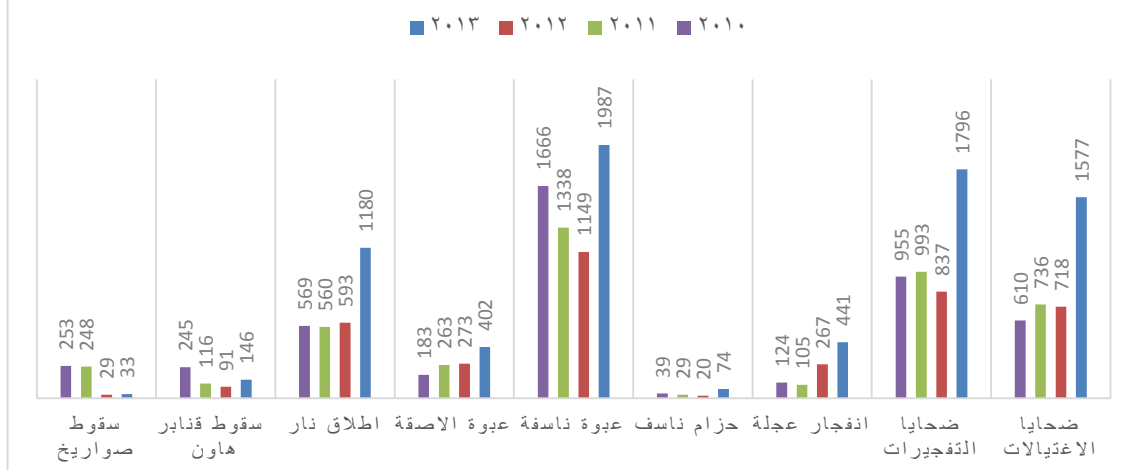
كذلك يمكن ملاحظة هذا الاتجاه الأحادي في معالجة الإرهاب، من خلال رؤية تفاصيل العقود العسكرية التي وقعها العراق مع العديد من دول العالم في مجال التسليح^{٧٦}، إذا ما قورنت هذه التكاليف المالية بما تقدمه الحكومة العراقية في مجال الصحة والثقافة والتربية والتعليم.

بالمقابل لم تسهم هذه الرؤية كثيرا، وإن كان للسلاح أهمية مقابل الأسلحة المتطورة التي تحصل عليها داعش لكن كل هذه الأموال التي تبذل من أجل الحفاظ على الأرواح وسلامة المدنيين، لكن أرقام الضحايا الأبرياء مازالت في تصاعد مستمر، ولم تسهم هذه الاستراتيجية في تقليل أعداد الضحايا، على الرغم من أن العراق شهد نسبيا لحظات من الاستقرار الأمني، لكن بشكل وكما موضح بالأشكال التالية^{٧٧}:

^{٧٦} يمكن ملاحظة ابرز صفقات التسليح العسكرية العراقية في: التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠١٠-٢٠١١، مركز حمورابي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١١، ص ٢١٢.

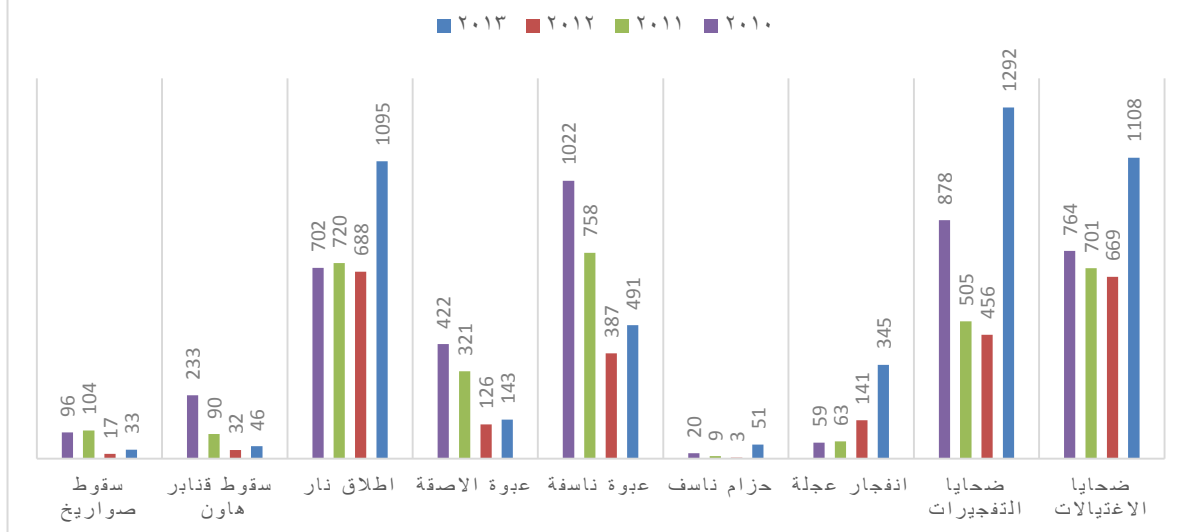
^{٧٧} الجدول في الصفحة التالية: مقارنة العمليات الإرهابية والضحايا في باقي المحافظات نقلا عن جهاز الأمن الوطني، ضحايا البعث المنحل والإرهاب التكفيري ص ١٣.

مقارنة للعمليات الارهابية والضحايا في باقي المحافظات للاعوام



السنة	ضحايا الاغتيالات	ضحايا التفجيرات	انفجار عجلة	حزام ناسف	عبوة ناسفة	عبوة الاصقة	اطلاق نار	سقوط قنابر هاون	سقوط صواريخ
2013	1577	1796	441	74	1987	402	1180	146	33
2012	718	837	267	20	1149	273	593	91	29
2011	736	993	105	29	1338	263	560	116	248
2010	610	955	124	39	1666	183	569	245	253

مقارنة للعمليات الارهابية والضحايا في بغداد للاعوام



السنة	ضحايا الاغتيالات	ضحايا التفجيرات	انفجار عجلة	حزام ناسف	عبوة ناسفة	عبوة الاصقة	إطلاق نار	سقوط قنابر هاون	سقوط صواريخ
2013	1108	1292	345	51	491	143	1095	46	33
2012	669	456	141	3	387	126	688	32	17
2011	701	505	63	9	758	321	720	90	104
2010	764	878	59	20	1022	422	702	233	96

وعليه نرى ضرورة أن يتبنى صانع القرار في العراق^{٧٨}، استراتيجية أمنية شاملة يُراعى فيها بأن المعالجة الحقيقية لموضوع الإرهاب يجب أن لا تقتصر على الجانب العسكري، بل تصل إلى كافة المستويات الاجتماعية والثقافية والدينية المختلفة لمحاربة هذا التنظيم.

إن إشكالية التعامل الأحادي مع الإرهاب لم تكن عراقية فقط، إنما رؤية دولية قاصرة، من خلال بعدين^{٧٩}:

١- أنها تعاملت مع الارهاب على أنه مرض، بينما هو مؤشر إلى مشكلات أخرى أكثر تعقيدا تعانيتها بعض المجتمعات، لأن العمل المستدام لمكافحة الإرهاب يجب أن ينطلق إلى الأسباب العميقة التي تحرك المسؤولين عن هذه الأفعال، وليس فقط معالجة أسباب الظاهرة.

٢- الإفراط في تقدير فاعلية الوسائل العسكرية والأمنية في مجال مكافحة الإرهاب، فالهجوم على دولة أو مجموعات إرهابية بوسائل عسكرية ثقيلة لا يتيح استهداف المشكلة بطريقة صحيحة، بقدر ما يعزز ثقافتها، وحسب دراسة معهد راند، على أنه بنحو ٦٤٨ مجموعة إرهابية سابقة إلا أن ما يزيد على ٤٣% منها أنهت نشاطاتها الإرهابية، بعد أن جرى ضمها في العملية السياسية، ولم يجر تدمير سوى ٧% منها باستخدام القوة العسكرية، وتم إنهاء ٤٠% من خلال الأعمال الشرطية والمحاكم الجزائية، وهذا يعني أن استخدام الوسائل العسكرية وحده في مكافحة الإرهاب أمر خاطئ تماما.

^{٧٨} أسس التحالف الدولي مركزا لمكافحة التطرف، سمي المركز باسم (صواب)، هدفه مواجهة التنظيم فكريا وثقافيا، لكن حتى الان لم نر أي أثر لهذا المركز في الجانب الفكري.

^{٧٩} فتوح أبو دهب هيكل، التدخل الدولي لمكافحة الارهاب وانعكاساته على السيادة الوطنية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠١٤، ص ١٧٣.

إشكالية البيئة الوطنية / البيئة الإقليمية

وإن كانت الظاهرة التي ولدت في العراق، ومثلت أقسى أجيال العنف المتوحش، فإن للظاهرة أسباب داخلية؛ حيث أن ظاهرة داعش ليست منفصلة عن البيئة العربية، فهي لم تكن وليدة اليوم، وماحدث إذا ما قرأت المجتمع بعين علم الاجتماع، وفي سجل التاريخ لنجد ذلك التاريخ الممزوج بالدم، على مستوى السلفية الجهادية، أو النسخ المختلفة للتنظيمات الإرهابية مثل داعش وحركة الشباب وأبو سيف وغيرها، ونعتقد أن المعادلة أدناه هي من صنعت داعش^{٨٠}:

(فكر سلفي متطرف + دولة فاشلة + استبداد + فقر ← صراع اقليمي = داعش)

وبالتالي هي منتج خالص للعجز الاجتماعي العربي، وفشل إكسبير التعايش في مسارات المجتمع العربي ونتاج طبيعي لظاهرة الدول الفاشلة Failed States، و صناعة عسكرية المجتمعات، ووحش البطالة، وفوبيا اغتراب الهويات في الذهنية العربية، وهو مشكلة تربوية حقيقية في مدراس التعليم العربية، ناهيك عن دول وظفت هذا السرطان لأهدافها، فأصبح مثل شركة متعددة الجنسيات توظف من أجل مصالحها الإقليمية^{٨١}.

حددت استراتيجية الأمن الوطني العراقي الصادرة عن مستشارية الأمن القومي لعام ٢٠١٦، أبرز نماذج التحديات والتهديدات في البيئة الداخلية والخارجية لمكافحة الإرهاب وميزت بين الإثنيين، حيث استخدمت صافي قيمة التهديد، وفق المعادلة: (ن) قيمة النية + (ق) قيمة القدرة + (ض) قيمة الضعف = صافي قيمة التهديد، فقيمة النية، ويرمز لها (ن) وتعني توفر النية لتنفيذ التهديد، وقيمة القدرة، ويرمز لها بالحرف (ق) وتعني القدرة على تنفيذ أو وقوع التهديد، وقيمة الضعف (ض) وتعني ضعف في قدرة المؤسسات المعنية على مواجهة التهديد، أما مستوى الخطر، فقد أعطي قيمة رقمية ناتجة من حاصل ضرب قيمة التأثير (من ١ إلى ٥). ويكون المستوى الأول: حيث الخطر بدرجة حرجة وقيمه الأعلى (٢٥)، أما المستوى الثاني، ويكون الخطر فيه عالي وقيمه من (١٥-١٦) وهي التي يجب التعامل معها على الأمد المتوسط، والمستوى الثالث يكون الخطر فيه متوسط وقيمه (٩-١٢) ويكون التعامل بعيد الأمد^{٨٢}.

^{٨٠} د. ياسر عبد الحسين، الحرب العالمية الثالثة داعش والعراق وإدارة التوحش، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٥.

^{٨١} د. ياسر عبد الحسين، كيف يصنع الداعشي؟، صحيفة العالم الجديد، بغداد، الأربعاء ٦ كانون الثاني ٢٠١٦.

^{٨٢} انظر استراتيجية الأمن القومي العراقي ٢٠١٦، الملحق، ص ١.

جدول (أ) التهديدات ومستوى خطرها في البيئة الداخلية

ت	التهديدات الداخلية	ن	ق	ض	صافي قيمة التهديد	مستوى الخطر		
						التأثير	الاحتمالية	قيمة الخطر
١	الإرهاب بكافة صوره وأشكاله	١٠	١٠	١٠	٣٠	٥	٥	٢٥
٢	الفساد الإداري والمالي	١٠	٨	٦	٢٤	٥	٥	٢٥
٣	عدم الاستقرار السياسي	١٠	١٠	٨	٢٨	٥	٤	٢٠
٤	التطرف الفكري والتخندق الطائفي	١٠	٦	٥	٢١	٤	٥	٢٠
٥	الجريمة المنظمة بكافة صورها	١٠	١٠	١٠	٣٠	٤	٤	١٦
٦	السرانية الاتصالات والمعلومات)	١٠	٦	٨	٢٤	٤	٤	١٦
٧	شحة المياه	١٠	٨	٨	٢٦	٤	٤	١٦
٨	الاقتصاد الريعي (احدادي الجانب)	١٠	١٠	٦	٢٦	٤	٤	١٦
٩	الطاقة	٨	٨	٦	٢٢	٤	٤	١٦
١٠	الألغام والمقذوفات الحربية الغير منفلة	١٠	١٠	٦	٢٦	٤	٤	١٦
١١	الواقع الصحي	١٠	٨	٨	٢٦			
١٢	هشاشة النسيج الاجتماعي	٨	٦	٨	٢٢			
١٣	ضعف التعليم	٨	١٠	٨	٢٦			

			٢٠	٦	٦	٨	النوع الاجتماعي	١٤
١٥	٣	٥	٢١	٥	٦	١٠	انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة	١٥
٩	٣	٣	٢٠	٦	٦	٨	الحدود الإدارية بين المحافظات	١٦
٩	٣	٣	٢٠	٧	٨	٥	الكوارث الطبيعية	١٧

جدول (ب) التهديدات ومستوى خطرها في البيئة الخارجية

ت	التهديدات الخارجية	ن	ق	ض	صافي قيمة التهديد	مستوى الخطر		
						التأثير	الاحتمالية	قيمة الخطر
١	التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية/ الاقليمي	١٠	١٠	١٠	٨	٥	٤	٢٠
٢	تأثير أنشطة دول المنبع على موارد العراق المائية	١٠	١٠	٨	٢٨	٤	٤	١٦
٣	انتشار أسلحة الدمار الشامل على المستوى الإقليمي	٦	٦	٨	٢٠	٥	٣	١٥
٤	اختلال التوازن العسكري الإقليمي	٨	٨	٨	٢٤			
٥	التغير المناخي	٨	٨	٨	٢٤			
٦	العولمة الثقافية	٨	٧	٥	٢٠			
٧	التهديدات على البنى التحتية لتصدير النفط (برا وبحر)	٦	٧	٨	٢١			
٨	الاضرار الجانبية لاستخدام الطاقة النووية	٢	٨	٨	١٨			
٩	الهجوم التقليدي على العراق	٣	١٠	٦	١٩	٥	٢	١٠
١٠	القضايا الحدودية العالقة	٤	٤	٥	١٣	٣	٣	٩

ومن خلال ملاحظة الجداول أعلاه، نرى أن تحديد القضايا التي تعد من المخاطر تقع ضمن المتغير المحلي والإقليمي، لكنها تمثل محاولة جادة في رسم رؤية عراقية في قضايا الإرهاب، لكون إشكالية المعالجة لا يمكن فيها أن يفصل البيئة الداخلية عن البيئة الخارجية، فضلا على أن المؤشر الأكثر خطورة على المستوى المحلي هو الإرهاب بكافة صورته وأشكاله، وكذلك موضوع الفساد الإداري والمالي، وعدم الاستقرار السياسي، أما على المستوى الخارجي، فكانت الإشكالية الأكبر تتمثل في التدخلات الإقليمية في الشأن العراقي، وعليه لا يمكن فصل البيئة الداخلية عن البيئة الخارجية، فضلا عن أن الأولوية لتدعيم البيئة الداخلية لمواجهة الإرهاب.

إشكالية حرب المدن / الجيش النظامي

عانت المؤسسة العسكرية العراقية من تراجع كبرى عقب حرب ٢٠٠٣، وخصوصا بعد قرار الحاكم الأمريكي (بول بريمر) بحل الجيش العراقي، الذي كان ذاته متعبا بعد حروب إقليمية مدمرة، ناهيك عن الوضع ما بعد الحرب.

الإشكالية تكمن بأن استراتيجية داعش تعتمد على حرب المدن والعصابات دون تكتيك واضح، ولهذا فإن مثل هذه الحروب لا يمكن التعامل معها بمنطق الجيش النظامي، ولهذا كانت هناك ضرورة تأسيس بديل شعبي جماهيري عبر تأسيس (الحشد الشعبي) كمعادل عملياتي في حرب الشوارع والمدن لمواجهة وحشية التنظيم.

فكرة الجيوش الرديفة ليست بالجديدة؛ إذ إن الجيوش الرديفة تقوم على مبدأ المساندة والمعاضدة للقوات الأمنية (المؤسسية) لهدف تكامل تحقيق الأمن الإنساني، وترجع فكرة الجيش الرديف إلى عهد الثورة الفرنسية ١٧٨٩، حيث تشكلت قوات عسكرية شبه نظامية نشأت الثورة للدفاع عن مكتسبات الثورة الفرنسية ضد أعدائها في الداخل^{٨٣}.

منذ حزيران ٢٠١٤، استطاع المتطوعون في الحشد الشعبي من السيطرة على مسك الأرض بـ ١٢٠ ألف مقاتل من العراقيين. وقد اعتبر الحشد الشعبي رمزا وطنيا يعوض العراقيون عن فشل الأجهزة الحكومية؛ إذ دعت القيادة الدينية^{٨٤} والسياسية الشعب إلى التعبئة، وكانت نتيجة الاستجابة قوية، وبدلا من الشعور بالضعف، شعر العراقيون بالقوة مرة أخرى، ووصل التجنيد في

^{٨٣} عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٢، ج٢ بيروت، ١٩٩٠، ص ٢٢٠.

^{٨٤} تشكلت فصائل الحشد الشعبي بعد دعوة ممثل المرجعية الدينية الشعبية في كربلاء عبد المهدي الكربلائي يوم الجمعة، (١٣ حزيران ٢٠١٤) بالدعوة القادرين على حمل السلاح إلى التطوع في الحرب ضد الإرهاب بناء على فتوى الجهاد الكفائي .

تلك الوحدات إلى ١٢٠ ألف متطوع على الفور، بعد سقوط الموصل. وبين كل هؤلاء كان هناك نسبة صغيرة منهم ذا خبرة عسكرية مباشرة في القتال، وهي متأية من ما تقوم به الفصائل الشيعية العراقية في سوريا. كان هؤلاء القادة هم الوحيدون في العراق الذين لديهم خبرة قتالية في هذا النوع من الحروب ضد تنظيم داعش، وقد شعرت العائلات العراقية بأمان أكثر لقيام أبنائهم بالقتال في وحدات تمتلك من الحافز الكبير تحت قيادة ضباط لم يتخلوا عن أبنائهم أو يلقوهم إلى العدو^{٨٥}.

الحشد الشعبي كأحد تشكيلات القوات المسلحة العراقية، وهي هيئة رسمية ترتبط بالقائد العام للقوات المسلحة الدكتور حيدر العبادي، وتتولى عمليات القيادة والسيطرة والتنظيم لقوات الحشد الشعبي، ووفق بعض الاحصائيات فإن الحشد لم يتشكل من الشيعة فقط، وكما هو موضح بالأرقام بالجدول التالي^{٨٦}:

المحافظة	عدد المتطوعين
الأنبار	٤٧٤٧
صلاح الدين	٤٨٩٦
الموصل	٣٥٧٠
كركوك	٤٦٣٥
سامراء	١٧٤٠
المسيحيين (كتائب بابلون)	٥٠٠
الشبك	٨٠٠
التركمان	٣٥٢٠

ويبقى تأسيس الحشد الشعبي كأنموذج لمقاتلة حرب المدن والعصابات الإرهابية أمر جيد، بالمقابل تم تأسيس حشد من أبناء العشائر والقبائل العراقية، ناهيك عن وجود البيشمركة. ولكن الإشكالية الوحيدة التي تتعلق بهذه التشكيلات هو مستقبلها بعد انتهاء الحرب على داعش، وإن كان موضوع (الحرس الوطني) ومشروعه لا زال طي النقاش في العراق.

^{٨٥} د. مايكل نابيتس، مستقبل قوات الأمن العراقية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠١٦، ص ٣٠.

^{٨٦} حديث الباحث مع الناطق باسم الحشد الشعبي احمد الأسدي في بغداد .

إشكالية المعالجة الداخلية/ الخارجية

إن الإستجابة والتفاعل الدولي في حرب داعش في سوريا والعراق كانت تدريجية متباطئة بشكل واضح، ولعل صعوبة المشهد الإقليمي والدولي ساهم في هذا التفاعل البارد بالمعادلة الجديدة في المنطقة.

يوم العاشر من حزيران عام ٢٠١٤ مثل نقطة الإنهيار بسيطرة داعش على الموصل، لكن لم يصل الرد الدولي إلى درجة عالية عبر التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية الذي ضم أكثر من ستين دولة لاحقاً، بعد أن أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما في الثامن من آب عام ٢٠١٤ عن قيام الحملات الأمريكية، وجعل مبررات هذا التدخل في خطابه، وهي :

- حماية المواطنين الأميركيين في المنطقة.
- حماية الأقلية الإيزيدية.
- وقف تقدم المسلحين إلى أربيل في كردستان العراق.

لكن المشاركة العسكرية الفعلية للقوات الأمريكية الجوية بدأت في العاشر من أيلول ٢٠١٤، وتم الإيعاز ببدا الغارات الجوية في سوريا والعراق عبر التحالف الدولي وعبر قيادته الأمريكية؛ إذ تم رفع شعار (الحرب الطويلة)، وفلسفة هذا الشعار تركت انطبعا سلبيا بأن هذا التحالف غير جاد في القضاء على تنظيم داعش.

الإشكالية أن العراق حكومة ورأي عام يمضي باتجاه رفض أي مشاركة برية من قوات التحالف الدولي، بالمقابل أيضا طبيعة الظروف الأمريكية الداخلية الخارجة من حرب مكلفة وباهضة الثمن مع العراق ذات التركة الثقيلة. ولذلك، فإن ثمة رأي يرى بأن نجاح الدعم الدولي للعراق يتوقف على دعم ماسك الأرض (الجيش العراقي)، من خلال بوابة التسليح، وعمليا يبدو أن الفاعلية المحدودة للتحالف الدولي ستبقى في إطار^{٨٧}:

- إن سلاح الجو وحده لا يمكنه القضاء على تنظيم داعش.
- هندسة استراتيجية التحالف تقوم على إرسال مستشارين وخبراء عسكريين للمساعدة في التدريب وخصوصا الجيش العراقي.
- استمرار فعالية تنظيم داعش على الأراضي العراقية والسورية.

^{٨٧} كمال حبيب، (حدود فاعلية التحالف الدولي في مواجهة الارهاب)، مجلة السياسة الدولية، العدد التاسع والتسعون بعد المئة، يناير ٢٠١٥، ص ٨٩ - ٩٩.

- عدم جدية تركيا الفعلية في محاربة داعش، وخصوصا موقفها من التحالف الدولي.
- غياب أولويات التحالف الدولي وتناقض الرؤية بين الإدارة الأمريكية نفسها، فبين الرئيس الأمريكي أوباما أن هدف التحالف اسقاط الأسد، بينما يقول وزير الدفاع أن الأولوية هي التخلص من داعش.
- اقتناع الإدارة الأمريكية أن استراتيجية التحالف الدولي في العراق لا يمكن فصلها عن سوريا.

إن حل هذه الأشكالية الجدلية يكمن بين ثقة عراقية محضة بالعمل العراقي الأمني رغم كل الخروقات، بالمقابل التشكيك بجهود التحالف الدولي الذي رغم ما قدمه من طلعات جوية، لكنه لم يكن تلك الأداة الفاعلة إلى تاريخ كتابة هذه الورقة (حزيران ٢٠١٦) في القضاء على التنظيم.

إشكالية استراتيجية داعش التخطيط/ التنفيذ

اختلف النظريات التي فسرت ظهور داعش، هل داعش يمثل ولادة عراقية محضة؟ أم أنها ولادة في أرض الشام وانتقلت من سوريا إلى بلاد الرافدين؟ وتضاربت التحليلات والمعلومات حتى في موضوع وجود زعيم داعش أبو بكر البغدادي وتدريبه في سوريا، بعد خروجه من سجن بوكا الأمريكي.

منذ اندلاع الأزمة السورية في ١٥ آذار ٢٠١١، والعراق ينظر إليها بتربق لخصوصية الجغرافية السياسية والأمنية التي يرتبط بها؛ إذ يشترك العراق مع سورية بحدود تبلغ ٦٥٠ كم، ولهذا فالمتابع للموقف العراقي تجاه الأزمة السورية منذ البداية يلاحظ الحذر والترقب، وكانت فيه بعض الإشارات التي تشير إلى المحاذير الأمنية والسياسية التي سوف يتركها البديل السوري على الساحة العراقية.

لكن كل المعلومات تشير إلى أن العراق بالنسبة لداعش هي ساحة (تنفيذ)، وسوريا بالنسبة لداعش هي ساحة (تخطيط)، ولهذا ثمة صعوبة عراقية في فهم تحركات داعش أو كشف خططها التي تحاول تنفيذها في البلاد، ولذلك حتى الاستراتيجيات الأمريكية بقيادة التحالف الدولي باتت تتحدث عن تحرير العراق أولاً من داعش قبل سوريا، وآراء أخرى كانت تفضل عملية الفصل بين الحدود العراقية - السورية لفصل داعش.

في السنوات الأولى، كانت هذه الحدود (العراقية - السورية) عائقا أمام تدفق المقاتلين الأجانب، حيث كان عبورها يتطلب الاستعانة بمهريين وكذلك السكان المحليين المتعاطفين. في حين أن داعش استطاعت التغلب على هذا العائق لكون الاستعانة بهؤلاء الوسطاء، قد أوجد بعض التحديات مثل تآكل الموارد المالية والمخاطر الأخرى^{٨٨}.

يرى عالم الاجتماع الأمريكي (أريك دافيس) في تحليله السوسيولوجي للتوسع السريع والمذهل لداعش في العراق وسوريا منتصف عام ٢٠١٤ وامتداد هجماته في شمال العراق، ومحاولاته الوصول إلى أربيل، وتقدمه، أن الإرهاب ما عاد يستهدف العراق وسوريا فحسب، بل يستهدف ما هو أبعد من ذلك، وفي الوقت نفسه، لم ينعث تنظيم القاعدة يوما نفسه أبدا بالدولة، وظل تركيزه الأساس على مواجهة الغرب، لكن تنظيم داعش اعتمد مصطلح الدولة في العراق منذ عام ٢٠٠٤، لكونه يسعى إلى صناعة مفهوم (أمة - دولة) وحياسة الأراضي في الشرق الأوسط^{٨٩}.

ولعل موضوع الطاقة له الدور الأكبر في تحديد اتجاهات التخطيط لدى داعش عند عملية المقارنة بين (العراق / سوريا)؛ حيث وردت في بعض الدراسات أن داعش تسيطر على مرافق إنتاجية نفطية في سوريا وتنتج ما يقارب ٢٠٠٠٠٠ ألف برميل من النفط يوميا، في حين أن الطاقة القصوى لإنتاج الحقول النفطية التي يسيطر عليها داعش في العراق تبلغ ما يقارب ٨٠٠٠٠ ألف برميل يوميا، وكما موضح في الجدول التالي^{٩٠}:

برميل يوميا	سعر النفط في السوق السوداء ١٨ دولار	سعر النفط في السوق السوداء ٣٠ دولار	سعر النفط في السوق السوداء ٦٠ دولار	
٢٠٠٠٠	٣٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠	العراق
٤٠٠٠٠	٧٢٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠٠	
٨٠٠٠٠	١٤٤٠٠٠٠	٤٤٠٠٠٠٠	٤٨٠٠٠٠٠	
٢٠٠٠٠	٣٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠	سوريا
٥٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	
٢٠٠٠٠٠	٣٦٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠٠	

^{٨٨} دانييل ميلتون، الدولة الإسلامية: تنظيم قابل للتكيف يواجه تحديات متزايدة. وأيضا: الجماعة التي تسمى نفسها بالدولة فهم تطور تنظيم الدولة الإسلامية وتحدياته، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٥، ص ٥٦.

^{٨٩} إبراهيم الحيدري، سوسيولوجيا العنف والإرهاب، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٥، ص ٢٢٠-٢٢١.

^{٩٠} دانييل ميلتون، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣.

ويطرح الباحث الأمريكي Michael Eisenstadt مجموعة من النصائح لصناعة استراتيجية ناجحة لمكافحة داعش، من خلال التقييم الواقعي لقوة وضعف تنظيم داعش عبر الجدول التالي⁹¹:

نقاط القوة	نقاط الضعف
قيادة لها خبرة فضلا عن التنظيم العسكري الفعال	أصابها الضعف الكبير بسبب العمليات العسكرية وال ضربات الجوية
إعادة إحياء قضية تاريخية براقية للكثير مثل موضوع الخلافة	التطرف والتشدد في تطبيق نسخة من الشريعة الخاصة بهم
وسائل إعلام قوية عبر وسائل التواصل الاجتماعي	تحالفاتها هشة وضعيفة
هالة نفسية توحي بأنها قوة لا تقهر	اعتماد حكم غير فعال على الإرهاب
قوات مجهزة، تجهيز جيد	قوات مرهقة جدا بسبب شدة الانتشار ولا تستطيع السيطرة على الأرض بشكل مستمر
قدرة على التأقلم في البيئة الجديدة	لا تملك داعش ما يكفي من الموارد لحكم ٦ إلى ٨ ملايين نسمة
خطوط اتصال مستمر	معزولة تقريبا بعد تعرض خطوط الاتصال للهجوم

وفق وجهة النظر الأمنية والجيوبوليتيكية لا يمكن فصل القضية العراقية في مواجهة الإرهاب، عن الأزمة ذاتها في سوريا، لكون استراتيجية داعش تعتمد على الترابط بين المدن الحدودية، وكذلك التأسيس الذي تم وضعه من قبل داعش لإجراء الاتصالات البيئية المستمرة، يجعل الأمر أكثر صعوبة.

⁹¹ See: Michael Eisenstadt, Defeat into Victory: Lessons for Rebuilding the Iraq Security Forces from Modern Arab Military Success Stories, The Washington Institute, policywatch 2373: <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/defeat-into-victory-arab-lessons-for-the-iraqi-security-forces>

إشكالية المدن الموحدة / المنقسمة

كل خصائص مكافحة الإرهاب في دولة ما لها خصوصيتها المتميزة عن الأخرى، فثمة هناك علاقة وثيقة ومباشرة بين شيوع العنف والإرهاب، والأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تسببه، فالعنف ظاهرة اجتماعية تمس الفرد أولاً، لكونه المهتد بالعنف، وهي في الوقت ذاته تمس الجماعة التي تعاني من تبعاته، حين يفرض عليها قسراً^{٩٢}، عادة ما تصنف الدراسات حول الإرهاب إلى قسمين هما: الإرهاب المحلي والإرهاب الدولي. وعلى الرغم أن كلتا المجموعتين تشتركان في استخدام العنف من أجل الوصول إلى أهداف أكثرها سياسي، لكنها تشترك في الوقت ذاته أيضاً بمجموعة معايير وهي:

- مكان استقرار الإرهابيين: وهو ميدان عملياتهم لتجنيد الأنصار ونيل تأييدهم فكرياً.
- اختيار الأهداف.
- الخلفية الأيدولوجية.
- البنية التنظيمية.
- الممولون.

وفيما يخص النقطة الأولى، وهي الأهم في هذه الأشكالية، عادة لا يستقر الإرهابيين في محل محدد، أو أن هناك من يشير إلى استقرارهم في مكان خاص لا يظهرون اهتماماً مناطياً تجاه مناطق استقرارهم، وبعبارة أدق: على الرغم من إمكانية لجوئهم في وضع خاص، وبسبب وجود ظروف استثنائية في مكان جغرافي مشخص، كأحد البلدان التي تعصف بها الاضطرابات مثل حالة العراق، فإن هؤلاء الإرهابيين لا يدعون ولا يتصور الآخرون كذلك أن مجموعاتهم تتعلق تعلقاً خاصاً بمكان استقرارها^{٩٣}.

ورغم ذلك إن استراتيجية داعش تعتمد على الكسب المعنوي والرمزي في إسقاط المدن، فإن الخريطة السوداء التي تشير إلى المناطق التي أصبحت تحت سيطرتهم تمنحهم المزيد من الثقة النفسية في عملياتهم، وعليه تبرز الإشكالية الكبرى في مدن العراق، بأن هناك مدن مليونية سقطت مثل (الموصل) عبر على حد تعبير شهود عيان (بصفارات السيارات) كجزء من الحرب النفسية، بالمقابل أن هناك مدن صمدت بوجه داعش رغم كل المعوقات والصعوبات والحصارات المفروضة عليها.

^{٩٢} إبراهيم الحيدري، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٥.

^{٩٣} عبد المجيد مبلغي وآخرون، الإرهاب تعريفه وآليات مكافحته، ترجمة أحمد الموسوي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ٢٠١٥، ص ٦٣-٦٤.

وسوف نأخذ انموذجين: الأولى مدينة (حديثة) ذات الأكثرية السنية، ومدينة (أمرلي) ذات الأكثرية الشيعية، وكيف قدمت هذه المدن صور رائعة في مجابهة داعش رغم كل التحديات.

حديثة

تقع حديثة غرب العراق في محافظة الأنبار على بعد ٢٦٠ كيلومتر من العاصمة بغداد، يبلغ عدد سكانها حوالي ٤٩ ألف نسمة، والقضاء بحوالي ١٠٠ ألف نسمة، ومن ميزات ظواهر هذه المدينة:

- ١- ظاهرة انتشار الطبقة المتوسطة من العلماء والمتقنين والذين لهم قدر جيد من التعليم وفرص العمل.
- ٢- ظاهرة المجتمع العشائري المغلق، من خلال المصاهرة بين عشائر وقبائل المنطقة ذاتها.
- ٣- انتشار الظاهرة الصوفية في المدينة، حيث تحتوي المدينة على كثير من المساجد والمرابد والأضرحة القديمة والطرق الصوفية^{٩٤}.
- ٤- خلال حقبة الحرب الامريكية على العراق، كانت هذه المدينة مشكلة بالنسبة للقوات الأمريكية، مما دفعها إلى الإبتعاد عن داخل المدينة والتمركز خارجها.

الأبرز اليوم في حاضر المدينة هو النجاح في صمود هذه المدينة بعد أكثر من ٣٥ هجوم عسكري من قبل داعش عليها، والتي أصبحت القضاء الوحيد الذي لا تزال القوات الأمنية وأبناء العشائر فيه تفرض سيطرتها عليه من بين ثمانية أفضية أخرى مجاورة يسيطر عليها تنظيم داعش، فضلا عن كون الخطر الكبير في حال سيطرة داعش على المدينة، وإمكانية التحكم بسد حديثة^{٩٥}، الذي قد يؤدي لجعل المدينة البوابة للسيطرة واحتلال مدن أخرى، مع ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة خوفا من سيطرة التنظيمات الإرهابية على منابع المياه في العراق، كما أشارت لذلك التقارير اللوجستية^{٩٦}.

^{٩٤} من المرابد المشهورة في المدينة مرقد الشيخ عبد القادر الألوسي الطيار الذي يرجع نسبه إلى الشيخ المتصوف عبد القادر الكيلاني والذي يقع مزاره في بغداد.

^{٩٥} من السدود الكبيرة في العراق، شمالي مدينة حديثة، يقع على بعد ٢٦٠ كيلومتر شمال غربي بغداد، يحجز هذا السد مياه الفرات ليشكل بحيرة أمامه تمتد مسافة طويلة، انظر: العراق ١٩٨٨ الكتاب السنوي لجمهورية العراق، دار المأمون للترجمة ١٩٨٩، ص ٧٩.

^{٩٦} Jerney Ashkenas, Archie Tse, Derek Watkins and Karen Yourish, A Rogue State Along Two Rivers: How ISIS Came to Control Large Portions of Syria and Iraq, The New York Times, July 3, 2014.



خارطة مدينة حديثة

- قد تتعدد التفسيرات والمبررات لعدم سقوط مدينة حديثة بيد داعش، ومنها:
- ١- قرب مدينة حديثة من قاعدة عين الأسد في منطقة البغدادي القريبة من حديثة، يجعلها أكثر صموداً، حيث تحظى هذه القاعدة باهتمام من قبل الحكومة العراقية والتحالف الدولي، لكن باعتقادي أن هذا المبرر لا يكفي لكي يكون سبب عدم الدخول والسيطرة على المدينة لكون أن هناك مدن سبق أن سقطت وفيها الكثير من القواعد العسكرية.
 - ٢- تأثير قوات صحوات عشيرة (الجغايفة)^{٩٧} في المدينة كان لها الدور الأبرز في مجابهة داعش، لكن بالمقابل لا نعتقد أنه السبب الأبرز في دعم دخول

^{٩٧} بث داعش كلمة صوتية للمتحدث باسمه (أبو محمد العذناني)، مؤكداً بأنهم سوف يقتحمون حديثة لا محالة، وحينها (سيندمون حيث سيكون انتقاماً حتى إذا مرت الناس بديارهم سيقولون، كان هنا جغايفة) كما جاء على لسانه في الرسالة الصوتية، على الرابط:

https://www.youtube.com/watch?v=enGbXp_YmFw

المدينة، لوجود كثير من العشائر والقبائل السنية العراقية التي وقفت بوجه داعش.

٣- القيام بالعديد من الضربات الجوية ضد مواقع داعش في حديثة لاسناد القوات الأمنية، والحشد الشعبي، وصحوات عشيرة الجغايفة في دفاعها عن المدينة، وهذه الضربات قد تلقته العديد من المدن في العراق ، لكن لم يكن لها السبب الأبرز .

بالمقابل نعتقد أن السبب الأبرز في تحقيق هذا الصمود هو خطاب التسامح الديني الذي تعيشه المدينة، وانتشار التصوف بشكل واضح، وكذلك الصلوات التي أقاموها مع مرجعيات شيعية في النجف من خلال الدعم بالمساعدات العسكرية والإنسانية المستمرة، حسب ما ينقل أهل المدينة.

أمربي

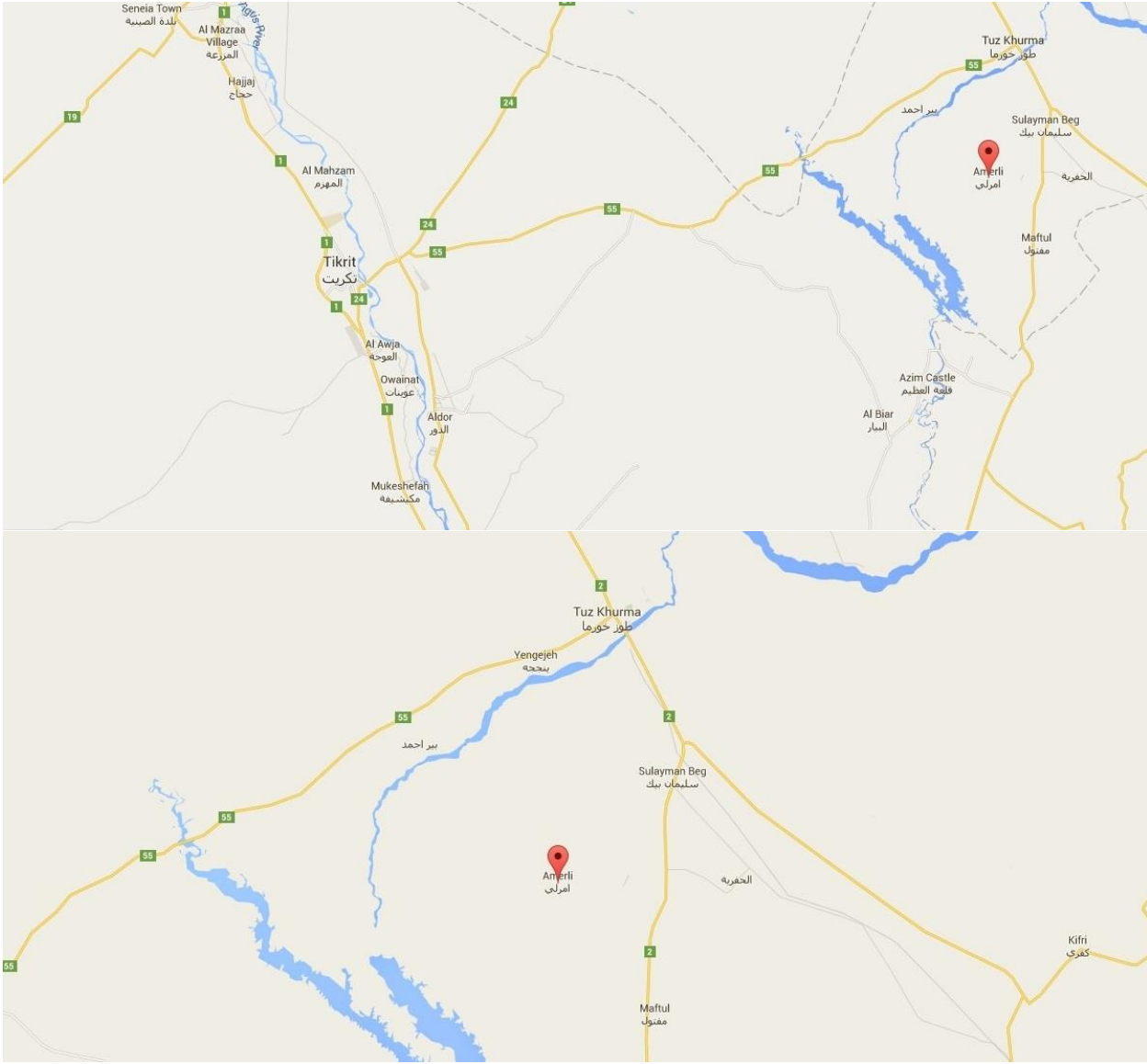
مدينة تقع في قضاء طوز خورماتو التابع لمحافظة صلاح الدين، وأكثر سكانها من القومية التركمانية، ويتوقع أن يبلغ نفوس ناحية أمربي أقل من ٢٠ ألف نسمة. بدأ حصار مدينة أمربي بعد سيطرة داعش على الموصل، وسيطرته على أغلب مناطق محافظة صلاح الدين حيث تم فرض حصار كبير على أمربي ومنع دخول الماء والغذاء حيث حاول داعش اقتحام الناحية.

كان الهجوم على المدينة بشكل مستمر، حيث بدء أول هجوم استعمل فيه خمسة دبابات وستة همرات وأكثر من خمسة مدرعات استولى عليها عندما سيطر على الموصل وبلغ عدد مقاتلي التنظيم ٣٠٠ مقاتل في أول هجوم؛ حيث صد أهالي الناحية حوالي خمسون هجمة إرهابية. وبعد ٨٤ يوما تم فك الحصار عن الناحية، وقتل أكثر من (٧٠٠) مسلح، وبلغ ضحايا المدنيين حوالي (١٠٠) ضحية نتيجة الهجمات، ثم دخلت فصائل الحشد الشعبي والقوات الأمنية الناحية بعد ٨٤ يوم على الحصار.

لم تتمكن داعش من احتلال هذه الناحية الصغيرة الواقعة ضمن أراضٍ تعتبر مساحة منتهية تماما في الأعراف العسكرية، ومن خلال مراقبة خارطة المدينة يلاحظ:

١- لا يوجد طريق ارضي مفتوح يستطيع اوصول الامدادات المادية والمعنوية الى هذه المدينة.

٢- هذه المدينة الصغيرة في حجمها وسكانها تقع قرب ووسط كثير من المناطق المحيطة بها والتي تسيطر عليها داعش بصورة كاملة.



خارطة لمدينة أمربي

ويروي مايكل نايتس تفاصيل صمود أمربي، بعد سقوط الموصل بعشرة أيام: بدأ مقاتلو داعش باجتياح القرى التركمانية المحيطة بأمربي، ومع حلول ١٥ تموز كانت أمربي هي البلدة الوحيدة المتبقية التي استعصى اقتحامها، كانت المعقل الأخير من بين ٣١ قرية شيعية في تلك المنطقة. قُطعت عن أمربي جميع طرق النجاة، سواء إلى الجنوب الشيعي أو الشمال الكردي، وبقيت هذه البلدة الكثيفة السكان تواجه هجمات يومية بالصواريخ منذ يوم ١٧ تموز، ولكن المدافعين عنها، الذين يبلغ عددهم ٤٠٠ رجل من السكان المحليين والذين لا يحملون من السلاح غير رشاشات الكلاشنكوف، تمكنوا من صد هجمات عديدة لداعش^{٩٨}.

⁹⁸ Michael Knights , Saving Iraqi Turkmens Is a Win-Win-Win , The Washington Institute, July 16, 2014: <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/saving-iraqi-turkmens-is-a-win-win-win>

ووفق بعض الدراسات فإن أمرلي هي المدينة الوحيدة التي لم تستطع داعش احتلالها بالعراق وسوريا عقب أحداث الموصل، وقدمت بها داعش الخسائر الكبيرة؛ بحيث أن قتلى داعش في مدينة أمرلي بشهر واحد تجاوز قتلاهم في سوريا بسنة ونصف. وبالمقابل إن القوة القتالية التي قاتلت داعش في المدينة تبلغ الألف والنصف مقاتلا أغلبهم من المدنيين وعشائر المدينة، في حين أن داعش احتل قرابة الخمسين مدينة وقرية بالموصل وسهل نينوى وقرى أخرى بأسبوعين ونصف دون قتال. فيما نرى أن واحدة من أهم أسباب انتصار وسمود هذه المدينة:

١- الانسجام المجتمعي المميز لهذه المدينة من حيث البعد العقائدي والقومي.

٢- اتخاذ قرار المقاومة من قبل مجموعة كبيرة من السكان رغم القدرات والامكانيات المتواضعة^{٩٩}، بالمقارنة مع أكبر قضاء شيعي وهو (تلعفر)؛ إذ لم يستطع أهلها على الصمود في وجه داعش على الرغم من أن عدد المقاتلين هناك يفوق مقاتلي أمرلي بأكثر من عشرة أضعاف. (سكان قضاء تلعفر أكثر من ربع مليون وسكان أمرلي قرابة العشرين ألف).

٣- استطاعت هذه المدينة إيقاف الزحف المتواصل لداعش في مدن وقرى محافظة كركوك^{١٠٠}.

الخاتمة

لا يمكن نكران الجهود العراقية التي تبذل في سبيل مكافحة الإرهاب والتطرف، لكونه البلد الأول في المنطقة الذي استقبل الهجمات الأولى لإرهاب القاعدة، والذي سبق ظهور داعش والتنظيمات المتطرفة الحالية، واليوم يقف في طليعة الدول التي تقف بمواجهة ومحاربة كل التيارات المتطرفة على أرضه، ويقدم أبنائه من القوات المسلحة العراقية وفصائل الحشد الشعبي والبيشمركة دمائهم في سبيل تخليص العراق من تنظيم داعش.

لكن بالمقابل نرى ضرورة أن تتم معالجة هذه الإشكاليات التي تمس صميم عملية مكافحة الإرهاب في العراق، إذا ما أريد أن تحقق عملية مكافحة الإرهاب بشكلها الاستراتيجي، والسيطرة على الأرض، وكذلك إيقاف عمليات التجنيد. واعتقد أن الموضوع لا يمكن فقط أن يتم بجهود

^{٩٩} في ٧ تموز ٢٠٠٧ هاجمت القاعدة بلدة أمرلي بـ ٤,٥ أطنان من المتفجرات، كانت مخبأة داخل شاحنة محملة بالخضروات، وقد أدى ذلك الاعتداء إلى استشهاد ١٥٩ مدنياً وجرح أكثر من ٣٥٠.

^{١٠٠} مع أن خيار إخلاء المدينة كان متاحاً لسكان أمرلي، خصوصاً وأنهم قد رأوا ما حصل في مدينتي بشير وبسطملي القريبتين من المدينة، ولكنهم بعد مشاورات قرروا إنشاء السواتر وأخذ مواقعهم وسمموها على الدفاع عن المدينة.

عراقية فقط، إنما يتطلب مساندة إقليمية وعالمية، لأن هذه الحرب لا تتعلق بمستقبل العراق فقط، إنما تتوقف عليها الموازين الإقليمية والدولية من خلال معرفة الأسباب الحقيقية التي أدت إلى ظهور الانحراف الفكري وتوجه الفرد إلى الإرهاب.

في ظل أجواء المنطقة الملتهبة بالأزمات السياسية والإقليمية، والعمل على النأي بالوضع العراقي عن حالة الاحتراب الإقليمي قدر الأمكان، إن الارهاب الذي نشهده لو لم يوجد الآن، لوجد في المستقبل القريب أيضا، نتيجة لعدة عوامل مجتمعة ومتضامنة، منها أنظمة التعليم الديني على نحو خاص، ومنها معدلات البطالة المرتفعة وانتشار الأمية الأبجدية والثقافية وارتفاع معدلات الفساد السياسي والمالي المنتشر، وهي كلها أسباب لا ترى الأصولية لها حلا إلا بالعنف؛ وبالعنف في وجه من يعتقد أنه يحمي الأنظمة التي تمارس هذه الكبائر. والأصولية عندما اعتمدت العنف حلا لهذه المشاكل، فهي من حيث لا تعلم أخذت بالأسلوب الشيوعي العنيف المعروف بالثورة الحمراء البلشفية ، فلينين يقول (ليس هناك مشكلة واحدة تم حلها بدون عنف)، وماوتسي تونج يقول (إن تجارب التاريخ كتبت بالحديد والدم)، ونرى ضرورة وضع استراتيجية مراقبة الأداء الحكومي على مستوى الأجهزة الأمنية، وخصوصا في الحدود الطرفية، لذلك نلاحظ أن موضوع إعلان الإمارة الإرهابية في العديد من الدول، يكون على مستوى المناطق الحدودية الطرفية، كما يشكل موضوع التمويل عنصر حاسم في تلك الحركات الارهابية، ولذلك يجب على الحكومة العراقية، تشديد الإجراءات على موضوع البنوك والتحويلات المالية، والتي تتخذ أحيانا صورة منظمات المجتمع المدني.

ومن المهم استثمار الحكومة العراقية لجهود قوى الحشد الشعبي التي تقدم في المعارك ضد داعش، والعمل على توفير الدعم لهم ووضعهم في إطار بناء جيش قوي جديد ومهني، أعلى من كل الاعتبارات الضيقة، والسعي الحثيث لفصل التنظيم بين سوريا والعراق قدر الإمكان، وقطع خطوط الإمداد.

المقاربة اليمنية لمكافحة الإرهاب

نبيل البكيري

السؤال الذي يطرح نفسه أولاً قبل أي خوض في مسألة وجود مقاربة يمنية للإرهاب من عدمه هو هل هناك تعريف واضح للإرهاب ومتفق عليه دولياً أم أن الأمر يكمن في وجود مسمى وظيفي لظاهرة الإرهاب ويتم من خلالها التعاطي مع هذه الظاهرة حسب الأطراف المستفيدة منه وحسب تكتيكاتها واستراتيجيتها الخاصة بمصالحها ونفوذها في المنطقة ومنها تنطلق في توصيف الإرهاب وتعريفه حسب ما تريد وترغب.

باعترادي هذه الإشكالية الكبيرة اليوم التي تواجه أي جهود حقيقية أو نوايا صادقة في هذا الاتجاه، وهي أن الإرهاب صار شيء هلامي وغير واضح المعالم ولكل طرف تفسيره الخاص به في ورؤيته وحلولة التي يراها مناسبة في تعاطيه مع هذه الظاهرة ومن الزاوية التي يراها مناسبة له و لمصالحه الخاصة وما بات يعرف اليوم بمكافحة الإرهاب كإحدى أدواته في إدارة مصالحه وسياساته وتوجهاته.

باختصار هذا ما يمكن أن نطلقه على مقاربة الإرهاب - مجازاً. التي يتم التعاطي بها مع هذه الظاهرة في اليمن والتي سنحاول في هذه الإطلالة التعرّيج على واحدة من أفضل المقاربات المنتجة للعنف والإرهاب بدل من معالجته بحسب الناشطة الأمريكية ميديا بنيامين صاحبة كتاب، "الدرنز، القتل بالريموت كونترول"^{١١}.

الاستمرار في التعاطي مع ظاهرة الإرهاب بكل برود وغياب روح المسؤولية الإنسانية في معالجة مثل هكذا قضايا متعلقة بأرواح أبرياء وأمنهم واستقرارهم هو فشل مضاعف، لغياب التعاطي المسؤول والجاد مع ظاهرة الإرهاب التي أثبتت الأحداث على مدى عقدين من الزمن الفشل الكبير والتام للمقاربة الأمنية والعسكرية المجردة والتي تتعاطي مع هذه الظاهرة على أنها جريمة جنائية مجردة من أي أسباب ومسببات وتتعاظم مع النتائج دون الأسباب المنتجة لها، وهنا تتعاظم حجم الكارثة التي تقود إلى ما يشبه متسلسلة هندسية تتضاعف فيها النتائج الكارثية باستمرار.

^{١١} ميديا بنيامين ناشطة سلام أمريكية من أشد المعارضين للمقاربة الأمنية العسكرية لظاهرة ما باتت تعرف بالإرهاب وفي إحدى حواراتها في قناة الجزيرة تحدثت باستفاضة عن فشل المقاربة الأمنية التي تعتمد على القتل غير المسؤول بطائرة الدورونز بدون طيار التي تستخدم كأهم وسيلة لمكافحة الإرهاب في اليمن قبل الحكومة الأمريكية وبموافقة الحكومة اليمنية و يمكن متابعة المقابلة على رابط التالي: بعنوان الدورونز الحرب الصامتة، <https://www.youtube.com/watch?v=xiMGRKOfUFs>

ففي الحالة اليمنية، تعتبر ظاهرة العنف من أقدم الحالات على مستوى المنطقة العربية للارتباط المبكر بين السلطة الحاكمة في اليمن والعائدون من أفغانستان، أو ما كانوا يسمونها حينها بالأفغان العرب، الذين تم توظيفهم من قبل الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة العربية لمواجهة الاتحاد السوفيتي خلال فترة الحرب الباردة، والتي سيتم مناقشتها لاحقاً في هذه الدراسة الموجزة.

تكمن جوهر الإشكالية أن هذا الملف الذي ظل منذ بدايته الأولى كملف أمني مخابراتي، تعاطت معه السلطات اليمنية كإحدى الملفات الأكثر استثماراً في سوق السياسة الدولية والمحلية على مدى عقدين من الزمن؛ إذ أصبحت مسألة العنف ورقة مساومة سياسية ابتداءً في تسعينات القرن الماضي^{١٠٢} وأضيفت "وظيفة" الأمن إليها لاحقاً وفقاً للنهج الأمريكي في التعامل مع الإرهاب والعناصر المتورطة في ذلك. وهو ما يتطابق تماماً مع الهدف المركزي من نشوء مثل هذه الجماعات في الأجنحة الإعلامية والمخابراتية.

فالمقاربة الأمنية التي تعد هي جوهر المقاربة الأمريكية التي تستند على مبدأ القوة والقوة فحسب في التعاطي مع ظاهرة ما بات يعرف بالإرهاب، كان لها نتائج عكسية وكارثية ليس على المستوى الأمريكي المحلي وإنما على المستوى الدولي كله كما هو واضح في تداعيات الحرب على الإرهاب، والتي أدت إلى إسقاط أفغانستان والعراق تالياً. وتم اعتماد النهج ذاته الأمن في وقت لاحق من جديد في ما بعد "الربيع العربي"، بعد أن كان "الربيع" على وشك تطهير كل المبررات والأسباب الجذرية للعنف والإرهاب في العالم العربي، بدءاً من الاستبداد السياسي^{١٠٣} والفسل الاقتصادي والتنموي، والنصوص الدينية التي استخدمت ذريعة لاستخدام العنف والقوة من أجل تحقيق المطالب والتعبير عن رفض السياسات.

وهكذا فكلما ابتعدنا عن التعريف الحقيقي للإرهاب كلما ابتعدنا أيضاً عن معرفة الأسباب الجذرية الرئيسية له، أي أن ثمة علاقة ما بين الأسباب الحقيقية للإرهاب والتوظيف السياسي لهذه الظاهرة وهو ما نراه واضحاً، في حالة التهرب من إيجاد مقاربة جذرية للظاهرة، وفي تعريف

^{١٠٢} استخدمت السلطات اليمنية منذ البداية جماعات العائدين من أفغانستان في حربها مع خصومها السياسيين، عقب إعلان الوحدة اليمنية في مايو ١٩٩٠م، حيث تحالف صالح مع جماعة المجاهدين العرب واليمنيين العائدين حينها من أفغانستان، في معركة صيف ١٩٩٤م ضد الحزب الإشتراكي اليمني، وتم الزج بالكثير منها في تلك المعارك والتخلص تالياً من أخطرهم كسليم باراسين أول قادة الجهاد الذين تم تصفيتهم بعد انتهاء معركة المعركة التي تم فيها هزيمة الإشتراكيين وطردهم من الجنوب اليمني، ومن بقي تم ضمهم في الأجهزة الأمنية واللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام الحاكم حينها حزب الرئيس السابق على عبد الله صالح كالضابط طارق الفضلي وجمال النهدي وغيرهم.

^{١٠٣} سحر عزيز، في دعوته المسلمين لمقاومة الإرهاب، أوباما يتجاهل أسبابه الجذرية، معهد بروكجز الدوحة، على الرابط التالي:

<http://www.brookings.edu/ar/blogs/markaz/posts/2016/02/16-counterterrorism-aziz>

الإرهاب والوقوف على أسبابه الجذرية. وبهذا سيظل مفهوم الإرهاب مائعاً ويتمهى تعريفه مع كل من يريد استخدامه وتوظيفه لمصالحه الخاصة وسياساته.

الكارثة اليوم، هو أن المضي في مقاربة تركز على العنف المجرد، تبقى اليوم بمثابة بؤرة توليد مضاعف لدوامه العنف، وهو ما أثبتته الشواهد على مدى أكثر من عشر سنوات منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م وحتى اللحظة. إن دائرة العنف اتسعت خلال هذه الفترة الزمنية؛ حيث كانت جماعات العنف بحسب التوصيف الغربي مقتصرة على أفغانستان، فيما غدت اليوم ظاهرة ممتدة على أكثر من رقعة جغرافياً. تطورت هذه المجموعات العنيفة من من الصورة البدائية البسيطة، والسيطرة على مناطق صغيرة في الجبال والكهوف، إلى جماعات باتت اليوم تمتلك مقدرات دولة: مناطق جغرافية واسعة مع الناس والحدود، والقدرات الاقتصادية للدولة من النفط والضرائب والجبايات وغيرها، كما هو حال تنظيم الدولة الإسلامية اليوم في العراق والشام "داعش" بحسب التسمية الإعلامية.

لقد تعقدت ظاهرة العنف وتداخل فيها السياسي مع العقدي والأمني مع المخابراتي، والاقتصادي مع غيرها من الأبعاد، وتعاضم خطر مثل هذه الظاهرة التي قد تخرج عن إطار محاولة السيطرة والتوظيف لها، من قبل هذا الطرف أو ذاك، عدا عن تحول العالم كله إلى ما يشبه غرفة واحدة، تتشابك فيه الإشكاليات والظواهر يوماً بعد يوم.

مع تقدم التكنولوجيا وسهولة انتقال المعلومات بين الدول، لم يعد بمقدور الغرب أن يتجاهل الأوضاع المتدهورة في الدول ذات الأنظمة المستبدّة، التي يمكن أن تتحوّل وبسرعة إلى ملاذات آمنة للإرهابيين. ما علينا إلا أن ننظر إلى الهجمات الإرهابية التي استهدفت نيويورك ومدريد ولندن وباريس مؤخراً حتى ندرك أن الصراعات المحليّة قد أصبحت عالمية. وفي الحقيقة، فإن المجموعات الإرهابية المنتشرة في مناطق الصراعات لم تحفّ خطتها باستهداف "العدو البعيد" - أي الدول الغربية التي تدعم الأنظمة المستبدّة، تماماً كما تستهدف "العدو القريب"^{١٠٤}.

بيد أن المتأمل للجهود الكبيرة التي تبذل اليوم لمواجهة تعاضم خطر جماعات العنف، في ظل حالة دائمة من الخداع في عدم إيجاد تعريف علمي موضوعي لظاهرة الإرهاب تتوافق عليه ليس فقط كل الأطراف السياسية وإنما العلمية والأكاديمية في العالم، حينها يمكن الحديث عن معالجات وحلول ناجعة وموضوعية لمثل هذه الظاهرة التي تتوسع وتأخذ أبعاداً مختلفة وأكثر وحشية وفوضوية مما كانت عليه في السابق، وتمر في تطور خطير قد يقود العالم كله إلى دوامة عنف وفوضى لا يمكن التنبؤ بمآلاتها، وحدودها، وهي الإشكالية التي يتعامى العديد من

^{١٠٤} - سحر عزيز، المرجع السابق.

السياسيين الغربيين ويتواطأ معه فيها بعض المشتغلين الأكاديميين في هذا الحقل الخاضع لمزاجية الساسة والأعيهم.

وتسعى هذه الورقة للإجابة على السؤال الصعب حول المقاربة اليمنية لمكافحة الإرهاب وهل ثمة وجود لمقاربة يمنية لمكافحة الإرهاب، وماذا حققت وما هي سلبياتها وإيجابياتها. كما سيتم دراسة العلاقة بين الرؤية اليمنية والأمريكية لموضوع الإرهاب وكيفية محاربته، مروراً بالإشكاليات والأخطاء الكبيرة التي انعكست على تلك المقاربة إن وجدت، ولن نغفل هنا مروراً بما جنته اليمن واليمنيون جراء مثل تلك السياسات التي اتبعت لمحاربة ما يطلق عليه بالإرهاب وخاصة جرائم طائرات الدورونز وويلاتها. كما وتسعى هذه الورقة لاستقراء جوهر الإرهاب من خلال تاريخ هذه الظاهرة في حالة اليمن.

تاريخ الظاهرة الإرهابية في اليمن

لا زالت الظاهرة الإرهابية اليوم بعيدة كل البعد عن التناولات المنهجية والعلمية التي من خلالها فقط ممكن قراءة هذه الظاهرة كما هي مجردة من كل الزيادات التي غدت عالقة في ذهنية المتلقي لأي معلومة عن الإرهاب وحيثياته، والتي تتسم بالتنميط المسبق لهذه الحالة التي لم تصل بعد لأن تكون ظاهرة إلا من خلال التناولات الإعلامية المسيسة لهذه الحالة التي قيل فيها الكثير بعيداً عن أي معيارية منهجية منضبطة إلا ما ندر.

فعلى مدى العقدين الماضيين، جرت هناك أحداث كثيرة على كل المسارات، وتداخلت مشكلة جماعات العنف وتعددت بشكل كبير، وتداخل معها الأمني بالسياسي بالعقدي بالاقتصادي بالمخابراتي بالعسكري، لكن الذي لم يتغير حتى اللحظة، هو بقاء السمة البارزة لهذه الجماعة كجماعة بلا أي هدف أو مشروع أو رؤية أو ملامح ممكن تحديدها بشكل جيد بحيث يسهل للباحث بناء مقاربة يمكن من خلالها قراءة هذه الظاهرة بعيداً عن النمطية التي يتعاطى الكثير بها مع هذه الظاهرة الإشكالية.

لكننا اليوم على الأقل بعد مرور أكثر من عقدين من نشوء هذه الظاهرة، أصبح هناك الكثير من المعطيات التي يمكن من خلالها تشريح ظاهرة العنف "الإرهاب" والخروج بالكثير من المعطيات والحقائق التي يمكن على ضوءها بناء تصور شبه متكامل عن الظاهرة العنيفة، آلياتها وتوجهاتها ومآلاتها المستقبلية.

لقد بات واضحاً اليوم أكثر من أي وقت مضى مدى الالتباس ومدى التدليس ومدى الحقائق المغيبة في حقل الدراسات البحثية عن هذه الظاهرة، عدا عن حجم التوظيف والتنميط المقصود لهذه الظاهرة بوضعها في قوالب جامدة لا يمكن إعادة تشكيلها، إلا حسب المخرج الأول لها، والذي أراد جعلها ورقة خاصة الاستخدام به ولم يدور في خلد إمكانية إعادة استخدامها كل حسب الزاوية التي يريد توظيفها فيها كما هو الحال الآن، حيث يريد كل طرف أن يستخدم هذه الظاهرة لأهدافه الخاصة به.

أما من حيث البدايات التكوينية لهذه الظاهرة، فهي تكاد تكون واحدة المنشأ والمصدر، وهي تلك البداية المعروفة لكل الباحثين والمتابعين على مدى عقدين من الزمن، لما بات يسمى بالإرهاب، فلم تكن البدايات الأولى سوى تلك البدايات المعروفة للجميع والتي ابتدأت مع ما عرف بالجهاد الأفغاني والذي تمخض عنه ظاهرة الأفغان العرب بكل خلفياتها وتعقيداتها وتداخلاتها، وإن كان للدولة سياقها الخاص بها زماناً ومكاناً.

البدايات الأولى لجماعات العنف في اليمن

تعد ظاهرة جماعات العنف في الحالة اليمنية من أكثر الحالات غموضاً والتباساً رغم وضوح بداياتها الأولى، والتي ارتبطت بشكل كبير بوطن المؤسس الأول للتنظيم الشيخ أسامة بن لادن، الذي كان انتمائه لليمن بمثابة البوصلة التي دعمها منظرو التنظيم كأبي مصعب السوري^{١٠٥} وغيره من القيادات الذين وضعوا لهذه الفكرة مصفوفة من الأفكار التي أريد من خلالها تسويق فكرة إعداد جيش للإسلام منطلقاً من عدة أسباب دينية واجتماعية وسياسية واقتصادية بحتة.

ومنذ تلك اللحظة التي تشكلت فيها فكرة جيش الإسلام الذي استلهم الفكرة من صراع من عرفوا بالمجاهدين العرب الأفغان في ثمانينات القرن الماضي، مع المستعمر الروسي في أفغانستان، وفي تلك الأثناء بدأت أولى تباشير الحديث عن تبلور فكرة الجهاد المعولم والذي كان يرتكز بدرجة رئيسية على الدعم غير المباشر من قبل أجهزة مخابرات دولية وإقليمية كانت حينها تستخدم ملف الجهاد في صراعها الدولي حينها مع الإمبراطورية السوفيتية.

^{١٠٥} أبو مصعب السوري، يعد هذه الرجل من أبرز منظري التيارات الجهادية على الإطلاق، وله أسم حركي يدعى به و مصطفى ست الذي يعد من أهم من نظر لأن تكون اليمن مقراً عاماً ودائماً للتنظيم الجهادي، حينها وأصدر بذلك كتاباً أو رسالة أسماها " مكانة اليمنيين ودورهم في حماية مقدسات المسلمين و ثروتهم" ويعد هذا الكتاب من أهم المراجع المتعلقة بجعل اليمن مكاناً للتنظيم، وضرورة نقله من أفغانستان إلى اليمن، وقع أبو مصعب في الاعتقال بعد دخول أمريكا أفغانستان بأربع سنوات وذلك في عام ٢٠٠٥م، من قبل المخابرات الباكستانية التي بدورها سلمته للمخابرات الأمريكية ولا يزال مصيره مجهول حتى اللحظة.

عاد عدد من قادة الجهاد أو ما عرفوا بالأفغان العرب إلى اليمن وتم تلقفهم من قبل نظام صالح واستخدامهم في معركته كما قلنا ضد خصومه الاشتراكيين حينها، لكن الأمر لم يتوقف هنا وهذا ما صرح به أحد أهم منظري الجماعات الجهادية في لقاء متلفز له على إحدى القنوات المصرية^{١٠٦}.

ما يتعلق بالشق اليمني من هذه الظاهرة فيعود بدرجة رئيسية إلى وجود الشيخ أسامة بن لادن على رأس هذه الجماعة باعتبار كاريزما الرجل وثره وحضرميته اليمنية، عدا عن ما كان لدى الرجل من كاريزما أسرت الجميع بكرمه وشجاعته ووضوحه، والأهم في هذا كله البعد الديني الذي كان يتم استثماره في معركة لا جدوى منها سوى خدمة أجنادات دولية وإقليمية تحت ستار الجهاد حينها.

لكن البدايات الأولى العملية للتنظيم في اليمن فقد بدأت مع أولى تباشير معركة الوحدة بين الحزب الإشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام حينها شريكي الوحدة، وفي تلك الفترة الواقعة بين عامي ١٩٩٢م و ١٩٩٤م، بدأت أولى حلقات التوظيف الحقيقي للعنف المؤدلج لهذه الجماعات من قبل سلطة الرئيس السابق علي عبد الله صالح، الذي استطاع استمالة عدد من الأفغان العرب في معركته ضد خصومه الاشتراكيين حينها، عدا عن ما كان يدور في كواليس وحضرة أسامة بن لادن حينها حيث بدأ الإعداد لتلك المرحلة منذ كان في أفغانستان حينها، وأكد بضرورة إسقاط نظام الحزب الإشتراكي في جنوب اليمن بعد العودة من أفغانستان ودحر الاستعمار السوفيتي^{١٠٧}.

^{١٠٦} ذكر المنظر الأبرز للجماعات الجهادية سيد إمام عبد العزيز الشريف المكنى بالدكتور فضل صاحب كتاب العمدة في إعداد العدة، في إحدى مقابلاته التلفزيونية أنه كان يتم دعمهم وتوجيههم أي عناصر القاعدة من قبل جهاز المخابرات اليمني المعروف بالأمن السياسي حينها.

^{١٠٧} يذكر مصطفى ست مريم أبو مصعب السوري في كتابه المعنونة "دعوة المقاومة الإسلامية العالمية" الذي يعتبر موسوعة علمية تاريخية في هذا الجانب بالنسبة لمتابعة نشأة فكرة الجماعات الجهادية، حيث ذكر في إحدى فصوله قصة البداية للتنظيم وكيف بدأت في ذهن أسامة بن لادن الذي كان يقول لهم حينها بضرورة تحرير جنوب اليمن وحكمه قبيل الوحدة وبعد الوحدة كان يرى ضرورة حكم اليمن ككل، وأعد خطة ذلك لتواصل مع شيوخ القبائل والدعاة والمشائخ حينها، وهي الخطة التي كانت تمضي بدقة عالية حتى انفجار حرب صيف ١٩٩٤م والتي تم بعدها القضاء على أهم قادة التنظيم مسلم بارأسين في شبوة بأبين بعد دحر قوات الحزب الإشتراكي منها حينها، وتم استقطاب بعضهم حينها كالفضلي والنهدي وغيرهم من القيادات الكبيرة للتنظيم الذي ضمهم الرئيس السابق صالح إلى حزبه و إلى الأجهزة الأمنية و منحهم رتب كبيرة.

المرحلة الثانية للقاعدة في اليمن

تعتبر المرحلة الثانية بمثابة المرحلة التي بدأت فيها القاعدة تتموضع بشكل أقرب إلى المؤسساتية منها إلى حالة عامة منفلتة وغير منظمة وهي المرحلة التي بدأت أولى بدايتها بإعلان جيش عدن أبين بقيادة أبي الحسن المحضار عام ١٩٩٧م والذي بدأ أولى عملياته باحتجاز مجموعة من السياح الغربيين والبريطانيين تحديداً في محافظة أبين الجنوبية وتحصنهم في منطقة حطاط أو جبال حطاط. تلك العملية التي نقلت القاعدة إلى مصاف جماعات العنف الكبيرة وخاصة بعد فشل عملية تحرير الرهائن والتي قتل فيها سائحين بريطانيين وتم فيها إلقاء القبض على أبي الحسن المحضار الذي تم محاكمته وإعدامه بعدها مباشرة في نهاية ١٩٩٨م بصنعاء.

وتأتي عملية استهداف السفينة الأمريكية يو إس إس كول قبالة سواحل عدن من قبل تنظيم القاعدة واحدة من العمليات التي تدخل في إطار الرد على إعدام أبو الحسن المحضار، وكانت أقوى عملية للقاعدة قبيل أحداث ١١ سبتمبر، في حال صحة نسبة هذه الأحداث لتنظيم القاعدة.

وبعد ذلك، تعد عملية اغتيال أبو علي الحارثي في صحراء مأرب من قبل طائرة بدون طيار الأمريكية واحدة من عمليات الاستهداف المبكرة للخلايا الأولى للتنظيم في اليمن والتي من خلالها بدأت أولى تباشير المواجهة الشاملة بين التنظيم والسلطات الأمريكية على الأرض اليمنية بعد أحداث ١١ سبتمبر. وكان يعد أبو علي الحارثي من أوائل قادة التنظيم الذين كان لهم علاقة مباشرة بأسامة بن لادن حينها ويعتقد على شكل واسع أنه كان مبعوثاً مباشرة للشيخ أسامة في اليمن حينها وعاد من أفغانستان لترتيب اليمن لعودة بن لادن وأتباعه إلى اليمن كما أخبر بذلك أبو مصعب السوري ونظر لها كثيراً.

المرحلة الثالثة للتنظيم في اليمن

وتعد هذه المرحلة بمثابة الانطلاقة العالمية للتنظيم وتخطيه حاجز العمل الداخلي والمحلي للبحث، وقد دُشنت هذه المرحلة منذ الإعلان عن تأسيس تنظيم القاعدة بجزيرة العرب وهي التي أُعلن عنها في نوفمبر ٢٠٠٩م، وكانت بمثابة الإعلان عن إنطلاق المرحلة المعولمة للتنظيم واتخاذها لليمن مقراً دائماً له.

وتمتاز هذه المرحلة بعمليات كبيرة من نوعها وهي عمليات ذات بعد إعلامي واضح من خلال ما أحدثه من صدى إعلامي كبير ويدخل في هذا الإطار عملية النيجيري عمر الفاروق عبد المطلب الذي حاول تفجير طائرة الخطوط الجوية الأمريكية فوق ديترويت، في ديسمبر ٢٠٠٩م.

وهي المرحلة التي توج فيها الإعلان عن تشكيل تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، وأخذ حينها الإعلام في تصوير اليمن على أنها بؤرة تهديد إرهابي للأمن والسلام الدوليين، بطريقة لا تخدم سوى أجندات خاصة من ذلك التصعيد الذي ضخم موضوع الإرهاب في اليمن بشكل جعل من اليمن منطقة إرهابية مغلقة، مما عطل كل الجهود التي كانت تبذل في سبيل استعادة عافية اليمن التي لم تصاب دولة في العالم بتشويه صورتها كما أصيبت اليمن جراء موضوع الإرهاب.

المرحلة الرابعة للتنظيم في اليمن

وهي المرحلة التي بدأت بعيد ثورات الربيع العربي التي بدأ فيها التنظيم بالتواري والخفوت حتى مرحلة انطلاق ما يعرف بالثورات المضادة والانقلاب على ثورات الربيع العربي وهي المرحلة التي بدأ تنظيم القاعدة بالبروز من جديد وبقوة بعيد الانقلاب على الرئيس المصري وضرب الثورة الليبية وعرقلة الثورة السورية التي انتجت نمطاً جديداً من التنظيمات العنيفة ممثلة بداعش وغيرها كنمط جديد من أنماط تيارات العنف المنفلت وغير المنضبط وهي المرحلة التي لازالت مستمرة حتى اللحظة.

وتمتاز هذه المرحلة ببروز التوظيف المخابراتي الواضح لهذا العنف غير المهدف والذي اتخذ أشكال هي أقرب إلى الهوليوودية منه إلى أي شيء آخر. وقد شهدنا خلال هذه المرحلة ظهور الأفلام السينمائية في تصوير جرائم العنف ونشرها بطريقة إخراجية مدهشة يستهدف بها جمهور كبير من الناس لترسيخ فكرة وجود الإرهاب كنتاج مباشر للثورات ومطالب التغيير.

يمنياً، لم تبرز ظاهرة ما بات يعرف بداعش بذلك الشكل الذي عليه الحال في سوريا والعراق وليبيا ومصر، ومع هذا فقط ظهرت بوادر الدعشة في المشهد اليمني، واتخذ أشكالاً خجولة في ظهوره لكن بقي هناك إشكال كبير أمام هذه الموجة العنيفة فيما بعد الربيع العربي، وهي موجة داعش التي اصطدمت بالموجة التي قبلها وهي موجة القاعدة التي لا يزال لها تأثير أكبر حتى

الآن على عموم جمهور السلفية الجهادية، ولم تصل إلى مرحلة داعش بفعل الفوارق البنيوية بين المشهدين اليمني والسوري والعراقي^{١٠٨}.

وضمن هذه المرحلة الراهنة وخاصة، وبعد سقوط العاصمة صنعاء بيد مليشيات الحوثي، رُفع شعار حرب القاعدة، كشعار مخادع لتحضى هذه المرحلة بغطاء غربي لانقلابها على الشرعية والحوار الوطني. ورفع شعار قتال القاعدة وداعش رغم أنهما لم يلتقيا في معركة واحدة على امتداد عام، بل إن الجماعتين -القاعدة والحوثيين- نفذوا جل عملياتهم مستهدفين القوات الشرعية ومؤسسات الدولة في الجنوب والشمال على حدا، ولم تسجل معركة واحدة تقاتلا فيها الجماعتين على الإطلاق بل كان هناك تنسيق وتعاون بين الطرفين حينما سيطرت القاعدة على مدينة المكلا التي كانت معبرا رئيسيا لإمداد جماعة الحوثي وصالح البترول والديزل والسلاح القادم عبر البحر العربي من إيران.

بل لقد اعترض وفهد الحوثي في مشاورات الكويت على موضوع تحرير مدينة المكلا من تنظيم القاعدة من قبل قوات التحالف العربي والجيش الوطني واعتبروا ذلك إحتلال وعدوان على اليمن.

المقاربة اليمنية للمكافحة الإرهاب

بالعودة إلى موضوع بحثنا هذا حول المقاربة اليمنية لظاهرة الإرهاب على غرار المقاربة السعودية المرتكزة على ما سمي بلجنة المناصحة التي تركز على إعادة تأهيل الشباب الذين خاضوا تجربة ما ضمن هذه الجماعة، كما حصل مع العائدين من أفغانستان أو من جوانتنامو أو العراق أو غيرها من المناطق.

ففي الوضع اليمني، باعتقادي أنها الحالة الوحيدة التي استطاع نظام صالح أن يتماهي بها مع المنظور الأمريكي فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب ورؤيتها له، وأكثر من هذا نستطيع القول أن نظام صالح ربما هو النظام الذي استطاع أن يوظف هذه الجماعات في صراعه السياسي منذ

^{١٠٨} يلاحظ أن الفارق بين جمهور السلفية الجهادية، في اليمن والعراق سوريا أن جمهورها في اليمن لا زالت من أفراد مجتمع محافظ اجتماعيا و على عكس العراق وسوريا التي ينتمي لها أعداد ممن أنظموا لها قادمين من خلفيات يسارية وبعثية وقومية، كتعبير عن حالة التهميش والظلم والاقصاء التي لحقت هذه المكونات، بفعل الحكومات الطائفية في العراق ومثلها في سوريا فيما بعد الربيع العربي، فلم يجدوا من يدفع عنهم هذا الظلم سوى التجمع تحت شعار داعش وأسمها.

على عكس الحالة في اليمن، لا يزال معظم المنتميين لهذه السلفية ينتمون لبيئات محافظة قريبا واجتماعياً، وهذا ما أدى إلى فرز بين بين الطرفين القاعدة وداعش؛ أن ظروف تشكل وتمدده داعش في اليمن تكاد تكون منعدمة وغير مهياة كما هو الحال في العراق وسوريا خلال هذه الفترة.

اللحظات الأولى لبروز هذه الظاهرة منذ بداية تسعينات القرن الماضي كما ذكرنا سابقاً، و هو ما يعني هنا أن ثمة علاقة ما بين الأمريكان ونظام صالح فيما يتعلق بهذا الملف وخاصة إذا ما تابعنا كيف تماهى الطرفين في لعبة الإرهاب مبكراً^{١٠٩}.

فقد استند صالح كثيراً في تدعيم سلطته وشرعيته المحلية والدولية من خلال تقديم نظامه كشريك فاعل في حرب الإرهاب، منذ ما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، وذلك من خلال تقديم كل التسهيلات للجانب الأمريكي وخاصة عقب تلك العمليات الكبيرة التي قام بها تنظيم القاعدة على أهداف أمريكية كبيرة كضرب البارجة الأمريكية يو إس إس كول قبالة سواحل عدن في ١٢ أكتوبر ٢٠٠٠م.

وتعتبر عملية تفجير يو إس إس كول، فاتحة العمليات الكبيرة للتنظيم ضد الأهداف الأمريكية، والغربية عموماً، كما في عملية ضرب الحاملة الفرنسية لمبرج قبالة شواطئ المكلا في أكتوبر ٢٠٠٢م، وكل هذه العمليات عززت من قناعة الأمريكان وإعلامهم أن اليمن بجانب كونها وطناً لمؤسسة التنظيم أسامة بن لادن، فهي أيضاً بؤرة صراع كبيرة للتنظيم، مما حدا بهم إلى التعامل فقط من الزاوية الأمنية والعسكرية مع ملف القاعدة ومكافحة ما يسمونه بالإرهاب حسب توصيفاتهم هم، واحتياجاتهم هم، وليس حسب ما تمليه المصالح المشتركة بين الدول والأمم والشعوب.

وانطلاقاً من هذه الزاوية التقى صالح بالأمريكان، في نظرتهما المنحصرة بالمقاربة الأمنية والعسكرية لما سموه مكافحة الإرهاب، والذي أدى بعد ذلك إلى دخول الجانبين في ما يشبه الشراكة في كل شيء يتعلق بالإرهاب، وهو ما تمثل بإنشاء وحدات يمنية خاصة لمكافحة الإرهاب بدعم وتمويل وتدريب وخبرات أمريكية، وهي التي أطلق عليها بالقوات الخاصة لمكافحة الإرهاب والتي ارتبطت بشكل وثيق بأنجال الرئيس السابق علي عبد الله صالح، وأنشأ لأجل هذه المهمة أيضاً جهازاً أمنياً جديداً أطلقوا عليه بجهاز الأمن القومي^{١١٠}.

^{١٠٩} فيما يتعلق بموضوع الإرهاب والرؤية الأمريكية له وهي القائمة على اعتبار ظاهرة الإرهاب هي معضلة أمنية فحسب، وأن الحل الوحيد لها يبقى محصوراً في المقاربة الأمنية التي تركز على القتل والسجون والتعذيب وانتهاك حقوق الإنسان وهي القضية التي أخذت بعداً خطيراً في هذا السياق وخلفت نتائج خطيرة على كل المستويات فيما يتعلق بحقوق الإنسان والانتهاكات الجسيمة له ولعلنا في هذا المبحث سنتطرق لبعض هذه القضايا التي حصلت ولا زالت مستمرة في اليمن حتى اللحظة فيما يتعلق بتداعيات المقاربة الأمنية لقضية الإرهاب، والمتعلقة بالسجون السرية و استخدام طائرات الدرونز التي وصل ضحاياها الأبرياء أرقاماً كبيرة.

^{١١٠} الأمن القومي، جهاز مخابراتي يمني، أنشأ خصيصاً لمكافحة ما يسمونه بالإرهاب، وتمتع هذا الجهاز الثالث بالنسبة له كجهاز أممي مخابراتي بجانب جهاز الأمن السياسي والمخابرات العسكرية، لكن تميز جهاز الأمن القومي بالتمويل والخبرات والتدريب الأمريكي لأفراده، وقربه من الأمريكان، وهو الذي جعل هذا الجهاز عبارة عن العين الأمريكية على اليمن و على مسألة الإرهاب التي تم حصر معالجتها بالمنظور الأمني وعدم النظر في الأسباب والعوامل الأخرى التي تنشأ منها وتتعاظم ظاهرة الإرهاب، بل وتورط هذا الجهاز

ويحانب هذا الجهاز الأمني، قد تم إنشاء وحدات خاصة بمكافحة الإرهاب، وهي قوات ذات تدريب وتسليح عالي جداً، وبخبرات أمريكية عالية، هذه القوات التي تم استخدامها خارج حدود مهماتها الخاصة في مجال مكافحة الإرهاب، بل وتم جر هذه القوات أثناء وبعد ثورة ١١ فبراير لتقوم بقمع المعارضين السياسيين واستخدامها ضد الخصوم كما حصل في حالة حروب منطقة الحصبة منتصف عام ٢٠١١م والتي شاركت فيها هذا القوات الخاصة بمكافحة الإرهاب. وهو ما كان يعكس حقيقة الهدف من هذه القوات تحت شعار مكافحة الإرهاب الذي استخدم من قبل نظام الرئيس السابق علي عبد الله صالح كغطاء لجلب الدعم والشرعية الدولية لنظام حكمه، الذي كان ينوي السعي لتوريثه لنجله الأكبر.

ومن هذا المنطلق، انطلق الرئيس السابق صالح في تعاطيه مع الرؤية الأمريكية لمكافحة الإرهاب، وحتى أنه تفوق على الأمريكيين أنفسهم من حيث نجاحه في توظيف رؤيته وأدواته في التعامل مع الإرهاب كورقة أمنية بامتياز. وموقف ورؤية صالح الأمنية في هذا الخصوص كان بمثابة مخصبات حقيقة للأفكار المتطرفة التي كانت تتخذ من المواجهة المسلحة شماعاً لمحاربة النظام الذي كان يقدم نفسه كحليف للأمريكان وهو ما كانت تراه هذه الجماعة أي القاعدة بمثابة هدف مشروع لكل عملياتها التي تطل الأمريكيان وحلفائهم "عملائهم" بحسب توصيف القاعدة.

لقد أدت المقاربة الأمنية البحتة لملف الإرهاب على زيادة تمسك تنظيم القاعدة والجماعات المتطرفة لترسيخ تمسكهم - والإيمان بعدالة - في المواجهة والمفاصلة مع الأنظمة المحلية، هذه المتحالفة مع الغرب وفي مقدمتهم الولايات المتحدة. إن الولايات المتحدة تشجع هذا البعد الأمني كاستراتيجية أمريكية، تروم من خلالها التواجد والانتشار في العالم بكل حرية بحجة مكافحة الإرهاب الذي سنت لها قوانين دون أن تضع له تعريفاً واحدة يحدده حتى يتسنى التعاطي معه.

ومن هذا المنطلق، انطلقت كل سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والعالم كله وخاصة في المناطق التي صنفت من قبل الأمريكيان على أنها مناطق خاصة بالقاعدة كاليمين وأفغانستان والصومال والعراق. ولهذا بدأت تتبلور فكرة تعطيل قوانين السيادة الوطنية لهذه البلدان التي سمحت للأمريكان وطائراتهم في التحليق في سماء هذه البلدان وتنفيذ ما تراه هذه الطائرات من أعمال حربية سقط جرائها الآلاف من الضحايا والأبرياء دون أي حق قانوني في ضربهم دون محاكمات، مما أدى لنتائج عكسية تماماً فيما يتعلق بازدياد نشاط القاعدة

باشغال آخر عقد اندلاع ثورة ١١ فبراير حيث استخدمت كل إمكانياته المخبرية والعسكرية باتجاه ضرب ثورة الشباب السلمية الشعبية.

وسهولة تجنيدها للأفراد الذين انخرطوا بدافع الانتقام والثأر لذويهم الذين سقطوا جراء ضربات طائرات الدورونز الأمريكية في كل من اليمن وغيرها¹¹¹.

ما تركته هذا المقاربة من إشكاليات على كل المستويات، يخرج مسألة وجود مقاربة واعية ومسؤولة من دائرة الحديث عن وجود مقاربة يمنية مسؤولة لمكافحة الإرهاب بقدر ما تكشف لنا حقيقة التوظيف الممنهج لمسألة الإرهاب وفقاً لأجندات خاصة بالنظام، ويكشف أيضاً تورطاً أمريكياً في هذا الخصوص. وهو ما كشفه لنا الفلم الوثائقي الشهير بمخبر القاعدة الذي بثته قناة الجزيرة عن هاني مجاهد، الذي خرج في الفلم متهماً لمسؤول الأمن القومي ابن أخ الرئيس السابق علي عبد الله صالح العميد عمار محمد عبد الله صالح، بالتورط والتنسيق مع خلايا للقاعدة لتنفيذ عمليات إرهابية ومنها التي استهدفت السفارة الأمريكية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ في صنعاء.

ما كشفه فلم مخبر القاعدة في اليمن، ليس سوى الشيء اليسير عن حجم التوظيف والتلاعب بهذا الملف من قبل نظام صالح وربما بتواطؤ أمريكي في هذا الملف؛ ظهر من خلال الإصرار على التعاطي الأمني من خلال الاستمرار في دعم نظام صالح باعتباره شريكاً في محاربة الإرهاب حسب تصوره هو لا بحسب ما ينبغي أن يكون، وهو الميزة التي اعتمد عليها نظام صالح في تشبته بالبقاء على كرسي الحكم وخاصة بعد ثورة ١١ شباط/فبراير ٢٠١١ السلمية التي كانت كفيلة بتصحيح الكثير من الاختلالات التي تعانيها اليمن وفي مقدمتها ظاهرة الإرهاب التي في جزء كبير منها قضية استبداد وانعدام التنمية وليس مجرد نزوة أو تعطش شباب للحرب والقتال.

لذا ظل نظام صالح حريصاً تماماً و متمسكاً بهذا الخيط منذ بداياته الأولى في تسعينات القرن الماضي. وظل على صلة ببعض رجالات من سبق لهم الذهاب إلى أفغانستان للجهاد هناك،

¹¹¹ كشف تحقيق استقصائي أجراه الزميل الصحفي محمد الأحمد لصالح شبكة الصحافة الاستقصائية أريج، تحت عنوان "غارات الدورونز باليمن. توسيع دائرة الالتحاق بالقاعدة" فقد كشف هذا التحقيق الاستقصائي عن حقيقة قاسية فيما يتعلق بالنتائج العكسية التي أدت إليها عمليات الدورونز، في المناطق التي تعرضت لمثل هذه الغارات والتي دفع ببعض أبنائها للانخراط في صفوف القاعدة ثأراً لذويهم ممن سقطوا جراء هذه الغارات المجنونة، ويمكن الرجوع لهذا التحقيق على الرابط التالي:

<http://arij.net/report/%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%B2-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86-%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B9-%D8%AF%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7/>

وظل متمسكاً بكثير من خيوط التجنيد المخابراتي للشباب، والدفع بهم إلى هذا المنزلق من خلال سياسات ممنهجة ومتعمدة في خلق مثل هذه الظاهرة^{١١٢}.

طائرات الدورونز مخصبات إرهابية

وجانب آخر أكثر سوداوية يتعلق بخلق ظاهرة الإرهاب مرتبط بشكل كبير بظاهرة الدورونز أي طائرة القتل بدون طيار التي شاركت بها الولايات المتحدة الأمريكية، في ما يسمى حربها ضد الإرهاب، وهي الطريقة والوسيلة الأكثر نجاعة في تخليق المزيد من المجندين الجدد المنخرطين في صفوف القاعدة، بدوافع ثأرية واضحة كما كشفه تحقيق شبكة أريج^{١١٣}.

لقد ارتكبت هذه التقنية الإجرامية -خارج إطار القانون- انتهاكاً صارخاً للمواثيق والأعراف الدولية ومنظومة حقوق الإنسان، عدا عن انتهاكها للسيادة الوطنية للدول التي تعرضت لمثل هذه الأعمال. وهي تعد من الإشكاليات الحقيقية التي دفعت الكثير من الأفراد للانخراط في صفوف القاعدة بدوافع ثأرية انتقامية لأقاربهم الذين قضاوا في مثل هذا العمليات كما في عملية ومجزرة المعجلة التي سقطت فيها العشرات من الأبرياء الرعاة الذين كانوا نائمون في خيامهم^{١١٤}.

^{١١٢} تبين في كثر من الحالات التي تورط فيها شباب باعمال إرهابية، أن الكثير منهم لم يكن لهم أي علاقة بهذا الملف، حتى خرجوا من سجون الأمن القومي، تلك السجون التي كان يزج فيها شباب في سن المراهقة لا ذنب لهم سوى أن قريب أو صاحب ممن يعرفونه مشتبته بإنتمائه لهذه الجماعات، وخلال التعذيب الذي تعرض له في السجون والتحقيقات المذلة، كانت كل تلك الطرق الوحشية الممنهجة دافعاً له للانخراط في الأعمال الإرهابية وخاصة أن طرق في التعذيب كانت عن طريق إهانة المصحف الشريف، أو سب الذات الإلهية، هذه المعلومات حصلت عليها من خلال لقاء بأقارب أحد الشباب الذين شاركوا في أعمال قتالية مع عناصر من تنظيم أنصار الشريعة في أبين في عام ٢٠١٢م.

^{١١٣} وهذا التحقيق الذي حصل على أفضل تحقيق للشبكة في حينها فيما يتعلق بازدياد الملتحقين بتنظيم القاعدة بفعل ضربات طائرات الدورونز الأمريكية في اليمن، ويمكن الرجوع إليه على الرابط التالي:

<http://arij.net/report/%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%B2-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86-%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B9-%D8%AF%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7/>

^{١١٤} في صبيحة ١٧ ديسمبر ٢٠٠٩م، تعرضت قرية المعجلة في محافظة أبين لضربات جوية يعتقد أنها نفذت بصواريخ أمريكية موجهة من عرض البحر من إحدى البوارج الأمريكية، على تجمع صغير من القرويين الرعاة كانوا نيام في خيامهم وسقط في هذا العملية ما يقارب ٤١ شخصاً بينهم ١٤ امرأة و ٢١ طفلاً قضاوا في هذه الحادثة الاجرامية، والتي حاول الإعلام الأمريكي فبركة قصة هذه الحادثة في الحديث عن أن ما تم هو ضرب واستهداف لمعسكر تابع لتنظيم القاعدة لكن الذي تم هو استهداف لتجمع من البدو الرعاة كانوا وادعين في منطقتهم.

مثل هذه العملية تكررت مرارة في عديد من المناطق كما حدث لنائب محافظ محافظة مأرب حينها جابر الشبواني الذي تعرض موكبه بالخطأ في ٢٥ آيار ٢٠١٠ لغارة أمريكية بطائرة الدورونز وهو في مهمة، على ما يعتقد، للحوار مع جماعة من أفراد القاعدة الذين كانوا في طريقهم لتسليم أنفسهم، والتخلي عن الأعمال القتالية مع القاعدة، بحسب بعض المصادر المقربة منه. وسقط جراء هذه العملية أربعة من مرافقيه.

ما تعرض له الشبواني تعرض له عدد آخر من الأبرياء. إذ سقط ما يقارب ١٤ قتيلاً من الأبرياء في حادثة العرس في منطقة يكلاً برداع على أثر غارة أمريكية وغيرها الكثير من القصاص التي كان ضحاياها بالعشرات جراء هذه المقاربة الأمنية في التعاطي مع قضايا، لا يمكن أن يكون العنف المضاد حلاً لها.

إن المتأمل لحصاد ١٢ عاماً من التعاون اليمني - الأميركي في "الحرب على الإرهاب"، يجد أن الأضرار التي لحقت باليمن أكبر بكثير من الأضرار التي لحقت بالإرهاب. ثمة مئات من القتلى والجرحى بين صفوف الأبرياء، بهجمات الطائرات الأميركية أو بهجمات تنظيم القاعدة الذي يرد على الضربات الأميركية باستهداف يمينيين، إضافة إلى مدن صارت شبه مدمرة، ومدن أخرى مهددة بأن تكون ساحة لمواجهة محتملة^{١١٥}.

إن دائرة العنف الذي تصنعه مقاربة الإرهاب الأمنية على طريقة الدورونز ليست سوى مقاربة منتجة للعنف ولست حلاً لها لكونه خارج إطار المنطق والقانون. وهي المقاربة التي لا تبني سوى على رؤية سياسية ممنهجة يريد القائمون عليها أن يظلوا ممسكين بخيوط هذه اللعبة لا إيجاد حلول ناجعة لها.

^{١١٥} عادل الأحمدى، حروب الطائرات الأميركية في اليمن، القتل بلا أدلة، العربي الجديد، على الرابط التالي:

<https://www.alaraby.co.uk/investigations/2014/4/3/%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AA%D9%84-%D8%A8%D9%84%D8%A7-%D8%A3%D8%AF%D9%84%D8%A9>

جدول يوضح عدد الغارات التي شنتها طائرات الدرونز الأمريكية ضد مسلحي القاعدة في اليمن وعدد القتلى إضافة إلى

عشرات الجرحى

العام	عدد الغارات	الضحايا
2011	6	25 - 18
2012	44	357 - 322
2013	25	100
2014 (حتى أغسطس)	26	109

ويبين الجدول أعلاه الحوادث التي وقعت من بداية ٢٠١١ وحتى آب ٢٠١٤. بينما شهد العامين التاليين ٢٠١٥ و ٢٠١٦ نتائج مضاعفة للهجمات وأعضاء الضحايا. هذه الأرقام تُظهر العمليات الجوية كمخصابات أولية لتزايد المنخرطين في صفوف القاعدة في اليمن وخاصة عقب الانتكاسة الكبيرة التي حصلت جراء الثورة المضادة التي أدت لانقلاب ٢١ أيلول ٢٠١٤م الذي أطاح الدولة ومؤسساتها، بل وحول مؤسسات الدولية الأمنية والعسكرية إلى مليشيات طائفية من خلال تسريح العديد من منتسبيها وإحلالهم بأفراد من مليشياته الطائفية، وهو ما فتح الباب واسعاً أمام عودة ظاهرة العنف الإرهابية التي بدورها أدت إلى نشوء متغير جديد امتداداً لما حصل في العراق وسوريا من بروز ما سمي بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

بسقوط الدولة في اليمن، سقط كل شيء، ولم يعد هناك دولة وإنما سلطة مليشيات حاكمة، حولت كل مقدرات الدولة لصالح حروب مليشياتها الطائفية. وهو ما أدى إلى توفير عوامل إضافية لظاهرة العنف الإرهابي - حسب التعريف والتوصيف الأمريكي - والتي أتت كردة فعل مقابلة ومضادة للانقلاب. وقد نتج عن ذلك زيادة في تحديد حكومة الولايات المتحدة والمشاركة مع الانقلاب الطائفي الحوثي، الذي قدم نفسه كنقيض مذهبي لجماعة العنف (القاعدة وداعش)، ولكن في واقع الأمر، يعد شن حرب ضد المقاومة الشعبية اليمنية التي اندلعت في وجه الانقلاب الحوثي الذي اسقط الدولة وعبث بها^{١١٦}.

الأخطر في الأمر هنا، هو قيام مليشيات الحوثي الحاكمة في صنعاء، بتحول قوات مكافحة الإرهاب الممولة والمسلحة أمريكياً إلى قوات قتالية في حروب مليشياتها ضد المقاومة الشعبية والجيش الوطني في تعز ومأرب والبيضاء وغيرها من المناطق، دون أي اعتراض أمريكي لتدخل هذا القوات. على العكس من ذلك، يبدو أن استخدام هذه القوى أتى بمباركة وموافقة أمريكية، خصوصاً أن الانقلاب يتمتع بغطاء أمريكي واضح منذ البداية.

^{١١٦} شاركت طائرات أمريكية في معركة القيفة رداً بمحافظة البيضاء، كغطاء جوي عقب انقلاب ٢١ سبتمبر إلى جانب مليشيات الحوثي ضد المقاومة الشعبية في رداً بحج واهية وغير موضوعية باعتبار أن في صفوف المقاومة الشعبية برداع يوجد أنصار لتنظيم القاعدة وهو ما نفتته المقاومة حينها، ومثل هذا التصرف من قبل الأمريكان أدى إلى نشوء مشاعر عداة وكرهية للأمريكان في أوساط هذه القبائل التي تدافع عن نفسها في وجه المليشيات الطائفية الحوثية.

الخلاصة

غياب التعريف العلمي المنهجي الواضح لمفهوم الإرهاب حتى هذه اللحظة وأسبابه وآلياته يشكل أكبر عقبة في وجه أي محاولة لتحليل والسؤال عن وجود مقارنة حقيقية لظاهرة الإرهاب التي يمكن من خلالها حللت هذا الظاهرة الملتبسة والمتداخلة في كثير من التعقيدات حسب إرادة ورغبة القوى الدولية الكبرى التي تسعى دائماً للاحتفاظ بملف الإرهاب كواحد من الملفات التي تسعى من خلاله تحديد خصومها وأصدقائها وإبقاء هذا الملف تحت تصرفها الخاص.

في هذا السياق، سنتل مسألة البحث عن مقارنة يمنية نوع من التجديف خارج سياق الموضوعية والعلمية، وبالتالي، لن نصل لطريق، مما يستدعي الكشف عن المزيد من الملابسات في ما يتعلق في التوظيف السياسي لهذا الملف وانعكاساته على طبيعة الدولة اليمنية التي كان واحداً من سهولة اسقاطها بيد انقلابي ٢١ أيلول ٢٠١٤م، والذين رفعوا من حرب الإرهاب شعار مكنهم من استثماره في السياسة الدولية، وخاصة ما يتعلق في انسحابه الولايات المتحدة الأمريكية من المشهد اليمني والذي يعد بمثابة ضوء أخطر للانقلابيين.

لقد أدى التوظيف السياسي والأمني لورقة الإرهاب بالإضافة إلى غياب مقارنة وطنية متكاملة لمعالجة هذا الظاهرة إلى سقوط الدولة في اليمن وقبلها أدى إلى توقف عجلة السياسة والاقتصاد والتنمية. وحول اليمن إلى واحدة من أسوأ بلدان العالم في مؤشر الأمن والسلامة. وهو ما انعكس بشكل كبير على سمعة اليمن؛ حيث تم القضاء تماماً على سوق السياحة وسوق الاستثمار وتحولها إلى دولة فاشلة تعيق أي تقدم وتنمية ممكنة في البلاد.

لقد دفع اليمنيون الثمن غالياً؛ إذ استخدم نظام علي عبدالله صالح ورقة الإرهاب ضمن أوراقه السياسية في البحث عن شرعية دولية بتفوية طويلاً في المشهد السياسي اليمني. بل وسعى إلى توريث نجله للحكم من خلال هذه الورقة التي قدم ابنه كمحارب قوي للإرهاب من خلال الاستثمار الأمني وبناء وحدات خاصة بإمرة أنجاله لمكافحة الإرهاب. وهي الوحدات التي كانت تعتبر وحدات نخبة قتالية شاركت بقوة في ضرب الثورة الشبابية السلمية وبعدها شاركت بقوة في الانقلاب الذي أسقط الدولة في اليمن في أيلول ٢٠١٤.

إن المقارنة العلمية المنهجية لظاهرة الإرهاب تستند بدرجة رئيسية إلى تحديد الأسباب الجذرية لهذا الظاهرة. ويأتي الاستبداد السياسي على رأس هذه الأسباب المنتجة للإرهاب، تليها العوامل الثانوية التي تساهم جميعها في إنتاج، وتصاعد، وإدامة العنف، بما في ذلك النهج الأمني الصارم لمكافحة الإرهاب، والتدهور الاقتصادي، وانعدام التنمية، وضعف التعليم ورداعته،

بالإضافة إلى استغلال النصوص الدينية الملتبسة كعامل ثانوي وأخير تلجأ إليه الجماعات العنيفة من أجل إضفاء الشرعية على العنف ضد المجتمع.

واقع الإرهاب في مصر وأزمة مكافحته

أحمد زغلول شلاطة

رغم إعلان الحرب رسمياً على الإرهاب منذ ثلاث أعوام تقريباً إلا أن النشاط الجهادي لا يزال حاضراً سواء في سيناء وبعض المناطق الداخلية في مصر، رغم تعدد السياسات التي يستخدمها النظام في هذه المواجهات، لذا يدفع كل ذلك إلى التساؤل حول سر قوة وسمود الجماعات الارهابية واستمرارية النشاط الموجه ضد الدولة؟ وفي سبيل ذلك نبحت عبر عدة محاور عوامل صمود هذه الجماعات والأبعاد اللوجستية والاجتماعية المغذية لها، كذلك استراتيجيات الدولة في مكافحة النشاط الإرهابي وبيان تأثيراته، أيضاً التغييرات الحادثة في بنية التيار الجهادي.

تجادل الورقة هذه في التأكيد على أنه على الرغم من تعدد الاستراتيجيات التي استخدمها النظام إلى أن بعض هذه الاستراتيجيات ساهم في استمرار مسببات العنف والذي يُهيئ لإستمرار نشاط المجموعات الارهابية.

النشاط الإرهابي في مصر: دوافع الصمود

«جماعة ملثمين قتلوا الضباط، وكان معاهم مدافع رشاشة.. بتوع داعش، أنا شُفتهم
حاطين العلم على العربية الحمراء الربع نقل، الأربعة نزلوا وضربوا الضباط وهددوا
الأهالي، ماكملوش ٢٠ دقيقة، قتلوا الضحايا وسرقوا أسلحتهم وهربوا على المنطقة
الجبيلية»

بهذه الشهادة بحسب ما نشر على لسان^{١١٧} أحد شهود العيان - بمنطقة حلوان في ٩ أيار ٢٠١٦- عقب هجوم بالرصاص شنه مجموعة من الملتمين يستقلون سيارة على ميكروباص يستقله قوة أمنية مكونه من ضابط وسبعة أمناء لمدة ٢٠ دقيقة ولم يتركوهم إلا جثثاً هامدة، يظل التساؤل: ما هي سر قوة واستمرارية هذه الجماعات؟

^{١١٧} www.elwatannews.com/news/details/1157450

والجواب يرتبط بتضافر سياقات محلية وإقليمية تساهم في توفير المادة الخام للأفكار العنيفة، وتمنح التنظيمات القدرة على الإستمرارية والصمود رغم الإجراءات المُتخذة ضدها، بل وتُسبب تنوع في المُتبنين لهذا التوجه.

فيما يتعلق بـ "العوامل المحلية" نجد أن سياسات النظام الداخلى بمثابة الداعم اللوجستي الذي نحو استمرارية الفرص المتاحة لهذه الجماعات النشاط الجهادي/ الإرهابي كما يلي:

- تزايد المزاج العام نحو العنف السياسي المنظم: حيث أدت التوترات السياسية المتتابة في مصر إلى تغذية مساحة العنف المتزايدة كأداة للمقاومة السياسية في مواجهة السلطات الحاكمة و"تجاوزاتها"، ومنحها الزخم ممارسات الأجهزة الأمنية ضد المعتقلين/المعارضين، واستخدام مصطلح "التصفية الجسدية" في البيانات الرسمية بصورة غير مسبقة في الإشارة إلى قتلى المواجهات التي يتم الإعلان عنها^{١١٨}. ويساعد على تنامي هذا النمط أدوات رمزية متمثلة في التبرير المقدم لفكرة العنف سواء دينيا أو اجتماعيا، نتيجة ممارسات قائمة تدفع إلى تنامي مساحات العنف المادية والمتمثلة في تنوع المتبنين لفكرة العنف بين إسلاميين وغير إسلاميين يشتركان في التضمر من السياسات الأمنية تجاههم بدرجات متفاوتة وحاله الشعور بالظلم الجماعي المشترك من قبل قطاعات كبيرة من السكان^{١١٩} وهي ذات بعد انتقامي حيث يدفعهم ذلك الى الانضمام/تأييد مجموعات مجموعات العنف المختلفة أو تكوين خلايا محدودة لأهداف بعينها^{١٢٠}.

- الانقلاب على التجربة الإسلامية: حيث أدت التفاعلات الداخلية عقب عزل محمد مرسي إلى منح قُبلة الحياة للجماعات الجهادية، في ظل تأكيدات على أن

^{١١٨} كانت المرة الأولى التي بدأ فيها تداول هذا المصطلح "تصفية" رسميا بالتوازي مع بداية الاشتباكات الحادثة بين مسلحي "أنصار بيت المقدس- ولاية سيناء" والجيش المصري في الأول من تموز ٢٠١٥ حيث أعلن رسميا عن تصفية ١٣ عضوا بجماعة الإخوان المسلمين في شقة بمدينة ٦ تشرين الأول " وذلك على الرابط التالي: <http://gate.ahram.org.eg/News/689384.aspx>

^{١١٩} في ذلك انظر: تقرير مؤسسة التحرير لسياسات الشرق الأوسط بواشنطن عن الوضع الأمني في مصر، ص١٤، على الرابط التالي: timep.org/wp-content/uploads/.../Tahrir_Report_FINAL_WEB.pdf

^{١٢٠} والجدير بالذكر أن بذور هذا العنف السياسي امتدادا لحالة عنف غدت التطورات السياسية في مصر منذ ٢٠١١/ فمذ أحداث محمد محمود في تشرين الثاني ٢٠١١، حيث بدأت تظهر لأول مرة أسلحة الخرطوش في أيد المتظاهرين كرد فعل على عنف الشرطة، ثم استخدام الرصاص الحي في اعتصام وزارة الدفاع وغيرها. أيضا رافقت عهد مرسي حيث غدت التطورات السياسية جماعات العنف بمرجعيات مختلفة مثل البلاك بلوك أو بعض الجهاديين التقليديين، فضلا عن خطاب العنف الديني الذي وصلت ذروته في حديث الداعية السلفي محمد عبد المقصود في مؤتمر نصر سوريا في حزيران ٢٠١٣، وما تبعه من حالة عنف متبادل في الشارع واعتداء على الهوية في بعض الأماكن إلخ . وتسيد خطاب العنف هذا فيما بعد في اعتصام رابعة. فضلا عن الأداء السياسي عقب عزل مرسي والموقف الأمني في سيناء أجم حالة العنف المضادة وتسبب في التحول الحادث من قبل أنصار بيت المقدس نحو استهداف مدنيين.

ما حدث حرب ضد الاسلام، وأن الأصل هو جهاد هذه الأجهزة. فقد أكد عزل مرسي رؤية القاعدة الأساسية منهم بعدم جدوى الدخول في اللعبة الديمقراطية. فرغم الرفض لفترة حكم مرسي وتكفيره لانتهاجه الديمقراطية وتفريطه في تطبيق الشريعة، وعدم فتح باب الجهاد لتحرير أرض فلسطين .. إلخ، إلا أن للجهاديين حضوراً في اعتصامي النهضة ورابعة مما غذى دوافع في القيام بسلسلة من العمليات تجاه قوات الجيش والشرطة كإعلان منهم على رفض عودة الدولة القمعية البوليسية بوصفهم من سكان المنطقة الحدودية أصحاب الثأر مع الشرطة وجهاز مباحث أمن الدولة في المقام الأول مما دفعهم لإيصال رسالة قوية مفادها أنهم لن يسمحوا بذلك حتى لو قامت الحرب^{١٢١}. وكل ذلك يؤدي في نهاية المطاف إلى تنشيط المزاج الرفض فكرياً وحركياً سواء بانتشار أفكار العنف المادي والرمزي فضلاً عن المواجهات الحريكة سواء بالاحتجاجات السلمية أو العنيفة.

- أيضاً للعامل الجغرافي أثره في تسهيل حركة جماعات العنف، فهناك بعض المناطق التي تمنح بجغرافيتها الجهاديين مساحات للتمدد عملياً، بما تتيحه لهم من حرية في جوانب الحركة والرصد والإمداد والإخفاء والتخفي، ودخول وهروب المنفذين مثلما هو الحال في المناطق الحدودية سواء في سيناء شمال شرق البلاد أو الصحراء الغربية غرباً، أيضاً المناطق القريبة منها. وبدا ذلك في ممارسات هذه الجماعات باستهداف مجندين في محافظة الوادي الجديد، فضلاً عن الاشتباكات مع الأكنمة الأمنية في كل من "سيوة" و"الفرافرة"، والظهير الصحراوي لمحافظة أسيوط وبنى سويف. ويرتبط بهذا العامل التسهيلات التي تحدث من قبل بعض العصابات الحدودية المتحكمة "عملياً" في حركة الدخول والخروج الغير رسمية، وذلك يكون بمقابل مادي أكثر منه ايماناً بالهدف الذي تسعى إلى تنفيذه هذه الجماعات.

وفيما يتعلق بالعوامل الإقليمية فقد غدت التطورات الداخلية في دول الربيع العربي حالة التمدد الجهادي بها لأسباب عدة أبرزها:

- اشتباك موقف القاعدة الرسمي مع هذه الثورات واعلان عدم تناقض المنهجين حيث حاولت أبرز رموز تنظيم القاعدة القيام بعملية "تكيف أيديولوجي" من خلال الالتفاف حول اختلافاتها مع الثورات الديمقراطية سواء في طرق التغيير والهدف..

^{١٢١} الحرب في سيناء: مكافحة إرهاب أم تحولات استراتيجية في التعاون والعداء؟ (سلسلة تحليل السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، كانون الثاني ٢٠١٤)، ص ١٥.

إلخ، ورأت ما حدث خُطوة لصالحها حيث تم التخلص من أنظمة معادية وحليفة للغرب، وأن الحد الأدنى من المكاسب هو "فرصة" أفضل للعمل والنشاط، وصولاً إلى الهدف الأكبر، ما دام هنالك ترجيح، لقدرة التيارات الجهادية على البروز والعمل^(١٢٢)، إلا أن تلك الرؤية لم تكن المسيطرة على عموم التيار الجهادي والذي يرى أن الأصل هو عدم جدوى الدخول في اللعبة الديمقراطية والجهاد ضد هذه الأجهزة.

- نجاح تنظيم "الدولة الإسلامية" في بسط سيطرتها على مساحات جغرافية بحيث أصبحت بمثابة الدولة - وليس مجرد تنظيم جهادي- وقدرتها على الصمود في وجه التحالف الكوني والتمدد وفق استراتيجية ديناميكية مدروسة وتكتيكات مركبة محسوبة.. تستند إلى بناء هيكلين متينين، وبنية أيديولوجية صلبة^(١٢٣) هذا مثل زخما لتنامي الفكرة الجهادية حيث لم تعد الخلافة حلما بل أصبح واقعا مما دفعت كثير من الشباب للسفر للجهاد سواء من أبناء اماعات الجهادية القديمة سواء من بقايا تنظيم الجهاد أو من أبناء "الجماعة الإسلامية"^(١٢٤)، أو من الكتلة السائلة الجهادية أيضا هناك من سافر في البداية إلى هذه المناطق مقتصرًا على العمل الإغاثي لفترات ثم بعد ذلك تقلب بين جماعاتها المسلحة واستقر به المقام في إحداها، كذلك كان من ضمن المسافرين عدد وغيرهم من المتأثرين بالأفكار الجهادية في مصر.

- سقوط بعض الأنظمة العربية وما نتج عنها من انهيار الجيش بها خاصة ليبيا في تغذية حالة العنف عن طريق زيادة الفرص المتعلقة بتدفق السلاح إلى داخل البلاد والتي تظل المصدر الأول، فحسب تصريحات أمنية فإن ٨٠% من المخدرات والسلاح التي تدخل مصر تأتي عن طريقها^(١٢٥). أيضا ساهمت الصراعات الداخلية في دول أخرى في إحداث زخم للفكرة الجهادية حيث انطلقت الدعوات للجهاد ضد الأنظمة الحاكمة مما ساهم في خلق مناخ يسمح بممارسة

^{١٢٢} محمد أبو رمان، أيديولوجيا القاعدة ومحاولة "التكيف" مع الثورات العربية، (مجلة السياسة الدولية، ع ١٥٨، تموز ٢٠١١)، بتصرف.

^{١٢٣} حسن أبو هنية، الدولة الإسلامية من حلب إلى الموصل، على الرابط التالي: www.all4syria.info/Archive/221115

^{١٢٤} استشهاد ٣ مصريين ينتمون إلى الجماعة الإسلامية في سوريا، جريدة الوطن، أيلول ٢٠١٢، على الرابط التالي: <http://goo.gl/kZrvdz>، ونشير إلى مقتل قائد الجناح العسكري السابق في الجماعة رفاعي أحمد طه في التاسع من نيسان ٢٠١٦ في قصف جوى على سيارته بسوريا بينما كان في طريقه لمحاولة التوحيد بين "جبهة النصر"، وحركة "أحرار الشام"، اللذين يقاتلان

قوات النظام السوري، على الرابط التالي: <http://goo.gl/Uvqgn7>

^{١٢٥} <http://goo.gl/W4SSXI>

فكرة الجهاد بشكل واسع النطاق وبصورة رسمية نوعًا ما في ظل المواد التي تُوثق بشاعة ما يحدث في بلدان مثل سوريا، فضلًا عن اليمن ومالي.

الدولة واستراتيجيات مكافحة الإرهاب

بالنظر إلى استراتيجيات الدولة في مواجهة العنف واستهداف قوات الجيش والشرطة والمنشآت العامة نجدها كالتالي:

• **قانونيًا:** دفع اغتيال النائب العام هشام بركات في نهاية حزيران ٢٠١٥ بالسلطات المصرية إلى الإسراع نحو إصدار قانون مكافحة الإرهاب^{١٢٦} وذلك في ١٦ آب من نفس العام وهو تكملة لقانون "الكيانات الإرهابية"^{١٢٧} الذي أقر في شباط ٢٠١٥ والذي اهتم برسم السبيل القانوني للتعامل مع هذه الكيانات أو الأشخاص. إضافة إلى التضييق القانوني على المعتقلين والأحكام القضائية المرتفعة ضد قياداتهم سواء بالأعدم أو بالمؤبد.

• **سياسيًا:** إعلان الاخوان جماعة إرهابية، والتضييق الدعوي على عموم التيار الإسلامي بدعوى تجفيف منابع العنف فكريًا.

• **على المستوى الديني** سعى النظام إلى تأميم المجال الديني بدعوة التحذير من خطورة أفكار الجهاديين وذلك من خلال سياسات وزارة الأوقاف تجاه القائمين على شؤون المساجد، بالإضافة إلى مساهمات المؤسسة الدينية "إعلاميًا" سواء من المؤتمرات العلمية التي نظمها الأزهر أو شارك فيها، إضافة إلى محاولتها منافسة مُنتجتي الأفكار الجهادية على وسائل التواصل الاجتماعي من خلال إنشاء صفحتين على الفيسبوك هما "داعش تحت المجهر" و"مرصد الفتاوى الشاذة والتكفيرية" تحاول من خلالهما تفكيك أطروحات التنظيمات المتطرفة.

• **اقتصاديًا:** قامت الدولة بتجميد أموال بعض الجمعيات الإسلامية بدعوة ارتباطها بالإخوان المسلمين بهدف تجفيف مصادر التمويل المحتمل لأي نشاط "إرهابي".

• **إعلاميًا:** بالتأكيد على مسؤولية الإخوان عن كل جماعات العنف وتحريكها لهم، -إستنادا إلى تاريخ الجماعة مع العنف- في سبيل الحرص على إستمرارية الحاضنة الشعبية لخطواته دون الحديث عن فرع مستقل لداعش في مصر لعدة أهداف منها:

^{١٢٦} نص القانون على الرابط التالي: <http://goo.gl/oYvjK8>

^{١٢٧} نص القانون على الرابط التالي: www.elwatannews.com/news/details/605740

- توجيه الصراع السياسي لصالحه وتأكيد صحة مواقفه باعتباره المنقذ بإخراج الجماعة من الحكم، وعليه فالجماعة هي التي دفعته إلى إستخدام العنف في مواجهتها فهي جماعة إرهابية وممارساتها فيما بعد تؤكد على صحة تعامل النظام معها.

- الاعتراف بوجود تنظيم مستقل بايع داعش ولا علاقة له بالإخوان يُفقد النظام مصدر قوة داخلية باعتباره المخلص/المنقذ. ففي حال اعترافه بولاية سيناء فإن ذلك يمثل؛ فشلاً سياسياً وأمنياً خاصة أنها تكونت في عهده، أيضاً يُخالف الصورة الذهنية التي بناها لنفسه على حساب الإخوان المسلمين مما يدفع باتجاه تقليص مساحات القبول/التأييد التي يحظى بها في الشارع.

- قد يكون لاعتتراف النظام بداعش المصرية تداعيات أخرى على المستوى الدولي؛ حيث اقتضت مشاركة مصر على الشقين السياسي والديني - امتد الأمر عسكرياً عندما وجهت ضربة جوية لمعقل التنظيم بليبيا بعد إعدام داعش لـ ٢١ مسيحياً في ١٦ شباط ٢٠١٥ - تحت دعوى أن الظروف الداخلية تحول دون إرسال قوات خارج البلاد. لذا فاعترافها حالياً بداعش يدفعها إلى المشاركة بصورة أقوى في التحالف وما ينتج عليه من توسيع معارك الجيش، فضلاً عن توسيع التعاون بصورة قد تدفع باتجاه تحالفات أو ترتيبات ينتج عنها تعقيدات داخلية.

• عسكرياً: اجهاد التنظيمات الجهادية؛ حيث نجد أن السياسات الأمنية هي الفاعل الرئيس في هذا الإجهاد الأدائي لهذه الجماعات والذي بدا ذلك عبر عدة إجراءات منها:

- استهدافها الدائم للخلايا الجهادية كما حدث مع ما عرف بـ "خلايا الوادي" أدى إلى خفوت تأثيرها عما كانت عليه سابقاً في عام ٢٠١٣.

- استمرار المواجهات الأمنية للقيادات لإضعاف التنظيمات وبدا ذلك مع "أجناد مصر" حيث قتل زعيمه في مواجهة أمنية في ٥ نيسان ٢٠١٥، مما أضعف نشاطها فيما بعد.

- استهداف قطع الدعم اللوجستي عن هذه الجماعات باستهداف مخازن أسلحتها في أماكن مختلفة.

- الحرص على اختراق هذه التنظيمات، ورغم فشل بعض المحاولات -طبقاً لما أعلنت عنه ولاية سيناء^{١٢٨}- ، إلا أن هناك نجاحات تحققت لم تأخذ حقها إعلامياً حيث نجحت الأجهزة الأمنية في توجيه ضربة استباقية لتنظيم "المرابطون" والذي أسسه هشام عشاوي - قائد الجناح العسكري لأنصار بيت المقدس سابقاً- في أولى وأخر عمليات التنظيم - حتى كتابة هذه السطور - عقب اشتباك بين أعضاء التنظيم والقوات الجوية والبرية في واحة سيوة بالصحراء الغربية في ١٣ آب ٢٠١٥ والتي نتج عنها سقوط مروحتين ونجاة عشاوي وعودته مصاباً إلى ليبيا وانقطاع أخباره منذ ذلك الحين^{١٢٩}.

- وبالنظر إلى حالة تنظيم "ولاية سيناء" في الشهور الأخيرة وتحديداً منذ الاشتباكات الكبيرة التي دارت في الشيخ زويد في أوائل تموز ٢٠١٥ والتي أثرت على أدائه:

■ **حركياً:** بعدم قدرته على تحقيق عمليات كبيرة داخل سيناء بعد استهداف طائرات الأباتشي والإف ١٦، وما لحق به من خسائر بشرية بالغة، لم يتمكن من إخفائها.

■ **إعلامياً:** ويتبدى ذلك في إصداراته الأخيرة^{١٣٠} والتي لا تخرج عن كونها مجرد رغبة للتواجد الإعلامي أكثر منها حضوراً وقوة فعلية، حيث تدور في إطار الحرب الإعلامية دون وقائع جديدة. وبدا ذلك في غياب التوثيق لما حدث من اشتباكات خلال عملية الشيخ زويد كما حدث في وقائع مماثلة^{١٣١}، أيضاً ضعف جودة الإصدار الفنية -مقارنة بما سبقه- بما يشير إلى امتداد خسائر التنظيم إلى كوارده الفنية.

^{١٢٨} بدا ذلك في إصدار لولاية سيناء بعنوان: "حرب العقول" -٨ حزيران ٢٠١٥- حرصت فيه على التأكيد على إفشال محاولات الأمن المصري اختراقها وأوردت حالتين أحدهما لمواطن سيناوي تم تفخيخ سيارته دون علمه كي تنفجر عبر مروره في أحد الكمان التي تقيما "الولاية"، أيضاً حالة شاب سلفي من محافظة كفر الشيخ تم زرعه بواسطة أمن الدولة وأجبروه على حفر قبره بيده قبل قتله.

^{١٢٩} حول هذه المواجهة انظر: اسماعيل الإسكندراني، معارك في الصحراء الغربية .. ونجاة المطلوب الأول أمنياً، موقع المدن، على الرابط التالي: <http://goo.gl/isjDWg>

^{١٣٠} يبدو ذلك في كذلك تقاريره المصورة: "صيد المرتدين: ردع الموحدين لحملات المرتدين(١،٢)"، كذلك إصداره المعنون بـ "حصاد الأجناد" -في الأول من أيلول ٢٠١٥- وهو أضعف الفيديوهات إذ أنه لم يأت بجديد بخلاف الصور التي نشرها التنظيم سابقاً وجاءت باهتة وضعيفة، وركز التنظيم في الفيديو على عمليات قديمة استهدفت الجنود. والمشهد الذي حرص على الإيحاء به رغم وجود وقائع تكذبه هو وجود حاضنة شعبية لهم بإظهار ترحيب "الأطفال" بعناصر التنظيم وهم عائدون من العملية! وكمثال قتل التنظيم أحد سكان الشيخ زويد في بداية العملية رفض دخول مجموعات مسلحة إلى منزله، واعتلاء السطح لمهاجمة أحد المقرات القريبة من منزله.

^{١٣١} كمثال: ما حدث في الهجوم على كمين "كرم القواديس" في سيناء في ٢٤ تشرين الأول ٢٠١٤ وتوثيق دقيق للهجوم والقتلى والأسلحة التي استولوا عليها. وكان توثيق "الولاية" من خلال تقرير مصور: بعنوان: "غزوة الشيخ أبي صهيب الأنصاري" في ٣ تموز

هل نجحت هذه السياسات في تحقيق هدفها؟

مع النجاح الجزئي في تفكيك بعض التنظيمات وإجهادها عسكريا في المواجهات، إلا أن الأمر إجمالاً يحتاج لإعادة النظر في مجمل هذه الاستراتيجيات في ظل استمرارية العمليات "الإرهابية" وسقوط الضحايا من الشرطة والجيش إضافة إلى مدنيين، وذلك من واقع قراءة تداعيات هذه الاستراتيجيات، حيث نشير إلى ذلك عبر مستويين، الأول: وضع الكتلة الجهادية في ظل استمرارية هذه المواجهات، والثاني: يتعلق بنتائج الحالة التعبوية خاصة "الدينية" في ظل تجيش الدولة مواردها لتأميم المجال الديني لمحاصرة المد الجهادي.

فمع تنوع الاستراتيجيات نجد أنها حققت في بعض جوانبها عكس المنتظر منها؛ حيث تسببت في الدفع نحو إمداد المجموعات الجهادية بأتباع ومؤمنين بأفكارها، في ظل التنوع الكبير الغير مُحكم تنظيمياً في التيار الإسلامي، وتزايد المتضررين من الممارسات الحالية سواء السياسية أو الأمنية حيث يمكنهم فيما بعد أن يتحولوا إلى فاعلين تنظيميين، وهو ما قد يتحول نتيجة السياقات السياسية - المحلية والإقليمية - إلى موارد مادية، ورمزية للفكرة الجهادية.

فبالنظر إلى النشاط الداعشي إعلامياً وعملياً فإن استمراره يعكس أمرين: أولهما؛ أن للتنظيم جغرافيتين: أحدهما "واقعية"؛ فمع تركزه جغرافياً في العراق وسوريا، والتي يملك فيها أسلحة ثقيلة متطورة ومتنوعة إلا أنه له سيطرة عملية من خلال الكوادر/الخلايا التي تدعمه مباشرة عبر الحدود -وتتال دعمه المادي والمعنوي- مما أتاح له التمدد في بعض مناطق من دول أخرى منها جنوب اليمن وليبيا وسيناء والصومال وشمال شرق نيجيريا وباكستان. أما ثاني هذه الجغرافيات فهي "إفتراضية"، وتتمثل في الكتلة السائلة الداعمة له في مناطق غير خاصة لسيطرته وقدراته المادية لا تساعد الوصول إليها، وهذا دفعه إلى التمدد الإنترنتي في أماكن مختلفة من العالم لا يستطيع الوصول إليها بأسلحته مباشرة. حيث استطاع التنظيم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة في تجنيد أعضاء جدد، واختراق عقول الشباب في الدول الغربية. كذلك نجاحه في منافسة "القاعدة" على ضم الكتلة الجهادية السائلة خاصة أنه يمثل التجربة العملية للأفكار الجهادية في وعي هؤلاء الشباب. أما الأمر الثاني: فيشير إلى أن التنظيم لا ينطلق فقط من أيديولوجيات وإيمان عميق بنصوص دينية بقدر ما يعتمد بدرجة كبيرة في ممارساته على سياسة "رد الفعل" وإن حرص على إبراز أسانيده الدينية المُحكمة لممارساته.

وهذا التمدد -الواقعي والافتراضي- للتنظيم وتزايد داعميه يعكس أزمة فعلية تُعانيها الكتلة الجهادية السائلة^{١٣٢} الناتجة بين أفكارها النظرية وواقع التطبيق المتاح لهذه الأفكار. وهنا نشير إلى أن المشهد الجهادي عامة يتسم بسمتين؛ الأولى: "غياب التنظيم المركزي"، حيث نزلت الكتلة السائلة الجهادية هي الكتلة الأكبر عدداً، والتي تحاول التماهي مع محيطها وإن ظلت تتمدد ببطء، وباستراتيجيات معقدة سواء لإختيار المستهدف تجنيدهم أو لإختبارهم فيما بعد. إلا أن هذا لا ينفي أن هناك مجموعات منتظمة -هي من تجليات الجهادية السائلة- اعتمدت في هيكلها اختيار الشكل العنقودي دون الهرمي -لدواعي أمنية- حيث ظل دائماً في صورة خلايا صغيرة. بعضها كون تحالفات/تنظيمات في سياقات/أهداف سياسية محددة، بانتهائها ينتهي التنظيم أو يضعف بانسحابات مكوناته.

أما السمة الثانية فتتمثل في: "غياب الرؤية المتكاملة تجاه المشروع السياسي المستهدف". فكما سبق وأشرنا فقد عانت هذه الكتلة من عدة أزمات؛ بدايتها ما أحدثه الحراك الثوري من تغيير للأنظمة العربية سلمياً في ٢٠١١ بصورة أشارت إلى عدم صلاحية الفكرة الجهادية التقليدية في التغيير، لحرص تنظيم القاعدة على التأكيد على استمرارية وبسط سيطرته الرمزية على الكتلة الجهادية السائلة بالالتفاف على فكرة المد الثوري السلمي من خلال مجموع رسائل زعيمه أيمن الظواهري المعنونة بـ "رسائل الأمل والبشر لأهلنا في مصر" - في النصف الأول من ٢٠١١ - حيث كان ولاء غالب الجهاديين في هذه المرحلة المبكرة لتنظيم القاعدة سواء رمزياً أو مادياً. فيما بعد مثلت تجربة الصعود السياسي للإسلاميين وتوليهم الحكم والانقلاب عليهم والصراع الدائر تغذية لمزاج العنف والتكفير، بين عموم قطاعات واسعة من الإسلاميين.

"اللا مشروع" وغياب "النموذج" سمتان قديمتان لم تُثرا أزمة ظاهرية من قبل مثلما يحدث في العاميين الآخرين، حيث أصبحت الجهادية السائلة تعيش في صراعٍ فعلي بصورة أوضح من قبل يتعلق بالبحث عن "النموذج" المتبع، فبعد أن كان التوافق حول رمزية تنظيم "القاعدة" اختلف الأمر بعد انشقاق ما عرف بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام-داعش الذي أصبح "خلافة الدولة الإسلامية" والتنافس على استقطابهم أزمة في الدوائر الجهادية السائلة. حيث أصبح الجهاديون أكثر حيرة بين النموذج الذي تحقق بقيام "دولة الخلافة"، أيضاً الممارسات غير المنضبطة منها خاصة تصفية مخالفيها، والافتتال الداخلي مع جبهة النصر، وإن لم يؤثر ذلك على تقليل الزخم التكفيري الذي يتمدد ويجتذب قطاعات جديدة داعمة. فمع اختلاف المرجعيات

^{١٣٢} وهي تلك الغير خاضعة لأي تنظيم بل هي كتلة فكرية تتبنى ضرورة تطبيق الجهاد وهي الأقرب إلى الدعم اللوجستي لأي جماعة حركية، كما أنها بمثابة المرحلة الأولى "النظرية" والتي تسبق "الحركة" التي تسعى من خلالها إلى تفعيل أفكارها من خلال الممارسة العملية لها

والتصورات حول استراتيجيات التغيير بين الجماعات الجهادية وجماعات الإسلام السياسي - والتي حَسَمَ غالبها موقفهم من التكفير - إلا أن واقع الحال يشير لوجود مساحات رمادية بين كلا الفريقين. خاصة وأن الأصل في هذه الجماعات أنها جماعات عقديّة تتبنى قضايا فكرية، تتعكس على حراك كل تيار .

أما فيما يتعلق بالحالة التعبوية فبالتركيز على ممارسات المؤسسة الدينية نجدها "إعلامية" تستهدف الخارج بدرجة أساسية أكثر منها "عملية" تحقق نتائج على أرض الواقع. وتبدى ذلك في أمرين: أولهما: سياسة المؤتمرات والوثائق؛ حيث نظّم الأزهر مؤتمراً دولياً لمواجهة الإرهاب والتطرف - ٣ إلى ٤ كانون الأول ٢٠١٤م- بحضور العديد من رجال الدين الإسلامي والمسيحي من مختلف أنحاء العالم، لبحث كيفية مواجهة هذا التمدد. ورغم رمزية المؤتمر إلا أنه انعكس سلباً على الأزهر والذي رفض شيخه الأكبر تكفير تنظيم "الدولة الإسلامية -داعش"، مؤكداً على "عدم إمكانية تكفير مسلم مهما بلغت ذنوبه" وذلك في أعقاب ما نسب إعلامياً لمفتى نيجيريا بتكفير داعش خلال كلمته التي ألقاها بمؤتمر الأزهر الشريف. وهنا يُقرأ هذا الموقف على مستويين؛

■ شرعياً: نجد لموقف المؤسسة وجاهته الدينية خوفاً من فتح باب التكفير، مما قد ينعكس على الداخل المصري بين الأطراف المختلفة فيهدد أمن المجتمع.

■ أما سياسياً: فحسب ما يراه معارضو الإمام الأكبر الشيخ أحمد الطيب وقطاعات من الإسلاميين - يتسم هذا الموقف بأمرين:

- "مائع": - بمنظور المصلحة الوطنية- حيث يصب ذلك في صالح المتأثرين والداعمين لـ "الدولة"، مما يُحمل الأزهر المسؤولية بصورة غير مباشرة عن تفشي الارهاب وتنامي الحركات الاصولية.

- "متردد": من حيث عدم رغبته في التصادم مع توجهات النظام العامة، فضلاً عن رغبته في تجنب مزيد من الهجوم عليه لتبعيته الدائمة للأنظمة "العلمانية".

أيضا إعلان وزارة الأوقاف عن " وثيقة مصر لنبذ العنف والتطرف " والتي يستهدف الوزير رفعها بخطاب رسمي إلى وزارة الخارجية المصرية بعد الموافقة الرسمية عليها ل طرحها عبر مجلس الأمن حيث أن مصر ترأس لجنة مواجهة التطرف بمجلس الأمن^{١٣٣}.

أما ثاني هذه الممارسات فتنتمثل في اعتمادها على المبادرات/الحملات؛ فبعد أقل من أسبوع على هجمات باريس - تشرين الثاني ٢٠١٥ - أعلنت دار الإفتاء المصرية، عن مبادرة عالمية جديدة بعنوان "Not talk in our name" أي "لا تتحدث باسمي"، للتصدي للإسلاموفوبيا، تستهدف غير العرب في مختلف دول العالم، وهي مبادرة تركز على إبراز حقائق الإسلام بعدد من اللغات المختلفة منها الإنجليزية والفرنسية والألمانية والإسبانية، كما أنها تهدف لفضح البنية الأيديولوجية لجماعات التكفير، وتأت هذه المبادرة بعد ٩ مبادرات سابقة صادرة من مؤسسة الأزهر ووزارة الأوقاف وحتى دار الإفتاء نفسها والتي ربما تقوم بأكبر جهد في هذا المجال؛ حيث أصدرت مجلة "Insight" باللغة الإنجليزية للرد على مجلة "دابق" التي ينشرها تنظيم "داعش"، كما أطلقت مرصدا للتكفير في آذار ٢٠١٤. إضافة إلى محاولتها منافسة مُنتج الأفكار الجهادية على وسائل التواصل الاجتماعي من خلال إنشاء صفحتين على الفيسبوك هما "داعش تحت المجهر" و "مرصد الفتاوى الشاذة والتكفيرية" تحاول من خلالهما تفكيك أطروحات التنظيمات المتطرفة^{١٣٤}.

وفيما يتعلق بفعالية أدوار المؤسسة الدينية في تفكيك خطابات التكفير والجهاد لدى الكتلة الإسلامية سواء الصلبة أو السائلة نشير إلى أن هذه الجهود تظل بعيدة عن إحداث تأثير فعلي خاصة وأن المؤسسة الرسمية تمتلك رصيذا سلبياً في وعي الإسلاميين عامة مما يعرقل أدوارها المنتظرة ومنها:

- مثل الأزهر الدين الرسمي السلطوي في وعيهم، وبالتالي فعليا كانت التحفظات على التسليم به كمرجعية إسلامية مستمرة، فكانت الرغبة في منازعته الدور الديني قائمة.
- هناك اختلاف في المنهج، حيث يغلب على الإسلاميين المكون السلفي بدرجات مختلفة، في حين أن الأزهر حصن الأشعرية في العصر الحديث وهو ما يزيد من الخلاف بينهما.

^{١٣٣} ونشير إلى أن حراك وزارة الأوقاف يأتي كجزء من التنافس الحادث بينها وبين مشيخة الأزهر حول أيهما الأجدد ومن يقوم بواجبه تجاه مواجهة التكفير، وهذا نتاج ممارسات المؤسستين في مرحلة ما بعد ٣ تموز ٢٠١٣ في سابقة لم تكن موجودة من قبل في تاريخ العلاقة بينهما. يرجى مراجعة هذا الموقع: <http://goo.gl/2EYSz3>.

^{١٣٤} أحمد زغول شلاطة، مصطفى هاشم، في تفكيك داع، تحليل غير منشور، تشرين الثاني ٢٠١٥.

- اقتراب شيوخته من الأنظمة الحاكمة دائما ومحاولاتهم تجميل ممارساته، ومواقفهم المضادة دائما للتيار الإسلامي.

خاتمة

بعد الاستعراض السابق للاستراتيجيات المستخدمة منذ ثلاث سنوات أعلنت فيها إعلان الدولة المصرية الحرب الشاملة على الإرهاب تتضح قصور هذه الاستراتيجيات في مكافحة الارهاب سواء بالقضاء على الجماعات القائمة، أو مسببات العنف في المجتمع. فرغم النتائج السابق الإشارة إليها فيما يخص المواجهة العسكرية إلا أنها عملياً لم تحقق ذلك أكثر من إنهاك للتنظيمات الجهادية وإضعافها سواء بقطع خطوط الإمدادات، أو بتصفية القيادات وأعضاء التنظيم دون القضاء التام عليها، وأثارها سلبية على المدنيين المتوسط والبعيد وذلك لأمرين؛ الأول: ويتعلق بأن المعركة مع الارهاب ليس معركة عسكرية، لكنها معركة أمنية واستخباراتية. وعليه؛ فالدور الأبرز يكون لأجهزة الشرطة بالتنسيق مع أجهزة المخابرات خاصة أنها تمتلك المرونة الكافية في حروب العصابات التي تتبعها هذه التنظيمات، وتستطيع المواجهة في المناطق السكانية دون خسائر كبيرة، عكس قوات الجيش والتي لا تملك المرونة الكافية لمثل هذه المواجهات حيث العقيدة القتالية له تقتصر على حماية حدود البلاد، ولا تتضمن أعمال مثل مكافحة الارهاب^{١٣٥}، وهذا ينعكس في حدة المواجهات الدائرة مما يكون له انعكاسات سلبية كبرى على السكان في منطقة المواجهات^{١٣٦} وغير ناجزة. والأمر الثاني يتعلق بأن لقيادات بعض التنظيمات الجهادية خبرات عسكرية لكونهم ضباط جيش سابقين، مما قد يُعقد من مهمة الجيش لدراية الخصوم باليات تحركه وعمله.

كما تستمد هذه التنظيمات عوامل بقائها من المجتمع المحيط، فمثلا تدفع الممارسات سواء السياسية/ القانونية تجاه فصائل سياسية ومنظمات حقوقية ومجتمع مدني أو ممارسات أمنية نحو تغذية حالة العنف الموجودة في المجتمع بتأجيج حالة الغضب بين الأهالي تجاه ممارسات الأجهزة الأمنية مما يدفع إلى ضرورة مراجعه وتقييم الاستراتيجيات المستخدمة، وإعادة النظر فيها وذلك عبر عدة دوائر يتكامل فيها السياسي والأمني والمجتمعي في ضوء ما يلي:

^{١٣٥} حول مسألة تغيير العقيدة القتالية للجيش المصري والسياقات الدولية والمحلية انظر: <http://goo.gl/a6QCTw>

^{١٣٦} على سبيل المثال تعكس "مجزرة عائلة الهبيدي" بسيناء - ١١ تشرين الثاني ٢٠١٥- تداعيات عسكرية المواجهات مع الجماعات الإرهابية مجتمعياً والآثار السلبية الناجمة عن ذلك فنتيجة استهداف منزلهم بقذيفة عشوائية للجيش تحول منزل العائلة إلى رماد ونتج عنه تحول ١٣ شخصا إلى جثث ممزقة. انظر: <http://goo.gl/n8nUdh>

أولاً: معالجة الظروف المهيئة للإرهاب: بقطع السبيل أمام تكون حواضن للعنف وذلك من خلال:

- المصالحة السياسية مع القوى المعارضة وخاصةً الإخوان المسلمين بهدف قطع الطريق على تبني قطاعات من الجماعة للعنف الانتقائي لما يتعرض له التنظيم وقياداته.
- مراجعة الموقف القانوني للمعتقلين: سواء بالإفراج عن غير المشترك فعلياً في أي قضايا خاصة في ظل تأكيدات حقوقية على استخدام السلطات للحبس الاحتياطي من إجراء احترازي إلى عقوبة سياسية^{١٣٧}، كذلك النظر في الأحكام ذات الصبغة السياسية الصادرة بحق قيادات إسلامية/معارضة سواء بالسجن لفترات كبيرة أو بالإعدام.
- إعادة تقييم الاستراتيجيات الأمنية القائمة خاصة في سيناء - أو في غيرها- مع عدم التهاون مع تجاوزات أفراد الأمن - جيش وشرطة - للحبولة دون تمهيد السبل لتوفير حاضنة شعبية للعنف^{١٣٨}.

^{١٣٧} وفقاً لتقرير أصدرته المبادرة المصرية للحقوق الشخصية بعنوان "حبس بلا نهاية" فإن هناك ١٤٦٤ شخصاً على الأقل في سجون مصرية تعدت مدة حبسهم الاحتياطي المدة القانونية، بالمخالفة للمادة ١٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية، التي وضعت حداً أقصى للحبس الاحتياطي يتراوح بين ١٨ شهراً وعامين في الجنايات. انظر التقرير على الرابط التالي: www.eipr.org/pressrelease/2016/05/10/2599، كذلك يشير تقرير تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى أن قوات الأمن قد أُلقت القبض على ١١٨٧٧ من أعضاء "الجماعات الإرهابية" خلال الفترة من كانون الثاني إلى نهاية أيلول، وذلك وفقاً لما ذكره مساعد وزير الداخلية للأمن العام. ويعتقد أن الحملة شملت أعضاء في جماعة "الإخوان المسلمين" وأشخاصاً اعتُبروا من مؤيديها وغيرهم من منتقدي الحكومة. وقد سبق للسلطات أن ذكرت أنها قبضت على ما لا يقل عن ٢٢ ألف شخص في عام ٢٠١٤ للأسباب نفسها. وفي بعض الحالات، كان المقبوض عليهم في قضايا سياسية يحتجزون لفترات طويلة بدون تهمة أو محاكمة. وبحلول نهاية العام، كان ما لا يقل عن ٧٠٠ شخص لا يزالون محتجزين رهن الحبس الاحتياطي لأكثر من عامين دون أن يصدر عليهم حكم من محكمة، وذلك بالمخالفة لأحكام القانون المصري التي تقضي بأنه لا يجوز أن تزيد مدة الحبس الاحتياطي عن سنتين. وظل الطالب محمود محمد أحمد حسين محبوساً بدون تهمة أو محاكمة، لما يزيد عن ٧٠٠ يوم منذ القبض عليه في يناير/كانون الثاني ٢٠١٤ لأنه كان يرتدي قميصاً كتب عليه شعار "وطن بلا تعذيب"، ص ٢٩٣، انظر التقرير على الموقع الرسمي للمنظمة على الرابط التالي: www.amnesty.org/en/documents/pol10/2552/2016/ar.

^{١٣٨} تشير التقارير إلى بعض الممارسات السلبية التي يقوم بها أمنيون مثل الاستقراوات والتحرشات والانتظار الطويل وأحياناً العنف، ناهيك عن عرقلة مرور الأطعمة والخضراوات إلى مدينتي رفح والشيخ زويد وذلك في كمانن الجيش مثل "كمين الريسة البري" على أطراف مدينة العريش، انظر التقرير التالي: كمانن الجيش المصري تستفز نساء سيناء، الجزيرة.نت على الرابط التالي: <http://goo.gl/FVnwXY>، ونشير إلى أن مثل هذه الوقائع تحاول استخدامها تنظيمات إرهابية لبناء حاضنة عبيية لها، فنتيجة الممارسات الأمنية تجاة نساء سيناء على كمين "الريسة" قام تنظيم " ولاية سيناء- أنصار بيت المقدس" باستهداف كمين أممي في منطقة الصفا جنوب العريش بسيارة مفخخة في ١٩ آذار ٢٠١٦ نتج عنه مقتل ١٨ من رجال الأمن حيث أشاروا في بيانهم أن ذلك الهجوم رداً على "تفتيش نساء المسلمين وإهانتهم على الحواجز"، انظر الرابط التالي: <http://goo.gl/48wHFh>

ثانيًا: فتح نقاش مجتمعي حول إعادة إدماج الإسلاميين الغير مورطين في أعمال عنف في المجتمع: خاصة وأن إستمرار إبعاد الكتلة الإسلامية عن الحياة العامة يعمق من أزمة الهوية لديهم بحيث ينعكس سلبا على حراكهم - مثلما هو الحال في إسلاميي أوروبا والتي دفعتهم أزمة الهوية إلى الانضمام لداعش النموذج الذي يتيح لهم ممارسة الإسلام- وكل ذلك يصب لصالح الخطاب الجهادي والذي يؤكد لهذه القواعد أن الصراع حول الوجود الإسلامي وليس صراعا سياسياً، ويدفع هذا التضيق على التيار الإسلامي عامة إلى نشاط الأفكار التكفيرية مما يسبب تهديدا مجتمعيًا كبيرًا خاصة مع عدده الكبير والذي يدور في متوسط ١٠ مليون استنادًا إلى حجم التصويت للتيار الإسلامي في برلمان ٢٠١١.

ومع التحفظات السابق الإشارة إليها حول أداء المؤسسة الدينية، فيتوجب مشاركة قطاعات إسلامية لديها القدرة على المناظرات الفكرية حول قضايا التكفير خاصة وأن فعالية هذه المواجهات الفكرية تتفاوت تأثيراتها تبعًا للقائمين بها، وتعتمد على عدة وسائل منها الخطب والدروس وتدارس ضوابط التكفير ومسائل العذر بالجهل والإمامة، إلخ. ويُقوّي من فرص نجاح ذلك وجود سابقتين حققنا نجاحًا بدرجات متفاوتة أولهما المناظرات التي حدثت مع جماعات التكفير في السبعينات والثمانينات؛ حيث أنها تعتمد على الدليل وطالما تمكن المناظر من أدواته فسوف يدفع خصمة إلى التسليم بما يقول، أيضًا شهد عقد التسعينيات من القرن المنصرم عدة محاولات من شيوخ ورجال فكر - غير محسوبين على المؤسسة الدينية الرسمية- أبرزهم محمد متولي الشعراوي، محمد الغزالي، محمد سليم العوا للوساطة بين الحكومة والجماعة الإسلامية نتج عنها فيما بعد القيام بمراجعات فكرية تخلت فيها فعلا عن العنف. وهذا عمليا يتوافر في فئتين من التيارات الإسلامية هما: تيار السلفية العلمية بشقيه "التنظيمي" والممثل في الدعوة السلفية، و"الغير تنظيمي" والممثل من شيوخ السلفية المستقلين أمثال مصطفى العدوي ومحمد حسان وأبو اسحق الحويني وغيرهم. أيضًا شيوخ السلفية المدخلية وأبرزهم محمد سعيد رسلان.

ثالثًا: إشراك المجتمع المدني في المواجهة. ويتبدى ذلك في ضرورة إتاحة الفرص لمنظماته للعمل بدون تضييقات^{١٣٩}، أيضًا مساهمة هذه المنظمات في صياغة استراتيجيات مكافحة الإرهاب.

^{١٣٩} وفي أوجه تلك التضييقات، انظر: المجتمع المدني في مصر بين ٤٠ ألف منظمة أو لا شئ غدا على الرابط التالي: <http://goo.gl/uMJ0Pd> ، وجدير بالذكر أنه في آذار ٢٠١٦ تم إعادة فتح قضية "التمويل الأجنبي" بعد أيام من بيان البرلمان الأوروبي حول مقتل الطالب الإيطالي وحالة حقوق الإنسان والتضييق على المنظمات الحقوقية، وفي تفاصيل القضية انظر: <http://goo.gl/zMWE9m> ، كذلك: <http://goo.gl/7gphtZ>

الأردن: مقارنة لمواجهة التطرف

حسين الرواشدة

منذ أن أعلن أبو بكر البغدادي - نهاية حزيران ٢٠١٤ - الدولة الإسلامية ونصب نفسه خليفة للمسلمين، لم تتوقف الأسئلة التالية: من أين خرج هذا التنظيم، وما حقيقته، وكيف انتشر وتمدد بهذه السرعة، وما هي الحواضن الفكرية والاجتماعية التي مكنته من الصعود، ثم ما هي شبكات العلاقات التي تربطه بمحيطه، وما أهدافه ومصيره أيضاً؟

كانت الإجابات خليطاً من الحقائق والاهوام، فالبعض اعتقد تحت وقع الصدمة والمفاجأة، أن ما حدث مؤامرة خارجية تستهدف زرع كيان وظيفي لتفتيت العالم العربي وإغراقه في الفوضى، واتهم الغرب وبعض الدول الكبرى في الإقليم أنهم شركاء في هذه المؤامرة، فيما رأى آخرون أن "داعش" ابن شرعي لعالمنا العربي، وأننا مسؤولون عن ولادته، فقد خرج من سياق سياسي واجتماعي مأزوم، وكان نتيجة طبيعية لتجربة قرون من القمع والاستبداد انفجرت في لحظة فخرج منها هذا "الوحش".

لم تكن الأردن بعيدة عن هذه الأجواء المشحونة "بالتطرف" والعنف والإرهاب، فقبل نحو عشر سنوات من "ولادة" داعش (تشرين الاول ٢٠٠٥)، شهدت عمان ثلاث عمليات تفجير إرهابية استهدفت ثلاثة فنادق وخلفت ٥٧ قتيلاً و ١١٥ مصاباً، وكان تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين بقيادة أبو مصعب الزوقاوي هو المسؤول عن هذا العمل الإرهابي، وهو التنظيم "الأم" الذي أخرج منه داعش، إضافة إلى ذلك أن ذاكرة الأردن لا تخلو من بصمات الأعمال الإرهابية التي بدأت مع جيش محمد عام ١٩٩١ والأفغان الأردنيين لعام ١٩٩٤ وتنظيم الإصلاح والتحدي ١٩٩٧ وحادثة اغتيال الدبلوماسي الأمريكي لورانس فولي عام ٢٠٠٢ ثم خلية الجيوسي عام ٢٠٠٤ وصولاً إلى عملية اريد الإرهابية ٢٠١٦ التي استشهد فيها أحد الضباط الأردنيين.

على تخوم "الدولة الإسلامية: داعش" التي تمددت في العراق وسوريا مروراً بدير الزور والرقبة وصولاً إلى شمال حلب وشمال ادلب ثم في الموصل والأنبار حيث الرطبة التي تبعد ٧٠ كم عن الحدود الأردنية، وعلى امتداد ١٨١ كم على طول الحدود الأردنية مع العراق، ونحو ٣٧٠ كم على طول الحدود مع سوريا، وجد الأردن نفسه وجهاً لوجه مع داعش.

لم يكن بالطبع، سؤال التاريخ الذي ترك "بصمة" للإرهاب في أذهان الأردنيين، ولا سؤال الجغرافيا وموقع المملكة بمحاذاة "دولة الخلافة" أو قريباً منها، وحدهما مصدر "القلق" لدى الأردن من

خطر داعش، كان ثمة أسباب أخرى، منها : مشاركة الأردن في التحالف الدولي ضد الإرهاب، والهدف الذي يربط الأردن بأمريكا ومعظم الدول الغربية ضد الإرهاب، خطر امتداد الفكرة بعد أن التحق نحو ٢٥٠٠ مقاتلاً من التنظيم السلفي الجهادي في الأردن للقتال إلى جانب تنظيم داعش وجبهة النصرة، ووجود نحو ٧ آلاف شخص محسوبين على التيار السلفي الجهادي قد يشكلون في لحظة ما "حاضنة" لداعش داخل المملكة، إضافة إلى وجود أقطاب الفكر السلفي الجهادي مثل عمر محمود (أبو قتادة) ومحمد المقدسي، وغيرهما من كبار المنظرين في هذا المجال، صحيح أن لهم موقفاً يتعارض مع ممارسات داعش، لكنهم يعتبرون أنفسهم "أساتذة" للبغدادي وأتباعه.

إن الإجابة على سؤال "هل تشكل داعش خطراً على الأردن؟" حُسم مبكراً، لكن المقاربة الأردنية في فهم "ظاهرة" داعش أولاً وفي تحديد كيفية مواجهتها ثانياً احتاجت إلى وقت أطول لكي تتضح أكثر، ربما كانت حادثة "حرق" الطيار الأردني الشهيد معاذ الكساسبة (كانون الأول ٢٠١٥) بمثابة نقطة تحول في الموقف الأردني الرسمي والشعبي أيضاً تجاه "الحرب على داعش" حيث أعطت هذه الحادثة البشعة ما يلزم من "مشروعية" لهذه الحرب على كافة المستويات.

تسعى هذه الورقة إلى فهم المقاربة الأردنية لمواجهة "التطرف" والإرهاب في النموذج الذي تمثله داعش تحديداً، وهي مقاربة يتداخل فيها العسكري والأمني والسياسي والديني، كما يتداخل فيها المجال الإقتصادي والاجتماعي بالتشريعي أيضاً.

لكي نحيط بهذه المقاربة لا بدّ أن نفهم ما حدث، ولماذا حدث سواء فيما يتعلق بالمناخات العامة واللحظة الزمنية التي خرج منها "داعش" كتنظيم إرهابي في سوريا والعراق، أو فيما يتعلق بالأسباب والعوامل التي أنتجت هذا التنظيم ومكنته من التمدد والانتشار ثم التفسيرات السياسية والدينية والاجتماعية التي استند إليها لكسب المتعاطفين معه والمؤمنين "بفكرته".

خطابات الملك

يمكن هنا أن نستند إلى المقاربة التي قدمها الملك عبدالله الثاني من خلال خطاباته التي تناولت مشكلة التطرف والإرهاب، واعتقد أنها ستساعدنا لاحقاً في فهم المقاربة الأردنية لمواجهة التطرف الذي يعتقد الأردن أنه يهدده، سواءً على صعيد "داعش" كتنظيم أو "كفكرة".

يعتقد الملك أنه لا يمكن أن نتعامل مع خطر الإرهاب "بمعزل عما يدور حولنا" فالسماح

للصراع الفلسطيني الإسرائيلي بالابتعاد أكثر فأكثر عن حل الدولتين يغذي قدرة المتطرفين على التجنيد، "كما يربط الملك بين التطرف والإرهاب وبين القضايا الأساسية التي تشكل مصادر أساسية له، يقول "أن الانتصار في معركة كسب العقول والقلوب هو التحدي الأكبر لأنه يتطلب التعامل مع قضايا أساسية مرتبطة بمسائل الحكم الرشيد والفقير والشباب وإيجاد فرص العمل والتعليم على المدى القصير والبعيد"، هذا جاء في خطاب جلالة الملك في قمة استضافها الرئيس الامريكى أوباما لبحث جهود التحالف الدولي لمواجهة الإرهاب ٢٩ أيلول ٢٠١٥.

في خطابات أخرى للملك، يربط أيضاً بين التطرف والإرهاب وبين العنف السياسي، وبينهما وبين العولمة أيضاً، وفي خطابه الذي ألقاه أمام الكونغرس الأمريكي في ٧ آذار ٢٠٠٧: "نحن جميعاً معرضون لخطر أن نغدو ضحايا لمزيد من العنف الناجم من أيديولوجيات الإرهاب والكراهية... والخيار في ذلك لنا: إما عالم منفتح ملؤه الأمل والتقدم والعدالة للجميع أو عالم منغلق شعوبه منقسمة".

يعتقد الملك أيضاً أن الحرب على التطرف والإرهاب هي حرب داخل دائرة الإسلام ويقول في خطابه في مؤتمر شرم الشيخ ٢٠١٤: "حرب نخوضها نحن المسلمين دفاعاً عن ديننا وقيمنا الإنسانية المتلى ضد الجماعات الإرهابية التي لا تمت للإسلام بصلة". وفي خطاب آخر أمام منتدى حوارات المتوسط بروما في تاريخ كانون الاول ٢٠١٥ يؤكد جلالته أن هذه الحرب -كما يرى- لا بد أن تحظى بإجماع دولي إذا كان الهدف هو الانتصار فيها، حيث يقول "لقد عمل الأردن بجهد مع المجتمع الدولي لصياغة نهج شمولي للتعامل مع مخاطر الجماعات الإرهابية، وقد قلت أننا نخوض حرباً داخل الإسلام ضد هؤلاء الخوارج، ومع ذلك، وكما نشهد اليوم، فإن الإرهابيين الخارجيين على كل شرع وقانون يهددون العالم بأسره، وهم لا يستثنون شعباً من شروهم ولا يحترمون حدوداً، أخلاقية كانت أو جغرافية، وعليه فإن هذه حرب علينا خوضها والانتصار فيها كمجتمع عالمي موحد، ولا بد لجهودنا أن تأتي في إطار استراتيجية أوسع لتشمل سياسات واجراءات عسكرية ودبلوماسية وخططاً لتعزيز التنمية البشرية"

وفي إطار المواجهة، يركز الملك على بعدين أساسيين: البعد الفكري الذي يتطب تنسيقاً أمنياً وتبادلاً للمعلومات على مستوى العالم، والبعد الإعلامي الذي يتعلق بثورة الاتصالات ووسائل التواصل الإجتماعي تحديداً؛ إذ يقول جلالته في قمة لبحث جهود التحالف الدولي لمواجهة الارهاب في نيويورك ايلول ٢٠١٥: "تحدثت عن حاجاتنا لاجاد ما أسميته "ائتلاف أصحاب الإرادة" وقد تم إنجاز ذلك بالفعل، وبالرغم من أن هذه الحرب تدور رحاها في ميادين القتال إلا أنها لن تحسم إلا في ميادين الفكر". وفي السياق الآخر، يقول الملك " أن هنالك تحدياً آخر

علينا التعامل معه بطريقة أكثر فاعلية ويتمثل في المعركة الجارية في الفضاء الإلكتروني، فالكل يعلم أن عصابة داعش الإرهابية تقوي عزماتها من خلال تجنيد أعضاء جدد على مستوى العالم والتغريب بهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي".

مسارات المقاربة

لم تكن مقاربة الملك تجاه التطرف والإرهاب جديدة أو مرتبطة "بالخارج" - الإسم الذي أطلقه على "داعش" - فقد أطلق الملك رسالة عمان (تشرين الثاني ٢٠٠٤) التي اعتبرت وثيقة لتصحيح صورة الإسلام وإبراز موقفه من القضايا المعاصرة وفي مقدمتها قضية الإرهاب. كما تنبى الأردن إطلاق الوثيقة التي وقع عليها ٣٠٠ عالم إسلامي في المؤتمر الدولي الذي عقد بعمان في عام ٢٠٠٥ وهي مكملة لرسالة عمان حيث حددت: من هو المسلم، وهل يجوز تكفيره، ومن له الحق في أن يتصدى للافتاء. ثم أن الأردن أصدر -أيضاً- "كلمة سواء" (تشرين الأول ٢٠٠٦) وهي رسالة مفتوحة تبناها ١٣٨ عالماً مسلماً ووجهوها إلى رجال الدين المسيحيين لتوضيح التعاليم الحقيقية للإسلام وخاصة فيما يتعلق بموقفهم من أتباع الديانات الأخرى، والمسيحية تحديداً. إضافة إلى الرسالة المفتوحة للرد على "أبو بكر البغدادي" حيث وقع عليها ١٢٦ عالماً من علماء المسلمين وتضمنت ٢٤ محوراً لتفنيد ودحض مزاعم التنظيم.

يمكن اعتبار ذلك في سياق "مقاربة" استباقية للرد على أفكار التنظيمات الإرهابية، لكن مع صعود داعش وامتداد خطره، أصبح الأردن أمام تحدٍّ يحتاج إلى مقاربة أوسع وأشمل، اعتمدت على مسارين :

- مواجهة في الخارج (الردع العسكري والأمني) تستهدف ضرب التنظيم وإلحاق الخسائر به ومنعه من الوصول إلى الحدود الأردنية أو اختراق الجبهة الداخلية
- احتواء في الداخل يستهدف فكرة التنظيم التي تحولت إلى فكرة جاذبة، كما يستهدف المتعاطفين معه أمنياً وفكرياً، وتوظيف الخلافات داخل التيار السلفي الجهادي من أجل مواجهته.

في ورقة تقدير موقف أعدها مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية في عام ٢٠١٥ حول الأردن والحرب في سوريا والعراق، وردت توصية "بضرورة توسيع مفهوم الأمن وتطويره وإدماج المستوى الثقافي والسياسي والإقتصادي فيه"، أشار التقرير أيضاً إلى خطر "غياب استراتيجية سياسية لهزيمة هذا التنظيم لان جذور المشكلة سياسية".

في إطار ذلك جاءت المقاربة الاردنية (حسب وثيقة سريتها وزارة الداخلية) لمواجهة الارهاب على ٣ مستويات:

- المستوى الداخلي؛ حيث القيام باجراءات وقائية على الصعيد الأمني والفكري والتعليمي لمنع انتشار الفكر المتطرف وتجفيف منابعه بالتوازي مع إجراء حوارات ولقاءات لدحض هذه الافكار ونشر الأفكار المعتدلة وذلك لتوعية المجتمع وتحصينه ضد التطرف إضافة إلى تنفيذ برامج لتأهيل الأئمة والخطباء والرعاية اللاحقة للأشخاص الذين عادوا إلى الأردن من القتال مع التنظيمات الإرهابية ومحاولة ادماجهم في المجتمع. على المستوى الداخلي، يمكن إضافة ما تضمنته "الاستراتيجية الوطنية لمواجهة التطرف" التي أعدتها الحكومة (٢٠١٥) ولم تكشف عن مضامينها، وقد اشتملت على "خطة" لتوزيع الأدوار والمهام بين مؤسسات الدولة الرسمية، كما يمكن إضافة التقرير الذي أعدته لجان شكلها صندوق البحث العلمي لوضع مقترحات حول إصلاح المجالات الدينية والتعليمية والإعلامية. كما يمكن إدراج التشريعات التي صدرت حول مواجهة التطرف والإرهاب وأهمها: قانون مكافحة الإرهاب في حزيران ٢٠١٤ الذي وسّع تعريف الإرهاب وأضاف إليه جرائم النشر الإلكتروني، وغلّظ العقوبات على المؤيدين للأعمال الإرهابية "كما يمكن إضافة الجهود الامنية التي بذلت "لتطويق" بؤر الإرهاب وملاحقة المتورطين فيه.
- أما المستوى الإقليمي؛ فقد اقتصر -حسب وثيقة الداخلية - على حماية الحدود من تسلل المقاتلين من وإلى الاردن.
- أما المستوى الدولي؛ فيتعلق بمشاركة الأردن في التحالف الدولي ضد الإرهاب والتعاون مع دول العالم لمنع انتشاره.

الوثيقة ذاتها تشير إلى ثلاث مجالات لهذه المواجهة: مواجهة الايدولوجيا المتطرفة، وتعزيز التماسك الإجتماعي، وبناء مرونة داخل المجتمع الاردني.

لقد تمكن الأردن من خلال المقاربة الأمنية لمواجهة التطرف والإرهاب أن يحافظ على ما يتمتع به من أمن واستقرار وسط محيط ملتهب، كما تمكن من منع تسلل المتطرفين عبر حدوده أو إمكانية قيامهم "بتشكيل" خلايا داخل الأراضي الأردنية. كما استطاع أن يوظف "الخلاقات" داخل التيار السلفي الجهادي لتضييق الخناق على داعش "الفكرة" والتنظيم معاً، لكن ماذا على الصعيد الفكري الذي اعتبره جلالة الملك "الميدان" الذي يجب أن ننتصر فيه.

قراءة ثانية

هنا قد نحتاج إلى قراءة أخرى، لفهم ما حدث في عالمنا العربي، وصولاً إلى انطلاق "مارد" داعش، واعتقد أن هذا الفهم سيساعدنا في وضع ما يلزم من مقاربة لمواجهة التطرف والإرهاب التي اتفقنا على أنه يمثل خطراً داهماً بالنسبة لنا في الأردن، ولغيرنا في الإقليم والعالم.

ما حدث في عالمنا العربي يمكن اختصاره في كلمتين، هما: "تاريخنا انفجر"، وببساطة فإن كل الانحباسات والاحتقانات التي تراكمت خلال تجربتنا التاريخية تحولت إلى "دامل" كبيرة، وسواء أكان وراءها خيبات سياسية أو جراحات دينية أو "عسر" ثقافي أو تخلف حضاري، فإنها بفعل الضغط والقهر والظلم وانعدام الأمل، وصلت إلى درجة الانفجار، وألقت ما بداخلها من دماء وسموم وتقيحات لدرجة أن ما نشاهده اليوم من صور موحشة تقشعر لها الأبدان ليس إلا نتيجة طبيعية لمرحلة طويلة من التحمل والإنظار الممتزجين باليأس والإحساس العميق بالظلم، بما يترتب مع ذلك من محاولات للخلاص بأي ثمن، حتى لو كان هذا الثمن هو "الانتحار".

مثل أي انفجار يحدث في الطبيعة، وجد عالمنا العربي نفسه أمام "كارثة" لم يسبق أن مرّ بها في تاريخه المعاصر، ووسط الإحساس "بالخيبة" من مآلات مد الصحوة العربية، وبالصدمة من صور القتل والقمع، خرجت علينا داعش بهذا الشكل المتوحش، وكأنها ترد على سؤال "الانفجار" الكبير الذي حيرنا، وحين حاولنا أن نفهم توجهنا إلى ثلاثة مجالات شكلت عنواناً لما جرى، الأول مجال السياسية التي فشلت في بناء الدولة والمجتمع على أساس المواطنة والعدالة والديمقراطية كما فشلت في بناء المجال الحيوي مع العالم والعصر على أساس التفاهم والاحترام، والمجال الثاني هو "الدين" الذي تحول على يد بعض الدعاة والفقهاء إلى خادم في ميدان السياسة أو تابع لها، أو إلى سكين بيد المهمشين والمظلومين والمجانين، وقد ساعدتهم في القبض على روح الدين أحكام فقهية ومقولات دعوية لم تعد صالحة للاستخدام. أما المجال الثالث فهو "التاريخ" الذي ذهبنا بقصد أو جهل إلى "مزابله" فانفجر في وجوهنا بكل ما في خزائنه من وقود لصراعات المذاهب والطوائف، ومن فتن المظلومية والحاكمية وقداصة الأشخاص والرموز.

من هنا خرجت فكرة الإرهاب في جيلها الجديد، وتمثلت في داعش، ولم تكن مصادفة ابداً أن هذه الفكرة التي تحولت إلى تنظيم شرس له دولة على الأرض، جاءت في سياقين زمنيين، أحدهما انحسار الصحوة العربية حيث انتهت احتجاجات الميادين التي حلمت "بالتغيير" ورفعت شعارات الحرية والعدالة والكرامة وتحولت في معظم الأقطار العربية التي عايشت التجربة إلى

حكم عسكري أو حروب عسكرية. وكان واضحاً أن أدوات الصراع بين الأطراف المختلفة توزعت بين الطائفة والمذهب واقتسام الوطن، وأن قوى إقليمية تدخلت لتوسيع مناطق نفوذها ومكاسبها، فيما لم تتأخر الدول الكبرى في الدخول على الخط، سواء بشكل مباشر أو اعتماداً على أدواتها في المنطقة، وبالتالي وجدنا أنفسنا أمام معادلات معقدة ومتداخلة، ومظلوميات جديدة عنوانها الرئيس "أهل السنة". وكانت داعش جزءاً من المشهد ثم أصبحت اللاعب الأهم فيه، أما السياق الآخر فهو مرور "١٠٠" عام على انطلاق الحرب العالمية الأولى (٢٨ حزيران ١٩١٤) وهو ذات التاريخ الذي أعلن فيه البغدادي قيام دولة الخلافة، وذاكرتنا ما تزال تحمل لهذا التاريخ نوازل حلت بأمتنا: سقوط الخلافة العثمانية، وإصدار وعد بلفور لمنح اليهود دولة في فلسطين، وإعادة تقسيم المنطقة العربية من خلال سايكس-بيكو. والسؤال هنا: هل لهذين السياقين الزمنيين، سياق سقوط صحوة العرب وسيق الانقراض على حلم العرب قبل مئة عام، علاقة ما بانكشاف "الذات" العربية؟ ثم هل عبرت داعش عن هذا الانكشاف في ردودها المتوحشة، ليس ضد الآخر الذي كان سبباً من أسباب "الكارثة"، وإنما ضد الذات أيضاً؟

ولادة داعش لم تكن مفاجئة، فهي تنتسب إلى الجيل الثالث لما سمي بالجهاد العالمي، ابتداء من جماعات التكفير والهجرة إلى القاعدة وصولاً إلى عام ٢٠٠٤ الذي شكل فيه أبو مصعب الزرقاوي تنظيم التوحيد والجهاد، سُمي بعد ذلك بتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين. وبعد أن قُتل الزرقاوي في عام ٢٠٠٦ تم انتخاب أبو حمزة المهاجر لقيادة التنظيم حتى ٢٠١٠ ثم أبو عمر البغدادي الذي شكل دولة العراق الإسلامية. وبعد مقتلهما معاً ظهر أبو بكر البغدادي عام ٢٠١٠، لكن التنظيم انحسر من ذلك الوقت بسبب بروز الصحوات العشائرية التي تشكلت من السنة العراقيين، حتى تموز ٢٠١٤ الذي أعلن فيه البغدادي قيام الدولة الإسلامية، بعد أن سيطر في مارس ٢٠١٣ على منطقة الرقة وبعدها على خان العسل في سوريا، وصولاً إلى اجتياح الموصل وانسحاب الجيش العراقي من أمامه نهاية ٢٠١٤.

هذه البدايات التي شكلت مخاضات لولادة داعش، كانت تنتظر لحظة الانفجار التاريخي، وقد حدث، وبالتالي فإن إرهاب داعش هو نتيجة وليس سبباً ويقدر ما يعتمد هذا الإرهاب على ظروف كل مجتمع ويتناسب معها، فإنه من جهة أخرى يتطابق إلى درجة ما في "توحشه" مع ما فعلته الأنظمة السياسية مع شعوبها، أو بما تركته من "ركام" حين سقطت، أو بما فعلته الصراعات على الهوية من انفصامات داخل الشخصية العربية، ولنا أن نضيف هنا أن الإرهاب يجد أحياناً تبريره في ذاته، فهو ضد الديمقراطية، وضد أي تجربة إنسانية تستهدف البناء وال عمران، لأن فكرة الإرهاب في الأصل تستند للهدم لا للبناء.

حقائق وأساطير

لكن لماذا حدث ذلك؟ لا نحتاج بالطبع إلى حفريات عميقة داخل الذات العربية، وخاصة في المجالين السيسولوجي والديني، لكي نكتشف الأساطير التي نشأ في أحضانها "الإرهاب" الذي يمثله داعش، خذ مثلاً أسطورة "الدولة" التي لم نفلح حتى الآن في تعريف هويتها وترسيم حدودها، الدولة التي لا تزال هياكل مفرغة من أية مضامين، هذه الدولة التي تأسس وعينا "العاطفي" على أنها ملك لمواطنيها. إن صورة هذه الدولة في المخيلة الأسطورية ليست كما هي في الواقع، خذ مثلاً آخر أسطورة "التنمية" والديمقراطية والعدالة... الخ، سنكتشف أيضاً أن حركة الدولة ومعها حركة المجتمع في الغالب كانت تسير بعكس اتجاه هذه القيم يكفي أن نعرف بأن في عالمنا العربي ٦٠ مليون أمة، وأكثر من ١٠٠ مليون شاب عاطل عن العمل، ولا يوجد جامعة عربية واحدة من أوائل ١٠٠ جامعة في العالم، لا تسأل بالطبع عن البحث العلمي أو الحريات الإعلامية والأكاديمية وعدد المهجرين العرب في العالم يكفي أيضاً أن نطالع تقارير التنمية البشرية التي تصدر سنوياً لنعرف ما ولدته "الأساطير" السياسية لدى الإنسان العربي من خيبات أفرزت منه "داعش" وربما ستفرز منه ما هو أسوأ منها إذا ما استمر القمع والفساد والاستبداد على ما هو عليه، وانسدت الأبواب المشروعة أمام "المعتدلين" الباحثين عن فسحة أمل في مستقبل أفضل.

أما الأساطير التي أسست وأثبتت لداعش في المجال الديني فكانت صادمة أكثر، لا لأن هذه الأساطير تستمد شرعيتها فقط من المرجعية الإسلامية التي تتوهم أنها تنتسب إليها، وإنما أيضاً لأنها شكلت منطلقاً انبنى عليه وعينا وثقافتنا وانبنت عليه أحكامنا التي نصدرها تجاه الذات والآخر، لا أقصد أن أقول هنا بأن فكرة داعش تتطابق مع موروثنا الديني والثقافي، هذا تعميم يحتاج إلى تدقيق، ولكنني اعتقد بأن هذه الأساطير الدينية التي شذت عن مدوناتنا الفقهية وموروثنا لأسباب لها علاقة بالسلطة وعلاقة الفقيه بالسلطان وبانكسار المجتمع، هي التي استندت إليها داعش لتبرير إرهابها وتوحشها وكسب المتعاطفين معها. خذ مثلاً أسطورة الخلافة التي ما تزال تشكل عقدة نفسية لكثير من المسلمين كيف يتم توظيفها لتبرير التوحش والقتل، وتجاوز القيم الانسانية التي تمثلها الدولة العادلة المنسجمة مع مبادئ الدين، خذ أيضاً أسطورة التكفير التي اختزلت النجاة في "الأنا" وحكمت على الآخر "بالهلاك"، وأسطورة الجهاد الذي اختزل في القتال، وأسطورة تقسيم العالمين إلى فسطاطين على مسطرة الولاء والبراء.

لقد "استثمرت" داعش في هذه "الأساطير" الدينية، لكن ذلك لا يعني أبداً أن هذا التنظيم ينتسب بشكل أو بآخر إلى "التدين" الإسلامي، إلا إذا اعتبرنا انتسابه هذا للإسلام المجرع والمظلوم

وربما التدين المختل عقلياً، إنهم استخدموا هذه الاساطير للانتقام من التاريخ والحاضر وتدمير الذات والآخر، لأن الوسيلة التي يمتلكونها هي القتل، وهي للأسف اسوأ طريقة للتغيير وأسرع طريقة للرد على الخصم وإفحامه.

إذن، تقع المسؤولية في إنتاج داعش على الأنظمة السياسية العربية التي كشفت المظلوميات أساطيرها، كما جرى لأهل السنة في العراق والشام، كما تقع على "السلطة الدينية" التي عجزت عن التحرر من الخرافات التي قيدت روح الدين، لكن المهم هنا أن العامل السيسولوجي لا الأيدولوجي، هو الأساس على اعتبار أن البيئات الإجتماعية التي تنتج الجريمة، وقد تغذت داعش فعلاً من هذه الأرضية السيسولوجية، سواء بذريعة الصدام الشيعي السني، أو بمداعبة "غواية" القوة، أو بالمزاوجة من "أطراف" الثارات التاريخية (السنة والبعثيون والشباب الذين خرجوا نكاية بأنظمتهم) أو لملأ الفراغ الذي تركته الأنظمة حين انسحبت خدمة مجتمعاتها المحلية.

ما يثبت صحة ذلك أن الذي سمح لداعش أن تمدد في سوريا هو النظام السوري وأن الذي أحيا رفاتنا في العراق هو "الطائفية" التي أسس لها المالكي، وأن الذي أتاح لها فرصة الانتشار والتمدد في منطقتنا هو الاستبداد القائم أو الركاب الذي تركته الأنظمة التي سقطت، وبالتالي فإن داعش تمد لسانها اليوم لكل الذين راهنوا على "الصناديق" ودفنوا ضريبتها في المقابر والسجون. كما أنها تمدّ يدها "لمصافحة" كل الذي ساهموا أو ما استثمروا في صناعة إرهابها وفي ولادتها من جديد.

ملاحظات

في إطار هذا الفهم، إن كان صحيحاً، يترتب على الأردن، لاعتبارات عديدة، منها استناد قيادته إلى "الشرعية" الدينية، واتسام نظامه السياسي بالاعتدال السياسي، واعتدال مزاج "التدين" لدى المجتمع الاردني، وخلوه من الصراع "الهوياتي" سواء على الصعيد الديني أو الطائفي والعرقي، يترتب عليه اعتماد هذه المرتكزات "كأوراق قوة" لمواجهة التطرف والإرهاب، إضافة إلى مواجهة "أوراق" الضعف الذي تجعل من الدولة الأردنية منطقة جاذبة للإرهاب، سواءً تنظيم داعش الذي لا يخفي استهدافه للأردن، أو فكرة داعش التي يتوفر لها داخل المجتمع الاردني عناصر منتجة لم تتحول بعد إلى حواضن إجتماعية آمنة ومستقرة، وأوراق "الضعف" هذه تشمل ما يلي:

الانسدادات السياسية وضبابية مستقبل الإصلاح، الأوضاع الإقتصادية الصعبة (المديونية وصلت إلى ٣٥ مليار دولار، والبطالة نحو ١٤% حسب الاحصائيات الرسمية)، وحالة تراجع

الثقة بين الدولة والمجتمع، ثم اختزال مفهوم الأمن في بعده "الفني" التي تقوم به الأجهزة الامنية المختصة بدل مفهومه الشامل الذي يتعلق بالسياسة والثقافة والاقتصاد...الخ.

يمكن هنا، تسجيل عدة ملاحظات في إطار التفكير بأية مقارنة أردنية لمواجهة التطرف والإرهاب:

- ضرورة تحديد طبيعة المقارنة أو الاستراتيجية التي يتم اعتمادها، سواء أكانت مقارنة "الاستئصال" بالقوة أو بالقانون، وهي تشبه الاسعافات الأولية والعاجلة، أو مقارنة "الاختراق" حيث يمكن استمالة الأقل تطرفاً وتوظيفهم لتغيير قناعات الآخرين والتأثير عليهم، أو مقارنة "تنقية التربة" وهذه تحتاج إلى نفس طويل ومعالجات ويمكن هنا اعتماد هذه المقاربات معاً أو على مراحل، علماً أن الأردن ما زال يعتمد مقاربتين أساسيتين هما: الردع في الخارج والاستيعاب بالداخل.

- تحتاج أية مقارنة إلى الإجابة بشكل دقيق وعلمي على سؤال التطرف من حيث معرفة أسبابه وتشخيص "التربة" التي خرج منها وصولاً إلى معرفة مناطق انتشاره وعدد المتورطين فيه والمتعاطفين معه، ومن أجل ذلك لا بدّ أن تتوفر لدينا المعلومات والدراسات المتعلقة بالظاهرة، لأن الاستراتيجيات لا تُبنى على الانطباعات والرغبات بل على الوقائع والدراسات والإمكانيات، كما أن الاستراتيجيات ليست فقط عملية توزيع أدوار ومهمات، وإنما تحتاج إلى قواعد تؤسس "للتغيير" في قضايا كبرى (إصلاح ديني وتعليمي وسياسي واقتصادي) لا لتزيين الواقع فقط.

- إن التطرف الذي نعاني منه - في الغالب- يتلبس ثوب "الدين" ويتحدث باسمه، لكن الصحيح أن الدين مجرد باعث أحياناً وغطاء أحياناً أخرى ، لهذا فإن دور المؤسسات الفاعلة في المجال الديني مطلوب لترشيد حالة التدين، لكنه لا يكفي لوحده، فالتطرف له مصادر أخرى تغذيه ولا بدّ من تجفيف هذه المصادر سواءً أكانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو فكرية، لا أتحدث فقط عن "البيئات" التي تنتج التطرف في السياق الداخلي المحلي، حيث الفقر والظلم، وإنما أيضاً عن السياقات الخارجية سواءً تمثلت في علاقاتنا الخارجية غير المتوازنة أحياناً، أو في مواقفنا السياسية لما يحدث حولنا وينعكس بالضرورة على حياة الناس وإحساسهم بكرامتهم في أوطانهم.

- عند وضع أية مقارنة لا بدّ من مراعاة مسألتين: إحداهما أن تكون نتيجة توافق عام وبمشاركة كافة الجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني، وأن يسهم فيها خبراء يمثلون الحقول المتعددة المتعلقة بالظاهرة، أما المسألة الأخرى فتتعلق بضرورة وجود الإرادة السياسية لإعطائها المشروعية اللازمة والإمكانيات البشرية والمادية لتنفيذها،

والمضامين والوسائل اللازمة لإقناع الجمهور بها، سواءً أكان هذا الجمهور من "المتورطين" في التطرف أو المعجبين به أو الذين لديهم قابليته لانتقال عدواه إليهم، أو حتى المعتدلين الذين يجب أن تترسخ فكرة الاعتدال لديهم.

إن النظر، في إطار أي مقارنة، إلى المتطرفين باعتبارهم شياطين وإصدار الأحكام ضدهم استناداً إلى هذا التوصيف العام (ما لم يرتكبوا أعمالاً إرهابية) لن يصب في اتجاه مواجهة التطرف، وبهذا لا بد أولاً من مواجهة التطرف لا مجرد ملاحقة المتطرفين، كما لا بد من التعامل مع المتطرفين كضحايا أو مرضى بحاجة لعلاج، وتصنيفهم بحسب درجة خطورتهم، إضافة إلى "دعم" المحسوبين على خط "الاعتدال" وعدم وضعهم مع المتطرفين في "سلة واحدة".

استراتيجية المملكة العربية السعودية الوطنية لمكافحة الإرهاب: النهج

التشريعي

عوض البادي

المقدمة

لقد كانت - وما زالت - المملكة العربية السعودية هدفاً للإرهاب، حيث واجهت المملكة عدداً من الأعمال الإرهابية طوال تاريخها الحديث. وحتى قبل هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، قام تنظيم القاعدة بشن هجمات إرهابية عديدة ضد المملكة، إلا أن الرد السعودي وقتها كان يفترق إلى وضع استراتيجية وطنية شاملة لمواجهة هذا التهديد^{١٤٠}. ولكن في أعقاب هجمات أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة وإطلاق الحرب الاميركية على الإرهاب، تموضعت المملكة في طليعة معارك هذه الحرب، وطنياً ودولياً.

وإذ كان عدد من منفعدي هجمات سبتمبر ممن يحملون الجنسية السعودية، فقد أطلق العنان لحملة حملت المملكة المسؤولية عن انتشار الراديكالية وأيديولوجية التطرف وتمويلهما في العالم الإسلامي. وشملت هذه الحملة هجمات على السياسات السعودية في الجوانب الدينية والتشريعية والثقافية والتعليمية والاجتماعية ووسائل الإعلام والتمويل. ومع ذلك، وفي حين أن المملكة العربية السعودية في تعاون مستمر مع الحملة الدولية ضد الإرهاب وفي مواجهة هذه الاتهامات^{١٤١}، إلا أنها تعرضت لهجمات دموية شكّلت "١١/٩ السعودية".

^{١٤٠} المزيد من المعلومات حول رد المملكة العربية السعودية على هذه الهجمات، انظر: أنتوني كوردسمان ونواف عبيد، "الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية: التهديدات والردود والتحديات"، المرجع الأصلي باللغة الإنجليزية:

Anthony H. Cordesman and Nawaf Obaid, National Security in Saudi Arabia: Threats, Responses, and Challenges, Westport, CT: Praeger Security International, 2005, pp. 256-262.

^{١٤١} في مؤتمر صحفي عقد يوم ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، قال عادل الجبير (مستشار السياسة الخارجية لولي العهد الأمير عبدالله بن عبد العزيز آنذاك ووزير الخارجية الحالي) في تعبيره عن موقف السعودية من هذه الاتهامات إنه "منذ أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، تعاملنا مع العديد من القضايا، سواء فيما يتعلق بالحرب على الإرهاب أو الاستخبارات أو الأمور المالية أو التنسيق والتعاون مع البلدان الأخرى، لقد قمنا بكل ذلك... إننا نعتقد أن بلادنا تم الافتراء عليها بصورة غير عادلة، وأن السعودية تعرضت لانتقادات لا تستحقها. ونحن نعتقد أن الناس لديهم صورة خاطئة عن المملكة العربية السعودية وما قامت به المملكة، أو بصراحة، أن هناك أشخاص كذبوا بشأن ما فعلته المملكة أو ما يزعم أنها لم تفعل... لقد وصفت [السعودية] بأنها نواة الشر، وأرضاً خصبة للإرهابيين. لقد تم الافتراء على ديننا". عادل الجبير في مؤتمر صحفي حول محاربة الإرهاب، في "المملكة العربية السعودية تعلن عن تدابير مكافحة الإرهاب"، خدمة معلومات العلاقات الأميركية السعودية، ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، على الرابط:

ففي عام ٢٠٠٣، طالت المملكة سلسلة من الهجمات الإرهابية القائلة^{١٤٢} على يد تنظيم القاعدة، وهو نفس التنظيم الذي أعلن مسؤوليته عن الهجمات الإرهابية في الولايات المتحدة. وكانت الأهداف المعلنة لهجمات "تنظيم القاعدة في جزيرة العرب" على الأراضي السعودية تسعى إلى زعزعة الاستقرار في المملكة، والتشكيك في الشرعية الدينية للدولة السعودية، وعزلها عن الولايات المتحدة، واسقاط حكومتها؛ أي أن هذا التنظيم سعى لإنشاء نموذج خاص في الحكم في بلاد مهد الإسلام^{١٤٣}.

وكان على المملكة العربية السعودية تطوير استراتيجية وطنية خاصة بها لمكافحة الإرهاب، والانخراط في حربها الخاصة على الإرهاب. ففي أعقاب أول هجوم إرهابي في الرياض في أيار/مايو ٢٠٠٣، بدأت الأهداف الاستراتيجية للحرب السعودية على الإرهاب واضحة في كلمات الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ولي العهد آنذاك والقائم الفعلي بأعمال الملك، والذي قال: "سحارب الإرهابيين وأولئك الذين يدعمونهم أو يتغاضون عن أعمالهم لمدة ١٠ أو ٢٠ أو ٣٠ عاماً إذا اضطررنا لذلك حتى نقضي على هذه الآفة. وأعتقد أن العالم يجب أن يقف جنباً إلى جنب إذا أردنا القضاء على هذا الشر من بيننا"^{١٤٤}.

لقد تم تحديد الهدف بعيد المدى لهذه الاستراتيجية المزدوجة في مكافحة الإرهاب محلياً ودولياً وهو القضاء على هذا الخطر من خلال تبني سياسات توظف التدابير "الصلدة" في ساحة المعركة والتدابير "الليّنة" في ساحة الحرب على مستوى "العقول" على المستوى الوطني، ومن

<http://susris.com/2002/12/09/saudi-arabia-announces-counter-terrorism-measures/>

^{١٤٢} هاجم ثلاثة انتحاريون مجمعات سكنية يقطنها أجانب في الرياض، مما أدى إلى مقتل ٣٥ وجرح ما يقارب ٢٠٠ شخص. وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، قتل ما يقارب ١٧ شخصاً وجرح ١١٦ في تفجير استهدف مجمع المحيا السكني في الرياض. وفي ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، فجر إرهابيون سيارة مفخخة في هجوم على مقر قوات المرور السعودية في الرياض، مما أدى إلى مقتل ٥ أشخاص وجرح ١٥٠، بالإضافة إلى العديد من الهجمات الأخرى. للمزيد حول الهجمات التي تعرضت لها المملكة حتى عام ٢٠١٦، انظر الجدول الزمني على الرابط:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9

^{١٤٣} انظر: كوردسمان وعبيد، مرجع سابق، ص. ١٢٠-١٢٢؛ انظر أيضاً: توماس هيغهامر، "الجهاد في السعودية: العنف والوحدة الإسلامية منذ ١٩٧٩"، (بالإنجليزية)

Thomas Hegghammer, Jihad in Saudi Arabia: Violence and Pan-Islamism since 1979, Cambridge: Cambridge University Press, 2010, pp.199-202.

انظر أيضاً النسخة العربية لنفس المؤلف بعنوان "الجهاد في السعودية: قصة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب"، ترجمة أمين الأيوبي، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٣.

^{١٤٤} وكان قد كرر التعبير عن هذا الموقف بعد توليه العرش عام ٢٠٠٥، انظر: "تص مقابلة الملك السعودي عبدالله في حديثه مع باربرا والترز"، إي بي سي نيوز، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، على الرابط:

<http://abcnews.go.com/2020/International/story?id=1214706&page=1>

خلال التعاون مع الآخرين على المستوى الدولي للتصدي لهذه الظاهرة العالمية. إن هذه الاستراتيجية متعددة الأوجه هي عملية في طور التنامي المستمر في جميع جوانبها خلال السنوات الست عشرة الماضية^{١٤٥}، ونجحت في احتواء إرهاب تنظيم القاعدة في المملكة. إلا أنه، ومنذ عام ٢٠١٤، تعزز الإرهاب الذي طال المملكة مع موجة جديدة من الأنشطة الإرهابية التي يقوم بها تنظيم ما يسمى بـ"الدولة الإسلامية في العراق وسورية" (داعش). وعلى هذا النحو، فإن الحرب السعودية على الإرهاب مستمرة دون عائق.

وتهدف هذه الورقة إلى تأطير الجهود التشريعية للمملكة العربية السعودية في سن الصكوك القانونية اللازمة لتحقيق الهدف الاستراتيجي لحربها على الإرهاب.

السياق القانوني الدولي لحرب المملكة العربية السعودية على الإرهاب

ليس الإرهاب جديداً على تاريخ العالم الحديث، فاستخدام العنف من قبل الحركات الراديكالية والكيانات غير الدولية لتحقيق أهدافها هو حقيقة تاريخية. فمنذ الثلاثينيات من القرن الماضي، كانت مسألة مكافحة الإرهاب مدرجة على جدول الأعمال العالمي. وقد انعكس الجهد العالمي الأولي للحد من أعمال الإرهاب في "اتفاقية عصابة الأمم لمنع الإرهاب والمعاقبة عليه" لعام

^{١٤٥} وتشمل هذه الاستراتيجية متعددة الأوجه الجوانب الأمنية والدينية والمالية والتشريعية والإدارية والقضائية والثقافية والإعلامية. وتم اعتماد سياسات صارمة جديدة كجزء من هذه الاستراتيجية لمكافحة الإرهاب. وقد كانت جهود المملكة العربية السعودية في كل من هذه الجبهات هي موضوع العديد من الكتب والدراسات والتقارير والمؤتمرات والمناقشات الإعلامية. للمزيد حول هذه الجهود، انظر على سبيل المثال: عبد الله الأنصاري، "مكافحة التطرف: لمحة موجزة عن نهج المملكة العربية السعودية"، سياسة الشرق الأوسط، صيف ٢٠٠٨، المجلد ١٥، العدد ٢، على الرابط: <http://www.mepc.org/journal/middle-east-policy-archives/combating-extremism-brief-overview-saudi-arabias-approach?print>؛ علي بن سعيد بن عوض عسيري، "مكافحة الإرهاب: دور المملكة العربية السعودية في الحرب على الإرهاب"، نيويورك: دار نشر جامعة أوكسفورد، ٢٠١٠ (بالإنكليزية) والنسخة العربية بنفس العنوان، دار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٠؛ كريستوفر بوشيك، "الاستراتيجية السعودية للبيئة في مكافحة الإرهاب: الوقاية وإعادة التأهيل والنقاهاة"، أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، برنامج الشرق الأوسط، العدد ٩٧، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، النسخة الإنكليزية على الرابط:

http://carnegieendowment.org/files/cp97_boucek_saudi_final.pdf

والنسخة العربية على الرابط: <http://carnegieendowment.org/files/saudi.pdf>؛ حمزة بيت المال، "الإطار المفاهيمي لجهود المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب: حالة المفكرين ووسائل الإعلام"، مجلة هارفارد بوب، كامبردج، ماساشوسيتس، ٢٠١٦، ص. ١٧-١٨، على الرابط: <http://scholar.harvard.edu/majidrafizadeh/BaitalmaSAEfforts>؛ وزارة الداخلية السعودية، "مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: التشريع والممارسة لدى المملكة العربية السعودية"، ورقة مقدمة في القمة الدولية الحادية عشر حول الجريمة العابرة للحدود في جينيف، سويسرا، منتدى كرانس مونتانا، ١٦-١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، على الرابط: <http://www.cmf.ch/wp-content/uploads/Saudi-Arabia-Crans-Montana-Forum-Paper-in-English.pdf>

١٩٣٧. قدمت هذه الاتفاقية، والتي اعتمدها ٢٤ دولة من الدول الأعضاء في عصبة الأمم، محاولة دولية تمهيدية لتعريف الإرهاب بموجب المادة ١،٢ المنصوص عليها في الاتفاقية، حيث تم تعريف الإرهاب بأنه "كل الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة ويقصد أو يراد بها خلق حالة من الرعب في أذهان أشخاص معينين أو مجموعة من الأشخاص أو الجمهور العام".

وحددت المادة ٢ من الاتفاقية أعمالاً محددة باتت تعتبر أعمالاً إرهابية ضد الدولة، وهي: "مهاجمة المسؤولين الحكوميين ورؤساء الدول وأسره، أو تدمير المرافق العامة، وتعريض حياة أفراد الجمهور للخطر، والتصنيع، والحصول، وحباسة أو توريد الأسلحة والذخائر والمواد المتفجرة أو الضارة لارتكاب مثل هذه الأعمال"^{١٤٦}. وأصبحت هذه الاتفاقية، والتي انتهت مع زوال عصبة الأمم، مرجعية للمداوات اللاحقة المتعلقة بالمواقف القانونية والسياسية فيما يتعلق بالإرهاب في الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المشتركة ما بين الحكومات^{١٤٧}.

ومنذ الستينيات من القرن الماضي، أعتمد المجتمع الدولي تحت إشراف الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة العديد من الصكوك القانونية متعددة الأطراف للتعامل مع أعمال العنف هذه وتحديد التزامات الدول إزاءها. ويشمل هذا الإطار في الوقت الحاضر ١٦ من اتفاقيات وبروتوكولات الأمم المتحدة^{١٤٨}، ومجموعة من قرارات مجلس الأمن^{١٤٩}، والاستراتيجية العالمية للجمعية العامة

^{١٤٦} انظر نص الاتفاقية على الرابط: <https://www.wdl.org/en/item/11579/view/1/1>

^{١٤٧} ج. بن ساول، "الاستجابة القانونية لعصبة الأمم على الإرهاب"، مجلة العدالة الجنائية الدولية، المجلد ١٤، العدد ٤، أيلول/سبتمبر ٢٠١٦؛ انظر أيضاً خافيير روبيريز، "الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب":

Javier Rupérez, "The United Nations in the Fight against Terrorism," lecture at *The 132nd International Senior Seminar*, 2006, p. 2.

على الرابط: http://www.un.org/en/sc/ctc/docs/statements/2006_01_26_cted_lecture.pdf

^{١٤٨} في تقريره للجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (DOCA/64/161) بتاريخ ٢٢ تموز/يوليو ٢٠٠٩، بعنوان "التدابير الرامية للقضاء على الإرهاب الدولي"، ذكر الأمين العام أنه يوجد حالياً ٣٠ معاهدة تتعلق بموضوع الإرهاب الدولي، منها ١٦ صكاً دولياً (١٣ معاهدة و ٣ تعديلات) و ١٤ معاهدة إقليمية. انظر الرابط: [http://www.refworld.org/cgi-](http://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=4a9e31f32)

[bin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=4a9e31f32](http://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=4a9e31f32) المعاهدات الدولية هي: (١) اتفاقية عام ١٩٦٣ الخاصة بالجرائم وبعض الأفعال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات؛ (٢) اتفاقية عام ١٩٧٠ لمكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات؛ (٣) اتفاقية عام ١٩٧١ لقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني؛ (٤) بروتوكول عام ١٩٨٨ المتعلق بقمع أعمال العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي (التكميلي لاتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني)؛ (٥) اتفاقية عام ٢٠١٠ لقمع الأفعال غير المشروعة المتعلقة بالطيران المدني الدولي؛ (٦) البروتوكول المكمل لعام ٢٠١٠ لاتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات؛ (٧) البروتوكول المعدل لعام ٢٠١٤ للاتفاقية المتعلقة بالجرائم وبعض الأفعال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات؛ (٨) تعديلات عام ٢٠٠٥ لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية؛ (٩) اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية لعام ١٩٨٨؛ (١٠) البروتوكول الملحق باتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية لعام ٢٠٠٥؛ (١١) بروتوكول قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنشآت الثابتة القائمة في الجرف القاري لعام ١٩٨٨؛ (١٢) البروتوكول الملحق بالبروتوكول المتعلق بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنشآت الثابتة الموجودة على الجرف القاري لعام ٢٠٠٥؛ (١٣) اتفاقية تمييز المتفجرات البلاستيكية

للأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب لعام ٢٠٠٦^{١٥٠}، والعديد من المعاهدات الإقليمية. وقد شكلت هذه المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات إطاراً لمكافحة أعمال الإرهاب ووفرت نظاماً قانونياً عالمياً ضد الإرهاب.

ومع ذلك، فإنه لا يوجد اتفاق في هذه المعاهدات والاتفاقيات على تعريف قانوني عالمي للإرهاب، لكنها تقوم بتحديد الجرائم التي تعتبر أعمالاً إرهابية. فالالتزام الرئيسي المحدد في هذه المرجعيات القانونية هو "إدراج الجرائم المعرفة في المعاهدة في القوانين الجنائية الوطنية، وجعلها تخضع للمعاقبة في أحكام تعكس خطورة الجرم. وتوافق الدول الأطراف في هذه المعاهدات أيضاً على المشاركة في إقامة "اختصاص عالمي" يتعلق بهذه الجرائم، أي اتخاذ ما يلزم من تدابير لمنح محاكمها اختصاصاً واسع النطاق للنظر في الجرائم المعنية... إضافة إلى ذلك، تتطلب هذه المعاهدات أشكالاً متنوعة من التعاون في ما بين الدول الأطراف، تتراوح بين التعاون لمنع الأعمال الإرهابية والتعاون في التحقيق في الجرائم ذات الصلة ومقاضاة مرتكبيها"^{١٥١}. ولما كانت المعاهدات المتعلقة بالإرهاب قد وضعت بالأساس من أجل مكافحة الإرهاب الدولي، فإن نطاقها يقتصر عموماً على الأعمال الإرهابية ذات البعد الدولي^{١٥٢}.

مثلت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر وأبعاها الدولية التلازم المثالي لتنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالإرهاب. فبقدر ما كانت هذه الأحداث نقطة تحول في مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي، فقد كانت أيضاً نقطة تحول في تقنين جريمة الإرهاب في القوانين الجنائية الوطنية للدول.

ففي أعقاب هذه الأحداث، أصدر مجلس الأمن ثلاثة قرارات مهمة وهي قرارات رقم ١٣٦٨ و١٣٧٣ و١٣٧٧. ومن أهم هذه القرارات هو القرار ١٣٧٣ الصادر في ٢٨ أيلول/سبتمبر

بغرض كشفها لعام ١٩٩١؛ ١٤) الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل لعام ١٩٩٧؛ ١٥) الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لعام ١٩٩٩؛ ١٦) الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي لعام ٢٠٠٥. للمزيد حول هذه الصكوك، انظر موقع الأمم المتحدة على الرابط: <http://www.un.org/ar/counterterrorism/legal-instruments.shtml>

^{١٤٩} انظر نصوص هذه القرارات على موقع لجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة، على الرابط:

<http://www.un.org/ar/sc/ctc/resources/res-sc.html>

^{١٥٠} انظر نص استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، على الرابط:

<https://www.un.org/counterterrorism/ctif/ar/un-global-counter-terrorism-strategy>

^{١٥١} دانيال أودونيل، "المعاهدات الدولية لمناهضة الإرهاب واستخدام الإرهاب أثناء النزاعات المسلحة ومن قبل القوات المسلحة"، مختارات من المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد ٨٨، العدد ٨٦٤، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، ص. ٢٠٦-٢٠٧ (باللغة الإنجليزية)، على الرابط:

https://www.icrc.org/ara/assets/files/other/irrc_864_odonnell.pdf

^{١٥٢} المرجع السابق، ص. ٢٠٩.

٢٠٠١، المعتمد بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ويعتبر هذا القرار - الملزم لجميع الدول الأعضاء - دليلاً لوضع خطة عمل شاملة لمكافحة الإرهاب وتمويل الإرهاب^{١٥٣}. فأقر القرار بأنه على جميع الدول اتخاذ التدابير اللازمة لمنع وقمع تمويل الأعمال الإرهابية، بما في ذلك تجميد الأموال والأصول المالية الأخرى.

ويلزم القرار أيضاً جميع الدول الأعضاء بتشديد أمن الحدود، وتضييق الخناق على تجنيد الإرهابيين، وتكثيف تبادل المعلومات والتعاون في مجال إنفاذ القانون في الحرب العالمية على الإرهاب، وحرمان الإرهابيين وأنصارهم أي مساعدة أو ملاذات آمنة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يتطلب من جميع الدول الأعضاء التصديق على أحكام الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب وتنفيذها، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب الصادرة في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، والتي تشكل البنية الأساسية للحرب العالمية ضد تمويل الإرهاب. وعلاوة على ذلك، أنشئت بموجب هذا القرار "لجنة مكافحة الإرهاب" (CTC)، وهي هيئة فرعية تابعة لمجلس الأمن، تضم جميع الدول الخمس عشرة الأعضاء للإشراف على تنفيذ القرار.

وبحسب الأمم المتحدة، فإن المقتضيات الإلزامية الناشئة عن القرار ١٣٧٣ والمعايير الملزمة من الناحية القانونية هي: تجريم الأعمال الإرهابية؛ والمعاقبة على أعمال الدعم أو التحضير لجرائم الإرهاب؛ وتجريم تمويل الإرهاب؛ ونزع الصفة السياسية عن الجرائم الإرهابية. وتتص على أن التدابير التي تكفل التجريم الفعال هي: رفض منح الإرهابيين حق اللجوء؛ ومراقبة الحدود ومنع تزوير وثائق السفر وبطاقات الهوية؛ وتجميد أموال الأشخاص الذين يرتكبون أعمالاً إرهابية أو يحاولون ارتكابها؛ وحظر وضع أموال أو خدمات مالية تحت تصرف الإرهابيين. وتتص كذلك على أن التعاون الدولي في المسائل الجنائية ملزم، ويكون على النحو التالي: تبادل المساعدة بين الدول؛ وتكثيف تبادل المعلومات العملية؛ واستخدام الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف لمنع الإرهاب واستئصاله؛ ومنع إساءة استخدام صفة اللجوء؛ ورفض جميع الأسباب ذات الدافع السياسي لتبرير رفض طلبات تسليم المجرمين^{١٥٤}.

^{١٥٣} انظر نص القرار ١٣٧٣ لعام ٢٠٠١ (بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١) على الرابط:

[http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/1373\(2001\)&referer=/english/&Lang=A](http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/1373(2001)&referer=/english/&Lang=A)

^{١٥٤} مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "دليل إدراج الصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب في التشريعات وتنفيذها"، بالإنجليزية:

United Nations Office on Drugs and Crime, Guide for the Legislative Incorporation and Implementation of the Universal Anti-Terrorism Instruments, New York: United Nations, 2006, p.10-11, available at:

https://www.unodc.org/documents/terrorism/Publications/Guide_Legislative_Incorporation_Implementation/Arabic.pdf

وعلى الرغم من أن أحكام هذا القرار ملزمة، إلا أنه ترك لكل دولة من الدول الأعضاء أن تقرر سبل التنفيذ المناسبة والتي تلبي احتياجاتها على أفضل وجه، إما عن طريق تعديل قانون العقوبات الوطني لديها أو باعتماد قوانين جديدة تحتوي على جميع العناصر التي تقتضيها الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المبرمة والمتعلقة بالإرهاب^{١٥٥}.

النهج التشريعي للمملكة العربية السعودية

عملاً بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ والذي يلزم جميع الدول بإبلاغ لجنة مكافحة الإرهاب عن الخطوات المتخذة لتنفيذ أحكامه، أكدت المملكة العربية السعودية، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، عن موقفها الثابت والحازم من الإرهاب، وبالتالي، فإن إدانتها ومكافحتها للإرهاب ليست وليدة ظروف أو أحداث معينة، وإنما قائمة على الإسس والمبادئ التالية:

(١) الالتزام بالشريعة الإسلامية وأحكام القانون الدولي والمبادئ الأخلاقية والتراث الإنساني للأمة العربية؛ (٢) إدانة ومكافحة الإرهاب في كافة المحافل الدولية والإقليمية والمساهمة بفعالية في الجهود التي تبذل على هذه الأصعدة بما في ذلك المشاركة في إعداد المعاهدات الدولية والإقليمية ذات الصلة والتوقيع والمصادقة عليها؛ (٣) التعامل بحزم مع مرتكبي الجرائم الإرهابية وتعقبهم واتخاذ الإجراءات القانونية والقضائية ضدهم وفق أحكام الشريعة الإسلامية والتزامات المملكة الدولية والإقليمية والثنائية؛ (٤) تعزيز وتطوير الأنظمة واللوائح ذات العلاقة بمكافحة الإرهاب والجرائم الإرهابية؛ (٥) تحديث وتطوير أجهزة الأمن وكافة الأجهزة الأخرى المعنية بمكافحة الإرهاب؛ (٦) تعزيز التعاون مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية لمنع ومكافحة الإرهاب لا سيما في مجال تبادل المعلومات^{١٥٦}.

وبناء على هذه المبادئ، شرعت المملكة العربية السعودية على التعاون مع لجنة مكافحة الإرهاب في تنفيذ هذا القرار والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة، والإبلاغ عن الخطوات التي اتخذتها تجاه الأحكام والاتفاقيات الدولية والبروتوكولات الملزمة^{١٥٧}. وفي حين أن جميع المسائل المنصوص عليها في القرار ضرورية لتنفيذ أحكام القرار، إلا أن مسائل التشريع

^{١٥٥} المرجع السابق، ص. ٦.

^{١٥٦} تقرير المملكة العربية السعودية المقدم تنفيذاً للفقرة (٦) من قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، في وثيقة الأمم المتحدة رقم S/2001/1294 (بتاريخ ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١)، ص. ٣، في التقارير المقدمة من الدول الأعضاء، لجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، <http://www.un.org/ar/sc/ctc/resources/1373.html> (تقرير المملكة العربية السعودية متوفر على الرابط:

<https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N01/722/74/PDF/N0172274.pdf?OpenElement>

^{١٥٧} المرجع السابق.

والرقابة المالية والالتزام بالمعاهدات القانونية الدولية كانت الموضوعات المهيمنة في التبادل بين المملكة العربية السعودية ولجنة مكافحة الإرهاب. وفيما يتعلق بمسألة التشريعات المتعلقة بتجريم الأعمال التي تهدف إلى توفير وتسهيل تمويل أنشطة إرهابية، أقرت المملكة العربية السعودية في تقريرها على أنه: "وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية المطبقة في المملكة والتي تستمد منها أنظمتها فإن جرائم الإرهاب أو المساهمة فيها تدخل ضمن جرائم الحراة التي تطبق عليها أقصى العقوبات في الشريعة الإسلامية وفقاً لما ورد ذكره في القرآن الكريم (٣٣:٥). وتشمل جرائم الحراة قتل الآمنين وترويعهم والإفساد في الأرض والنهب والسلب وقطع الطرق"^{١٥٨}.

وفي تقريرها التكميلي اللاحق للجنة مكافحة الإرهاب، أقرت المملكة العربية السعودية بأن تمويل الإرهاب يعد جريمة حراة، لأنه "يدخل في باب الإفساد في الأرض مما قد يترتب عليه إقامة حد الحراة الذي يصل أحياناً إلى تطبيق عقوبة القتل"^{١٥٩}.

وفيما يتعلق بمسألة ضوابط الأصول المالية، أفادت المملكة العربية السعودية بالتدابير التي اتخذتها لمواجهة أنشطة غسل الأموال في جميع القطاعات الاقتصادية وفي مجال التعاون الدولي والإقليمي. وتشمل هذه التدابير: إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، والموافقة على التوصيات الأربعين^{١٦٠} لمجموعة العمل المالي (FATF)^{١٦١}.

^{١٥٨} المرجع السابق، ص. ٦.

^{١٥٩} تقرير المملكة العربية السعودية المقدم تنفيذياً للفقرة (٦) من قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، في وثيقة الأمم المتحدة رقم S/2002/869 (بتاريخ ١٠ تموز/يوليو ٢٠٠٢)، ص. ٥، في التقارير المقدمة من الدول الأعضاء، لجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، <http://www.un.org/ar/sc/ctc/resources/1373.html> (تقرير المملكة العربية السعودية متوفر على الرابط:

<https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N02/513/49/PDF/N0251349.pdf?OpenElement>

^{١٦٠} وضعت التوصيات الأربعين الأصلية لمجموعة العمل المالي في عام ١٩٩٠ كمبادرة لمكافحة غسل أموال المخدرات. وقد تمت مراجعة التوصيات في عام ١٩٩٦ لتعكس تطور اتجاهات وأساليب غسل الأموال، وتوسيع نطاقها إلى ما وراء غسل أموال المخدرات. وفي أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وسعت مجموعة العمل المالي مهامها للتعامل مع موضوع تمويل الأعمال الإرهابية والمنظمات الإرهابية، ووضعت ٩ توصيات خاصة جديدة. وتمت مراجعة توصيات مجموعة العمل المالي للمرة الثانية في عام ٢٠٠٣، وأيد ما يزيد على ١٨٠ دولة هذه التوصيات الجديدة جنباً إلى جنب مع التوصيات الخاصة، والمعترف بها عالمياً باعتبارها المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. انظر: "المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح: توصيات مجموعة العمل المالي (فاتف)", مجموعة العمل المالي، شباط/فبراير ٢٠١٢، ص. ٧، على الرابط:

[http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/recommendations/pdfs/FATF-40-Rec-2012-](http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/recommendations/pdfs/FATF-40-Rec-2012-Arabic.pdf)

[Arabic.pdf](http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/recommendations/pdfs/FATF-40-Rec-2012-Arabic.pdf)

^{١٦١} مجموعة العمل المالي (فاتف FATF) هي منظمة حكومية دولية مقرها باريس، أنشئت في عام ١٩٨٩ من قبل وزراء الدول الأعضاء فيها. تتمثل مهام المجموعة في "وضع المعايير وتعزيز التنفيذ الفعال للتدابير القانونية والتنظيمية والتشغيلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتهديدات الأخرى ذات الصلة بنزاهة النظام المالي الدولي". ولديها ٣٧ من الدول الأعضاء، وانضمت

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وسعت مجموعة العمل المالي مهامها للتعامل مع موضوع تمويل الأعمال الإرهابية والمنظمات الإرهابية، واتخذت خطوة مهمة تمثلت في وضع التوصيات الخاصة الثماني المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب (والتي أصبحت لاحقاً تسعاً). ووافقت المملكة العربية السعودية في وقت لاحق على جميع التوصيات الـ ١٦٢. ويمثل تنفيذ هذه التوصيات الإطار المرجعي للالتزام المملكة العربية السعودية بالمعايير الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال. ووفقاً للأنظمة الأساسية في المملكة فإن استكمال الإجراءات النظامية اللازمة للمصادقة على الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية^{١٦٣} التي تتضمن إليها المملكة يجعل الأحكام الواردة فيها جزءاً من التشريع الداخلي للمملكة ويسري عليها ما يسري على القوانين الداخلية^{١٦٤}.

الطريق الطويل نحو قانون جرائم الإرهاب وتمويله

على الرغم من أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع في المملكة العربية السعودية، إلا أن الضرورة الملحة لاتخاذ تدابير تشريعية فعالة لقمع الإرهاب ومنع تمويله دفعت المملكة إلى الإسراع بتقنين قوانين وأنظمة جديدة. فأصدرت المملكة نظام مكافحة غسل الأموال في شهر آب/أغسطس من عام ٢٠٠٣ بهدف تجريم غسل الأموال وتمويل الأنشطة الإرهابية^{١٦٥}.

ودمج هذا النظام، مع لائحته التنفيذية، جميع القوانين الوطنية القائمة في مجالات غسل الأموال وأحكام الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة. وحدد القانون من خلال ٢٩ مادة الجرائم والعقوبات وواجبات ومسؤوليات المؤسسات المالية ومسؤوليها. وأنشأ وحدة لمكافحة غسل الأموال تسمى "وحدة التحريات المالية" بموجب توصيات مجموعة العمل المالي، ويكون من مسؤولياتها

المملكة العربية السعودية لمجموعة العمل المالي في آب/أغسطس ٢٠١٥ كعضو مراقب. للمزيد من المعلومات حول المجموعة، انظر الموقع الرسمي على الرابط: <http://www.fatf-gafi.org/home>

^{١٦٢} تمت الموافقة على التوصيات الأربعين الأولى لمجموعة العمل المالي من قبل مجلس الوزراء السعودي في قراره رقم ١٥ بتاريخ ١٧ محرم ١٤٢٠ هـ (الموافق ٤ أيار/مايو ١٩٩٩ م).

^{١٦٣} صادقت المملكة العربية السعودية على ١٣ من اتفاقيات وبروتوكولات الأمم المتحدة وانضمت إليها، ومنها "الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لعام ١٩٩٩" واتفاقيات إقليمية منها "الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام ١٩٩٨" و"معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي لعام ١٩٩٩" و"اتفاقية دول مجلس التعاون الخليجي لمكافحة الإرهاب لعام ٢٠٠٤".

^{١٦٤} تقرير المملكة العربية السعودية بشأن مكافحة الإرهاب (بتاريخ ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١)، مرجع سابق، ص. ٩.

^{١٦٥} صدر نظام مكافحة غسل الأموال بالمرسوم الملكي رقم م/٣٩ بتاريخ ٢٥ جمادى الثاني ١٤٢٤هـ، الموافق ٢٣ آب/أغسطس

٢٠٠٣ م، على الرابط: <http://www.nazaha.gov.sa/Library/Document/Regulations/Documents/3-13.pdf>

تلقي "البلاغات وتحليلها وإعداد التقارير عن المعاملات المشبوهة في جميع المؤسسات المالية وغير المالية"^{١٦٦}. وينص النظام أيضاً على جواز تبادل المعلومات التي تكشف عنها المؤسسات المالية وغير المالية بين تلك المؤسسات والسلطات المختصة في دول أخرى على أساس المعاملة بالمثل^{١٦٧}. وتختص المحاكم العامة بالفصل في جميع الجرائم الواردة في هذا النظام^{١٦٨}.

ويعرّف النظام جريمة غسل الأموال بأنها: "ارتكاب أي فعل أو الشروع فيه يقصد من ورائه إخفاء أو تمويه أصل حقيقة أموال مكتسبة خلافاً للشرع أو النظام وجعلها تبدو كأنها مشروعة المصدر"^{١٦٩}. ويعرّف النشاط الإجرامي بأنه "أي نشاط يشكل جريمة معاقب عليها وفق الشرع أو النظام بما في ذلك تمويل الإرهاب والأعمال الإرهابية والمنظمات الإرهابية"^{١٧٠}. وينص النظام على تجريم مرتكبي جرائم غسل الأموال في الأفعال التي تشمل:

(أ) إجراء أية عملية لأموال أو متحصلات، مع علمه بأنها ناتجة من نشاط إجرامي أو مصدر غير مشروع أو غير نظامي؛

(ب) نقل أموال أو متحصلات أو اكتسابها أو استخدامها أو حفظها أو تلقيها أو تحويلها، مع علمه بأنها ناتجة من نشاط إجرامي أو مصدر غير مشروع أو غير نظامي؛

(ج) إخفاء أو تمويه طبيعة الأموال أو المتحصلات أو مصدرها أو حركتها أو ملكيتها أو مكانها أو طريقة التصرف بها، مع علمه بأنها ناتجة عن نشاط إجرامي غير مشروع أو غير نظامي؛

(د) تمويل الإرهاب والأعمال الإرهابية والمنظمات الإرهابية؛

(هـ) الاشتراك بطريق الاتفاق أو المساعدة أو التحريض أو تقديم المشورة أو النصح أو التسهيل أو التواطؤ أو التستر أو الشروع في ارتكاب أي من الأفعال المنصوص عليها في هذه المادة^{١٧١}.

^{١٦٦} المرجع السابق، المادة ١١.

^{١٦٧} المرجع السابق، المادة ١٣.

^{١٦٨} المرجع السابق، المادة ٢٦.

^{١٦٩} المرجع السابق، المادة ١- (فقرة ١).

^{١٧٠} المرجع السابق، المادة ١- (فقرة ٧).

^{١٧١} المرجع السابق، المادة ٢. وتحدد اللائحة التنفيذية للنظام الأنشطة الإجرامية أو المصادر غير المشروعة أو غير النظامية التي يعد الاشتغال بالأموال الناتجة منها عمليات غسل الأموال وفق ما نصت عليه المادة ٢. ويستدل على وجود العلم من الظروف والملايسات الموضوعية والواقعية ليكون عنصراً من عناصر القصد الجنائي المكون لجريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة. وتشمل الأنشطة الإجرامية أو المصادر غير المشروعة أو غير النظامية التي يعد الاشتغال بالأموال الناتجة منها عمليات غسل

وتكون العقوبات للأفعال التي أدرجها هذا النظام كالتالي:

- عقوبة السجن مدة لا تزيد على عشر سنوات وبغرامة مالية لا تزيد على خمسة ملايين ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين، مع مصادرة الأموال والمتحصلات والوسائط محل الجريمة^{١٧٢}.

- تكون عقوبة السجن مدة لا تزيد على خمس عشرة سنة وغرامة مالية لا تزيد على سبعة ملايين ريال إذا اقترنت جريمة غسل الأموال بأي من الحالات الآتية:

(أ) إذا ارتكب الجاني الجريمة من خلال عصابة منظمة؛

(ب) استخدام الجاني للعنف أو الأسلحة؛

(ج) شغل الجاني لوظيفة عامة واتصال الجريمة بهذه الوظيفة أو ارتكابه الجريمة مستغلاً سلطاته أو نفوذه؛

(د) التغيرير بالنساء أو القصر واستغلالهم؛

الأموال ما يلي: (أ) الجرائم المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨م؛ (ب) الجرائم المنظمة الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجرائم المنظمة عبر الوطنية (اتفاقية باليرمو) الصادرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠م؛ (ج) الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لعام ١٩٩٩م، والتي تشمل على تمويل الأعمال الإرهابية والإرهابيون والمنظمات الإرهابية بشكل مباشر أو غير مباشر من مصادر مشروعة وغير مشروعة؛ (د) تهريب المسكرات أو تصنيعها أو المتاجرة بها أو ترويجها؛ (هـ) جرائم تزيف وتقليد النقود المنصوص عليها في النظام الجزائي على تزوير وتقليد النقود؛ (و) جرائم التزوير المنصوص عليها في نظام مكافحة التزوير؛ (ز) جرائم الرشوة المنصوص عليها في نظام مكافحة الرشوة؛ (ح) تهريب الأسلحة والذخائر أو المتفجرات أو تصنيعها أو الاتجار فيها؛ (ط) القوادة أو إعداد أماكن الدعارة أو الاعتياد على ممارسة الفجور والاستغلال الجنسي بما في ذلك الاستغلال الجنسي للأطفال؛ (ي) الجرائم المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالبشر؛ (ك) القرصنة؛ (ل) الابتزاز؛ (م) الاختطاف وأعمال التقييد وأخذ الرهائن غير المشروعة؛ (ن) القتل وإحداث جروح بدنية جسيمة؛ (س) جرائم البيئة؛ (ع) السلب أو السطو المسلح؛ (ف) السرقات والاتجار غير المشروع بالسلع المسروقة وغيرها؛ (ص) النصب والاحتيال؛ (ق) الاختلاس من الأموال العامة التابعة للجهات الحكومية أو التي تساهم بها الدولة، وكذلك الخاصة بالشركات والمؤسسات التجارية ونحوها؛ (ر) مزاولة الأعمال المصرفية بطريقة غير نظامية المنصوص عليها في المادة الثانية من نظام مراقبة البنوك؛ (ش) ممارسة الوساطة في أعمال الأوراق المالية بدون ترخيص والتداول بناء على معلومات داخلية المنصوص عليها في نظام السوق المالية؛ (ت) ممارسة الوساطة في أعمال التأمين بدون ترخيص المنصوص عليها في نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني؛ (ث) الجرائم المتعلقة بالأنشطة التجارية كالغش بالأصناف والأوزان والأسعار وتقليد السلع، والتستر التجاري المنصوص عليه في نظام مكافحة التستر التجاري، وتزيف المنتجات والقرصنة عليها؛ (خ) التهريب الجمركي الواردة في نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ (ذ) جرائم التهريب الضريبي. انظر نظام مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية على موقع وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وزارة التجارة والاستثمار للمملكة العربية السعودية على الرابط: <http://mci.gov.sa/MoneyLaundering/Pages/m01.aspx> وانظر: "تقرير التقييم المشترك للمملكة العربية السعودية، مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب"، مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ٤ أيار/مايو ٢٠١٠،

على الرابط: http://www.menafatf.org/MER/MER_SaudiArabia_Arabic.pdf

^{١٧٢} نظام مكافحة غسل الأموال (٢٠٠٣)، المرجع السابق، المادة ١٦.

هـ) ارتكاب الجريمة من خلال مؤسسة إصلاحية أو خيرية أو تعليمية أو في مرفق خدمة اجتماعية؛

و) صدور أحكام محلية أو أجنبية سابقة بالإدانة بحق الجاني، وبوجه خاص في جرائم مماثلة^{١٧٣}.

- يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة مالية لا تزيد على خمسمائة ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أدخل من رؤساء مجالس إدارات المؤسسات المالية وغير المالية أو أعضائها أو أصحابها أو مديريها أو موظفيها أو ممثليها المفوضين عنها أو مستخدميها ممن يتصرفون بمقتضى هذه الصفات بأي من الالتزامات الواردة في مواد هذا النظام، ويسري تطبيق العقوبة على من يزاول النشاط دون الحصول على التراخيص اللازمة^{١٧٤}.

- يجوز بحكم بناءً على ما ترفعه الجهة المختصة أن توقع على المؤسسات المالية وغير المالية التي يثبت مسؤوليتها وفقاً لأحكام المادتين (٢-٣) من هذا النظام غرامة مالية لا تقل عن مائة ألف ريال سعودي ولا تزيد على ما يعادل قيمة الأموال محل الجريمة^{١٧٥}.

- فيما عدا العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام يعاقب كل من يخالف أحكامه بالسجن مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة مالية لا تزيد على مائة ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين^{١٧٦}.

في حين أن هذا النظام ولائحته التنفيذية وفرا الأساس القانوني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المملكة العربية السعودية، إلا أنه نص على إمكانية مراجعة النظام لأغراض التحديث خلال خمس سنوات أو عندما تستدعي الحاجة^{١٧٧}. وكان هناك ما يبرر تعديل هذا النظام ليتوافق مع الإصلاحات القضائية التي شهدتها المملكة، بما في ذلك إنشاء "المحكمة الجنائية المتخصصة" في عام ٢٠٠٨ للنظر في القضايا المتعلقة بالإرهاب. وخضع هذا النظام ولائحته التنفيذية للمراجعة أيضاً من قبل مجموعة العمل المالي (FATF) لتقييم التقدم المحرز

^{١٧٣} المرجع السابق، المادة ١٧.

^{١٧٤} المرجع السابق، المادة ١٨.

^{١٧٥} المرجع السابق، المادة ١٩.

^{١٧٦} المرجع السابق، المادة ٢٠.

^{١٧٧} المادة ٢٨- (١) من اللائحة التنفيذية، انظر هامش رقم ٣٢.

في تنفيذ توصياتها الـ ٩+٤٠ والأحكام ذات الصلة من اتفاقيات الأمم المتحدة وقرارات الأمن الدولي.

وخلص تقرير التقييم المشترك الصادر عن مجموعة العمل المالي (FATF) ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF)^{١٧٨} بشأن مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب في المملكة العربية السعودية إلى أن المملكة تمتثل إلى حد كبير لمعظم توصيات المجموعة، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى تحسين إجراءاتها في تنفيذ توصيات أخرى. وفي الجانب القانوني، أوصى التقرير بالفصل بين مفهوم جرمي غسل الأموال وتمويل الإرهاب^{١٧٩}.

وقد أدت هذه المراجعات إلى سن نظامين جديدين. ففي عام ٢٠١٢، صدر نظام مكافحة غسل الأموال^{١٨٠} ليحل محل النظام القديم. ويحافظ النظام الجديد في مواده الـ ٣٢ على المواد الرئيسية من النظام القديم، إلا أنه يُدخل أحكاماً جديدة، بما في ذلك: إحالة اختصاص الفصل في الجرائم الواردة في النظام إلى المحكمة المختصة بدلاً من المحاكم العامة^{١٨١}؛ إضافة المزيد من الواجبات والمسؤوليات على المؤسسات المالية وغير المالية، بما في ذلك المنظمات غير الربحية^{١٨٢}؛ تطبيق أحكام النظام على السعوديين وغير السعوديين، وإضافة منع السفر للمواطنين السعوديين لمدة مماثلة لمدة العقوبة، والإبعاد للمواطنين الأجانب بعد قضاء مدة العقوبة^{١٨٣}.

وصدر النظام الثاني المتعلق بـ"جرائم الإرهاب وتمويله"^{١٨٤} في عام ٢٠١٣، ودخل حيز التنفيذ في شباط/فبراير ٢٠١٤. ويتكون النظام من ٤١ مادة، ويعرّف الإرهاب وتمويل الإرهاب والإجراءات لمكافحةهما. فيعرّف الجريمة الإرهابية بأنها "كل فعل يقوم به الجاني تنفيذاً لمشروع

^{١٧٨} مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) هي مجموعة إقليمية على غرار مجموعة العمل المالي (FATF)، أنشئت في البحرين عام ٢٠٠٤ بقرار حكومات الدول الأعضاء من أجل وضع الأنظمة والقواعد والإجراءات وللتعاون مع FATF لتحقيق الأهداف في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار السلاح. انظر الموقع الرسمي للمجموعة على الرابط:

<http://www.menafatf.org/arb/topiclist.asp?ctype=about&id=547>

^{١٧٩} تقرير التقييم المشترك للمملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص. ٤١، أنظر التقرير الكامل على الرابط:

http://www.menafatf.org/MER/MER_SaudiArabia_Arabic.pdf

^{١٨٠} صدر نظام مكافحة غسل الأموال بمرسوم ملكي رقم م/٣١ بتاريخ ١١/٥/١٤٣٣ هـ (الموافق ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢ م)، انظر نص النظام على الرابط:

<https://www.boe.gov.sa/ViewSystemDetails.aspx?lang=ar&SystemID=29&VersionID=280>

^{١٨١} المرجع السابق، المادة ٢٩.

^{١٨٢} المرجع السابق، انظر مثلاً المواد ٥-١٢.

^{١٨٣} المرجع السابق، المادة ٢٢.

^{١٨٤} نظام جرائم الإرهاب وتمويله، صدر بمرسوم ملكي رقم م/١٦ بتاريخ ٢٤/٢/١٤٣٥ هـ (الموافق ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣)، انظر نص النظام على الرابط:

<https://www.boe.gov.sa/ViewSystemDetails.aspx?lang=ar&SystemID=327&VersionID=305#search1>

إجرامي فردي أو جماعي بشكل مباشر أو غير مباشر، يقصد به الإخلال بالنظام العام، أو زعزعة أمن المجتمع واستقرار الدولة أو تعريض وحدتها الوطنية للخطر، أو تعطيل النظام الأساسي للحكم أو بعض مواده، أو الإساءة إلى سمعة الدولة أو مكانتها، أو إلحاق الضرر بأحد مرافق الدولة أو مواردها الطبيعية، أو محاولة إرغام إحدى سلطاتها على القيام بعمل ما أو الامتناع عنه، أو التهديد بتنفيذ أعمال تؤدي إلى المقاصد المذكورة أو التحريض عليها^{١٨٥}.

ويعرّف النظام جريمة تمويل الإرهاب بأنها "كل فعل يتضمن جمع أموال، أو تقديمها، أو أخذها، أو تخصيصها، أو نقلها، أو تحويلها - أو عائداتها - كلياً أو جزئياً لأي نشاط إرهابي فردي أو جماعي، منظم أو غير منظم، في الداخل أو في الخارج، سواء أكان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر من مصدر مشروع أو غير مشروع. أو القيام لمصلحة هذا النشاط أو عناصره بأي عملية بنكية أو مصرفية أو مالية أو تجارية، أو التحصيل مباشرة أو بالوساطة على أموال لاستغلالها لمصلحته، أو للدعوة والترويج لمبادئه، أو تدبير أماكن للتدريب، أو إيواء عناصره، أو تزويدهم بأي نوع من الأسلحة أو المستندات المزورة، أو تقديم أي وسيلة مساعدة أخرى من وسائل الدعم والتمويل مع العلم بذلك؛ وكل فعل يشكل جريمة في نطاق إحدى الاتفاقيات الواردة في مرفق الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، وبالتعريف المحدد في تلك الاتفاقيات"^{١٨٦}.

وتسري أحكام هذا النظام على كل شخص سعودي كان أم أجنبياً ارتكب - خارج المملكة - جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام ولم يحاكم عليها^{١٨٧}. ويعطي النظام لوزير الداخلية الصلاحيات بإصدار أمر بالقبض على من يشتبه في ارتكابه جريمة من الجرائم المنصوص عليها^{١٨٨}. ويعطي لجهة التحقيق صلاحية توقيف المتهم في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في النظام مدة أو مدداً متعاقبة لا تزيد في مجموعها على ستة أشهر، ولها التمديد ستة أشهر أخرى إذا تطلبت إجراءات التحقيق ذلك، ويرفع أمر التمديد إلى المحكمة الجزائية المتخصصة^{١٨٩}. وتتولى المحكمة الجزائية المتخصصة الفصل في الجرائم المنصوص عليها، ويجوز الاعتراض على أحكامها أمام دائرة متخصصة في المحكمة العليا^{١٩٠}. ويعطي النظام للمحكمة الحق في إصدار حكم غيابي في حق المتهم بارتكاب جريمة إذا بُلغ تبليغاً

^{١٨٥} المرجع السابق، المادة ١- (أ). وأثار اتساع هذا التعريف تحفظات مجموعات ومنظمات دولية لحقوق الإنسان.

^{١٨٦} المرجع السابق، المادة ١- (ب).

^{١٨٧} المرجع السابق، المادة ٣.

^{١٨٨} المرجع السابق، المادة ٤.

^{١٨٩} المرجع السابق، المادة ٥.

^{١٩٠} المرجع السابق، المادة ٨.

صحيحاً، وللمحكوم عليه حق الاعتراض على الحكم^{١٩١}. ويحق لكل متهم أن يستعين بمحام ممارس للدفاع عنه^{١٩٢}.

ومن خلال أحكامه الإجرائية والعامة، يمنح هذا النظام لوزير الداخلية والمحكمة المتخصصة السلطة الكاملة في مجمل عملية التنظيم والرصد والتحقيق والسجن والمحاكمة وتسليم المجرمين وبوضع الآليات اللازمة لتنفيذ قراري مجلس الأمن رقم ١٢٦٧ ورقم ١٣٧٣ والقرارات ذات الصلة.

الخلاصة

في حين أن المملكة العربية السعودية تخوض حربها على الإرهاب على جميع الجبهات لتحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في القضاء على هذا التهديد العالمي المدمر، يبقى الجانب القانوني لهذه الحرب لا يقل أهمية عن الجوانب الأخرى من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، سنت المملكة العربية السعودية قوانين وأنظمة صارمة وحازمة لقمع الإرهاب وقمع تمويله وفقاً لالتزامها بتنفيذ أحكام اتفاقيات وبروتوكولات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتمويله، بالإضافة إلى توصيات مجموعة العمل المالي (٤٠+٩) التي تشكل المعايير الدولية لكبح غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

إن القضاء على الإرهاب ليست مهمة سهلة، إلا أن توفير القاعدة القانونية يعد خطوة هامة في الطريق الصعب والطويل نحو تحقيق هذه الغاية، وهو ما تقوم به المملكة العربية السعودية من خلال تجريم جرائم الإرهاب وجرائم تمويله.

^{١٩١} المرجع السابق، المادة ٩.

^{١٩٢} المرجع السابق، المادة ١٠.

المغرب وسياسات مكافحة الإرهاب من الأمني إلى الشمولي

أ. د. خالد شكرأوي بالتعاون مع أ. د. المصطفى الرزرازي

الإرهاب القابع في مشاعرنا

قبل أشهر، خلد المغاربة ذكرى العملية الإرهابية التي طالت الدار البيضاء قبل ١٣ سنة في ١٦ أيار ٢٠٠٣، وهي كانت ولا زالت تمثل جرحا في ذاكرة المغاربة، وفي ذاكرة مدينة الدار البيضاء. التي تتعافى يوما تلو الآخر من الجرح، وتقاومه كباقي أقاليم المملكة بشموخ إرادة البناء المتواصل على مختلف الواجهات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية والدينية والحقوقية.

لكن في نفس الآن، يبدو أن التدافع القائم بين الفكر الاستتصالي الذي لا يؤمن بالحوار وبين الفكر المتسامح والحدائي مستمر، يساهم في استمرار آلية التوليد عند الطرفين، وإن اختلفت المسارات والطرق. وبهذا المعنى فالفكر الجهادي لا زال يجد له، للأسف، أتباعا داخل مجتمعنا. وداخل هذا السياق تكررت حوادث إرهابية متفرقة أخرى داخل مدن الدار البيضاء عام ٢٠٠٧، ثم مكناس ومراكش عام ٢٠١١. وبرجعنا إلى الوراء هناك عملية تفجير فندق أطلس أسني بمراكش في ٢٠ آب ١٩٩٤ كجزء من المحاولات الأولى لإقحام المغرب في الظاهرة الإرهابية^{١٩٣}.

صحيح أن وتيرة التهديد ضاقت اليوم، من حيث هي تهديدات تريد أن تتال من الأمن العام للمجتمع وللدولة، لكنها تهديدات تظل قائمة مع ذلك، من حيث وجود إمكانيات للاختراق وتحقيق أضرار اقتصادية أو بشرية محدودة أو كبيرة. وقد تستمر هذه التهديدات من خلال التنظيمات الإرهابية المحسوبة على تنظيم دولة الخلافة أو ما يسمى إعلاميا بتنظيم داعش. حين يلوحون بين الفينة والأخرى بضرب المغرب^{١٩٤}.

إن استمرار التهديدات والرغبة في تأمين استمرارية الفاعلية، هي معادلة صعبة، لأن التهديدات الإرهابية التي تلت مرحلة ما بعد مقتل ابن لادن وولادة تنظيم الدولة الإسلامية بالعراق وسوريا،

^{١٩٣} المصطفى الرزرازي وآخرون، الكتاب الأبيض عن الإرهاب في المغرب، الفريق الدولي للدراسات الإقليمية والاقليمية والصاعدة، طوكيو اليابان، الطبعة العربية، دار النشر ردمك، الرباط، ٢٠١٥، ص. ٣٨ - ٤٠

^{١٩٤} كان آخرها مثلا الربط المصور الذي هدد فيه أحد أتباع تنظيم داعش ضرب الرباط:

https://www.youtube.com/watch?v=Dttm-h_LqG4 أنظر أيضا الإرهاب يترصص بشمال إفريقيا، البيان، عدد ١٢٦٤٨، ٣ فبراير ٢٠١٥، ص. ٣٠-٣١: <http://www.alriyadh.com/1022931>

الذي تحول إلى تنظيم دولة الخلافة، هي آلية لتوليد التهديدات من الخارج، حيث تنهج سبل الاستقطاب من داخل الفئات الهشة^{١٩٥}، ثم تستعين بعمليات التسلل التي تستهدف زعزعة أمن البلاد. وهو ما تابعناه أو ما استقرئنا تفاصيله من خلال مجمل العمليات التي قامت بها الأجهزة الأمنية المغربية خلال السنتين الأخيرتين^{١٩٦}.

في مقابل ذلك، يجد المغرب كغيره من دول العالم نفسه أمام ظاهرتين أخريين، الأولى الاستقطاب عبر الإيحاء الذاتي، والاستجابة الذاتية للخطاب الدعائي للجماعات الجهادية، وهو ما تدعوه وسائل الإعلام بالذئب الشارد^{١٩٧}، ثم ظاهرة الإرهاب داخل السجون.

من يتحمل المسؤولية؟ المسؤولية مشتركة، يتقاسمها التاريخ والفاعلون، وهي خلطة يتداخل فيها الفقر، مع الأيديولوجية مع الإغراء بمعناه النفسي، مع وجود تيارات عابرة للقارات وللأقاليم تتقاطع في تصوراتها للعالم بطريقة عنفية، مختزلة وشوفينية.

وُلد وتنازل الفكر الجهادي على مرور أكثر من سبعة عقود، ونسج علاقات خاصة مع النص الديني، وكسب أتباعا من كل بقاع العالم الإسلامي، ثم تمدد إلى الثغور ليخترق فيما بعد النسيج الاجتماعي الغربي^{١٩٨}. ثم بدأ يتفرع إلى جماعات صغيرة تتناثر أحيانا وتتجمع أحيانا أخرى حسب الحقبة وحسب المناخ الدولي العام.

بالمقابل نجد هناك فاعلين أو لاعبين دوليين، استغلوا لفترة من الزمن الفكر الجهادي لضرب الحركات الشيوعية^{١٩٩}، كما حدث العكس. ثم تطور آلية استغلال النشاط الإرهابي في تدبير بعض الأزمات التي يعيشها عالمنا المعاصر بطريقة غير أخلاقية^{٢٠٠}.

^{١٩٥} على الرغم من ان هذا التفسير بدا في التراجع، حيث لم تعد الهشاشة والانعزال والعزل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والديني احد الأسباب المباشرة في التعبئة والانخراط ضمن التنظيمات المتطرفة أوالجهادية.

^{١٩٦} بيان وزارة الداخلية المغربية بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١٦ حول عن تفكيك خلية موزعة على تسع مدن وبحوزتها أسلحة كانت تستعد لتنفيذ "مخطط إرهابي خطير يستهدف استقرار المملكة".

وأخر بيان - ١٣ و ١٨ أيار ٢٠١٦ - هو تفكيك خلية في الشمال المغربي والمغرب الشرقي يتزعمها منتم لتنظيم الدولة من جنسية تشادية القي عليه القبض بمنزل مؤمن بمدينة طنجة، ومن اعضاء الخلية مغاربة وجزائريون، وتظهر المحجوزات خطورة مخططات هذه الخلية، حيث هناك عدة مواد لتصنيع المتفجرات، وتسجيلات ومعاينات لاماكن التفجيرات المرتقبة.

^{١٩٧} Ramon Spaaij, Understanding Lone Wolf Terrorism: Global Patterns, Motivations and Prevention, Springer. 2012, also Pantucci Raffaello, A Typology of Lone Wolves: Preliminary Analysis of Lone Islamist Terrorists. International Centre for the Study of Radicalisation and Political Violence, 2012

^{١٩٨} المصطفى الرزازي وآخرون، الكتاب الأبيض حول الإرهاب في المغرب، الفريق الدولي للدراسات العابرة للأقاليم و الأقاليم الصاعدة. دار النشر ردمك، الرباط. ٢٠١٥

^{١٩٩} خالد شكراوي ومحمد حاتمي (مترجمان)، الطوزي محمد، الملكية والإسلام السياسي، الدار البيضاء، نشر الفنك، ٢٠٠١.

في حالة المغرب، شهد هذا البلد أيضا حركات دينية متعصبة في منتصف الستينيات من القرن العشرين، تطورت فيما بعد لتتحول إلى آلة استقصائية كما جسدت ذلك حركة الشبيبة الإسلامية، لكن بعد حادثة مقتل عمر بن جلون أحد كبار رواد ومناضلي اليسار المغربي^{٢٠١}، عرفت هذه الحركة حالة تفتيت، عكستها موجات الانقسام والهجرة أو الانعراج، كما تشير إلى ذلك تنظيمات مثل التبين، وحركة المجاهدين المغاربة، والصراط المستقيم والتكفير وجماعة التكفير والهجرة و "الجماعة الإسلامية المقاتلة بالمغرب" و "الخيار الإسلامي" وحزب التحرير وغيرها^{٢٠٢}.

إن تفكيك المؤسسات الأمنية المغربية لأكثر من ١٥٠ خلية إرهابية منذ سنة ٢٠٠٠ شكل مادة دسمة للباحثين مكنتهم، بحكم التراكمات، أن يخرجوا باستنتاجات مبنية على وقائع، أولها يقضي تماما على تفسيرات أقربها إلى التبرير من التفسير. إذا كان أغلب انتحاريي ١٦ أيار ٢٠٠٣ ينحدرون من أوساط فقيرة، ما دعا البعض إلى ربط ظاهرة الإرهاب بالفقر والتهميش^{٢٠٣}، فإن تصفح لائحة المتورطين في أعمال إرهابية لاحقة تفند ذلك لأن أغلبهم ينتمون إلى أوساط مستقرة في ما يخص المستوى الاجتماعي، وفي بعض الأحيان إلى أوساط راقية. كما أن غالبية المحكومين في قضايا الإرهاب بدؤوا ممارساتهم "بالتعزيز" انطلاقا من مفهوم النهي عن المنكر. هكذا يشكل الوازع الأخلاقي في غالب الأحيان المدخل إلى المنهج التكفيري - الاستقصائي، الذي يؤدي حتما إلى استباحة العنف الممنهج والمنظم. في هذا السياق، يوضح مسار الإرهابيين أن أغلبهم تدرّج عبر تنظيمات هي نفسها تدرجت في بنائها الفكري ومشروعها السياسي، مما يستدعي فتح نقاش حول علاقة الفكر المتطرف بعملية التأسيس الفكري للفعل الإرهابي.

²⁰⁰ Michel Bugnon-Mordant États-Unis, la manipulation planétaire, Favre, 2003. Bonnet Olivier, Sarkozy, la grande manipulation: dénonciation d'une imposture, Les Points sur les I, 2008.

^{٢٠١} الطوزي محمد، الملكية والإسلام السياسي، ص. ٢٢٦-٢٤٢.

- في حين لم يهتم كبار الباحثين في الغرب بالمسألة عند ولادتها، ونموذج الدراسة القيمة لجون واتروري حول المغرب سنة ١٩٦٨، والتي لم يتطرق فيها قط لاستغلال واستعمال النظام المغربي للجانب الديني والمتطرف منه في مواجهة اليسار، انظر جون واتروري، أمير المومنين، الملكية والنخبة السياسية المغربية، ترجمة عبد الغني أبو العزم، عبد الاحد السبتي، عبد اللطيف الفلق، مؤسسة الغني، الرباط، ٢٠٠٤، ص. ٣٦٧ وما بعدها.

- نفس الإشكالية يمكن متابعتها في مختلف الدول العربية والإسلامية التي لم تكن على النهج الماركسي لو الاشتراكي. مع بعض التناقض في ما يخص دول عربية أخرى مثل الجزائر التي طورت آليات الجامعة الإسلامية في سبعينيات القرن العشرين، أيام الرئيس الراحل الهواري بومدين، حيث كان ذلك على سبيل المثال مجال للقاء وترعرع بعض عناصر الاخوان مثل القرضاوي والغنوشي، وليبيا على عهد القذافي والتي اعتنت بتنظيم كتائب وجامعات اسلامية ودعاية في نفس الشأن للقائد الزعيم في مشروعه الافرقي ومحاولات الاسلامة بالإغراء.

^{٢٠٢} الكتاب الابيض عن الارهاب في المغرب، ص. ٣٠-٣٤.

^{٢٠٣} المصطفى الرزازي، الديناميكيات النفسية عند الانتحاريين الجهاديين، أطروحة دكتوراه في علم نفس الإكلينيكي، جامعة محمد الخامس، الرباط، ٢٠١٤.

لقد ذهب كثيرون من المجاهدين المغاربة إلى مناطق التوتر، مثل أفغانستان والبوسنة والسودان وغيرها^{٢٠٤}، ولما عاد بعضهم، حاولوا إعادة هيكلة أنفسهم كأقطاب للفكر السلفي الجهادي، ومنهم من حفظ صلات الربط المادي أو بالولاء لتنظيم القاعدة. وطبعا مع الموجة الجديدة التي تزامنت مع تفكك مفهوم التنظيم القطري في الفكر الجهادي الهادف إلى قلب الأنظمة، مرورا بمفهوم التنظيم العالمي كما نظر له الظواهري وبين لادن، نشهد اليوم عودة إلى مفهوم الخلافة الواحدة، المبني على آليتي التمكين والاستخلاف المركزيين^{٢٠٥}، مع بناء شبكة "الإمارات" كلما توفق الموالون بمختلف بقاع العالم الإسلامي من تدبير مجال جغرافي ولو صغير.

إن المسؤولية هي مشتركة بين الجميع، أجهزة أمنية ومواطنين وهيئات حكومية ومدنية وإعلام وفقهاء. إذ من الحيف تحميل مؤسسات الدولة الأمنية أسباب تردي المتابعة الفكرية للفكر الجهادي ومحاربه ونقده، كما لا يمكن أن نحمل الدولة استغلال بعض الفعاليات العلمانية داخل المغرب، للحرب ضد الإرهاب من أجل تصفية حساباتها مع الإسلام عقيدة وقيما.

هنا، وفي تقديرنا، يمكننا إعادة طرح سؤالك عن المسؤوليات ليس من باب تعليق المسؤولية على طرف دون آخر، ولكن من باب توزيع المسؤوليات على أساس الإحساس بالمواطنة.

النص الديني وولادة العنف الجهادي

النص الديني الإسلامي متحرر من المؤسسات، وهنا تكمن قوته كما تكمن خطورة تأويله الخاطيء. تحييد النص الديني إذن عن السياسة هي مهمة باءت بالفشل في مختلف الأقطار الإسلامية، لأن المتن الديني الإسلامي ممتلئ بلحظات سياسية. خاصة عندما يتعلق الأمر بالعلاقات بين المجتمع والدولة، وبين الدول^{٢٠٦}. لقد حاكت التيارات الدينية المتطرفة منذ ثلاثينيات القرن الماضي أدبيات سارت في اتجاه بناء نظرة للعالم تتأسس على ضرورة الحكم بما أنزل الله^{٢٠٧}، تلتها تأسيسات لتقسيم العالم إلى دار سلم ودار صلح و دار حرب^{٢٠٨}، لتعود نحو

^{٢٠٤} الكتاب الابيض عن الارهاب في المغرب، ص. ٤٣-٦٠.

^{٢٠٥} Atlantic Council, Briefing on Moroccan-European Counterterrorism Cooperation, on December 7, 2015.

^{٢٠٦} حول هذا الموضوع وحول المجال المغربي وعملية التداخل بين الدين والمؤسسات السياسية، ينظر محمد الطوزي، الملكية والاسلام السياسي في المغرب، ص. ١٥-١٥٥.

^{٢٠٧} من أهم المؤصلين الحركيين لهذا المفهوم نذكر مثلا عبد القادر عودة، الإسلام وأوضاعنا القانونية، الطبعة الثانية ١٩٦٧.

^{٢٠٨} محمد بن عبد السلام الأنصاري، مصطلحات شرعية: دار الإسلام ودار الكفر.

تأطير المجتمع المحلي وتصنيفه إلى مجتمع إسلامي وآخر جاهلي^{٢٠٩}، وآخر مفتون^{٢١٠}. ثم في لحظات الحشد والتوتر، تناسلت التنظيرات الجهادية لتبني عتبة فاصلة بين "من هم معنا" و"من هم ضدنا"، تأسيسا على مقولة الولاء والبراء^{٢١١}.

لكن في مقابل ذلك، ظل علماءنا وفقهائنا يستكينون إلى قناعاتهم بأنهم إلى جانب الحق، دون أن يقوموا بجهد لحماية هذا الحق وتأمينه. لقد ظلوا يستصغرون من ضل من الشباب والتحق بجماعات التكفير والاستئصال، على اعتقاد أنهم -الفقهاء والعلماء- "الأحق" فهم إذن "الأقوى". وعلى امتداد الزمن، تفرعت الجماعات الجهادية، واستقوت، وحصنت نفسها ضد العلماء انطلاقا من منطق وقولة إن العلماء هم "فقهاء السلطان"^{٢١٢}. وفي غفلة من أمرنا وجدنا المكتبات الإسلامية على امتداد العقود مليئة بتنظيرات تسير في اتجاه تعزيز منظمة التفكير الجهادي.

منذ حوالي عشر سنوات، قامت الهيئات الدينية بعدد من الدول العربية بمحاولة رائدة لنقد الفكر الجهادي المتطرف، وحاولت أن تركز على نقد وتفكيك المفاهيم الأساسية التي يتأسس عليها الفكر الاستئصالي مثل الجاهلية والحاكمية والولاء والبراء وغيرها. لكن في قراءة أولية للمشروع الرائد، نلاحظ أن المجهود لم يتابع، وظلت المتابعة فيه محدودة فيما توافر من أدبيات الجماعات الجهادية خلال سبعينيات وثمانينات القرن الماضي، دون أن تواكب عملية النقد هذه، ما توالد من أفكار جهادية متجددة في كتب ومواقع التنظيمات الجهادية، وتحديدًا مع تنظيم دولة الخلافة الإرهابي والتنظيمات الجديدة المتحالفة معه^{٢١٣}.

طبيعة التهديدات الإرهابية بالمغرب

بشكل عام الشر والخطر الإرهابي واحد، يتأسس على قواعد تكاد تكون مشتركة، وإن اختلفت مشتقاتها وتباينت وسائل عملها.

^{٢٠٩} سيد قطب، معالم في الطريق. دار الشروق، ١٩٧٣.

^{٢١٠} الزبير خلف الله. لتغيير: آلياته ووسائله في المنهاج النبوي للإمام عبد السلام ياسين. في ندوة التغيير في فكر الإمام عبد السلام ياسين. يوم السبت ١٣ دجنبر ٢٠١٤ بمقر الجماعة في مدينة سلا.

^{٢١١} محمد بن سعيد القحطاني، الولاء والبراء في الإسلام. منشورات الدرر. بدون تاريخ.

^{٢١٢} دراسة التجارب التاريخية لمعارضة أو ما يعتبر تمرد الفقيه على السلطان مهمة للغاية في فهم الوضع الراهن، محمد الطوزي، المرجع نفسه، ٤١-٦١.

^{٢١٣} نماذج محدودة الاثر، جمهورية مصر العربية وزارة الداخلية، مكافحة الارهاب والتطرف و أسلوب المراجعة الفكرية إعداد رائد / محمد حمزة، ٢٠١٢ - دور التربية في مكافحة التطرف والإرهاب إعداد. أ د محمد بن عمر بازمول عضو هيئة التدريس بجامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة - الاستراتيجية السعودية للجنة في مكافحة الإرهاب الوقاية وإعادة التأهيل والنقاها، كريستوفر بوشيك، مؤسسة كارنغي، ٢٠٠٨. موقع السكنية تحت إشراف وزارة الشؤون الإسلامية للسعودية:

<http://www.assakina.com/about-php>

في الحالة المغربية، ظلت التهديدات إلى فترة طويلة منحسرة في الخلايا المتولدة من داخل المجتمع المحلي، إضافة إلى تهديدات الوافدين المتسللين من أجنب، أو مغاربة سواء من الذين كانوا في جبهات القتال: أفغانستان، العراق، ثم سوريا وليبيا ومالي لاحقاً^{٢١٤}، أو من الذين تم استقطابهم في ديار الهجرة الأوروبية، فتم استقطابهم لتنفيذ مهمات إرهابية بعدة مناطق بالعالم الإسلامي^{٢١٥}.

وفي جهة أخرى، كان للجوء العناصر الجهادية إلى مجال الساحل والصحراء، خاصة بلاد القاعة في الغرب الإسلامي التي ترعرعت في الجزائر وكانت لها أدرع في كافة دول المغرب، والتي شكلت عماد السنوات العشر من ما شابه الحرب الأهلية بالجزائر في نهاية القرن الماضي. إن استقرار عناصر القاعة بالشمال من مالي بسبب معاهدات تسوية الصراع مع الجماعات الطوارقية منذ لقاءات الجزائر وتمنراست : ٢٠٠٥-٢٠٠٦ وما بعدها، ساهم في إخلاء منطقة الأزواد من سلطة المراقبة المالية بخروج الشرطة والدرك والجيش من المنطقة، إذ إن اتصال هذه الجماعات الجهادية بعناصر إجرامية وعصابات التهريب والمخدرات والسلاح وتجارة البشر والهجرة السرية وبالثوار الطوارق، مكن من تكوين تحالفات مرحلية وصيد مادي مهم للجهاديين، ومع انهيار النظام الليبي أصبح المجال مفتوحاً لتجارات خطيرة وعابرة للحدود، وهو ما مكن من دخول القاعة في حلبة الصراع بالبلاد المالية وما لاحقها من تنظيم الخلافة في كافة منطقة الساحل والصحراء وارتباطها ببلدان المغرب^{٢١٦}، بالرغم من التدخل الإفريقي والفرنسي بعد عمليتي سيرفال وبرخان^{٢١٧}، علماً بأن هاتين العمليتين وإن أوقفنا مرحلياً ومؤقتاً مشروع

^{٢١٤} محمد محمود ابو المعالي، القاعة وحلفاؤها في أزواد النشأة والتوسع، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٤.

^{٢١٥} حول الخلايا الإرهابية التي عرفها المغرب وكونولوجية تفكيكها ينظر الكتاب الأبيض حول الإرهاب في المغرب، ص. ٧٩-٢٨٧

^{٢١٦} أحد رواد تنظيم القاعة في الساحل هدد مرارا المغرب بعمليات جهادية، وهو المدعو أبو الوليد عدنان الصراوي، أحد قيادي شبيبة البوليزاريو، والمنظم لجماعة بلمختار إلى أن اختلف معه وانعزل عنه، في حين استعاد بلمختار علاقاته التي كانت متوترة مع القاعة في بلاد الغرب الإسلامي.

^{٢١٧} أعددت عدة أبحاث وتقارير ضمن فريق بحثنا بجامعة محمد الخامس بالرباط، وعلى سبيل الحصر ينظر:

-CHEGRAOUI Khalid, « le Maghreb et l'Afrique, une histoire mouvementée ; continuité et conflits de l'interrégional au continental : le Maroc en voisinage », in *les identités régionales et la dialectique Sud-Sud en question*, Dakar, CODESRIA, 2007, p. 49-63.

-Défis stratégiques et sécurité au sahel Sahara, le rôle du Maroc, Assemblée parlementaire de l'OTAN sous-commission sur la gouvernance démocratique (CSDSG) et sous-commission sur la transition et le développement (ESCTD), chambre des Conseillers, Rabat, Maroc, 15 avril 2014.

-« De la Tunisie à la Libye : analyse de deux approches de gouvernance politique et sécuritaire » in *Les perspectives des évolutions post-printemps arabe dans la région MENA*, GRESS, Fondation Hanns Seidel, 5 juin 2015, MARRAKECH.

الجهاديين والاستتصاليين لقيام كيان شمال دولة مالي، فإنهما لم تقضيا تماما على وجودهم، بل بالعكس أدتا إلى توزيعهم وتشتيتهم في الجوار وخاصة في الجنوب الليبي، وعناصر متفرقة وأحيانا مختلطة مع عموم سكان المنطقة أو في مناطق اللجوء في الساحل والصحراء في انتظار تراجع المراقبة الأمنية العسكرية الفرنسية والإفريقية. وهو ما بدأ يحدث مؤخرا مع تنامي العمليات العسكرية للحظية في مالي وبوركينا فاسو والكويت ديفوار. في نفس الوقت، بدأ التهديد واضحا على المغرب عامة وأيضا المجال الاوروبي خاصة بعد عمليات خطف الرهائن وتهديد المصالح الفرنسية أساسا بدول الساحل.

لكن على مستوى الخصوصيات، يجب الإقرار، بأن المغرب هو البلد العربي الإسلامي الوحيد الذي لم تتوفق فيه التنظيمات الإرهابية من خلق بؤر مجالية لها، تتخذها مواقع للتدريب والهجوم والتموقع. إن الخلايا الإرهابية في المغرب تتبع نموذج الخلايا النائمة داخل المجال الحضري بشكل خاص، وإن كانت محاولات التوسع داخل المناطق الجبلية كانت في الحسبان، لكنها باءت بالفشل^{٢١٨}.

على مستوى آخر، المعطى الجديد، هو تزايد وتنامي التهديدات من ليبيا ومن الساحل والصحراء، خاصة في غياب التعاون والتنسيق الأمني مع جيراننا في الجزء الشرقي للمملكة^{٢١٩}.

-EL Moussaoui EL Ajaoui, " Les enjeux stratégiques du Maroc dans l'espace Sahélo Saharien », Le Maroc dans la géopolitique africaine, Institut des études africaines, Rabat, Mai 2015.

-«Architecture sécuritaire dans l'espace saharien », Bamako -3, 4 Décembre 2013.

-« Dialogues sécuritaires dans l'espace Sahélo saharien. Repenser la sécurité sous régionale. « Les défis et enjeux sécuritaires au Maroc », Etude interne an collaboration avec la Fondation F. Ibert et le SIPRI, 2016.

-« Les crises sahélo-sahariennes : germes de la balkanisation ». Revue des FAR. N° 356, 2013.

-« les enjeux du Maroc dans l'espace sahélo saharien ».Colloque : le Maroc dans les nouveaux enjeux africains. 20ème session du GERM. Rabat. Octobre, 2015.

-Al-Qaida au Maghreb islamique et les enjeux géostratégiques en Méditerranée occidentale. Colloque «Ceuta, Melilla et les Iles méditerranéennes à lumière des expériences internationales et du droits international » Rabat 25 septembre 2010.

^{٢١٨} نفس المرجع والصفحات

²¹⁹ CHEGRAOUI Khalid, in Institut Royal des Etudes Stratégiques en coopération avec Konrad-Adenauer-Stiftung - Rabat, La sécurité au Sahel après la crise du Mali Quels enjeux et défis pour les pays régionaux et internationaux? Séminaire international organisé le 28 mars 2014 à Rabat.

- Khalid CHEGRAOUI, Boko Haram un mouvement opportuniste, LE MATIN, 11 September 2014.

-Le terrorisme, problématique d'une définition, le MATIN, 16.05.2005

-Les nouveaux Talibans de la Corne de l'Afrique, Libération, 15 juin 2006.

أضف إلى كل هذا، قدرة تنظيم دولة الخلافة، إرساء استراتيجية جديدة، مآلها هو تشجيع المجاهدين على البقاء في ديارهم، والعمل بسرية كاملة، إلى حين تنفيذ ضربات من الداخل. هذا المعطى يزيد المخاوف على اعتبار أن عملية التتبع والمراقبة والحيطرة تقتضي عملا استخباراتيا مستمرا وقاعديا من أجل ضبط المجال الحضري، وهي مهمة ممكنة لكنها معقدة^{٢٢٠}. في هذا النطاق تلعب الاستخبارات والاستعلامات التقليدية المرتبطة بالعنصر الإنساني دورا مهما وحاسما ومكملا للمراقبة الإلكترونية التي بدأت تشكل العمود الفقري لكثير من الأجهزة الأوروبية مما عرض الأمن القومي لهذه الدول لمخاطر كبرى نظرا لمحدودية نتائج العمل الاستخباراتي الإلكتروني.

ما يخشاه المغرب اليوم أيضا، هو أن تلعب الخلافات مع الجزائر دورا في تعميق حالة التراخي الأمني في ضبط ومراقبة حدوده مع المغرب. لقد ظهرت مؤشرات تؤكد أن القيادة العسكرية الجزائرية تورطت في دعوة المختار بلمختار إلى ضرب مصالح المغرب، مقابل عدم الهجوم على المصالح الجزائرية. إنه منطق المؤامرة، وهو يزيد من قلق المغرب بكل تأكيد^{٢٢١}.

رأي صريح في المراجعات

المراجعات أمر إيجابي يعكس ديناميكية الحوار الممكن بين مختلف فعاليات المجتمع والدولة، بما يشمل رعاياها المذنبين سابقا. وهي آلية مهمة لإعادة الإدماج أيضا.

فقط، هناك تحفظ في أمرين، الأول، هو أن المراجعات، يجب أن تتضمن الاعتذار الشامل عما اقترفه المذنب تجاه الدولة والمجتمع على حد سواء، فلا يكفي الاعتذار للدولة حتى يطلب من المجتمع قبوله وإعادة إدماجه. ثانيا، أن لا تكون المراجعات، ذريعة للتصل من العقوبة على ما يرتكبه المذنب من جنایات يوطرها القانون الجنائي. ممكن أن تفضي المراجعات إلى التخفيف، لكن ليس إلى إسقاط الحق المدني في المتابعة الجرمية.

المقاربة المغربية في دفع التطرف والإرهاب

^{٢٢٠} الرزازي المصطفى، التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب، الأليات المتداخلة. المنتدى المغربي الإسباني الأول لمكافحة الإرهاب.

المؤسسة العربية للثقافة. مدريد. ٥ ماي ٢٠١٦

^{٢٢١} <https://wikileaks.org/clinton-emails/emailid/12095>

إن المقاربة الشمولية التي تبناها المغرب منذ أحداث ٢٠٠٣، أبانت عن جدواها. إذ هي تشمل إعادة هيكلة الحقل الديني^{٢٢٢}، وفي هذا الإطار أعيد ترتيب القطاعات المشرفة عليه وإحداث أخرى مع توزيع وتوضيح المهام القطاعية:

- إحداث مديرية المساجد
- إحداث مديرية للتعليم العتيق
- هيكلة المجلس العلمي الأعلى (٢٢ أبريل ٢٠٠٤)
- إحداث الهيئة العلمية المكلفة بالإفتاء (٢٢ أبريل ٢٠٠٤)
- إعادة هيكلة رابطة علماء المغرب بالرابطة المحمدية لعلماء المغرب (٣٠ أبريل ٢٠٠٤)
- خلق إذاعة محمد السادس للقرآن الكريم (١٦ أكتوبر ٢٠٠٤)
- إطلاق قناة محمد السادس للقرآن الكريم والموقع الإلكتروني لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (٢ نونبر ٢٠٠٥)
- إعادة تنظيم مؤسسة دار الحديث الحسنية لتصبح معهد دار الحديث الحسنية (٢٤ غشت ٢٠٠٥)
- تأسيس مركز تأهيل و تكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات ٢٠٠٥_٢٠٠٦

^{٢٢٢} عرف المغرب تطبيق سياسة دينية جديدة من خلال تأهيل وإعادة التأهيل وتنظيم ومراقبة الحقل الديني العمومي ارتباطا بالسياسة التي رسم ملامحها العامة خطاب الملك في ٣٠ أبريل ٢٠٠٤.

"ممكن قراءة توجهات السياسة الدينية من خلال المجهود الذي بذلته الدولة في مجال التعليم الديني، بحيث واصلت الوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية سعيها إلى تحسين جودة التربية و التكوين بالتعليم العتيق، حيث قامت بتقديم حصص الدعم في العلوم الحديثة والمواد الأجنبية التي استفاد منها ما يفوق الألف من الطلبة والتلاميذ بأربع وخمسين مؤسسة عتيقة خلال ٢٠٠٥، ومن جهتها، واصلت مديرية التعليم العتيق بالوزارة عقد دورات تكوينية لشيوخ وفقهاء المدارس العتيقة فعقدت دورتين : خصصت الأولى لتزويد الفقهاء بمعارف حول التسبير الإداري والمالي للمؤسسات التعليمية، في حين هدفت الثانية إلى مدهم ببعض مناهج التعليم العصرية، وذلك في انتظار القيام بإجراءات أكثر جدية وإصدار المراسيم التطبيقية لقانون التعليم العتيق طبقا لما ورد في خطاب ٣٠ أبريل ٢٠٠٤.

كما شهدت سنة ٢٠٠٥ انطلاق الدراسة للفوج الأول من برنامج تكوين ١٥٠ إماما و ٥٠ مرشدة في كل سنة، ومعلوم أن المتخرجين والمتخرجات من هذا التكوين سيوظفون بواسطة عقد عمل مع الدولة وسيتقاضون نفس الأجر والتعويضات المخولة لمتصرف مساعد (السلم العاشر). تمت أيضا، إعادة النظر في منظومة التكوين داخل دار الحديث الحسنية التي أصبحت تابعة لوزارة الأوقاف، وذلك لاستقطاب جيل جديد قادر على القيام بالمهام الجديدة، وأهمها، تنمية قدرات الإبداع والإقناع لدى العلماء المرتبطين بالمؤسسة الرسمية، وتأهيلهم من أجل التعاطي مع الواقع الإعلامي ومنافسة تعددية الخطاب الديني وجاذبيته، والمبتوث عبر قنوات تملك كل إمكانيات الانتشار والإشهار، خصوصا بعد أن تعزز الإعلام الوطني بإحداث قناة محمد السادس للقرآن الكريم بتاريخ ٠٢ نونبر ٢٠٠٥ بهدف المساهمة في تعزيز الدور التربوي للإعلام السمعي البصري العمومي، وجعله أداة أساسية لصيانة هوية الأمة المغربية وإبراز الوحدة العقائدية للأمة، وإحداث موقع للوزارة على شبكة الانترنت في إطار "الحرص على إبراز الوحدة العقائدية للأمة". عبد الحكيم ابو اللوز، التوجهات الجديدة للسياسة الدينية في المغرب، إنسانيات، ع ٣١، ٢٠٠٦.

- إحداه المجلس العلمى المغربى بأوروبا (٦ نونبر ٢٠٠٨)
- إطلاق خطة ميثاق العلماء (٢٩ أبريل ٢٠٠٩)
- إحداه مؤسسة محمد السادس لطبع المصحف الشريف سنة ٢٠١٠
- إحداه مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للقيمين الدينين سنة ٢٠١٠.

كما تم إرساء أسس الحكامة الديمقراطية^{٢٢٤}، وخاصة ترأس حزب إسلامي معتدل للحكومة المغربية وتجاوز إشكالية ما سمي بالربيع العربي بعد انتخابات أكدت جميع الأحزاب المشاركة فيها نزاهتها بالمقابل مع ما سبق^{٢٢٥}، والمحاسبة خاصة في مجال حقوق الإنسان^{٢٢٦}، ثم إعادة تدبير المجال الأمني، عبر إعادة هيكلة المديرية العامة للأمن الوطني، وإحداه المكتب المركزي للأبحاث القضائية؛ حيث ارتبطت عمليات المتابعة سواء للجريمة المنظمة أو الحركات الإرهابية بإطار قانوني وقضائي، يشكل فيه الأمن إطارا مرحليا وتدبيريا للاستباق وإلقاء القبض، بالضرورة هناك ترتيبات استخباراتية مسبقة وتجارب مهمة في نفس النطاق.

^{٢٢٣} حول أنشطة المؤسسات الحكومية والسلطوية المغربية في شأن الحقل الديني، انظر:

<http://www.habous.gov.ma/%D9%83%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7.html>

^{٢٢٤} الدستور الجديد للملكة المغربية لعام ٢٠١١.

^{٢٢٥} بقيت بعض القطاعات السياسية تعارض هذا التوجه خاصة المتشددون الاسلاميون وجماعة خاصة بالمغرب هي خليط من التطرف والدروشة والسلفية: جماعة العدل والإحسان، واليسار الراديكالي خاصة النهج الديمقراطي.

^{٢٢٦} من مؤشرات رفح المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى مؤسسة دستورية بمجالس محلية لمتابعة أوضاع حقوق الإنسان. في نفس الإطار، تجب الإشارة إلى تجربة المغرب مع أحداث هيئة الإنصاف والمصالحة لمعالجة آثار ومخلفات سنوات الرصاص أيام حكم الملك الحسن الثاني، وهي المؤسسة السابقة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان والتي أرسيت ثقافة من الحوار المسؤول والمصالحة مع التاريخ وضرورات جبر الضرر المعنوي والمادي وترتيب كتابة التاريخ العصيب.

جدد لوضعية التنظيمات الارهابية والمتشددة المرتبطة بالتراب المغربي

لم نضمن الجماعات الإسلامية المحسوبة على الإسلام السياسي المعتدل^{٢٢٧}:

تنظيمات إرهابية		تنظيمات متشددة	
اسم التنظيم	وضعه الحالي	اسم التنظيم	وضعه الحالي
حركة المجاهدين المغاربة	تم تشتيتها	الشبيبة الإسلامية	تم تفكيكها، وتعمل اليوم خارج المغرب مع وجود خلايا صغيرة لها لا تزال تنشط داخل المملكة
الجماعة الإسلامية المغربية المقاتلة	تم تشتيتها	التبين	تلاشت
جماعة السلفية الجهادية	تم تشتيتها	العدل والإحسان	تنشط
جماعة الصراط المستقيم	فككت		
تنظيم التكفير والهجرة	فككت		
تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي	تتم ملاحقتها		
الموقعون بالدم	تتم ملاحقتها		
المرابطون	تم تفكيك جزء منها		
الملثمون	تم تفكيك جزء منها		

^{٢٢٧} انظر الرزازي المصطفى ، الديناميكيات النفسية عند الانتحاريين الجهاديين، أطروحة دكتوراه في علم نفس الإكلينيكي، جامعة محمد الخامس، الرباط، ٢٠١٤.

		فككت	أشبال الجهاد
		فككت	فتح الأندلس
		تتم ملاحظتها	فرع - ولاية - تنظيم الدولة الإسلامية بشمال إفريقيا
		تم تفكيك أغلبها خلال الفترة ما بين ٢٠١٦-٢٠١٣	ظاهرة الخلايا الصغيرة المستقلة، لكنها تبدي ولائها إما لتنظيم القاعدة أو لتنظيم الدولة الإسلامية

علاوة على مختلف الورشات التي أطلقها الملك في مجالات الإصلاح القضائي، ومحاربة التهميش الاقتصادي والاجتماعي^{٢٢٨}. ناهيك عن تبني المغرب لسياسة الإقلاع الاقتصادي من خلال تحويل مختلف جهات المغرب إلى محطات لجذب الاستثمارات^{٢٢٩}.

إذا ما أخذنا الحقل الديني، نجد أن مقومات إعادة هيكلة الحقل الديني بالمغرب تم من خلال تعزيز جور إمارة المؤمنين، المؤسسة العريقة التي تمنح للمغاربة عمقا تاريخيا للاستقرار والأمن الروحي^{٢٣٠}، وتتزع عن المتشددين أية شرعية دينية في خطابهم السياسي المتأدلج بلغة الدين.

فما يميز تجربة المغرب في تدبير الحقل الديني عن غيرها داخل النسيج العربي الإسلامي العام، هي أنها مقارنة لا تعنى بمضمون العقيدة الدينية فقط، بل شملت أيضا علاوة على التركيز على المذهب الأشعري المالكي المعتدل، شملت أيضا حقل تنظيم مراكز التعبد، ثم الاهتمام بالفاعلين الدينيين من أئمة ومرشدين بإعادة تأهيلهم، وكذا إدماجهم داخل سلك الوظيفة العمومية، بما يجعل المؤسسة الدينية بالمغرب تتبنى مفهوم الأئمة المعتمدين، ومن ثم تقطع الطريق على ظاهرة التطوع في تدبير المساجد^{٢٣١}.

لم تقتصر مساهمة المغرب في التعاون الأمني مع شركائه في اندماجه في تعزيز التنسيق والتعاون المعلوماتي والعملي، بل إنه بات اليوم رائدا في تأسيس عقيدة جديدة للتعاون الدولي

^{٢٢٨} أول تجربة انطلقت عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ببرنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

^{٢٢٩} مشاريع اقتصادية وإنتاجية كبرى بمدن وجهات طنجة، البيضاء، ورزازات.

²³⁰ Kei Nakagawa, The Mixed-best strategy in fighting extremism in Morocco. ITEAS, Tokyo, 2015

²³¹ Kei Nakagawa, Ibid

في مجال مكافحة الإرهابية، وهي عقيدة تتأسس على رفع التعاون الأمني إلى درجة فوق الدبلوماسية، بما يفيد بأنها علاقات تعاون لا تتأثر بحالات الفتور التي قد تقع بين الحكومات.

في جانب آخر، تميزت المقاربة المغربية بتعزيزها للتعاون الأمني مع الدول الأخرى؛ إذ أن النجاحات في التعاون الأمني تتخللها للأسف بعض المعوقات التي تستمد أسسها من خلفيات سياسية، كما هو الشأن بالنسبة للتعاون المغربي الجزائري شبه المنعدم، رغم وجود تهديدات أمنية مشتركة تهدد البلدين من الساحل ومن جهة البحر الأبيض المتوسط ومن ليبيا، وذلك بسبب عدم وجود رغبة لدى الجزائر بفك الارتباط بين خلافاتها مع الرباط حول ملف الصحراء²³²، وبين الحاجة إلى رفع عتبة التعاون إلى ما فوق الخلافات، ثم هناك معوقات فنية، ترتبط باعتماد بعض الدول خاصة بإفريقيا قوات الجيش في مكافحة الارتباط على اعتبار أن الجماعات الإرهابية عندها نجحت في تأمين مناطق نائية للتحرك ولتنفيذ عملياتها، عكس مقاربة الاستخبارات الحضرية التي تتأسس على الترقب، وتفكيك الخلايا، قبل نموها ونزوحها نحو الجبال أو نحو خلق بؤر للتموقع المجالي²³³.

ومع ذلك، فإن التعاون مع دول غربية تعثره أحيانا صعوبات، حين يكون التعاون الأمني مشوشا بعقلية شمال - جنوب غير متكافئة، ولا تحترم أخلاقية الفصل أحيانا بين المعلومة ومصادرها.²³⁴

²³² https://wikileaks.org/plusd/cables/09RABAT706_a.html

– El Mostafa REZRAZI CHEGRAOUI Khalid, (coll.), Behind the Scenes: Exploring Tindouf from Inside, Nihon Hyoro publishing house, Tokyo, 2015.

²³³ Rezrazi El Mostafa, Morocco's War on Terrorism: The Case for Security Cooperation Today, Gilgamesh publishing House, London, 2016

²³⁴ Ibid

المراجع العربية

- جون واتروري، أمير المومنين، الملكية والنخبة السياسية المغربية، ترجمة عبد الغني أبو العزم، عبد الاحد السبتي، عبد اللطيف الفلق، مؤسسة الغني، الرباط، ٢٠٠٤، ص. ٣٦٧ وما بعدها.
- خالد شكراوي ومحمد حاتمي (مترجمان) ، الطوزي محمد، الملكية والإسلام السياسي، الدار البيضاء، نشر الفنك، ٢٠٠١.
- الرزازي المصطفى ، الديناميكيات النفسية عند الانتحاريين الجهاديين، أطروحة دكتوراه في علم نفس الإكلينيكي، جامعة محمد الخامس، الرباط، ٢٠١٤.
- الرزازي المصطفى وآخرون، الكتاب الابيض عن الارهاب في المغرب، الفريق الدولي للدراسات الاقليمية والاقاليم الصاعدة، طوكيو اليابان، الطبعة العربية ، دار النشر ردمك، الرباط، ٢٠١٥.
- الرزازي المصطفى، التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب، الأليات المتداخلة. المنتدى المغربي الإسباني الأول لمكافحة الإرهاب. المؤسسة العربية للثقافة. مدريد. ٥ أيار ٢٠١٦.
- الزبير خلف الله، لتغيير: آلياته ووسائله في المنهاج النبوي للإمام عبد السلام ياسين . في ندوة التغيير في فكر الإمام عبد السلام ياسين . يوم السبت ١٣ كانون الأول ٢٠١٤ بمقر الجماعة في مدينة سلا.
- سيد قطب، معالم في الطريق. دار الشروق، ١٩٧٣.
- عبد الحكيم ابو اللوز، التوجهات الجديدة للسياسة الدينية في المغرب، إنسانيات، ع ٣١، ٢٠٠٦.
- عبد القادر عودة، الإسلام وأوضاعنا القانونية، الطبعة الثانية ١٩٦٧.
- محمد بن سعيد القحطاني، الولاء والبراء في الإسلام. منشورات الدرر. بدون تاريخ.
- محمد محمود ابو المعالي، القاعدة وحفاؤها في أزواد النشأة والتوسع، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٤.

المراجع الإنجليزية

- BONNET Olivier, *Sarkozy, la grande manipulation: dénonciation d'une imposture*, Les Points sur les I, 2008.
- BUGNON-MORDANT Michel, *États-Unis, la manipulation planétaire*, Favre, 2003.
- CHEGRAOUI Khalid « De la Tunisie à la Libye : analyse de deux approches de gouvernance politique et sécuritaire » in *Les perspectives des évolutions post-printemps arabe dans la région MENA*, GRESS, Fondation Hanns Seidel, 5 juin 2015, Marrakech.
- CHEGRAOUI Khalid, « Boko Haram un mouvement opportuniste », *Le Matin*, 11 September 2014.
- CHEGRAOUI Khalid, « le Maghreb et l'Afrique, une histoire mouvementée ; continuité et conflits de l'interrégional au continental : le Maroc en voisinage », in *les identités régionales et la dialectique Sud-Sud en question*, Dakar, CODESRIA, 2007, p. 49-63.
- CHEGRAOUI Khalid, « Le terrorisme, problématique d'une définition », *Le Matin*, 16.05.2005.
- CHEGRAOUI Khalid, « Les nouveaux Talibans de la Corne de l'Afrique », *Libération*, 15 juin 2006.
- CHEGRAOUI Khalid, *Défis stratégiques et sécurité au sahel Sahara, le rôle du Maroc*, Assemblée parlementaire de l'OTAN sous-commission sur la gouvernance démocratique (CSDSG) et sous-commission sur la transition et le développement (ESCTD), chambre des Conseillers, Rabat, Maroc, 15 avril 2014.
- CHEGRAOUI Khalid, in Institut Royal des Etudes Stratégiques en coopération avec Konrad-Adenauer-Stiftung – Rabat, La sécurité au Sahel après la crise du Mali Quels enjeux et défis pour les pays régionaux et internationaux? Séminaire international organisé le 28 mars 2014 à Rabat.
- EL MOUSSAOUI EL Ajaoui, " Les enjeux stratégiques du Maroc dans l'espace Sahélo Saharien », *Le Maroc dans la géopolitique africaine, Institut des études africaines*, Rabat, Mai 2015.
- EL MOUSSAOUI EL Ajaoui, « Al-Qaida au Maghreb islamique et les enjeux géostratégiques en Méditerranée occidentale ». Colloque *Ceuta, Melilla et les*

Iles méditerranéennes à lumière des expériences internationales et du droits international, Rabat 25 septembre 2010.

- EL MOUSSAOUI EL Ajaoui, « Dialogues sécuritaires dans l'espace Sahélo saharien. Repenser la sécurité sous régionale. « Les défis et enjeux sécuritaires au Maroc », Etude interne en collaboration avec la Fondation F. Ibert et le SIPRI, 2016.
- EL MOUSSAOUI EL Ajaoui, « Les crises sahélo-sahariennes : germes de la balkanisation ». Revue des FAR. N° 356, 2013.
- EL MOUSSAOUI EL Ajaoui, « les enjeux du Maroc dans l'espace sahélo saharien ». Colloque : le Maroc dans les nouveaux enjeux africains. 20^{ème} session du GERM. Rabat. Octobre, 2015.
- EL MOUSSAOUI EL Ajaoui, « Architecture sécuritaire dans l'espace saharien », Bamako -3, 4 Décembre 2013.
- Kei Nakagawa, *The Mixed-best strategy in fighting extremism in Morocco*. ITEAS, Tokyo, 2015.
- PANTUCCI Raffaello, *A Typology of Lone Wolves: Preliminary Analysis of Lone Islamist Terrorists*. International Centre for the Study of Radicalisation and Political Violence, 2012.
- REZRAZI El Mostafa, CHEGRAOUI Khalid, (coll.), *Behind the Scenes: Exploring Tindouf from Inside*, Nihon Hyoro publishing house, Tokyo, 2015.
- REZRAZI El Mostafa, *Morocco's War on Terrorism: The Case for Security Cooperation Today*, Gilgamesh publishing House, London, 2016.
- SPAAIJ Ramon, *Understanding Lone Wolf Terrorism: Global Patterns, Motivations and Prevention*, Springer, 2012.

الرؤية التونسية للتصدي للإرهاب من خلال وثيقة "الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب"

سامي براهم

مقدمات نظرية

كثيرا ما يتردد على ألسنة السياسيين والخبراء في تونس منذ أول عملية اغتيال إرهابي الحاجة إلى استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب حتى أصبح لهذه العبارة المركبة مفعول السحر؛ إذ إن الجميع يراهن على وجودها وبتنافس في أن يكون له شرف المشاركة فيها هذا إذا لم يحدث نزاع حول الجهة المخولة لصياغتها والإشراف على ذلك، وقد كان لي شرف المشاركة باسم المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية وهو مؤسسة بحثية تابعة لرئاسة الجمهورية في صياغة أفكار الاستراتيجية التي صيغت زمن حكومة السيد المهدي.

وتهتم هذه الورقة بتقديم إضاءات عن طبيعة هذه الوثيقة وقيمتها وما تطرحه من تصورات وآليات لمكافحة الإرهاب مع احترام واجب التحفظ في ما يتعلّق بمخرجاتها العملية. وقد اخترنا قبل عرض تصوّر عن فلسفة هذه الوثيقة أن نمهدّ بجملة من المقدمات النظرية التي تتضمن تشخيصا يتعلّق بالوضع الديني بعد الثورة وشكل العلاقة بين الدولة والدين ومواطن الخلل التي تعطل إدارة الشأن الديني بالشكل الذي يمكن من مكافحة الإرهاب والوقاية منه بقطع أسبابه ودوافعه وتجفيف منابعه والتصدي لمظاهره وتهديداته.

تشخيص الوضع الديني بعد الثورة

اتّسمت العلاقة بين الدولة والشأن الديني على امتداد عقود الدولة الوطنية بالتشنّج واختلال التوازن: قبل الثورة لصالح الدولة ممّا جعل الدين تحت وصاية الدولة وبعيد الثورة لصالح المجتمع حيث انهارت سلطة الوصاية الدينية للدولة على المجتمع ضمائر المواطنين ممّا أدّى إلى النقل من استحواد الدولة على الدين لعجز الدولة عن مواكبة التحوّل السريع للفضاء الديني وانفجار المكبوت الديني بأكثر الأشكال مشهدية وانفلاتا وفوضوية. وقد أدّى ذلك الانفلات والاضطراب إلى استقطاب حادّ و فرز على أساس عناوين الهوية تجلّى من خلال التصادم بين

المجالين الإعلامي و الثقافي من جهة و المجال الديني من جهة أخرى وكاد أن يفضي إلى الانقسام المجتمعي لولا أن الدستور حسم لاحقاً هذا الصراع من خلال رؤية زاوجت بين قيم الدين وقيم الحداثة.

كما اتسم الشأن الديني بضعف أطر المجتمع الأهلي العاملة في الفضاء الديني من جمعيات ومراكز بحث وقلّة إشعاعها وقدرتها على التّأطير وإدارة الحوار وحسن التوسّط بين الفاعلين الاجتماعيين في المجال الديني والسلطات الرقابية ومؤسسات الدولة؛ برز ذلك من خلال ضعف تحصيل الشباب أمام الاستقطاب لجماعات التطرّف والإرهاب/ قضية التعليم الزيتوني الأصلي/ الخلاف حول حرية التعبير الابداع واحترام المقدّسات "هذه القضايا أديرت بعقلية المغالبة وصراع الإرادات ممّا أدى إلى التدخّل الأمني أحياناً.

إضافة لذلك، نسجّل ضعف تأثير الجامعة الزيتونية على المجتمع علمياً وثقافياً وتربوياً وقصورها عن القيام بدور التّأطير والتحكيم المرجعي المعرفي والعقدي والثقافي بسبب وضع الهيمنة والتضييق والتهميش الذي تعرّضت له قبل الثورة.

حصيلة التّشخيص

أدى كلّ ذلك إلى بروز هويّات دينية جديدة بطريقة غير معهودة لا سند فيها للمتديّن إلا إلى ضميره الشخصي ووعيه الذاتى والوسائط المعرفية والثقافية الجديدة خاصّة منها الافتراضية ممّا تسبّب في القطع مع دولة الدين حيث بات لكل تونسي حرية الانتماء لأيّ مدرسة عقائدية أو مذهبية يختارها أو يقع استقطابه إليها ولو كان ذلك متعارضاً السياق الثقافي التونسي ممّا أدى إلى اختراق الفضاء الديني المحلي بتأثيرات خارجية فقهياً وعقائدياً ودعويّاً وفكريّاً وافتقاد الخطابات الدينية الجديدة للأصالة التونسية ومرجعيتها الفكرية. ذلك صاحبه تشكيك في المرجعية الدينية التونسية نفسها وفي المؤسسات الدينية القائمة مع ظهور أشكال من الانتظام الديني المتقلّت من الرقابة المدنية والضبط القانوني تستمدّ مشروعيتها مباشرة ممّا تعدّه سلطة إلهية مع الجنوح عند بعضها إلى التطرّف والعنف وتهديد الأمن العامّ والتمرد على القانون مما تحوّل لاحقاً إلى إرهاب منظمّ.

وجراء ذلك برزت تدافعات ثقافات دينية جديدة بشكل فوضوي أحياناً تعبّر من خلالها فئات من المجتمع على مقاربات أخرى للمشغل الديني وقضاياها.

أسئلة الشأن الديني

ما هي وظائف الدولة المدنية الديمقراطية التي دينها الإسلام ولغتها العربية في إدارة الشأن الديني المتسم بالتنوع والتصادم والفوضوية أحيانا إلى حد الانفلات؟

كيف نبني مفهوما وحدودا جديدة لمقولة استقلالية الفضاء الديني في ظل ما أقره الدستور من وظيفة الرعاية التي أسندها للدولة في علاقة بالشأن الديني؟

هل الدولة سلطة أصلية تستمد سلطتها وصفتها التقريرية وشرعية إدارتها للشأن الديني من ذاتها؟ أم دورها وظيفي إجرائي في سياق تصوّر مدني تعاقدني لإدارة هذا المجال؟

إلى أي مدى يمكن أن يكون للمجتمع هامش من الاستقلالية في إدارة الشأن الديني بعد تجربة شهدنا فيها شهدنا فيها نتائج استقلال الشأن الديني عن الدولة؟

هل الثورة فرصة لإعادة التوازن الإستراتيجي بين المجتمع والدولة وإنهاء احتكار الدولة للشأن الديني بشكل حاسم و نهائي وإعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والشأن الديني؟

الدولة الراعية للشأن الديني

نسجل في هذا الشأن حاجة المجتمع الأساسية إلى سلطة معنوية رمزية موجهة؛ حيث من الأسباب الأساسية لانخراط التوازن بين الدولة والمجتمع هو انهيار السلطة المعنوية للدولة أي مصداقيتها الأخلاقية والقيمية بفعل الاستبداد والفساد. وكذلك مشاريع التحديث القسري الفوقي الكرهى الذي شمل كل المجالات بما فيها الشأن الديني مما يدعو إلى إعادة بناء العلاقة بين الدولة والشأن الديني على مقتضى الدستور؛ حيث اختار لفظ الرعاية لتحديد هذه العلاقة ولضبط مفهوم الرعاية.

نحتاج إلى التمييز بين عدة مفاهيم هنا: **الدولة التدخلية الاحتكارية**؛ وهي تحتكر إدارة الشأن الديني أي "السيطرة على فضاءات العبادة والمناسك وتقرير التعليم الديني وإصدار القرارات بشكل انفرادي أشبه بالجمع بين السلطة الزمانية والسلطة الروحية، وبين **الدولة الخارجية المستقلة**؛ أي لا تتدخل في الشأن الديني الداخلي ولكنها تمارس دور السلطات العامة في الرقابة والمحاسبة عند حصول تجاوزات يجرمها القانون ولكن ليس لها صفة تقريرية في كل ما له علاقة بالشأن الداخلي للفضاء الديني ، وذلك مقابل أن لا يتدخل الفضاء الديني في الشأن العام إلا على نحو

غير مباشر من خلال التوجيه التربوي، الفصل بين الزمني والروحي. بينما الدولة الراعية للشأن الديني هي دولة تجمع بين الصفة التقريريّة والحياديّة، تقريريتها غير احتكاريّة وحياديّتها غير مستقيلة، أي أنها رعاية مسؤولة دافعها المصلحة الوطنيّة والحفاظ على القيم الوسطيّة للدين ورعاية الحقوق والمصالح العامّة. وتكون إدارة الشأن الديني يعود فيها للدولة صفة التقرير والتحكيم مع إدارة الحوار والتشاور مع منظري الفضاء الديني في إطار جملة من المعايير والضوابط والقوانين بعضها تضبطه المؤسسة التشريعية وبعضها أهل الاختصاص العلمي "الشعائر والعبادات" و بعضها من خلال التعاقد المعنوي مع المجتمع المدني، أي أنها إدارة غير متروكة للمجتمع و غير محتكرة من طرف الدولة.

أما الوظائف الدينيّة، فإن الدولة هي وحدها الجهة التي يعود إليها التعيين والعزل ولكن ضمن معايير متفق عليها وبصفة تشاوريّة، تعيّن من تتوفّر فيهم الشروط القانونية والدينيّة ومن يرتضيه الناس مع ضرورة التمييز بين الوظائف الإداريّة والوظائف الدينيّة. إذ إن دور الدولة الراعية هو إدارة الحوار المجتمعي حول الشأن الديني والسير على نسق الضمير الجمعي، مع عدم التدخّل في حرية الضمير والمعتقد فهذا الشأن غير قابل للتأميم والدولة لأته متعلّق بضمائر المؤمنين. هذا الشكل من الإدارة يستوجب على سبيل الضرورة لا الفضل والتحسينات أن تتسع دائرة العلاقة والتشاور بين الدولة والمجتمع المدني الذي له علاقة بالشأن الديني وبالنخب وأهل الرأي لا على سبيل الانفتاح والاستشارة الشكلية ولكن على سبيل الشراكة في إدارة هذا الشأن وبناء التعاقدات والمواثيق التي تنظم هذا الشأن وتكون مرجعا عند النزاع.

يبقى للشأن الديني وضع خاصّ لتداخل البعد المدني والروحي ممّا يقتضي من الدولة صفة التقريريّة المنفتحة وذلك برعاية حقّ منظوري الشأن الديني في إبداء الرأي والاقتراح والمشاركة في صنع القرار خاصّة أمام التحديات الكبرى التي تواجه المجموعة الوطنيّة من قبيل إصلاح التعليم الديني وإعادة هيكلة الشأن الديني، و تنظيمه في علاقة بالموارد البشرية والمؤسسات وإصلاح الخطاب الديني والوقاية من الغلو والتطرّف والعنف والإرهاب باسم تأويلات للدين. ويحتاج ذلك إلى إعادة بناء المؤسسات الدينيّة الرسميّة والأهليّة.

وفيما يخص المؤسسات الرسميّة، لا بد من إعادة بناء المؤسسات الدينيّة الرسميّة من حيث هي سلطة إشراف معنوي وإداري قادرة على الدّفع لبلورة قيم دينية مشتركة تعبّر عن الضمير العام، قادرة على اتخاذ مواقف مشتركة في القضايا الخلاقية وإدارة الأزمات وقادرة على الاضطلاع بدور الوسيط المحايد في التواصل مع الرأي العام. لها مصداقية التّشجيع على الالتزام بمبادئ إنسانية وأخلاقية وقادرة على القيام بدور رئيسي في تنظيم الحياة الاجتماعية وفضّ النزاعات

داخل الفضاء الديني. وفي المجتمع قادرة على بناء أطر التعاون والتضامن على مستوى الحياة اليومية بين الأفراد والفئات ومؤهلة لتكون جزءا من الحلّ لا طرفا في النزاعات.

وهناك دور مهم للمؤسسات الأهلية؛ إذ إن ضرورة بناء مؤسسات مدنيّة مستقلة ومستقرة لها صفة اعتباريّة وبعيدة عن المنافسات السياسية والصّراعات المذهبيّة تساهم في التعريف بمدونة الحركة الإصلاحية في تونس باعتبارها رصيذا قيميّا ومعرفيّا ومنهجياّ مشتركا يعبر عن الوعي الجمعي والضمير العام وتساهم في تطويره وتفعيله. وأن تكون مؤهلة للقيام بدور الوساطة بين الدولة والمجتمع وبين الفاعلين في الفضاء الديني، كما تكون في تفاعل إيجابي مباشر مع الدولة والحراك المجتمعي الروحي والفكري والثقافي بما يساهم في بلورة مشروع وسطي نابع من عمق المجتمع.

الإصلاحات

هذا الواقع يفرض القيام بجملة من الإصلاحات الجوهرية المؤهلة للوصول إلى الرؤية الإستراتيجية؛ إعادة بناء المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية الراجعة بالنظر لوزارة الشؤون الدينية والمتعاونة معها مثل المجلس الإسلامي الأعلى والمجلس الأعلى للثقافة والمجلس الأعلى للتربية كجهات اعتباريّة مرجعيّة، بصلاحيات وإمكانيات مالية وبشرية معتبرة مع ضمان تمثيل لكل الكفاءات والخبرات الفعلية المشهود لها بالنزاهة والفاعلية والإشعاع والأهلية لهذا الدور.

هذه المؤسسات يمكن أن تصحح اختلال التوازن الحاصل بين الدولة والمجتمع في مستوى التوجيه وبناء الرؤى والتصورات وبلورة القيم المشتركة حتى تكون نتاجا لحراك المجتمع وتضمن استقرارها وديمومتها وحصول توافق حولها.

إنّ الشروع في مسار إصلاح شامل للجامعة الزيتونية بما يؤهلها للقيام بدورها كمنارة علمية ذات إشعاع عالمي والمساهمة في تطوير المضامين والخطاب الديني على أن يكون هذا الإصلاح نابعا من الأطارات العلمية لهذه الجامعة أساسا. كما أن رعاية التعليم الديني الشعبي تحت إشراف جامع الزيتونة باعتباره تعليما تكميلياّ موجها للعموم دوره التكوين والتثقيف في أساسيات الدين دون أن يكون للحصول على الشهادة العلمية.

ولا بد من إعداد إطار تشريعي ينظم الأوقاف ويعيد لها دورها المدني بما يقوي المؤسسات الأهلية الناهضة بالشأن الديني ويمنحها الحصانة المجتمعية والاستقلال المالي وضبط ومراقبة

مصادر تمويل الأعمال المجتمعية في الجمعيات والمراكز بما يحفظ مجتمعنا من الاختراق الأجنبي عبر التمويل المشروط بتنفيذ أجدات خارجية. كما لا بد من إصلاح عميق للمضمون الديني و المحتوى التربوي ضمن المناهج الدراسية.

كلّ هذه العناوين والأهداف العمليّة يمكن أن تدشّن استئافا لمسار الإصلاح تحت عنوان التحرير والتتوير.

نحو إستراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب

إنّ كلّ ما وقع عرضه في المقدمات السابقة هو تمهيد لتناول معضلة الإرهاب في ظلّ تصوّر جديد لعلاقة الدولة بالشأن الديني يحزرها من رواسب تؤثر العلاقة قبل الثورة ومن وضع الضّعف والهشاشة بعد الثورة.

يعد الإرهاب آفة عالميّة قديمة متجدّدة، مُورست تحت مظلة الكثير من الأديان والقوميّات والإيديولوجيات والفضاءات، فتاريخ الأمم المختلفة مليء بأنماط إرهابيّة متعدّدة، منها إرهاب الدكتاتوريات الجائرة، وإرهاب القوى الاستعماريّة العاشمة، ومنها "الإرهاب الاقتصاديّ" الخارجيّ والداخليّ الذي تمارسه اليوم في ظلّ العولمة منظومات الهيمنة على القرار الاقتصادي والتجارة الدوليّة وتدقق الاستثمار الأجنبيّ المباشر وعلى حركة رأس المال العالمي وانتقال البشر والسلع.

وكذلك الإرهاب الذي ترتكبه شبكات الفساد والجريمة المنظّمة وغسل الأموال وتجارة السلاح والمخدرات. ومنها الإرهاب التكفيري الذي كثيرا ما يتداخل مع الأنماط السابقة في تشكّله وتمظهره، والذي يدخل في أبواب العدوان والبغي والإفساد في الأرض، ويبني على ضرب من ضروب التدين المتشدّد العنيف المستند إلى فهم منغلّق للتدين وتكفير للمخالفين واعتماد للعنف المسلّح.

وقد نبت هذا الفكر الهدّام وهذا النمط من الإرهاب لدى بعض التونسيّين خارج البلاد خلال التسعينات. وارتبطت نشأته داخل البلاد بتغييب الحركة الإسلاميّة المعتدلة في السجون والمنافي وما رافقه من انعكاسات وخيمة لخطّة تجفيف منابع التدين، ثمّ تفشّي متأثرا بتفجيرات الحادي عشر من سبتمبر وياحتلال العراق، وعرفت البلاد قبل الثورة عدّة عمليّات إرهابيّة أبرزها "عمليّة سليمان".

أما عقب الثورة فقد أعادت الجماعات المتشدّدة بناء نفسها تدريجيًا مستثمرة حالة الغفلة والانفلات وضعف الأجهزة، بالإضافة إلى الاضطرابات الإقليمية. فكوّنت أجنحتها المختلفة واستقطبت الشباب وخزّنت السلاح. وفي آيار ٢٠١١، وقعت العملية الإرهابية الأولى بعد الثورة في "الروحية". ثم توالى العمليّات والتهديدات ضمن نسق تصاعديّ يهدف إلى إضعاف الدولة تطبيقاً لمبدأ "النكاية والإنهاك" وتمهيدا لتقويضها وإحداث التوحّش المطلوب لبناء الدولة المزعومة كما هو مفصّل في أدبيّات الظاهرة.

إنّ الإرهاب اليوم من أبرز التحدّيات الوطنيّة والحضاريّة، فقد كلفّ البلاد خسائر جسيمة وأثر سلبا في أوضاعها. ومثّل تهديدا جديًا للانتقال الديمقراطيّ والسلم الاجتماعيّ كما كانت له آثار سيّئة في الاقتصاد الوطني وفي منسوب الإحساس بالأمان والثقة في المستقبل. ورغم النجاحات التي تحقّقت في مواجهته على المستوى الرسميّ والشعبيّ بإحباط العديد من مخطّطاته، ورغم الجهود التي بذلتها الحكومات المتعاقبة بعد الثورة في التصديّ له، فإنّ خطره ما زال قائما وقابلا للزيادة، فقد شهد نسقه نقلة نوعيّة في "عملية بنقردان" حيث حاول "تنظيم الدولة" الاستيلاء على المدينة وإقامة إمارة في البلاد، انسجاما مع نهجه الإستراتيجي الهادف إلى السيطرة على موطن قدم يكون مجمعا للعناصر البشريّة ومنطلقا للانتشار والتوسّع، ولن يفلح في ذلك بإذن الله.

إنّ مشكلة الإرهاب على غاية من التعقيد والتداخل، وهي كما يتّضح في الدراسات العلميّة الجادة مرتبهة إلى شبكة متنوّعة متشابكة من العوامل الموضوعيّة والذاتيّة وإلى جملة من المتغيّرات التي تختلف من شخص إلى آخر، فالشخصيّة الإرهابيّة شخصيّة عدوانيّة غير سويّة تساهم في صنعائها بشكل تفاعليّ غير حتميّ مناخات وحواضن محفّزة، وقابليّات ذاتيّة، وجاذبيّات مؤثّرة تمتلكها جماعات التطرّف والغلوّ ومنظومات الفساد والجريمة.

لذلك فإنّ مجابهة هذه الآفة تحتاج إلى إستراتيجيةّ شاملة، تجمع بين الوقاية والعلاج وبين العاجل والآجل، وبين المقاربة العمودية والمقاربة الأفقيّة، وبين التصديّ لجذور الإرهاب وأسبابه من جهة ومواجهة تجلّياته وآثاره من جهة أخرى، وتقسّم فيها الأعباء والمسؤوليّات بين كافّة مكونات المجموعة الوطنيّة دون استثناء.

في الإستراتيجية الوطنيّة لمكافحة الإرهاب

إن الرهان الأساسي لهذه الاستراتيجية يكمن في إضعاف الإرهاب تمهيدا للقضاء عليه. أما الأهداف المرجوة فتتجلى في تعزيز قدرات الدولة في التصديّ للإرهاب وتطوير أدائها، وحماية

الأجيال الجديدة من السقوط في فخّ الإرهاب، ودفع العناصر الإرهابية إلى مراجعة قناعاتها والإقلاع عن ممارساتها.

أما منطلقات هذه الاستراتيجية فهي كالآتي: تبنى هذه الإستراتيجية المقترحة على جهد في فهم الظاهرة الإرهابية وتفكيكها. وتتأسس على الاستفادة من كلّ الطاقات الوطنية ومن تجارب الشعوب في مقاومتها. وتتطلق من الثقة في قدرة التونسيين على دحرها ومن التّفاؤل الواقعي بمستقبل أجمّل. كما إنّ الدولة الديمقراطية المتجذّرة في هوية البلاد الحضارية هي الكفيلة بالتصدّي لهذه الظاهرة. فالتضييق على الحريّات وعلى التديّن واستفزاز المشاعر الدينية، لا يحدّ من المشكلة بل يفاقمها ويجلب لها الأنصار. ولا بدّ من التمييز بين حَمَلَة الفكر السلفي غير العنيف وبين أنصار العنف والإرهاب من السلفيين، فأخذ البعض بجريرة الآخر ظلم، وتوسيع لدائرة الأعداء والناقمين، وتأجيج لنار الإرهاب. كما أنّ الإرهاب التكفيريّ يلتحف بغطاء دينيّ ويستخدم المرجعية الإسلامية استخداماً منحرفاً، لذلك فلا نجاح للمعركة ضدّه دون إشراك قويّ ومحوريّ للسّاحة الدينية في محاربتة. وإنّ إستراتيجية الإرهاب تركز على استهداف المسار الانتقالي الديمقراطيّ وضرب الجبهة الداخلية وإضعاف الدولة والدفع نحو الفوضى و"التوحّش". ولا بدّ من مجابتهها بإستراتيجية مضادّة تنهض على تحصين المسار السياسيّ وتمتين الوحدة الوطنية وتقوية الدولة والتمكين للاستقرار و"التأنس".

وفيما يخصّ الأطر التشريعية والموجهات الحقوقية، تنتزّل مقاومة الإرهاب على المستوى الوطني ضمن أطر تشريعية وتخضع لموجّهات ونصوص قانونية. إنّ الالتزام بهذه المحدّدات يضمن نجاعة التصدّي ويحافظ على قوّة الدّولة.

أ. الدستور

جاء في الفقرة الثانية من الفصل السادس من الدستور: "تلتزم الدّولة بنشر قيم الاعتدال والتسامح وبحماية المقدّسات ومنع النيل منها، كما تلتزم بمنع دعوات التكفير والتحريض على الكراهية والعنف وبالتصدّي لها"، الشيء الذي يعني أنّ من واجب الدّولة أن تواجه بسلطتها القانونية والقضائية كلّ مظاهر التحريض على العنف فضلا عن ممارسته. وعليها أن تتصدّي لكلّ أشكال الإرهاب الفكري والمادّي دون المساس بما يكفله الدستور في بقية بنوده من حقوق وحريّات.

ب. قانون مكافحة الإرهاب

وهو الإطار الثاني الذي يحدّد للدّولة سبل مواجهة الظاهرة الإرهابية. إنّه ترجمة قانونية لما ورد في الدّستور. وقد مثّلت المصادقة البرلمانية على هذا القانون استجابة لدعوات متعدّدة تنادي

بضرورة توفير إطار قانوني لمواجهة الظاهرة. وعلى أهمية هذا النص التشريعي فإنه جدير بالملاحظة هنا أن الأمر لم يكن متوقفاً على إجازته. وأن ما عُلق عليه من آمال للقضاء على الإرهاب كان مبالغاً فيه، فقد صُوّر الأمر في البداية وقبل صدور القانون كما لو أنه الحلّ السحري والسريع. والحال أن الضربات الإرهابية تتالت بعد ذلك بوتيرة أعلى وبنوعية أكبر.

ج. مقاومة الإرهاب وحقوق الإنسان: أية علاقة؟

عادة ما يوجد توتر بين مقاومة الإرهاب وحقوق الإنسان، فأداء الأجهزة الأمنية في المتابعة والرصد والاستباق والتدخل والتحقيق وغيرها من الإجراءات يكون محكوماً بجملة من العوامل والإكراهات. بعض هذه العوامل يعود إلى طبيعة الظاهرة نفسها وبعضها إلى المؤسسة الأمنية التي ما زالت لم تتخلص بالكامل من العقلية الأمنية ومن بعض الممارسات المخلة. وليس من الوجيه إقامة تقابل بين ضرورة التصدي للإرهاب والحفاظ على حقوق الإنسان، بل إن نجاعة المهمة الأولى مرتبطة بشديد الارتباط باحترام الثانية. أما الحجّة التي يردّها خطاب الثورة المضادة والتي تقول إن نظاماً مستبدًا أفضل من حرية منفلتة وأنه يكفي النظام الدكتاتوريّ أنه حقّق الأمن والاستقرار، فإنها حجّة خاطئة تماماً. ذلك أنه إذا كان هذا النظام يسيطر على المجتمع ويضبطه ويغطيّه كما القدر المضغوط فإنه بمجرد ما يزول تنفجر احتمالات من الكبت والظلم المترسّب طيلة عقود.

المعالجات المطلوبة على المستوى الوطني

أ. المعالجة الوقائية

تتدخل في هذه المعالجة أطراف كثيرة تنتمي إلى الدولة بكلّ وزاراتها والمجتمع بمختلف مؤسساته، إنَّها معالجة بنيوية عميقة تنصّد للأسباب والعوامل والمناخات المنتجة للإرهاب لفكّ الارتباط بينه وبين محاضنه المحتملة وقطع الإمداد البشري عنه وحماية الشرائح الشبابية من الانجذاب إلى دوائره. فجماعات الإرهاب تملك قدرات واسعة على الاستقطاب، وتقدّم الكثير من الخدمات؛ إذ توفر حياة جماعية واقتصادية بديلة وملاذآناً وإحساساً بالوجود والأهمية والتميز، وبالانتماء إلى مشروع حالم وإلى سرديّة جديدة مغرية، ويمتاز خطابها بالقدرة على الاستلاب لما فيه من أوام ومثاليّات، ومن تقنيات ومؤثرات. فما العمل إزاء هذه التحديات؟

إنّ المطلوب في هذه المعالجة صناعة بيئة اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية منتجة للاعتدال والوسطية عوضاً عن التطرف والإرهاب:

➤ سياسياً

إنّ ظاهرة التطرف والإرهاب تغذت من الحالة الاستبدادية القهرية التي عرفها العالم العربي، كما تغذت من جرائم الاحتلال ومن السياسات الدولية الظالمة. ولا شك أنّ حالة الاضطراب والحريات غير المنضبطة المصحوبة بالتصدع الداخلي والانقسام السياسي والاستقطاب الإيديولوجي وشيطنة المخالف بعد الثورات، وفرت بيئة مواتية للمتشددين ومحفزة للعنف، وقد شهدت بلادنا بعد الثورة كثافة في الاحتجاجات الاجتماعية والسياسية وكما هائلا من الإضرابات والاعتصامات والاستهداف العنيف لمقرات السيادة وللمقرات الأمنية، الأمر الذي خدم مشروع الإرهاب في الدفع نحو الفوضى وضرب الاستقرار ومواصلة الإعداد والتسلح، وعرقل عمل السلطات المختلفة واستنزف الأجهزة الأمنية وشنت جهودها في التوقي من الظاهرة والتصدي لها مبكراً، بالإضافة إلى ما أصاب العقل الجمعي والرسمي من عطالة في الاستشراف والتنبه السريع للخطر الداهم.

لذلك فإنّ مقاومة هذه الآفة تحتاج إلى الحفاظ على المناخ الديمقراطيّ السليم وعلى سياسة التوافق، وإلى توسيع هامش المشاركة السياسية للجميع، ويبقى العنوان الأبرز لهذا المستوى هو تعزيز الوحدة الوطنية، ذلك أنه لا يمكن لتونس أن تتجح في مقاومة الإرهاب إذا كان الصفّ الوطنيّ مشتتاً. وبقدر ما يكون المشهد السياسي متماسكا وموحّدا ومتيقظا يكون التصدي لهذه الظاهرة أنجع.

➤ اقتصاديا واجتماعياً

إنّ الوضع الاقتصاديّ المتدهور العاجز عن تلبية طموحات الشباب، والمناخ الاجتماعي المهمّش الغاضب على الدولة، من العوامل المؤجّبة للإرهاب، حيث يُمسي التدين المتشجّح مأوى لقوى اجتماعية مطحونة لم تستطع التعبير عن نفسها بأشكال مغايرة. كما يتغذى الإرهاب أيضا من تفكك الروابط الاجتماعية والأسرية وفقدان الاستقرار الاجتماعي ومظاهر التشرّد والجروح والإجرام، فنسبة كبيرة من المتورّطين في الإرهاب كانوا في مرحلة من حياتهم منحرفين ومدمنين وخريجي سجون.

وقد بيّنت الدراسات أنّ محاربة الفقر والتهميش بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والحدّ من البطالة، من شأنها أن تقلّل من شروط التشدّد باعتبار أنّ التنمية تقضي على أسباب النعمة والشعور بالإحباط الذي عادة ما يغذي الرغبة في الانتقام والارتقاء في أحضان الحلول القصوى.

كما يجب التحكم في الأسعار حفاظا على المقدرة الشرائية لذوي الدخل المنخفض والمتوسط، والعمل على تحسين آليات الرعاية الاجتماعية والصحية للفئات الضعيفة، والسعي في خطوة أولية إلى الفصل بين التهريب والإرهاب أملا في إيجاد حلول جذرية لمشكلة التهريب، والانخراط القوي في مكافحة الجريمة والفساد وغسل الأموال عبر إجراءات رقابية وتدابير ردعية.

ومن المهم كذلك تشريك الأسرة في مقاومة الظاهرة بالتوعية والتدريب على التعامل السوي مع أبنائها الذين تظهر عليهم بدايات الانجذاب نحو الغلو والعنف.

➤ ثقافيا وتربويا

يستفيد الإرهاب من التهميش الثقافي، ومن ضعف مؤسسات التنشئة التربوية والاجتماعية ومن تراجع دور الشخصية الرمزية كالأب والأستاذ والمسؤول والمثقف والداعية في تأمين التوازن الروحي والوجداني للأجيال الجديدة، ومن التطرف المضاد للدين المستهين بالمقدسات، وقد استفاد خاصة في بلادنا من تجفيف منابع التدنن وما أنتجه من غياب مرجعية دينية تونسية تحظى بالشرعية والثقة، الأمر الذي خلق حالة هجينة من التصحر والجهل بالدين خاصة في صفوف الشباب، وأضعف الحقل الديني التونسي في وجه الأشكال الوافدة وجعله غير قادر على الإجابة عن حاجات الأجيال الصاعدة، فالمنتسبون إلى الظاهرة في معظمهم لم يتشربوا التدنن بشكل طبيعي، بل اكتشفوه انبهارا من خلال الخطاب السلفي الجهادي الوافد.

ولذلك فإن من أهم المهام اليوم تأهيل الفضاء الديني الوسطي بكل مكوناته ليصبح قادرا على تأطير الشباب ومجابهة الغلو، وإرساء حراك ثقافي وفكري ودعوي مستمر للمواجهة الفكرية مع الإرهاب وتبيين انحرافه عقلا وشرعا، وتفعيل دور المنظومة التربوية في نبذ التطرف والعنف وتكريس ثقافة الاعتدال وتنمية الأخلاق العامة والحس الوطني، واتباع سياسة إعلامية مضادة مكثفة تستثمر في المجال الافتراضي وتتصدى للإرهاب الذي يتقن استخدام الإعلام للتنسيق والتواصل وبت رسائله الهدامة وتجسيم خططه الاتصالية.

ولكي تكون المعالجة علمية ومبنية على معطيات وتشخيص دقيق يجب إنشاء مركز بحثي وطني يهتم بدراسة الإرهاب واتجاهاته واستراتيجياته، وتشجيع البحث العلمي في الظاهرة وتنظيم ندوات دراسية متواصلة لمتابعتها.

ب. المعالجة الإصلاحية والتأهيلية

هذه المعالجة من مهام وزارات العدل والشؤون الدينية والشؤون الاجتماعية والمجتمع المدني والمتخصصين.

وتتوجّه إلى أصحاب المنهج العنيف داخل السجون وخارجها لمحاورتهم ومحاولة إصلاحهم وإعادة تأهيلهم ضمن برنامج وطني يشارك فيه خبراء نفسيون واجتماعيون وعلماء دين، عبر دروس أو حلقات نقاش أو جلسات إنصات لإزالة ما في عقولهم من شبهات وأوهام وما في نفوسهم من اضطراب وشذوذ، فالكثير منهم وقعوا في فخ الإرهاب بسبب الإحباط والإحساس بالإهانة وسوء تقدير الذات والفراغ الروحي وعدم القدرة على الاندماج وإثبات الوجود، بالإضافة إلى ما عليه غالبيتهم من حادثة سنّ موقعة في الحماسة والاندفاع والرفض وعدم تقدير العواقب.

وعلى الدولة رصد التحوّلات الإيجابية التي قد تحصل داخل هذه الجماعات المتشدّدة في شكل مراجعات أو تأملات وتشجيعها، وفسح المجال أمامها حتى تنمو في اتجاه إضعاف الظاهرة.

ج. المعالجة الميدانية (الأمنية والعسكرية)

إنّ هذه المعالجة من اختصاص الوحدات الأمنية والعسكرية، والمطلوب فيها هو التطوير والتعزيز، ولا يتمّ ذلك إلاّ بتقييم علمي موضوعي للوضع الأمنيّ بالبلاد وتقدير حجم النجاحات والإخفاقات والتهديدات. وتقوم هذه المعالجة على إجراءات التوقي والحماية والمتابعة والمجابهة التي يعرفها أهل الشأن.

وليس تطوير المعالجة الميدانية سوى تحسين الأداء في هذه المحطّات الأربع. وطبيعيّ أنّ ذلك من مشمولات أجهزة الدولة والعارفين بالشؤون الأمنية والعسكرية، ويمكن للأحزاب تقديم بعض الملاحظات العامّة مثل الدعوة إلى تطوير التدريبات حتى تتلاءم مع المعركة غير التقليدية ضدّ الإرهاب، وتحديث التجهيزات والمعدّات، وتنظيم العمل الميداني المشترك وتعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة، وإعادة هيكلة منظومة الاستعلامات وتعصيرها، وإصلاح المنظومة السجنيّة وضبطها بالقانون، وتدعيم التعاون مع الدول الصديقة، وتنظيم العمل النقابي الأمني وضبطه حتى لا ينحرف عن مساراته القانونية.

في المجال الإقليمي

أ. الملف الليبي

تمثّل ليبيا عمقا استراتيجيّا لتونس وترتبط البلدين علاقات اقتصادية متينة، وعدد التونسيين العاملين هناك يُقدّر بعشرات الآلاف، كما يوجد في تونس اليوم عدد كبير من الإخوة الليبيين. وباختصار فإنّ ما يحدث هناك في ليبيا يرتدّ مباشرة على الوضع هنا في تونس. وتشهد

الأوضاع لدى الجار الليبي اضطرابات كبيرة تستثمرها المنظمات الإرهابية المسلحة وتتخذ من التراب الليبي مجالا للتدريب والتخطيط والانطلاق للقيام بعمليات على غرار ما تم في جهة بنقردان. ومع تعثر العملية السياسية هناك فإنّ الانعكاسات السلبية لن تتوقف عند الحدود الليبية بل ستتخطأها إلى دول الجوار وفي مقدمتها تونس. ولذلك فإنّ من مصلحة الدولة التونسية أن تعطي للملف الليبي الأهمية التي يستحقها بما يساعد على التوصل إلى حلّ سياسي توافقي بين الفرقاء الليبيين. وبقدر ما يتأخر الحلّ السياسي الليبي هناك يظلّ الضغط متواصلا على التجربة الديمقراطية في تونس.

ب. التنسيق مع الجزائر

مرّت الجزائر بتجربة مؤلمة في ما عرف بالعيشية الدموية في التسعينات. ولديها خبرة كبيرة في التعاطي مع ظاهرة الإرهاب. وهي مثقلة بالآلام ومخلفاته إلى الآن. فضلا عن ذلك فإنّها معنية بهذا الملف باعتبارها ما زالت معه في مواجهة إلى اليوم، كما تتمركز العديد من العناصر الإرهابية على حدودها المتاخمة للحدود التونسية. وتقع الجزائر في مجموعة الساحل الإفريقي الذي يشمل دول الشمال الإفريقي حيث تنشط فيها تجارة السلاح والمخدرات والهجرة غير الشرعية. كلّ هذه العوامل تجعل من الجزائر بلدا في قلب المواجهة مع الإرهاب. ويمثّل التعاون والتنسيق معها أمرا ضروريا. وإلى جانب المعالجة الأمنية العسكرية سلكت الجزائر منهج الحوار ودعت المسلّحين إلى إلقاء السلاح مقابل إعادة انخراطهم في الحياة العامة. كان ذلك ضمن برنامج الوئام الوطني.

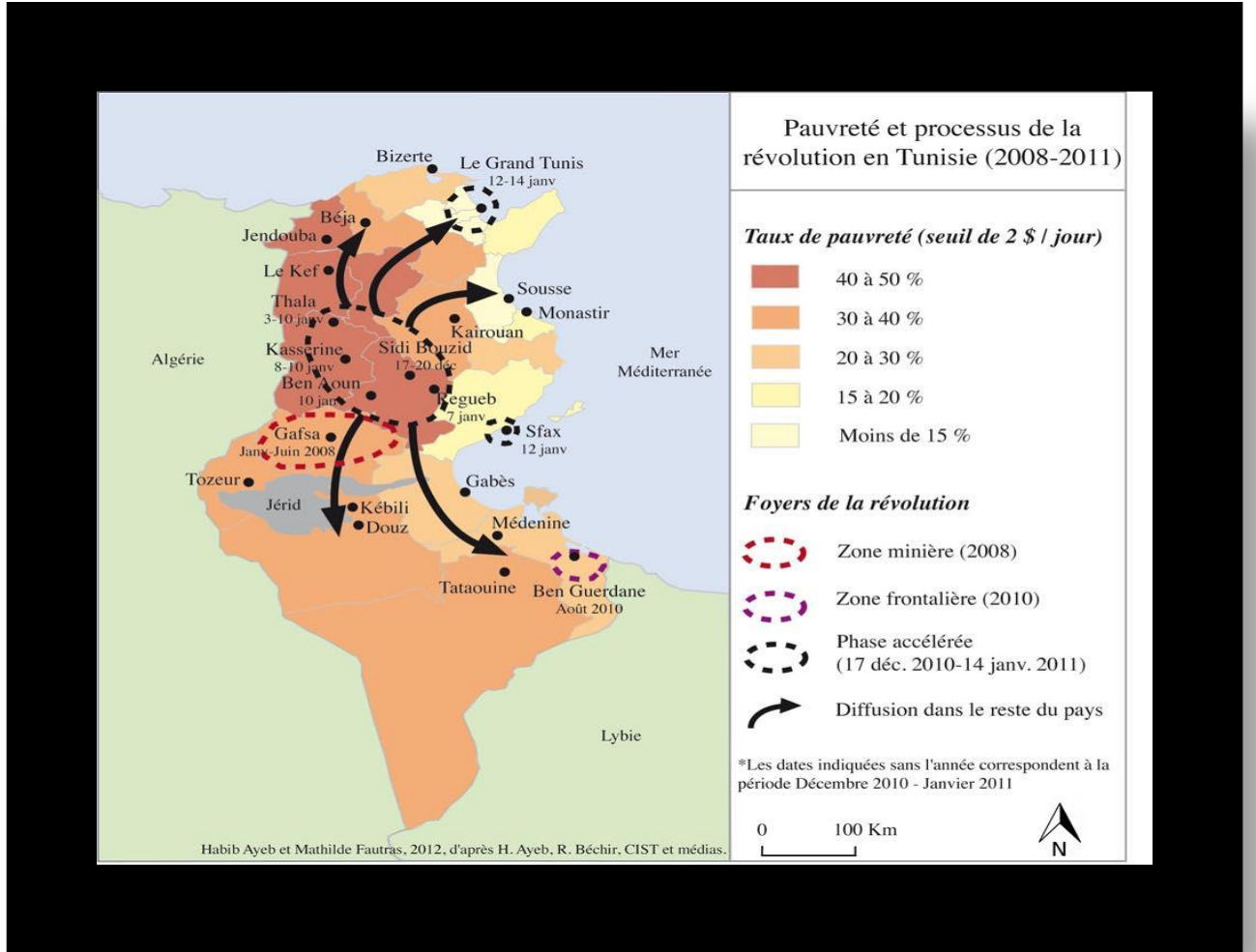
المحاور الدوليّة

إنّ الإرهاب ظاهرة عالميّة عابرة للحدود، ومقاومته مؤطّرة قانونا بعدد التشريعات والاتفاقيات الدوليّة بالإضافة إلى الدستور التونسيّ وقانون مكافحة الإرهاب.

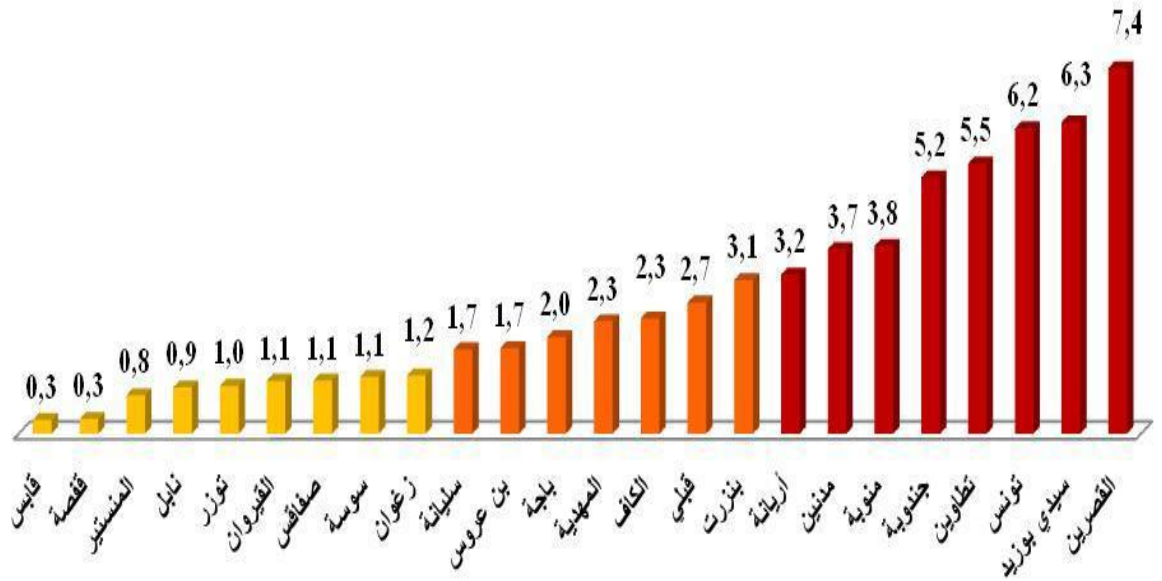
وبقدر ما يمثّل التعاون الدوليّ جبهة قويّة تساعد على التصديّ له ومقاومته. فإنّه محكوم أيضا بتوازنات واختلافات في المقاصد والأهداف. ويجب التقنن، في هذا السياق العالميّ، إلى أنّ لكلّ جهة سواء كانت إقليميّة أو دوليّة أجندات ومصالح تحكمها، بمعنى أنّ لها حساباتها الخاصّة وخلفياتها التي تصدر عنها، إنّ هذا الوضع من التشابك الذي يتقاطع هنا ويتناقض هناك يؤثّر سلبا في التحالف الدوليّ فيضعفه كما يساعد الإرهاب ويقوّيه. فعندما تتباين المقاصد والأهداف تحدث فجوات يمكن أن ينفذ منها الخطر.

إننا نعتبر هذه الرؤية التي قدّمناها إسهاما في وضع لبنة من لبنات المشروع الوطني والحضاري المضاد للإرهاب الذي لا نجاعة له بغير تضافر كلّ الرؤى والمجهودات وتلاحم كلّ القوى والإسهامات.

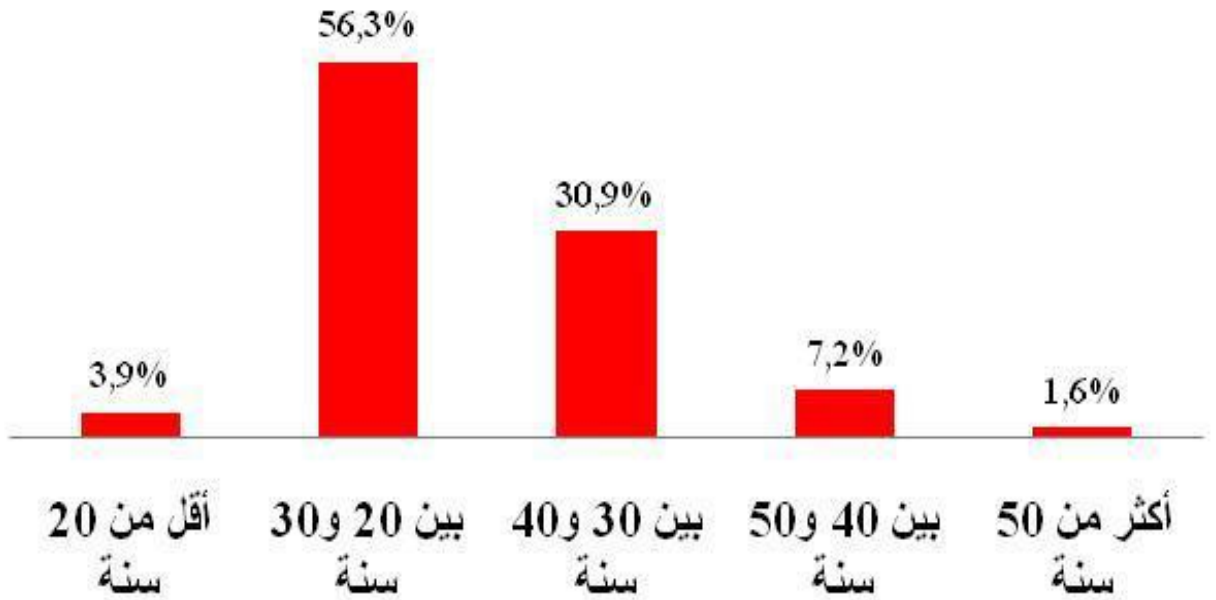
ملاحق توضيحية



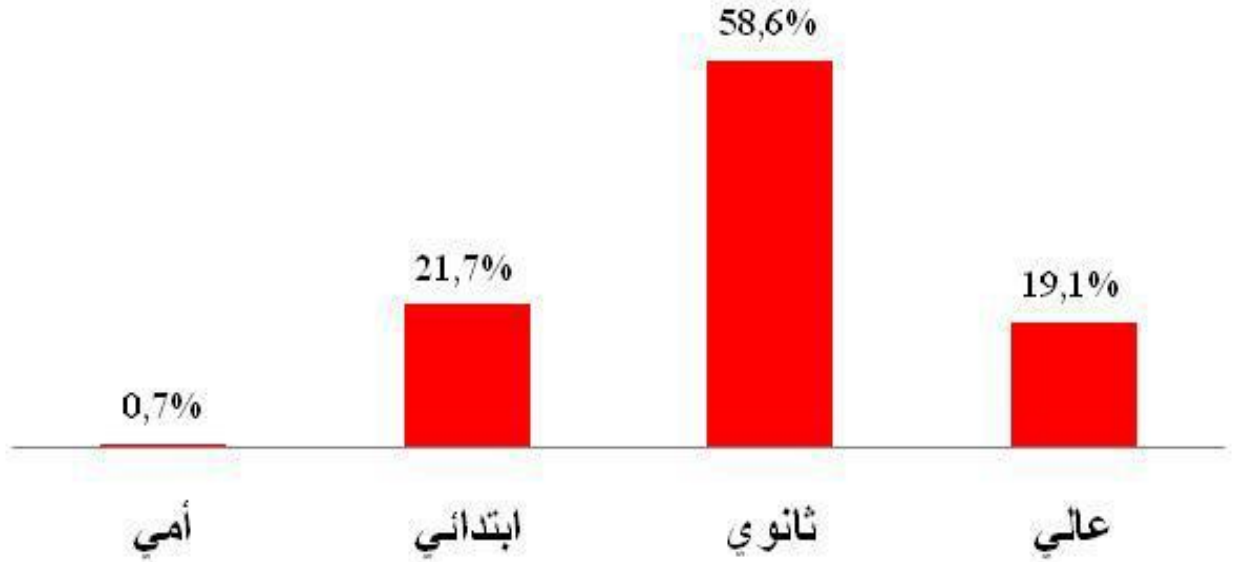
عدد المودعين في إطار القانون عدد 75 لسنة 2003 بالنسبة ل 100 ألف ساكن



المساجين المودعين في إطار القانون عدد 75 لسنة 2003 حسب السن



المساجين المودعين في إطار القانون عدد 75
لسنة 2003 حسب المستوى التعليمي



الولايات	نسبة الأمية	نسبة بطالة حاملي الشهادات العليا	نسبة البطالة	نسبة الفقر
النسبة الوطنية	18,9%	30%	16,5%	15,2%
باجة	30,4%	46,3%	19,5%	25,7%
جندوبة	32,8%	47,1%	19,1%	25,7%
الكاف	25,6%	36,4%	10,8%	25,7%
سليانة	28%	38,8%	20,5%	25,7%
القصرين	29,9%	38,8%	46,9%	32,3%
سيدي بوزيد	29,8%	57,1%	24,4%	32,3%

نحو استراتيجية أكثر شمولاً لمكافحة الإرهاب - تحديات الانتقال من

الكلام إلى العمل: تجربة الولايات المتحدة

إيريك روساند، بالاشتراك مع سمية المجذوب

المقدمة: التهديد

منذ أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تطور التهديد الإرهابي في الولايات المتحدة وحول العالم، في سياقيه المحلي والمعولم، أكثر من أي وقت مضى، واكتسبت التهديدات الإرهابية زخماً في المناطق التي يخيم عليها انعدام الاستقرار وقلة الفرص وانفلات الحكم. ولم يعد التهديد الرئيسي للولايات المتحدة اليوم يأتي من القيادة المركزية لتنظيم القاعدة التي تعمل انطلاقاً من أفغانستان، بل من جماعات لامركزية منطرفة وأخرى تابعة لتنظيم القاعدة، تنتهج أجندات محلية تركز على البلدان والمناطق التي تعمل فيها - كمناطق الساحل والقرن الإفريقي وشبه الجزيرة العربية. كما يأتي التهديد من تنظيم الدولة الإسلامية، الذي لا يزال يسيطر على مناطق في العراق وسوريا، ويقدر الآن أن له فروعاً تنشط في ١٨ بلداً^{٢٣٥} ويروج لروايته وايدولوجيته باستخدام وسائل الإعلام الاجتماعية وغيرها من تكنولوجيات القرن الحادي والعشرين.

وقد سافر عشرات الآلاف من المقاتلين من أكثر من ١٠٠ دولة إلى العراق وسوريا للانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية، وعاد ما يقارب الثلث منهم إلى بلدانهم الأصلية، بعضهم أصيب بخيبة أمل وغيرهم تدرّب وعزم على تنفيذ هجمات عنيفة لدى عودتهم^{٢٣٦}. وازداد التهديد تعقيداً اليوم بشكل ملحوظ مما كان عليه يوم ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وذلك مع "دمقرطة الإرهاب"^{٢٣٧}؛ حيث يمكن أن ترتكب هجمات دون تدريب مسبق أو موارد من الجماعات الإرهابية

^{٢٣٥} وليام اركن وروبرت ويندريم وسينثيا مكفادن، "خارطة ساخنة جديدة لمكافحة الإرهاب تشير إلى أن فروع تنظيم الدولة الإسلامية تنتشر حول العالم"، أخبار اي بي سي ABC، ٣ آب/أغسطس ٢٠١٦، على الرابط التالي: <http://www.nbcnews.com/storyline/isis-terror/new-counterterrorism-heat-map-shows-isis-branches-spreading-worldwide-n621866>

^{٢٣٦} "المقاتلون الأجانب: تقييم محدث عن تدفق المقاتلين الأجانب إلى سوريا والعراق"، مجموعة صوفان، ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، على الرابط التالي:

http://soufangroup.com/wp-content/uploads/2015/12/TSG_ForeignFightersUpdate3.pdf

^{٢٣٧} دانيال بينجامين، "هجوم نيس ودمقرطة الإرهاب"، مجلة تايم، ١٥ تموز/يوليو ٢٠١٦، على الرابط التالي: <http://time.com/4408909/nice-attack-democratization-terror/>

أو صلات معها، ومع تزايد الهجمات التي يرتكبها أفراد لم يكونوا على رادار أجهزة المخابرات، ولكن ربما كانت لهم خلفيات جنائية أو مشاكل في الصحة العقلية.

وقال وزير الأمن الداخلي الأميركي جيه جونسون، متحدثاً في أعقاب هجوم سان برناردينو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ والتي راح ضحيتها ١٤ شخصاً، إن الولايات المتحدة انتقلت "إلى مرحلة جديدة تماماً في التهديد الإرهابي العالمي"، مضيفاً أن الإرهابيين "يفوضون بشكل فعلي الآخرين في محاولات الهجوم على وطننا. لم نر ذلك هنا فقط بل في أماكن أخرى. في رأيي، هذا يتطلب اتباع مقاربة جديدة كلياً"^{٢٣٨}. فلما كان تنظيم القاعدة يمضي سنوات في التخطيط، فإنه اليوم - وبسبب الانترنت ووسائل الإعلام الاجتماعي بشكل رئيس - يستغرق الوقت للانتقال من "الإشارة" إلى "الانفجار" وقتاً أقصر بكثير مما مضى. وفي مقابلة بمناسبة الذكرى الرابعة عشر لهجمات أيلول/سبتمبر، لخص مدير المركز الوطني الأميركي لمكافحة الإرهاب التهديد الحالي ببساطة، قائلاً إن الولايات المتحدة "تواجه المزيد من التهديدات، تأتيها من أماكن أكثر، ويشترك فيها أفراد أكثر من أي وقت منذ الحادي عشر من سبتمبر ٢٠١١. ومن الجدير بالذكر أن حجم قدرات هذه الجهات المتطرفة لا يرقى إلى مستوى القدرات التي كانت تحت تصرف نواة تنظيم القاعدة في وقت هجمات سبتمبر"^{٢٣٩}.

تطور الاستجابة منذ ١١ سبتمبر: توسعة مجال مكافحة التطرف العنيف في مكافحة الإرهاب

في الفترة الأولى بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ركزت الولايات المتحدة أكثر اهتماماتها في مجال مكافحة الإرهاب على تعزيز دفاعها الداخلي، وأنفقت ما يزيد عن ٦٥٠ مليار دولار على الأمن الوطني الداخلي خلال هذه الفترة - وفقاً لأحد التقديرات^{٢٤٠}، بالإضافة إلى نشر

^{٢٣٨} "أميركا تعيد التفكير في استراتيجيتها بشأن التصدي للهجمات الداخلية - صحيفة النيويورك تايمز"، رويترز، ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، على الرابط التالي: <http://www.reuters.com/article/california-shooting-policy-idUSKBN0TP01M20151206>

^{٢٣٩} بول كرويكشانك، "المشهد من منظور خندق مكافحة الإرهاب: مقابلة مع نيك راسموسن، مدير المركز الوطني الأميركي لمكافحة الإرهاب"، مركز مكافحة الإرهاب، ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، على الرابط التالي: <https://www.ctc.usma.edu/posts/a-view-from-the-ct-foxhole-an-interview-with-nick-rasmussen-director-nctc>

^{٢٤٠} دانيال بينجامين، "هل أميركا هي التالية؟" مجلة بوليتيكو، ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٦، على الرابط التالي: <http://www.politico.com/magazine/story/2016/03/brussels-terrorist-attack-united-states-next-213758>

قواتها، وتوسيع نطاق جهود المخابرات وأجهزة الأمن وإنفاذ القانون والتي استهدفت عمليات الإرهابيين في التخطيط وجمع الأموال والسفر والتسهيل والتجنيد لنواة تنظيم القاعدة. وأثبتت تلك الجهود نجاحها في إحباط مخططات والإطاحة بالقيادات الإرهابية والحفاظ على أمن الوطن الأميركي من هجمات خطت في الخارج.

ولأن الولايات المتحدة استطاعت إلى حد كبير تحديد ومعالجة أوجه القصور الأمنية والاستخباراتية التي ساهمت في حدوث هجمات ١١ أيلول/سبتمبر^{٢٤١}، أثبتت آلة الأمن القومي الأميركية أنها باتت تتقن على نحو متزايد خبرات تحديد وتعطيل الشبكات الإرهابية. ونتيجة لذلك، لم يكن هناك نجاح لأي هجوم واسع النطاق منذ ذلك الوقت. أما في الخارج، استندت استراتيجية الولايات المتحدة بشكل واسع على شن حملة استخبارات انطوت على الشراكة مع بلدان مختلفة حول العالم لجمع المعلومات عن كبار الإرهابيين المشتبه بهم. وفي الحالات التي لا تتمكن فيها الحكومة الأميركية أو شركاؤها من القبض على الإرهابيين، تقوم بقتلهم في غارات طائرات بدون طيار أو إجراءات مباشرة أخرى، وذلك بالرغم من أن واشنطن خصصت مزيداً من الاهتمام والموارد لبناء قدرات شركائها في التحقيق ومحاكمة المشتبه بهم واعتقالهم ضمن إطار سيادة القانون.

في حين واصلت الأبعاد العسكرية والأمنية لجهود مكافحة الإرهاب في تصدر معظم العناوين الرئيسية واستقطاب الأغلبية الساحقة من الموارد، إلا أن استراتيجية الولايات المتحدة في التصدي للتهديد، في الواقع، تطورت خلال العقد الماضي من خلال مجموعة متنوعة من السبل. على سبيل المثال، انتقلت الولايات المتحدة إلى مرحلة ما بعد استراتيجية "الحرب العالمية على الإرهاب"، والتي تتمثل في حملة تركز على مجموعات إرهابية محددة تهدد الولايات المتحدة وحلفاءها. وابتعدت الاستراتيجية الأميركية الجديدة عن استخدام أسلوب الإيهام بالغرق وأساليب أخرى في التحقيق التي يمكن القول بأنها دفعت نحو المزيد من التطرف وعزلت الكثير من الشركاء أكثر من أنها حدت من خطر الإرهاب، واقتربت أكثر نحو استراتيجية تؤكد أن أكثر أساليب واستراتيجيات مكافحة الإرهاب نجاعة هي تلك التي تحترم حقوق الإنسان. وتوسعت المقاربة الأميركية بعيداً عن النهج العسكري الذي يهيمن عليه البعد الاستخباراتي إلى نهج يؤكد على أهمية الرد المبني على منطلق "الحكومة بأكملها"، مع زيادة التركيز على دور المؤسسات المدنية، بدءاً بقطاع العدالة الجنائية. وتدرك الاستراتيجية الأميركية اليوم أن الحكومات تفتقر لوحدها للحلول، وأن الشراكة مع المجتمعات المحلية وتمكينها كجزء من رد "المجتمع بأكمله"

^{٢٤١} ستيفين بريل، "هل باتت أميركا أكثر أمناً؟" مجلة ذا أتلانتيك، أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، على الرابط التالي:

<http://www.theatlantic.com/magazine/archive/2016/09/are-we-any-safer/492761/>

على التهديدات ضروري لمنع تجذر التطرف العنيف في المجتمعات المحلية. وتضع الاستراتيجية اليوم تركيزاً مضاعفاً على بناء قدرة الدول والمجتمعات الهشة بهدف التغلب على الإرهاب محلياً وتعزيز بنية جهود مكافحة الإرهاب دولياً لتسهيل المزيد من التعاون الفعال بين الدول والتشارك في حمل الأعباء.

ويمكن رصد هذه التحولات في أربع وثائق استراتيجية أساسية، هي: (١) الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب لعام ٢٠١١؛^{٢٤٢} (٢) الاستراتيجية الوطنية لتمكين الشركاء المحليين لمنع التطرف العنيف في الولايات المتحدة (الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف العنيف (CVE) لعام ٢٠١١؛^{٢٤٣} (٣) استراتيجية الأمن القومي لعام ٢٠١٥؛^{٢٤٤} و (٤) الاستراتيجية المشتركة لوزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAID في مكافحة التطرف العنيف لعام ٢٠١٦.^{٢٤٥}

على الرغم من أن الكثير قد كتب حتى الآن عن تطور استراتيجية وسياسات الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب خلال العقد الماضي^{٢٤٦}، إلا أن هذه الورقة ستركز بالتحديد على زيادة الاهتمام خلال الأعوام القليلة الماضية بمجال مكافحة التطرف العنيف (CVE) في داخل أميركا وخارجها. فالكثير من القادة السياسيين والعسكريين في واشنطن وعواصم أخرى باتوا يدركون أنه في حين لا تزال الحملات العسكرية المركزة ضد الجماعات الإرهابية ضرورية، إلا أن المزيد من الانتباه ينبغي أن يعطى لتحديد ومعالجة المظالم المحلية التي يستغلها الإرهابيون لجذب وتجنيد أعضاء جدد، وأن هذه الجهود ينبغي أن تكون من خلال مبادرات مجتمعية إذا ما أردنا أن نستبق التهديدات الحالية ونمنع تهديدات مستقبلية. في حين أن هناك تزايداً في الاعتراف بأن هذه الاستراتيجية هي مفتاح لاستباق التهديدات، إلا أنه ثبت أن الكلام بهذا الموضوع أسهل

^{٢٤٢} "الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب"، البيت الأبيض، حزيران/يونيو ٢٠١١، على الرابط التالي:

https://www.whitehouse.gov/sites/default/files/counterterrorism_strategy.pdf

^{٢٤٣} "تمكين الشركاء المحليين لمنع التطرف العنيف في الولايات المتحدة"، البيت الأبيض، آب/أغسطس ٢٠١١، على الرابط التالي:

https://www.whitehouse.gov/sites/default/files/empowering_local_partners.pdf

^{٢٤٤} "استراتيجية الأمن القومي"، البيت الأبيض، شباط/فبراير ٢٠١٥، على الرابط التالي:

https://www.whitehouse.gov/sites/default/files/docs/2015_national_security_strategy.pdf

^{٢٤٥} وزارة الخارجية الأميركية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، "الاستراتيجية المشتركة لوزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية بشأن مكافحة التطرف العنيف"، أيار/مايو ٢٠١٦، على الرابط التالي:

<https://www.state.gov/documents/organization/257913.pdf>

^{٢٤٦} على سبيل المثال، انظر: الرابطة الوطنية لدراسة الإرهاب والرد على الإرهاب التابعة لجامعة ميريلاند، على الرابط التالي:

http://www.start.umd.edu/counter-terrorism-and-counteracting-violent-extremism?qt-content_types=0#qt-qt-content_types

بكثير من العمل به^{٢٤٧}. وستسلط هذه الورقة الضوء على بعض التحديات التي تواجه تفعيل الجهود التي تقودها مبادرات محلية لمكافحة التطرف العنيف والوقاية منه في كل من الولايات المتحدة والخارج.

مكافحة التطرف العنيف في الولايات المتحدة

قبل مناقشة مجال مكافحة التطرف العنيف في الولايات المتحدة، من الجدير تقديم لمحة موجزة عن تهديد التطرف العنيف^{٢٤٨} الذي تواجهه البلاد. فهناك حالياً ١٠٢ فرد تم اتهامهم بارتكاب جرائم تتعلق بتنظيم الدولة الإسلامية منذ آذار/مارس ٢٠١٤؛ ٤٨ من هؤلاء الأفراد اعترفوا بالذنب أو تم إدانتهم به^{٢٤٩}. ووفقاً لمكتب التحقيقات الفيدرالي، هناك ٩٠٠ حالة تحقيق مفتوحة في قضايا إرهابية، ومعظمها ذات صلة بتنظيم الدولة الإسلامية، مع وجود حالة واحدة على الأقل في كل من الولايات الأمريكية الخمسين^{٢٥٠}.

وبالمجمل، هناك ٢٥٠ أميركياً ممن حاولوا أو نجحوا في الانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية. ليست هناك شاكلة إرهابية موحدة، فالخصائص الديموغرافية لهؤلاء الأفراد متنوعة؛ إلا أن أغلبهم من الشباب، ووجد بأنهم كانوا نشطين في الأوساط الجهادية على الإنترنت، ومتوسط العمر لهؤلاء هو ٢٥ عاماً، وواحدة من بين كل سبعة هن من الإناث، وواحد من بين كل خمسة تربطه

^{٢٤٧} اليكس ب. شميد، "مكافحة التطرف العنيف: رد واعد على الإرهاب"، المركز الدولي لمكافحة الإرهاب (ICCT)، ١٢ حزيران/يونيو ٢٠١٢، على الرابط التالي: <https://icct.nl/publication/countering-violent-extremism-a-promising-response-to-terrorism> انظر أيضاً: جورجيا هولمر، "مكافحة التطرف العنيف: منظور بناء السلام"، معهد الولايات المتحدة للسلام، أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، على الرابط التالي: <http://www.icnl.org/research/library/files/Transnational/CVEUSIP.pdf>

^{٢٤٨} في حين أن جهود مكافحة التطرف العنيف في الولايات المتحدة تنظر في كل أشكال التطرف العنيف، بغض النظر عن الدين أو الأيديولوجية أو الجغرافيا، إلا أن هذه الورقة تركز بشكل خاص على جهود مكافحة التطرف العنيف المرتبطة بالجماعات الإرهابية التي تفر بالايديولوجية السلفية الجهادية. هذا الشكل من التطرف العنيف هو - في الواقع - الاهتمام الرئيس لسياسة مكافحة التطرف العنيف CVE في الولايات المتحدة اليوم.

^{٢٤٩} برنامج جامعة جورج واشنطن حول التطرف، "مجنودو تنظيم الدولة الإسلامية في النظام القانوني الأميركي"، ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٦، على الرابط التالي:

<https://cchs.gwu.edu/sites/cchs.gwu.edu/files/downloads/August%202016%20Snapshot.pdf>

^{٢٥٠} جيسي بايرنز، "مكتب التحقيقات الفيدرالي يحقق مع أعضاء يشبه بانتمائهم لتنظيم الدولة الإسلامية في كل الولايات الخمسين"، موقع ذا هيل، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٥، على الرابط التالي: <http://thehill.com/blogs/blog-briefing-room/233832-fbi-investigating-isis-suspects-in-all-50-states>

علاقات أسرية لنشاطات جهادية سواء عن طريق الزواج أو النسب أو من خلال وجود أحد أفراد العائلة ممن سافر قبلهم إلى سوريا أو العراق^{٢٥١}.

وتتعامل السلطات في الولايات المتحدة بشكل متزايد مع الهجمات المستوحاة من الجماعات الإرهابية بدلاً من الهجمات الموجهة من قبل هذه الجماعات، مما يشكل تحدياً أمنياً أكثر تعقيداً من تلك التي واجهتها الولايات المتحدة في العقد ما بعد الحادي عشر من سبتمبر (حيث كان التحدي هو إحباط المخططات ضد الولايات المتحدة التي كانت تحاك في مكانين الإرهاب والملاذات الآمنة مثل أفغانستان أو اليمن)^{٢٥٢}. أما اليوم، فإن الشخص "المتطرف ذاتياً" لا يحتاج إلى التواصل مع مجموعة إرهابية قبل تنفيذ هجومه، مما يصعب إمكانية كشف ومنع هذا النوع من الهجمات. وبالإضافة إلى جهود الكشف والمنع، فإن المسؤولين الأميركيين يواجهون عدداً من التحديات الأخرى التي تتعلق بجهود مكافحة التطرف العنيف، على سبيل المثال: (١) اتخاذ أفضل السبل في التعامل مع الأفراد المتطرفين الذين يؤيدون الدعاية الإرهابية، لكنهم لم يرتكبوا جرائم عنيفة، وتوجيههم بعيداً عن العنف، و (٢) كيفية إعادة تأهيل وإعادة دمج السجناء المتطرفين العنيفين الذين قضوا مدة محكوميتهم أو الشباب المحبطين الذين سافروا أو كانوا يسعون للسفر إلى سوريا، ولكنهم لم يعودوا يشكلون خطراً على المجتمع.

وبات هناك إدراك متزايد في واشنطن بأن مجموعة الأدوات الأمنية التقليدية، وهي الأدوات التي تغلغت في سياسات الولايات المتحدة خاصة منذ ١١ سبتمبر كالاقتالات والملاحقات القضائية والسجن ونهج عدم التسامح مع الإرهاب، قد لا تكون كافية للتعامل مع الوضع الحالي.

الوقاية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج

ويحتاج المسؤولون كالمدعين العامين والقضاة وموظفي السجون في جميع أنحاء الولايات المتحدة إلى مجموعة واسعة من الأدوات للتصدي لتهديد الإرهاب. على سبيل المثال، في سياق دراسة التحديات التي تواجه جهود إعادة التأهيل وإعادة الإدماج، نجد أنه تمت إدانة حوالي ٣٠٠

^{٢٥١} إفادة بيتر بيجن أمام الكونغرس، "تنظيم الدولة الإسلامية على الإنترنت: مكافحة التطرف والتجنيد على الإنترنت والإعلام المجتمعي"، لجنة مجلس الشيوخ للأمن القومي، ٦ تموز/يوليو ٢٠١٦، على الرابط التالي:

http://www.hsgac.senate.gov/download/bergen-testimony_psi-2016-07-05

^{٢٥٢} "وزير الأمن الداخلي يناقش تغيير طبيعة الإرهاب"، وزارة الدفاع الأميركية، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، على الرابط التالي:

<http://www.defense.gov/News/Article/Article/622878/homeland-security-chief-discusses-changing-nature-of-terrorism>

شخص بتهم تتعلق بالإرهاب في الولايات المتحدة منذ عام ٢٠٠١^{٢٥٣}. وفي العامين الماضيين فقط، أُدين ١٠٢ شخص بتهم تتعلق بتنظيم الدولة الإسلامية، ومعظم هذه الاتهامات بقضايا غير عنيفة^{٢٥٤}. وهناك حالياً نحو ٤٥٠ إرهابياً مُداناً في السجون الأميركية^{٢٥٥}. ووفقاً لدراسة تحليلية^{٢٥٦}، تم الإفراج عن ٤١ شخصاً على الأقل من السجون في السنوات القليلة الماضية، وسيتم إطلاق سراح أكثر من ١٠٠ سجين من السجون الأميركية ممن لهم صلة بالإرهاب على مدى السنوات الخمس المقبلة^{٢٥٧}. وعموماً، لا تشمل هذه الأرقام عدد المدانين منذ ظهور تنظيم الدولة الإسلامية، عندما ارتفعت وتيرة محاكمات الإرهابيين المشتبه بهم ومؤيدي الإرهاب.

وعلى الرغم من تزايد عدد الأشخاص الذين يتم زجهم في السجن بتهم إرهاب غير عنيفة، إلا أن الحكومة الأميركية (على عكس العديد من شركائها في أوروبا وحول العالم على نحو متزايد) ما زالت تفتقر إلى خطط مفصلة لإعادة تأهيلهم داخل السجن أو خطط لإعادة إدماجهم عند الإفراج عنهم. وعلى الرغم من أن هناك بعض الخطط القائمة لإنشاء برامج خاصة لهذه الشريحة من السجناء^{٢٥٨}، إلا أنه في الوقت الراهن لا يبدو أن لدى دائرة السجون الفيدرالية الأميركية وسيلة منهجية لمعالجة قضايا فك ارتباط السجناء الإرهابيين عن الإرهاب وتغيير معتقداتهم الإرهابية. فأولئك الذين أدينوا بارتكاب جريمة من خلال الذهاب إلى سوريا والعراق للقتال، وتم اعتقالهم، سيكون لديهم احتياجات تختلف عن عامة السجناء الآخرين؛ فقد لا يعتبرون أن أعمالهم إجرامية، وقد تؤدي تجربة السجن إلى زيادة التطرف لديهم، مما يخلق بالتالي تهديداً دائماً عند إطلاق سراحهم.

^{٢٥٣} وزارة العدل الأميركية، "ملخص الميزانية والأداء لعام ٢٠٠٩"، ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، على الرابط التالي:

<https://www.justice.gov/jmd/2009-budget-and-performance-summary-2008-budget-highlights-key-performance-measures-and>

^{٢٥٤} برنامج جامعة جورج واشنطن حول التطرف، "مجنودو تنظيم الدولة الإسلامية في النظام القانوني الأميركي"، ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٦، على الرابط التالي:

<https://cchs.gwu.edu/sites/cchs.gwu.edu/files/downloads/August%202016%20Snapshot.pdf>

^{٢٥٥} هانا فيرفيلد وتيم والاس، "الإرهابيون في السجون الأميركية"، صحيفة نيويورك تايمز، ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦، على الرابط التالي:

<http://www.nytimes.com/interactive/2016/04/07/us/terrorists-in-us-prisons.html>

^{٢٥٦} جيروم ب. بيلويرا، "سجناء الإرهاب: مكافحة التطرف العنيف في السجون وما بعدها"، خدمة بحوث الكونغرس، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، على الرابط التالي:

<http://docs.house.gov/meetings/HM/HM05/20151028/104102/HHRG-114-HM05-Wstate-BjeloperaJ-20151028.pdf>

^{٢٥٧} نيكول هونغ، "مدانو الإرهاب يشكلون معضلة بعد إطلاق سراحهم من السجن"، صحيفة وول ستريت جورنال، ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٦، على الرابط التالي:

<http://www.wsj.com/articles/terror-convicts-pose-dilemma-after-release-from-prison-145560250>

^{٢٥٨} المرجع السابق.

إن الخيارات المتاحة أمام المحققين والمدعين العامين والقضاة هي الأخرى محدودة، وخاصة في مجال التعامل مع الشباب المحبطين الذين يتم اعتقالهم على خلفية السفر أو السعي للسفر لدعم تنظيم الدولة الإسلامية، إلا أنهم لا يعتبرون بأنهم يشكلون تهديداً أمنياً وأن الحكم عليهم بالسجن لمدد طويلة كعشر أو عشرين سنة قد يؤدي إلى المزيد من التطرف. ويستمر التركيز على اعتقال ومحاكمة هؤلاء الأفراد، رغم الإدراك المتزايد لدى صناعات القرار بأن البدائل للملاحقة الجنائية والسجن، في ظروف معينة، يمكن أن تساعد في تسهيل التعاون بين الأسرة والأصدقاء وأعضاء آخرين من المجتمعات الهشة الذين قد يكونوا مترددين في التعاون مع سلطات إنفاذ القانون إذا كانوا يعرفون أن أي محاولة للتواصل مع السلطات قد تؤدي بأحد أحبائهم في زنزانة السجن.

في ظل غياب أي مبادئ توجيهية وطنية في هذا المجال، قام قاض فيدرالي في مدينة مينيابوليس بالأخذ على عاتقه دراسة إمكانية تصميم برنامج لاجتثاث التطرف (بدلاً من عقوبة السجن) لبعض المتهمين الشبان في سياق محاكمة تتعلق بتنظيم الدولة الإسلامية.^{٢٥٩} وفي سعيها لتجاوز هذا النهج الظرفي، كوّنت وزارة العدل الأميركية "فريق عمل للتدابير البديلة" والذي يسعى لتطوير قاعدة لتوجيه السياسات للمدعين العامين والقضاة في جميع أنحاء الولايات المتحدة الذين يفضلون بدائل عن الملاحقات القضائية في مثل هذه الحالات (على سبيل المثال، برامج فك الارتباط).^{٢٦٠}

وعلى ذات النهج، من المتوقع أن يبدأ مكتب التحقيقات الفيدرالي قريباً بإنشاء لجان المسؤولية المشتركة (SRCs) التابعة له (والمثيرة للجدل إلى حد ما) والتي تهدف إلى توفير بدائل لمكتب التحقيقات الفيدرالي عن مجرد اعتقال الأشخاص المعرضة لارتكاب العنف. وتتكون هذه اللجان من "مجموعة تتشكل طوعاً من مسؤولين من أجهزة إنفاذ القانون ومختصين في مجال الصحة العقلية وقادة دين وأفراد من الأسر والمجتمع الذين يعملون على تحديد المتطرفين العنيفين المحتملين وذلك لغايات التدخل"^{٢٦١}. إلا أنه قد برزت مخاوف وتحفظات حول دور مكتب

^{٢٥٩} لورا يوين، "رجلان متهمان بتهمة تتعلق بتنظيم الدولة الإسلامية يطالبان بإعادة التأهيل"، إم بي آر الإخبارية، ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٦، على الرابط التالي: <https://www.mprnews.org/story/2016/06/30/two-men-convicted-isis-related-charges-seek-rehabilitation-deradicalization>

^{٢٦٠} إيريك روساند، "أخذ المسرب الفرعي: سبيل لمنع الإرهاب"، موقع وور أون ذا روكس (الحرب على الأحجار)، ١ تموز/يوليو ٢٠١٦، على الرابط التالي:

<http://warontherocks.com/2016/07/taking-the-off-ramp-a-path-to-preventing-terrorism/>

^{٢٦١} انظر مجموعة من الرسائل التي تعبر عن القلق حول مجالات مكافحة التطرف العنيف، لجنة الأمن القومي في مجلس النواب الأميركي، على الرابط التالي:

التحقيقات الفيدرالي في هذه الكيانات غير الجنائية وحول مسائل الخصوصية والحمايات الأخرى التي ستتاح للأشخاص الذين يتم تحديدهم للتدخل وأولئك الذين يقومون بالتدخل.^{٢٦٢}

كما كشف مكتب التحقيقات الفيدرالي مؤخراً عن تطويره لمرجع تعليمي على الإنترنت يدعى "لا تكن دمية"،^{٢٦٣} وتوفيره دليلاً لمدراء المدارس يتناول "السلوكيات المقلقة" و"كيفية التدخل".^{٢٦٤} وحاله حال لجان المسؤولية المشتركة التابعة لمكتب التحقيقات الفيدرالي، تعرضت هذه المبادرة أيضاً لانتقادات شديدة من قبل جماعات دعم الحقوق المدنية والجاليات المسلمة، والتي ادعت أن هذه المبادرة "تكرس التمييز والصورة النمطية السلبية عن المسلمين والذين يعتقد أنهم مسلمون، ويشجع على فرض الرقابة على الأفكار والمعتقدات"^{٢٦٥}.

من جانبها، تركز وزارة الأمن الداخلي (DHS) بشكل متزايد على تمكين المجتمعات المحلية للمساعدة في وقاية الشباب من الانجذاب نحو الدعاية الإرهابية وثني الأشخاص الذين انجروا وراء الفكر الإرهابي من التحول نحو العنف. وتؤكد الوزارة على أن هذه الجهود يجب أن تبدأ في داخل المجتمعات المحلية نفسها، حيث تتضمن مبادراتها جهود مكتب الشراكة المجتمعية التابع لها والذي أنشئ عام ٢٠١٥ وأيضاً إعلان الوزارة في تموز/يوليو ٢٠١٦ لأول مرة عن عرض منح لدعم جهود مكافحة الإرهاب التي يقودها المجتمع المحلي.

وقد بدأ العمل ببرامج تجريبية محلية لأطراف معنية متعددة في ثلاث مدن (بوسطن ولوس أنجلوس ومينيابوليس)، والتي تم الإعلان عنها وسط ترحيب كبير خلال قمة البيت الأبيض لمكافحة التطرف العنيف التي أقيمت في شباط/فبراير ٢٠١٥. وقد بدأ المسؤولون في هذه المدن مؤخراً بتوزيع أكثر من ٥٠٠ ألف دولار من منح وزارة العدل لتدشين جهود محلية جديدة لمعالجة مسائل وقاية الشباب والتدخل والصحة العقلية والسلوكية والتطرف في السجون.^{٢٦٦} ومن المتأمل

<https://democrats->

homeland.house.gov/sites/democrats.homeland.house.gov/files/sitedocuments/pclobletter.pdf

^{٢٦٢} المرجع السابق.

^{٢٦٣} مكتب التحقيقات الفيدرالي، "لا تكن دمية"، على الرابط التالي: <https://cve.fbi.gov/home.html>

^{٢٦٤} لورين كاميرا، "مجموعات تؤكد: يجب إلغاء موقع مكافحة التطرف التابع لمكتب التحقيقات الفيدرالي"، يو أس نيوز، ٦ نيسان/أبريل

٢٠١٦، على الرابط التالي: <http://www.usnews.com/news/articles/2016-04-06/fbi-dont-be-a-puppet->

[website-criticized-by-advocacy-groups](http://www.usnews.com/news/articles/2016-04-06/fbi-dont-be-a-puppet-website-criticized-by-advocacy-groups)

^{٢٦٥} المرجع السابق.

^{٢٦٦} فيليب مارسيلو، "جهد حكومي تجربي لمحاربة تجنيد التطرف في بوسطن ولوس أنجلوس ومينيابوليس يبدأ ببطء منذ الإعلان عنه

قبل ما يقارب السنتين"، يو أس نيوز، ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٦، على الرابط التالي:

[http://www.usnews.com/news/us/articles/2016-03-24/effort-in-3-us-cities-to-combat-extremism-](http://www.usnews.com/news/us/articles/2016-03-24/effort-in-3-us-cities-to-combat-extremism-off-to-slow-start)

[off-to-slow-start](http://www.usnews.com/news/us/articles/2016-03-24/effort-in-3-us-cities-to-combat-extremism-off-to-slow-start)

أن تسمح المنح الجديدة التي وفرتها وزارة الأمن الداخلي بتوسيع البرامج القائمة وتطوير برامج جديدة (على الرغم من أن قيمتها الإجمالية هي ١٠ مليون دولار، وهو تقريباً نفس المبلغ المتاح لهذه الأغراض في هولندا - بلد فيه أقل من ١٧ مليون شخص). وتوفر هذه الأموال عن طريق عملية الحكومة الأميركية المرهقة في تقديم المنح، وتبذل لدعم العمل المحلي في سبل مكافحة التطرف العنيف في خمسة مجالات، هي: بناء القدرة على الصمود والتغلب، التدريب والتواصل مع أفراد المجتمع، إدارة أنشطة التدخل، تحدي سرديّة التطرف، وبناء قدرات المنظمات المحلية غير الحكومية الناشطة في مجال مكافحة التطرف العنيف.

واشكى بعض المراقبون من التمويل البطيء وغير الكافي لبرامج مكافحة التطرف العنيف، بالإضافة إلى انتقادهم لتعثر البرامج التي وضعت "بسبب مهمة غامضة قد أثارت البلبلة وغدت معارضة قوية من جماعات الحقوق المدنية والجماعات المجتمعية التي تخشى أن تصبح هذه البرامج أداة لتجسس الحكومة على المسلمين الملتزمين بالقانون"^{٢٦٧}.

هناك برنامج نجح نوعاً ما في تفادي الخلافات والانتقادات التي طالت البرامج المجتمعية الأخرى في مجال مكافحة التطرف العنيف في الولايات المتحدة، وهو البرنامج الذي أنشأته المنظمة العالمية لتنمية الموارد والتعليم (WORDE) بالتعاون مع السلطات من مقاطعة مونتغمري، بولاية ميريلاند^{٢٦٨}. ويركز البرنامج على تعزيز الوعي العام حول عوامل خطر التطرف العنيف وتمكين الشخصيات المناسبة في المجتمع في مجال التدخل لدى الأشخاص المعرضين للتطرف قبل أن يختاروا طريق العنف. وبني البرنامج على فرضية أن منع التطرف العنيف هو مسعى متعدد التخصصات ومتعدد الأطراف المعنية به ويحتاج إلى إشراك مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة المجتمعية في القطاعين العام والخاص.

وتعتبر هذه المبادرة أول برنامج مجتمعي لمكافحة التطرف العنيف في الولايات المتحدة يتم تقييمه تجريبياً، حيث تم تمويل التقييم الذي أصدر في حزيران/يونيو ٢٠١٦ بمنحة من المعهد الوطني للعدالة. ووجد التقييم أن البرنامج "له آثار إيجابية مقصودة على ١٢ من ١٤ نتيجة متعلقة بمكافحة التطرف العنيف... وهو أول برنامج متعلق بمكافحة التطرف العنيف في الولايات

^{٢٦٧} المرجع السابق.

^{٢٦٨} "نموذج مقاطعة مونتغمري في بناء قدرة التغلب على التطرف العنيف BRAVE"، المنظمة العالمية لتنمية الموارد والتعليم (WORDE) على الرابط التالي: <http://www.worde.org/programs/the-montgomery-county-model/>

المتحدة قائم على الأدلة." ومن ضمن التوصيات الواردة في التقييم أن البرنامج المدار من قبل WORDE يجب استنساخه في المجتمعات الأخرى في جميع أنحاء الولايات المتحدة^{٢٦٩}.

ويبقى السؤال إذا ما كان بالفعل يمكن استنساخ هذا البرنامج في مجتمعات أخرى، حيث أن هذا البرنامج استفاد من دعم كبير من واشنطن ويعمل في مجتمع محلي لم تصل فيه حدة الانتقادات لـ"مكافحة التطرف العنيف" إلى المستوى الذي وصله في زوايا أخرى من الولايات المتحدة. ويعتقد أنه قد يستخدم جزء من العشرة ملايين دولار من تمويل وزارة الأمن الداخلي المخصصة لبرامج مكافحة التطرف العنيف المجتمعية للمحاولة - على الأقل - لاستنساخ البرنامج في مجتمعات محلية أخرى.

وبالإضافة إلى التمويل الجديد لبرامج مكافحة التطرف العنيف، أنشأت الحكومة الأميركية في عام ٢٠١٦ فرقة عمل^{٢٧٠} بقيادة وزارة الأمن الداخلي لتنسيق الجهود الحكومية في مكافحة التطرف العنيف على مستوى البلد - وهي جهود تعرضت لانتقادات^{٢٧١} لكونها مكررة ومفككة ومنفصلة. وتركز فرقة العمل الجديدة (التي تعرضت للنقيد بسبب العقبات البيروقراطية المألوفة نوعاً ما في واشنطن) على "تطوير برامج التدخل، وتنسيق تزامن جهود مكافحة التطرف العنيف في التمدد الميداني والمشاركة، وإدارة اتصالات جهود مكافحة التطرف العنيف والاستفادة من التقنيات الرقمية في إشراك وتمكين وربط الأطراف المعنية، وتنسيق وترتيب أولويات بحوث مكافحة التطرف العنيف الحكومية وإنشاء آليات ردود الفعل والتقييم لتعزيز أهمية نتائج واستنتاجات جهود مكافحة التطرف العنيف"^{٢٧٢}.

ومع تشغيل فرقة العمل (ولو ببطء) هناك أيضاً الأمل بأن تتخطى في هذه الجهود الوكالات الفيدرالية الأخرى التي لها دور هام في مكافحة التطرف العنيف، وخاصة الوقاية منه، مثل وزارة

^{٢٦٩} مايكل وليامز وجون هورغان ووليام ايفانز، "تقييم برنامج مكافحة التطرف العنيف متعدد الأوجه، مؤسس من قبل المجتمعات المحلية الأميركية، بقيادة مسلمة"، وزارة العدل الأميركية، حزيران/يونيو ٢٠١٦، على الرابط التالي:

www.ncjrs.gov/pdffiles1/nij/grants/249936.pdf

^{٢٧٠} فريق عمل مكافحة التطرف العنيف"، وزارة الأمن الداخلي، ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، على الرابط التالي:

<https://www.dhs.gov/news/2016/01/08/countering-violent-extremism-task-force>

^{٢٧١} لورينزو فيدينيو وسيموس هيوز، "مكافحة التطرف العنيف في أميركا"، مركز الأمن السيبراني والقومي في جامعة جورج واشنطن، حزيران/يونيو ٢٠١٥.

^{٢٧٢} شهادة خطية لمدير مكتب الشراكات المجتمعية في وزارة الأمن الداخلي، جورج سليم، للجنة مجلس الشيوخ للأمن الداخلي والشؤون الحكومية، جلسة للجنة الفرعية الدائمة للتحقيقات بعنوان "تنظيم الدولة الإسلامية على الإنترنت: مكافحة الراديكالية الإرهابية والتجنيد على الإنترنت ووسائل الإعلام المجتمعي"، وزارة الأمن الداخلي، ٦ تموز/يوليو ٢٠١٦، على الرابط التالي:

<https://www.dhs.gov/news/2016/07/06/written-testimony-ocp-senate-homeland-security-and-governmental-affairs-permanent>

التربية والتعليم ووزارة الصحة والخدمات الإنسانية، وهي وكالات لطالما كانت مترددة في القيام بذلك بسبب الروابط مع مكتب التحقيقات الفيدرالي وغيرها من الوكالات ذات الطابع الأمني.

ويبقى أن نرى مدى تأثير فرقة العمل هذه في الواقع، خصوصاً أنها تفتقر إلى سلطة توجيه أو إعادة توجيه جهود مكافحة التطرف العنيف التي تقوم بها وكالات فيدرالية منفردة، وتفتقر أيضاً إلى السلطة في إدارة أو السيطرة على التمويل المخصص من قبل الكونغرس لوكالات فيدرالية معينة للعمل على مكافحة التطرف العنيف.

إن إنشاء قوة عمل "فيدرالية" لمكافحة التطرف العنيف قد يساهم في تعزيز التنسيق في واشنطن، خصوصاً أنها تهيمن عليها وكالات مثل مكتب التحقيقات الفيدرالي ووزارة الأمن الداخلي ووزارة العدل، بالرغم من افتقارها إلى أي تمثيل من السلطات المحلية أو على مستوى الولاية، ناهيك عن المختصين على المستوى المجتمعي الذين لهم دور حيوي ومهم في تطوير وتنفيذ برامج مجدية في الوقاية والتدخل وحتى إعادة الإدماج. ومع ذلك، ربما تكون فرقة العمل هذه غير مناسبة لمهمة تمكين المجتمعات فعلياً لتعزيز مشاركتهم في جهود مكافحة التطرف العنيف في جميع أنحاء البلاد. فكما ذكر أعلاه، فقد تعرضت بعض هذه الجهود الحكومية للانتقاد واتهمت - ظلماً في كثير من الأحيان - بوصف المجتمعات الإسلامية سلبياً وبكونها بمثابة غطاء لجمع المعلومات الاستخباراتية واتهمت أيضاً بانتهاك الحريات المدنية للمسلمين الأميركيين الملتزمين بالقانون^{٢٧٣}.

في الواقع، دفعت الهواجس المحلية حول اصطلاح "مكافحة التطرف العنيف" بعض المدن إلى التخلي عن المصطلح في مضيهم قدماً في تصميم وتنفيذ برامج متعددة الوكالات تهدف إلى منع التطرف العنيف من التجذر في مجتمعاتهم. على سبيل المثال، أعادت مدينة بوسطن صياغة برنامجها الذي كان من المفترض أن يكون واحداً من ثلاثة نماذج لمبادرات مكافحة التطرف العنيف على مستوى المدن في الولايات المتحدة، والذي يسمى الآن برنامج "تعزيز المشاركة والتقبل وتمكين المجتمع المحلي" واختصاره PEACE. وقامت مدينة مينيابوليس، وهي الأخرى كانت مدينة للبرنامج التجريبي، بتغيير اسم برنامجها إلى "بناء قدرة المجتمع على الصمود"^{٢٧٤}.

^{٢٧٣} مرتضى حسين، "النقاد يقولون إن مشروع القانون سيحول الجاليات المسلمة لولايات مراقبة مصغرة"، موقع ذا إنترسبت، ١٥ تموز/يوليو ٢٠١٥، على الرابط التالي: <https://theintercept.com/2015/07/15/civil-rights-groups-blast-proposed-government-office-countering-violent-extremism/>

^{٢٧٤} فيليب مارسيلو، "ماذا في الاسم؟ حكومات تعيد صياغة جهود مكافحة التطرف"، أسوشيتد برس، ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٦، على الرابط التالي: <http://bigstory.ap.org/article/29e87290d5a74a988cce221ef6a14996/whats-name-governments-recast-anti-extremism-efforts>

وفي سياق متصل، باتت مدينة لوس أنجلوس في طليعة المدن في الولايات المتحدة التي تعزز جهودها على مستوى البلديات في استخدام إطار الصحة العامة (بدلاً من إطار العدالة الجنائية أو إنفاذ القانون) في معالجة التطرف العنيف على مستوى المجتمع المحلي^{٢٧٥}.

ومع ذلك، ورغم الإرباك الذي صاحب مقاربة "مكافحة التطرف العنيف" (CVE) والعائق الذي سببه اصطلاح CVE في التوصل إلى المشاركة الضرورية من المجتمعات المحلية، إلا أن واشنطن مستمرة في تأطير الجهود الممولة والمنفذة من قبل الحكومة الفيدرالية في منع التطرف في الولايات المتحدة حول هذا المصطلح. وعلاوة على ذلك، تهيمن الوكالات الوطنية الأمنية في العاصمة على فرقة العمل CVE الفيدرالية، في ظل افتقار الفرص لإشراك أجهزة أخرى من الحكومة مثل تلك التي تركز على التعليم والصحة، ناهيك عن الأطراف المعنية الفاعلة على مستوى المدينة أو المجتمع المحلي. وهناك أيضاً جدلية مدى تقبل تلك الجهات للارتباط الوثيق والتعاون مع كيان تسيطر عليه الأطراف الأمنية المعهودة في مجال مكافحة التطرف العنيف. وعلى هذا النحو، فإنه يبدو من غير المحتمل أن تكون فرقة العمل والجهود الحكومية – بمفردها – قادرة على تحفيز مشاركة عميقة وموسعة من هذه الجهات الفاعلة في الجهود المطلوبة.

فاستكمالاً لجهود فرقة العمل الفيدرالية، ينبغي تدارس إمكانية إنشاء "شبكة وطنية للوقاية"^{٢٧٦} بقيادة غير حكومية تعمل على استثمار وتسخير جهود المجتمعات المحلية والمختصين في مختلف أنحاء البلاد المهتمين بالمساهمة في منع التطرف العنيف في مجتمعاتهم والوقاية منه.

ويمكن لشبكة كهذه أن تساعد في حشد الموارد بالاستفادة من مساهمات الشركات والجهات الخيرية لدعم مشاريع الوقاية والتدخل المحلية وإشراك المهنيين والمختصين من غير العاملين في أجهزة إنفاذ القانون في جميع أنحاء البلاد الذين لديهم خبرة في العمل على مكافحة التطرف العنيف أو المجالات ذات الصلة (مثل الصحة العامة أو مكافحة المخدرات أو الجرائم). ويمكن أن تيسر الشبكة للمجتمعات، بما في ذلك السلطات المحلية، تسخير خبرات أعداد متزايدة من أعضائها ومن المختصين (سواء في الولايات المتحدة أو الخارج) الذين تُعتبر مشاركتهم ضرورية وحيوية في تصميم وتنفيذ جهود "الخدمات الاجتماعية" في الوقاية والتدخل، وخصوصاً في سياق

^{٢٧٥} ستيفان وين وديفيد ايسيمان وجاني كينزلر وديبورا جليك وكلي بولنتك، "تناول التطرف العنيف كسياسة وممارسة صحة عامة"، مجلة العلوم السلوكية للإرهاب والعدوانية السياسية، ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠١٦، على الرابط التالي:

<http://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/19434472.2016.1198413?needAccess=true>

^{٢٧٦} الكاتب، إيريك روساند، كان قد قدم هذا المقترح لأول مرة في مقال بعنوان "المجتمعات المحلية أولاً: شبكة وطنية للوقاية من أجل هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية"، موقع ذا هيل، ٢ آب/أغسطس ٢٠١٦، على الرابط التالي:

<http://thehill.com/blogs/congress-blog/homeland-security/290046-communities-first-a-national-prevention-network-to>

تطوير برامج محلية خاصة بمجتمعاتها، ووفقاً لاحتياجات مواطنيها. وبالنسبة للمجتمعات المحلية التي لا تجد الحاجة لوضع برنامج CVE متكامل (ولكن ترغب في أن تصبح أكثر ذكاء بشأن المشكلة بحيث تكون قادرة على تحديد العلامات المبكرة للتطرف وتوجيه شبابها بعيداً عنه) يمكن للشبكة الوطنية للوقاية أن تساهم أيضاً في ضمان قدرة هذه المجتمعات على القيام بذلك دون الحاجة إلى إشراك واشنطن. سيكون لهذه الشبكة دور في تنشيط الروابط المهنية كالمعلمين والعاملين في مجال تنمية المجتمعات المحلية ومؤسسات الصحة العقلية والخدمات الاجتماعية، التي لطالما كانت مترددة - بشكل عام - من المشاركة بفاعلية في جهود مكافحة التطرف المدعومة من واشنطن. وستساهم أيضاً في خلق شراكات موسعة مع القطاع الخيري، الذي لطالما كان هو الآخر حذراً من الاشتراك في جهود مرتبطة بشكل وثيق مع مكتب التحقيقات الفيدرالي والجهات الأمنية الأخرى.

ومن شأن شبكة وطنية للوقاية أيضاً أن تساهم في جعل النهج القائم على قيادة المجتمعات المحلية لجهود مكافحة التطرف العنيف واقعاً في الولايات المتحدة وأن لا يكون هذا النهج رهناً لمن يحكم في البيت الأبيض، أو بشكل أعم، في واشنطن. وفي الواقع، كان هذا النهج المنطوي على دور المجتمعات المحلية هو محور مؤتمر قمة البيت الأبيض لمكافحة التطرف العنيف، الذي أقيم في شباط/فبراير ٢٠١٥، والذي أكد فيه الرئيس أوباما على أهمية "تمكين المجتمعات المحلية من أجل حماية عائلاتهم وأصدقائهم وجيرانهم من الأيديولوجيات العنيفة والتجنيد"^{٢٧٧}.

مكافحة التطرف العنيف في الخارج

ومنذ خطاب الرئيس أوباما أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، عندما دعا جميع الدول إلى بذل المزيد من الجهد للتصدي لدوافع التطرف العنيف داخل حدودها، تزايدت وتيرة الحوار العالمي حول التطرف العنيف وأفضل السبل لمواجهته ومنع انتشاره.

كلمة الرئيس أوباما لم تدشن الحوار العالمي حول موضوع مكافحة التطرف العنيف، إلا أنها ارتقت به ورفعت وتيرته ووسعت سياقه من حوار كان يقتصر إلى حد كبير على معالجة جوانب الأيديولوجية والدعاية المستخدمة لجذب أعضاء جدد وتركيز ضيق على محاولة تحديد العدد

^{٢٧٧} "كلمة الرئيس أوباما خلال قمة مكافحة التطرف العنيف"، البيت الأبيض، ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٥، على الرابط التالي:

<https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2015/02/19/remarks-president-summit-countering-violent-extremism-february-19-2015>

القليل من الأشخاص على أعتاب التطرف العنيف. أما الآن، فلم يعد الحوار مجرد مناقشة لعوامل "الجذب" فقط، بل أصبح يتضمن نقاط التركيز على الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تخلق وتفاقم حالة التهميش والإقصاء التي يمكن أن تدفع بالأفراد إلى أحضان الجماعات الإرهابية أو تجعلهم أكثر عرضة للتأثر بالدعاية إلى التطرف العنيف. ويأتي هذا التحول - إلى حد ما - نتيجة لقمة البيت الأبيض لمكافحة التطرف العنيف واجتماعات المتابعة الإقليمية التي أنتجت أجندة عمل^{٢٧٨} واسعة وبعيدة المدى والتي كانت بدورها نواة تطوير خطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف. وكنتيجة أخرى لتوسع مجالات التركيز في هذا السياق، أصبحت محاور خطاب مكافحة التطرف العنيف تتمحور بصورة رئيسية حول أسئلة مهمة عن كيفية تعامل الدول مع مواطنيها ومجتمعاتها المحلية وعن دور هذه المجتمعات نفسها في تهميش بعض مكوناتها وإقصاء شبابها.

واتخذت الولايات المتحدة عدداً من الخطوات للحفاظ على الزخم الذي تولد في عام ٢٠١٥ عن الاهتمام السياسي رفيع المستوى لموضوع مكافحة التطرف العنيف. فعلى الصعيد البيروقراطي، تم رفع مجال مكافحة التطرف العنيف إلى أولوية لدى وزارة الخارجية الأميركية؛ فأصبحت "دائرة مكافحة الإرهاب" التابعة للوزارة الآن تسمى بـ"دائرة مكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف"، وتم إنشاء مكتب ضمن الدائرة مخصص لمكافحة التطرف العنيف، واستحداث منصب رفيع (لأول مرة) في وزارة الخارجية لمجال مكافحة التطرف العنيف. إلا أن التمويل المتوفر للدائرة لدعم المشاريع المجتمعية لمكافحة التطرف العنيف في مناطق حيوية (كالشرق الأوسط وشمال شرق وغرب إفريقيا والخليج العربي وجنوب وجنوب شرق آسيا) لا يعادل إلا حوالي ١٠% من الميزانية العامة للدائرة. وفي حين أنه من المتوقع أن يزداد الإنفاق على مشاريع مكافحة التطرف العنيف في عام ٢٠١٧، إلا أن هذا الإنفاق يبقى ضئيلاً مقارنة مع ما تنفقه الدائرة على دعم أجهزة الأمن وإنفاذ القانون الأجنبية.

واستكمالاً لهذا التحول البيروقراطي، أنشأت الولايات المتحدة مركز المشاركة العالمية (GEC) لتنشيط جهودها في مواجهة الدعاية وغيرها من الرسائل التي يستخدمها تنظيم الدولة الإسلامية وغيره من الجماعات الإرهابية لتعبئة الشباب على ممارسة العنف. وكانت الحكومة الأميركية قد عانت في محاولاتها في دحض الدعاية المتطرفة التي تنشرها جماعات مثل تنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة. ففي وزارة الخارجية مثلاً، أنشأت وزيرة الخارجية آنذاك هيلاري كلينتون مركز

^{٢٧٨} "مسودة أجندة متابعة العمل، الاجتماع الوزاري لقمة البيت الأبيض لمكافحة التطرف العنيف"، المركز العالمي للأمن التعاوني، ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٥، على الرابط التالي: [http://www.globalcenter.org/wp-content/uploads/2015/05/Draft-](http://www.globalcenter.org/wp-content/uploads/2015/05/Draft-Follow-On-Action-Agenda-3-April-2015-version.pdf)

[Follow-On-Action-Agenda-3-April-2015-version.pdf](http://www.globalcenter.org/wp-content/uploads/2015/05/Draft-Follow-On-Action-Agenda-3-April-2015-version.pdf)

الاتصالات الاستراتيجية لمكافحة الإرهاب (CSCC)، وهي وحدة تتكون من متخصصين في مجال الاتصالات ممن يجيدون اللغات الأردية والعربية والصومالية وغيرها من اللغات لمجابهة المتطرفين على الإنترنت. وكان هذا المركز يعتبر تحسناً كبيراً على الجهود السابقة لتنسيق ردود الحكومة الأميركية للدعاية المتطرفة وأظهرت في وقت مبكر القابلية للنجاح في جهود بث الرسائل المباشرة باللغة العربية ضد تجنيد الإرهابيين، ولكن التحول نحو بث الرسائل باللغة الإنكليزية أضعف نجاعة المركز وفتح الباب على مصراعيه لوسائل الإعلام للمعاينة والنقد، والتي غالباً ما كانت عدائية وسلبية ضد هذه الجهود.

أنشئ مركز المشاركة العالمية (GEC) ليحل مكان مركز الاتصالات الاستراتيجية لمكافحة الإرهاب (CSCC)، ووفّر له المزيد من الموظفين والتمويل مقارنة مع سلفه، وأنشئ لغاية تسليط الضوء على التحول من نهج الانخراط المباشر عبر الإنترنت إلى نهج بث الرسائل والمحتوى الذي يساهم بها الشركاء، مما يعكس إجماعاً واسع النطاق على أنه "في حين أن حكومة الولايات المتحدة لديها رسالة جيدة لتقولها، إلا أنها ليست دائماً الصوت الأكثر مصداقية في التعبير عن هذه الرسالة"^{٢٧٩}.

وأطلق المركز وسط ترحيب كبير، لكن يبدو أنه بدأ يعتمد نهجاً مماثلاً للنهج الذي انجذب نحوه سلفه مركز الاتصالات الاستراتيجية، حيث تحول على نحو متزايد بعيداً عن الإرسال المباشر للرسائل. يعتمد هذا النهج على: تحديد وتمكين أصوات موثوقة ومستقلة لمكافحة الرسائل المتطرفة (أي زرع بذور هذه الجهود ولكن ليس توجيهها مباشرة)، ودعم تطوير مراكز إقليمية للرسائل في بلدان من المناطق الرئيسية (الإمارات العربية المتحدة وماليزيا ونيجيريا)، وتطوير حملات موضوعية حول قضايا محددة (العائلات والعائدين)، والعمل مع قادة القطاع الخاص كقطاعات التكنولوجيا والدعاية والترفيه لاستكشاف طرق مبتكرة لمواجهة دعاية تنظيم الدولة الإسلامية، وتضخيم أصوات مكافحة التنظيم دولياً كقادة الدين والمنشقين عن التنظيم.

^{٢٧٩} جيف سيلدين، "الولايات المتحدة في 'حالة أزمة' في المعركة ضد جهود الدولة الإسلامية في بث الرسائل على الإنترنت"، صوت أميركا (VOA)، ٦ تموز/يوليو ٢٠١٦، على الرابط التالي:

<http://www.voanews.com/a/united-states-crisis-mode-fight-islamic-state-online-messaging/3407346.html>

وتشمل الأهداف الأربعة للعملية الجديدة تمكين وبناء قدرات شبكة عالمية من المرسلين الإيجابيين (بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمدارس والشباب وقادة المجتمع المدني والاجتماعي) ضد التطرف العنيف، واستخدام تحليلات البيانات لفهم أفضل لديناميكيات التطرف على الإنترنت وإفادة تصميم واستهداف برامج الرسائل المضادة، والعمل مع الشركاء (بما في ذلك الحكومات والقطاع الخاص) لتصميم وتنفيذ حملات مواضيعية للرسائل المضادة ضد التطرف، وتنسيق جهود العديد من الجهات الحكومية الأميركية العاملة في مجال الرسائل المضادة.

ويبقى السؤال إذا ما كان مركز المشاركة العالمية (والذي يقوده حالياً مسؤول سابق في وزارة الدفاع الأميركية) سيكون أكثر نجاحاً من سلفه مركز الاتصالات الاستراتيجية لمكافحة الإرهاب، الذي ناله الكثير من الانتقادات والظعن. وسيعتمد نجاح المركز الجديد على عدة عوامل، فعلى سبيل المثال، هل سيكون قادراً على تحديد المراسين الأكثر مصداقية ودعمهم بأموال من الحكومة الأميركية (وهو تحدّد لم يتم التغلب عليه بمجرد الابتعاد عن نهج بث الرسائل مباشرة من قبل الحكومة الأميركية)؟ وهل سيكون قادراً على مطابقة الرسائل والمراسلين مع الجمهور المناسب، وبالتالي زرع بذور الشك بالدعاية التطرفية، أو تشجيع المراقبين المحايدون غير النشطين على أن يشاركوا بدورهم بفاعلية أكثر لمكافحة التطرف بشكل فردي؟ وهل سيكون عمل المركز أكثر تكاملاً مع الجهود الأوسع نطاقاً للحكومة الأميركية دولياً في مجال مكافحة التطرف العنيف، مع الاعتراف بأن الرسائل المضادة وحدها لا يمكنها توجيه الشباب بعيداً عن العنف؟

على الجبهة الاستراتيجية، وبهدف إحياء ذكرى أجنحة عمل قمة مكافحة التطرف العنيف في سياسات الولايات المتحدة، أصدرت وزارة الخارجية الأميركية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) في عام ٢٠١٦ الاستراتيجية الدولية المشتركة بينهما لمكافحة التطرف العنيف، وهي الأولى من نوعها. ومن بين أمور أخرى، تدعو الاستراتيجية لبناء مقاربة "المجتمع بأكمله" لمنع التطرف العنيف من التجذر، وهي مقاربة تنطوي على إشراك الحكومات الوطنية والمحلية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية.

وتتكون الاستراتيجية من خمسة عناصر هي: (١) تعزيز الإرادة السياسية الدولية والشراكات والخبرات للتوصل لفهم أفضل عن الدوافع التي تؤدي إلى التطرف العنيف وحشد جهود التدخلات الفعالة، (٢) مساعدة الحكومات الأجنبية - على الصعيدين الوطني ودون الوطني - على تبني سياسات ومقاربات أكثر فاعلية لمنع انتشار التطرف العنيف، (٣) استخدام المساعدة الإنمائية للحد من عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية محددة تسهم في دعم المجتمع المحلي للتطرف العنيف، (٤) تمكين وتقوية الأصوات ذات المصداقية محلياً والتي يمكن أن تغير نظرة بعض الشرائح المجتمعية الرئيسية إلى الجماعات المتطرفة العنيفة وأيديولوجيتهم، و (٥) توطيد قدرات الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية للقيام بجهود العزل والتدخل ودعم إعادة تأهيل وإدماج الأفراد الذين وقعوا في دوامة التطرف المؤدي إلى العنف^{٢٨٠}.

^{٢٨٠} وزارة الخارجية الأميركية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، "الاستراتيجية المشتركة لوزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية حول مكافحة التطرف العنيف"، أيار/مايو ٢٠١٦، على الرابط التالي:

<https://www.state.gov/documents/organization/257913.pdf>

على الرغم من أن هذه الاستراتيجية الدولية الجديدة في مكافحة التطرف العنيف تبدو واضحة، وخصوصاً تركيزها على الوقاية، والتي تتضمن التأكيد على دعم جهود الحكومات الشريكة في تنفيذ خطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة في منع التطرف العنيف، إلا أن كلاً من وزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية ستواجهان تحديات عديدة في سعيهما إلى تفعيل الاستراتيجية في الخارج. ومن هذه التحديات:

١. شح الموارد

أولاً وقبل كل شيء، هناك مسألة إذا ما استطاعت الحكومات الوطنية حول العالم من حشد الإرادة السياسية للاستثمار في الموارد والأدوات اللازمة لتنفيذ الأجندة العالمية لمكافحة التطرف العنيف، خصوصاً في ظل تركيزها الشديد على تمكين المجتمعات المحلية. ويصبح هذا الأمر صعباً بشكل خاص أمام ارتفاع وتيرة الهجمات الإرهابية، حيث يتعرض القادة السياسيون لضغوط متزايدة لإظهار موقف صلب وسط إلحاح ناخبهم على "استجابة عضلانية"، أي: تكثيف القيود على الحدود، وتحسين التعاون الاستخباراتي، وعقوبة السجن لفترات أطول، والمزيد من العمليات العسكرية. فبينما نرى القادة السياسيين يلتزمون حول النداءات التي تطرح في الأمم المتحدة لمقاربات تركز على الوقاية من أجل التصدي للتهديد في بلدانهم، إلا أن الديناميكيات السياسية وتخصيص الموارد، وخاصة في أعقاب هجوم، غالباً ما تكون مختلفة تماماً.

٢. تضافر الجهود بين مختلف الجهات الفاعلة والتخصصات

ثانياً، هناك التحدي الذي تشكله مسألة العدد الكبير من الجهات الفاعلة التي لها دور تقوم به، سواء على المستوى الوطني أو دون الوطني، محلياً أو دولياً، في داخل أو خارج الحكومة، لتنفيذ أجندة مكافحة التطرف العنيف. في حين أن الدعوة إلى مقاربة "المجتمع بأكمله" تبدو جذابة من الناحية النظرية، إلا أنها تخاطر بإنتاج شبكة من التفويضات والأنشطة والهيكل المتداخلة، والتي يرتبط بعضها بمجالات أكثر تقليدية مثل مكافحة الإرهاب وبناء السلام وحل النزاعات وحقوق الإنسان والتنمية، والتي يمكن أن تعيق الفاعلية بمجملها إذا لم تُنظم بشكل مناسب على مختلف المستويات.

٣. من المحور الوطني إلى المحور المجتمعي

ثالثاً، هناك التحدي المتمثل في جعل الحكومات الوطنية تحتضن بحق أجندة مكافحة التطرف العنيف تُعبر الكثير من الاهتمام لمسألة الوقاية ودور الجهات المجتمعية المحلية، كرؤساء البلديات والمعلمين والأخصائيين الاجتماعيين والشباب والنساء وقادة الدين والعاملين في مجال

الصحة العقلية، وليس المتخصصين في مجال الأمن الوطني، ناهيك عن الحكومات الوطنية. فالمجتمعات تحتاج إلى التمكين، وفي كثير من الحالات تحتاج إلى التدريب والدعم بالموارد من قبل الحكومة الوطنية لتحقيق أقصى قدر من التأثير في هذا المجال، وهو أمر أسهل بكثير الحديث عنه من القيام به نظراً للسيطرة التي تريد العديد من الحكومات الوطنية الاستمرار في الحفاظ عليها في قضايا الأمن القومي، حتى مع الاعتراف بالحاجة إلى حلول محلية. وعلاوة على ذلك، فإن واقع الحال أن البلدان الأكثر مركزية (حيث تتمركز السلطة في يد عدد قليل من الجهات أو المؤسسات - وفي كثير من الأحيان تكون فاسدة)، هي أيضاً تلك التي تواجه أكبر التحديات من التطرف العنيف^{٢٨١}.

إن طبيعة استراتيجيات التعاون ومكافحة الإرهاب المتمحورة تاريخياً حول مركزية الدولة يمكن أن تجعل من الصعب تحديد وتمكين الجهات الفاعلة دون المستوى الوطني، سواء السلطات المحلية أو قادة المجتمع المحلي والتي لها أدوار حاسمة في تحديد العلامات المبكرة لدعم العنف والتدخل ضده. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن المزيد من المدن تعمل على تطوير برامج مبتكرة لمكافحة التطرف العنيف بشراكة مع المجتمعات المحلية، إلا أن العديد من الحكومات الوطنية ما تزال مترددة في تمكين البلديات في هذا المجال.

ويعمل المجتمع المدني على توفير الخبرة والدعم في الجهود الرامية إلى بناء القدرة على الصمود في وجه التطرف العنيف، ولكن ما تزال هناك العديد من الحكومات غير مستعدة لتمكين الجهات الشعبية للمساهمة في هذا المجال، أو أنها تسعى إلى الإدارة التفصيلية للتدخلات التي يقودها المجتمع المدني في مجال مكافحة التطرف العنيف. وهناك بعض الحكومات تصل إلى حد تسمية منظمات المجتمع المدني نفسها بأنها داعمة لـ"المتطرفين العنيفين"، وهو ما يضر بمصداقية الدولة في المجتمعات المحلية التي تحاول التأثير فيها بشكل إيجابي. وأحد الأمثلة على ذلك هو قرار الحكومة الكينية إدراج منطمتين غير حكوميتين (وهما منظمة مسلمون من أجل حقوق الإنسان (Muhuri) ومنظمة هاكي أفريقيا) من بين المنظمات المتهمه بدعم حركة

^{٢٨١} للمزيد من المعلومات حول العلاقة بين الحكم والفساد والإرهاب، انظر: "الاستثمار في سلام العراق: كيف يمكن للحكم الرشيد أن يحجّم الدعم للتطرف العنيف"، ميرسي كور، كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، على الرابط التالي:

https://d2zyf8ayvg1369.cloudfront.net/sites/default/files/Investing%20in%20Iraqs%20Peace_Final%20Report.pdf

انظر أيضاً: سارة شايز، "الفساد: التطرف العنيف، الكليبتوقراطية (حكم اللصوص)، ومخاطر فشل الحكم"، معهد كارنيغي للسلام الدولي، ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٦، على الرابط التالي: -

<http://carnegieendowment.org/2016/06/30/corruption-violent-extremism-kleptocracy-and-dangers-of-failing-governance-pub-63982>

انظر أيضاً: سارة شايز، "الفساد والإرهاب: الرابط السببي"، معهد كارنيغي للسلام الدولي، ١٢ أيار/مايو ٢٠١٦، على الرابط التالي: <http://carnegieendowment.org/2016/05/12/corruption-and-terrorism-causal-link-pub-63568>

الشباب الصومالية في نيسان/أبريل ٢٠١٥. وتعمل هاتان المنظمتان على بناء قدرة المجتمعات المحلية في الصومود ضد التطرف العنيف، واستطاعتا بنجاح استئناف قرار المحكمة وإلغاء الإدراج الإرهابي وفك التجميد عن أموالهما^{٢٨٢}.

في بعض الحالات، تؤدي المساعي الدولية للقضاء على تمويل الإرهاب إلى نتيجة غير مقصودة تؤثر سلباً على قدرة منظمات المجتمع المدني المشروعة في الحصول على التمويل لتنفيذ برامج على مستوى المجتمع المحلي للمساعدة في معالجة الدوافع المحلية للإرهاب وبناء قدرة المجتمعات المحلية في التغلب على التطرف العنيف. فعلى سبيل المثال، ساهمت المتطلبات المكثفة لفرقة العمل المعنية بالعمليات المالية (التي تعمل على تنظيم قطاع المنظمات غير الحكومية ككل لأجل تعزيز الشفافية والمساءلة) في زيادة المراقبة والضببط الحكومي وإقرار قوانين وقواعد وتعليمات مرهقة ومقيّدة لهذا القطاع، وأدت إلى التقليل من مساحة المجتمع المدني بشكل عام. وأكد البعض، بمن فيهم المقرر الخاص للأمم المتحدة لشؤون حقوق وحرّيات تكوين الجمعيات والتجمع السلمي، أن هذا الشرط قد عزز الأدوات الموجودة والقائمة في مربع أدوات الدولة لاتخاذ إجراءات أشد على المجتمع المدني^{٢٨٣}.

ومؤخراً، قامت فرقة العمل المعنية بالعمليات المالية بمراجعة "التوصية رقم ٨ والملاحظة التفسيرية" التابعة لها لإزالة جملة مفادها أن القطاع غير الربحي هو "عرضة بشكل خاص" للعبث الإرهابي. ويؤمل أن يساعد هذا التعديل والتغيير في اللغة على إزاحة التدقيق والمعاينة غير اللازمة في كثير من الأحيان التي تواجه المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في هذا المجال^{٢٨٤}.

إن أحد التحديات ذات الصلة الخاصة بالولايات المتحدة يتمحور حول القانون الأميركي الذي يحظر تقديم "الدعم المادي" للإرهاب. ففي كثير من الأحيان، هذا التشريع جعل المنظمات غير الحكومية العاملة في مناطق النزاع حيث تنشط الجماعات الإرهابية الأجنبية غير قادرة على

^{٢٨٢} "كينيا: محكمة تعلن أن المنظمات غير الحكومية لم ترتكب أي خطأ"، فريدم هاوس، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، على الرابط التالي:

<https://freedomhouse.org/article/kenya-court-declares-ngos-did-no-wrong>

^{٢٨٣} "كياي لهيئة الجرائم المالية: عليكم رعاية المجتمع المدني كشريك، وليس كعدو، في الحرب على الإرهاب"، المقرر العام للأمم المتحدة لشؤون حقوق وحرّيات التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦، على الرابط التالي:

<http://freeassembly.net/news/fatf-recommendation-8/>

^{٢٨٤} "توصيات فرقة العمل المعنية بالعمليات المالية"، فرقة العمل المعنية بالعمليات المالية (FATF)، شباط/فبراير ٢٠١٢، على الرابط التالي:

http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/recommendations/pdfs/FATF_Recommendations.pdf

العمل في المناطق التي هي في أشد الحاجة للمساعدات، وصعب قيام الشراكات مع المنظمات الأكثر نفوذاً محلياً، بسبب التخوف من أن تنتههما وزارة العدل الأميركية بـ"الدعم المادي" للإرهاب. وللامتثال بهذا التشريع الأميركي، يتم إلزام العديد من المنظمات غير الحكومية التي تتلقى أموالاً من الحكومة الأميركية بتبني سياسات "عدم الاتصال" مع جماعات ومجتمعات محلية معينة وتخضع أيضاً لمعاينة دقيقة (على مستوى كل فرد) للجهات التي تذهب إليها تلك الأموال.

فحتى المؤسسات المالية الكبرى، بما في ذلك العديد من أكبر البنوك في العالم، مقيدة أيضاً بقانون حظر "الدعم المادي"، مما يجعلها تخرج من مناطق النزاع وإغلاق حسابات الجمعيات الخيرية في جميع أنحاء العالم (غالباً الإسلامية منها)، والتقليل بشكل كبير من التمويل في المناطق والمجتمعات المحلية التي هي في أمس الحاجة إليها. وكان لهذا النظام المتشدد تأثير سلبي كبير على المشاركة الفعالة، مما أدى إلى تردد الجهات الفاعلة (والتي تعتبر الأنسب لمساعدة الجهود المبذولة في وقاية الأفراد من التطرف نحو العنف وإعادة دمجهم في مجتمعاتهم المحلية) بشكل متزايد من القيام بهذه الجهود^{٢٨٥}. وبالتالي، فإن هناك حاجة إلى توضيح نطاق "الدعم المادي" وغيرها من التشريعات ذات الصلة بمكافحة الإرهاب لعكس الآثار السلبية التي طالت قدرة المجتمع المدني في دعم جهود مكافحة التطرف العنيف - وخاصة برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج وغيرها من البرامج التي تستهدف الأفراد "السابقين" أو "المنشقين" عن الجماعات المتطرفة^{٢٨٦}.

وبالإضافة إلى فرقة العمل المعنية بالعمليات المالية والمتطلبات المحلية، تتردد الولايات المتحدة وبعض الحكومات الغربية أحياناً في توفير الموارد للمنظمات غير الحكومية الأكثر مصداقية على المستوى المحلي، مفضلة الدخول في شراكات مع المنظمات غير الحكومية الأكثر أماناً حتى وإن كان لها تأثير محدود. فالجماعات السلفية غير العنيفة، على سبيل المثال، قد تتوافق مع الغرب في موضوع تنظيم الدولة الإسلامية، لكنها لا تتفق معها في أكثر من ذلك إلا القليل. ومن جانبها، قد تكون هذه الجماعات السلفية نفسها مترددة في الحصول على التمويل الغربي. وفي حالات أخرى، قد لا يكون لدى الشركاء المحليين الصغيرين الوسائل والموارد الكافية

^{٢٨٥} مشروع الوقاية: العمل على التنظيم ضد التطرف العنيف، "بناء مسارب فرعية وإعادة إدماج المقاتلين الإيجاب والجناء الإرهابيين: التحديات والفرص"، ٩ حزيران/يونيو ٢٠١٦، على الرابط التالي:

<http://www.organizingagainstve.org/wp-content/uploads/2016/06/Meeting-Summary.pdf>

^{٢٨٦} المرجع السابق.

للامتثال لمتطلبات التمويل التي غالباً ما تكون مرهقة أو المتطلبات القانونية الأخرى للحصول على منح كبيرة، وبالتالي، لا بد من إيجاد مساحة لتقديم منح صغيرة للمؤسسات الصغيرة.

وبالنسبة لبروكسل ولندن وواشنطن وغيرها من عواصم البلدان المانحة المهتمة في تمويل تدخلات مكافحة التطرف العنيف التي تقودها أطراف محلية على المستوى الشعبي في بلدان ثالثة، هناك قضايا شائكة تحيط بالمدى الذي ينبغي عليها استشارة الحكومة المضيفة قبل البت في أي المنظمات المحلية التي ستحصل على التمويل. إذ إن إعطاء حق النقض للحكومات المضيفة قد يجعل من الصعب تمويل تلك الجماعات التي تكون على الأغلب تحظى بأفضل مصداقية في المجتمعات المهمشة. ومن ناحية ثانية، إن عدم التشاور مع الحكومات المضيفة يجعل هذه البرامج عرضة للتعليق أو الإلغاء، كما حدث مؤخراً مع برنامج الاتحاد الأوروبي في مكافحة التطرف العنيف في باكستان. ويتفاقم تعقيد هذه المسألة مع تزايد عدد البلدان التي تقيد فيها الحكومات المنظمات غير الحكومية المحلية من تلقي التمويل الأجنبي في المقام الأول، كما هو الحال في مصر وإثيوبيا والهند وإسرائيل^{٢٨٧}.

٤. هل من الضروري تعريف مكافحة التطرف العنيف؟

رابعاً، هناك التحدي المتمثل في ضمان أهمية وجود فهم مشترك لماهية "التطرف العنيف"، أي أنها ليست الآراء التي يعبر عنها المعارضون السياسيون السلميون أو الأقليات الدينية أو العرقية، ولماهية "مكافحة التطرف العنيف CVE"، أي أنها ليست الزج بالكتّاب المدونين في السجن وإغلاق منظمات المجتمع المدني باسم الأمن، مما يؤدي بالمزيد من التهميش. هذا الوضوح مهم لا سيما عند النظر إلى ارتفاع وتيرة النقد اللاذع، بما في ذلك من بعض السياسيين، والذي ولّد

^{٢٨٧} "الداعمون: ابقوا بعيداً: المستبدون يضيقون الخناق أكثر فأكثر على النقد من خلال منع المنظمات غير الحكومية من أخذ أموال أجنبية"، مجلة ذا إكونوميست، ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، على الرابط التالي:

<http://www.economist.com/news/international/21616969-more-and-more-autocrats-are-stifling-criticism-barring-non-governmental-organisations>

في مصر، انظر الرابط التالي:

https://www.washingtonpost.com/world/egypt-cracks-down-on-ngos-over-foreign-funding/2016/03/24/3b33b0f6-f1ed-11e5-a61f-e9c95c06edca_story.html

في إثيوبيا، انظر الرابط التالي: <http://faculty.washington.edu/aseem/ripe2015.pdf>

في الهند، انظر الرابط التالي: <http://indianexpress.com/article/india/india-news-india/over-14000-ngos-barred-from-receiving-foreign-funds-govt-2924258/>

وفي إسرائيل، انظر الرابط التالي: <http://www.haaretz.com/israel-news/u-s-warns-israel-over-bill-to-limit-foreign-funding-to-ngos-1.399442>

دعوات من بعض الجهات لغلق الحدود أمام الهاربين من العنف في العراق وسوريا ووسم المهاجرين واللجئين المسلمين بأنهم يشكلون "تهديداً أمنياً".

ففي الترويج للأجندة العالمية لمكافحة التطرف العنيف، تحتاج الولايات المتحدة أن تضع في اعتباراتها ضرورة أن تستهدف الحكومات بشكل صحيح تدخلاتها في مجال مكافحة التطرف العنيف وأن لا تصم المجتمعات المحلية التي هي بحاجة للتعاون معها. فمثلاً، هناك مشكلة واضحة عند استهداف كينيا المجتمعات الصومالية المحلية ووصفها بـ"الطابور الخامس".

وفي حين أن هناك رغبة محدودة لمعالجة العجز في التعريف على المستوى العالمي، إلا أن كمية البحوث حول الدوافع والعوامل التي تؤدي إلى التطرف العنيف تتزايد بشكل سريع. وتظهر البيانات بشكل متزايد أن التهميش وسوء الإدارة والعنف الذي ترعاه الدولة هي من بين العوامل الأكثر انتشاراً، ولذلك ينبغي أن يركز الاستهداف الفعال لبرامج مكافحة التطرف العنيف على المؤسسات الحاكمة والمجتمعات المحلية على حد سواء. فيتعين على الحكومات الوطنية أن تعترف بدورها في تأجيج المظالم وأن تقوم بالدفع بسياسات جريئة للإدماج والمصالحة كجزء من الجهود المبذولة في منع التطرف العنيف. ويبقى السؤال: إلى أي مدى ستكون الولايات المتحدة وشركاؤها الأوروبيون على استعداد للضغط المستمر في هذه المسألة على الشركاء في مكافحة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والخليج والقرن الأفريقي وغيرها؟ وفيما يخص الولايات المتحدة، على الأقل، يبدو أن استراتيجية وزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية في مكافحة التطرف العنيف تشير إلى أنها ستفعل ذلك.

هذا جزء من التحدي الأوسع، الذي يكمن في مدى قدرة الأجندة العالمية لمكافحة التطرف العنيف - في الواقع - على صياغة ورسم سياسات وإجراءات مكافحة الإرهاب، أو إذا كانت ستصبح مجرد أداة برامجية محدودة الصلة في التعامل مع التهديدات القائمة (ومقتصرة على الحصول على المساعدات الخارجية والتنمية طويلة الأجل، إلى حد كبير). فعلى سبيل المثال، هل ستكون الولايات المتحدة على استعداد لدمج رسائل مكافحة التطرف العنيف الجوهرية حول كيفية تعامل الحكومات مع مواطنيها، في الحوارات الأمنية؟ أم إن هذه الرسائل ستبقى منفصلة، خوفاً من المخاطرة بالتعاون التكتيكي ضد التهديدات الإرهابية القائمة؟ هذا التوتر، بطبيعة الحال، يظهر جلياً في العلاقة بين الغرب ودول مثل مصر والمملكة العربية السعودية^{٢٨٨}، فغالباً ما توصف

^{٢٨٨} دانيال بيمان، "علاقة الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب"، معهد بروكينغز، ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦، على الرابط التالي: <https://www.brookings.edu/testimonies/the-u-s-saudi-arabia-counterterrorism-relationship/> وشادي حميد، "إعادة التفكير بالعلاقة بين الولايات المتحدة ومصر: كيف يقوض القمع الاستقرار المصري وماذا يمكن للولايات المتحدة أن تفعل"، معهد بروكينغز، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، على الرابط التالي:

هاتين الدولتين على أنهما شريكتين حاسمتين في مكافحة الارهاب ضد تنظيمي الدولة الإسلامية والقاعدة، بينما في الوقت ذاته تعتبر أنها محرصة أو باعثة على التطرف العنيف، فمصر من خلال التكتيكات الأمنية القاسية التي تتبعها، والسعودية من خلال رعايتها للتطرف الإسلامي في جميع أنحاء العالم^{٢٨٩}.

على المستوى المتعدد الأطراف، يمكن ملاحظة التوتر في عمل التحالف الدولي في مجابهة تنظيم الدولة الإسلامية، حيث إن القضايا الوحيدة التي يجري تناولها في مجال مكافحة التطرف العنيف هي تلك التي تتعلق بمسائل "الرسائل المضادة"، خصوصاً في بناء القدرات التكنولوجية على الإنترنت للحكومات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني الأعضاء في التحالف في سبيل كبح الخطاب العنيف لتنظيم الدولة الإسلامية. فكان هناك تردد في مناقشة تلك القضايا التي تدفع بالشباب نحو العنف، التي يرتبط الكثير منها بكيفية تعامل الحكومات مع مواطنيها. ومن بين أسباب التردد هي الأولوية التي يتم وضعها على تأمين التعاون والمساهمات العسكرية وغيرها من المساهمات "الصعبة" التي تقدمها دول الشرق الأوسط والخليج العربي وعدم الرغبة في زعزعة هذه الجهود.

فلذا، بينما تتحرك الولايات المتحدة قدماً في تنفيذ استراتيجيتها الدولية في مكافحة التطرف العنيف، سوف تحتاج إلى التأكد من أن يتم إيلاء اهتمام كافٍ بالتأثير الذي يمكن أن تحدثه التدخلات "أمنية المحور" (سواء في دولة مثل مصر أو دول الجوار مثل اليمن) على الفئات المهمشة الأكثر عرضة للتطرف المؤدي إلى العنف.

٥. مكافحة التطرف العنيف أم أنه العمل كالمعتاد؟

والتحدي الخامس الذي يواجه الولايات المتحدة ينطوي على تعديلها لمقاربتها التقليدية تجاه التنمية وغيرها من برامج المساعدات الخارجية، حيث يجب أن تأخذ في الاعتبار طبيعة العمل الفريدة في مجال مكافحة التطرف العنيف. ولأن مكافحة التطرف العنيف هي حقل وليد وغالباً ما يعطي الأولوية لتحديد ودعم المنظمات فوق-المحلية التي تعمل في بيئات معقدة وديناميكية، وحيث أن عدداً قليلاً فقط من المقاييس الصارمة متاحة لقياس أثر برامج مكافحة التطرف العنيف، فإن هذا المجال يتطلب المزيد من المخاطرة، وسبل التخفيف من المخاطر، والابتكار الذي تتقبله تقليدياً

<https://www.brookings.edu/testimonies/rethinking-the-u-s-egypt-relationship-how-repression-is-undermining-egyptian-stability-and-what-the-united-states-can-do/>

^{٢٨٩} سكوت شاين، "السعوديون والتطرف: مفتعلو الحرائق ورجال الإطفاء في آن واحد"، صحيفة نيويورك تايمز، ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٦، على الرابط التالي: [http://www.nytimes.com/2016/08/26/world/middleeast/saudi-arabia-](http://www.nytimes.com/2016/08/26/world/middleeast/saudi-arabia-islam.html?_r=1)

[islam.html?_r=1](http://www.nytimes.com/2016/08/26/world/middleeast/saudi-arabia-islam.html?_r=1)

التدخلات الإنمائية أو الأمنية^{٢٩٠}. فبدلاً من التحرك في هذا الاتجاه، لا تزال البرامج التي تمولها الولايات المتحدة والدول الغربية المانحة الأخرى التي تهدف إلى دعم أنشطة يقودها المجتمع المحلي تجارب بيروقراطية إدارية متجنبة للمخاطر. فأموال دعم برامج مكافحة التطرف العنيف تستغرق شهوراً للوصول إلى وجهتها، وغالباً ما توجّه لتلك المنظمات التي لديها القدرة المثبتة في الامتثال لمتطلبات الجهات المانحة المرهقة والمشددة في كثير من الأحيان.

على الرغم من تأكيد الولايات المتحدة والجهات المانحة الأخرى على أهمية ضمان أن تكون جهود مكافحة التطرف العنيف محلية التصرف وقائمة على الطلب، إلا أن النهج الذي تتخذه هذه الجهات المانحة عموماً يخاطر بتقويض هذه الأهداف^{٢٩١}. فعلى سبيل المثال، تقدم الجهات المانحة في كثير من الأحيان تمويلاً لمشاريع قصيرة الأجل لتنفيذ برامج ضيقة النطاق، والتي قد لا تكون مستدامة بعد انقضاء المنحة. بدلاً من ذلك، هناك حاجة لمشاريع طويلة الأجل تهدف إلى معالجة المظالم الراسخة التي يعاني منها الشباب المهمشون أو المعزولون والتي تبرهن على التزام المانحين المستمر لهذه القضية، وهو ما تم تسليط الضوء عليه في ندوة الشباب في حزيران/يونيو ٢٠١٦ في جيبوتي^{٢٩٢}.

وكنهج أفضل من ذلك، بدلاً من مجرد توفير تمويل المشاريع للمنظمات المحلية التي غالباً ما تكون قدراتها محدودة، ينبغي على الولايات المتحدة والجهات المانحة الأخرى أن تركز المزيد من الموارد لبناء وتمكين هذه القدرات، مما يسمح لقدر أكبر من الملكية المحلية ويساعد على نمو قدرات المجتمع المدني المحلي. إنما، وبدلاً من الاستثمار بشكل كامل بالشركاء على مستوى المجتمع المحلي، تعتمد الولايات المتحدة والجهات المانحة الأخرى غالباً على المنظمات غير الحكومية الدولية أو حتى مقاولي القطاع الخاص ليكونوا بمثابة "الوسطاء" لتوفير الرقابة (كالمحاسبة والمراقبة والتقييم) على المنح المحلية التي تصر عليها الجهات المانحة.

^{٢٩٠} "الدروس المستفادة من الجهود الدنماركية والدولية الأخرى في مكافحة التطرف العنيف في السياقات الإنمائية"، وزارة الشؤون الخارجية الدنماركية، آذار/مارس ٢٠١٥، على الرابط التالي:

http://www.netpublikationer.dk/um/evaluation_study_2015_03/html/helepubl.html

^{٢٩١} "مذكرة أنقرة حول الممارسات الجيدة لنهج متعدد القطاعات في مجال مكافحة التطرف العنيف"، المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، على الرابط التالي:

https://www.thegctf.org/documents/10162/72352/13Sep19_Ankara+Memorandum.pdf

^{٢٩٢} "ندوة حول الشباب ومكافحة التطرف العنيف في القرن الإفريقي"، MORSE مكافحة الإرهاب - الاتحاد الأوروبي، حزيران/يونيو ٢٠١٦، على الرابط التالي: <http://ct-morse.eu/global-counterterrorism-forum-horn-of-africa-working-group-co-chaired-by-turkey-and-the-eu/>

٦. تحدٍ أخير: تحديث البنية العالمية والمتعددة الأطراف

التحدي الأخير الذي يواجه الولايات المتحدة وشركاءها الملتزمين بمقاربة "المجتمع بأكمله" في مكافحة التطرف العنيف (وهو النهج الذي بات يتجسد في عدد متزايد من استراتيجيات الحكومات الغربية وفي خطة عمل الأمم المتحدة في الوقاية من التطرف العنيف) يتمحور حول ضرورة ضمان أن تكون البنية الدولية اللازمة متوفرة بشكل مناسب لأجل دعم وتعزيز هذه المقاربة.

وينطوي هذا النهج الشامل على أن يكون للجهات الفاعلة دون المستوى الوطني أدوار أساسية في هذه الجهود، ومن هذه الأطراف المعنية مثلاً رؤساء البلديات والباحثون والمعلمون والعاملون في مجال الصحة الاجتماعية والعقلية وعلماء النفس والمجتمعات المحلية الدينية والشبابية وغيرها. هذه الجهات الفاعلة ليست هي جهات الأمن القومي التي عملت على وضع مجموعة قوية من أطر وبرامج التعاون المتعدد الأطراف، وخاصة منذ أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

فالتشجيع من الدول والهيئات المتعددة الأطراف لتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة المحليين مهم لكنه لا يكفي لبناء ودعم نهج "المجتمع بأكمله"، ومن الضروري والحيوي أيضاً تسهيل وضمان التعاون والتنسيق بين هذه الجهات الفاعلة المحلية حتى يتمكنوا من تبادل الخبرات والتعلم من بعضهم البعض. وهذا يتطلب، من بين أمور أخرى، تحديث البنية الدولية للتصدي للإرهاب والتطرف العنيف، وهي بنية لطالما ركزت بشكل كامل تقريباً على دور الحكومات الوطنية. وكانت قد تطورت هذه البنية خلال السنوات العشر الماضية لتسهيل تعاون عملي أعمق وأوسع نطاقاً بين شريحة من المسؤولين الوطنيين (مثل حراس أمن الحدود والمدعين العامين والقضاة والبرلمانيين من بلدان متعددة من كل منطقة) ولحشد الموارد اللازمة لدعم تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية في مكافحة الإرهاب. إلا أن هذه البنية تهيم عليها الهيئات المتعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة والمنندى العالمي لمكافحة الإرهاب والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي ومنظمة التعاون الإسلامي، التي تخضع لمصالح واحتياجات الحكومات الوطنية، وبالتالي فهي غير مناسبة لتسهيل وإدامة التعاون بين الجهات الفاعلة المحلية في مجال مكافحة التطرف العنيف.

على الرغم من أن المسؤولين والمختصين المحليين وقادة المجتمع المحلي يشاركون أحياناً في جهود هذه المحافل المشتركة بين الحكومات، إلا أن مشاركتهم تعتبر كمواطنة من الدرجة الثانية، ولا يتم التعامل معهم كشركاء أصليين. فعلى سبيل المثال، ليس لهذه الجهات المحلية صوت أو ثقل في رسم الأجندات أو في تحديد الأولويات، والتي يمكن أن تختلف (في كثير من الأحيان بشكل كبير في حالة مكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف) إذا ما تم النظر للمسألة من

منظور وطني أو محلي. ففي نهاية المطاف، فإن إزدهار المقاربات متعددة المستويات كاستراتيجية وزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية في مكافحة التطرف العنيف أو خطة عمل الأمم المتحدة قائم على توفير دعم إضافي من قبل النظام متعدد الأطراف إلى المدن والمجتمعات المحلية ونشطاء المجتمع المدني العاملون في واجهة جهود مكافحة التطرف العنيف.

فابتداءً، يمكن للمحافل التقليدية - وينبغي عليها - بذل المزيد من الجهد لإشراك الفاعلين المحليين على أساس مستمر. يجب عليها تعزيز مشاركة جادة للأطراف المعنية دون المستوى الوطني في المناقشات الوطنية حول مكافحة الإرهاب وحول مكافحة التطرف العنيف، التي عادة ما اقتصر على المسؤولين على المستوى الوطني. وينبغي حشد الموارد اللازمة لدعم وتعزيز القدرات دون الوطنية، سواء السلطات البلدية أو المجتمع المدني. ومع ذلك، هناك حاجة لأكثر من ذلك. فالأطراف المعنية دون الوطنية تحتاج إلى تطوير برامجها ومنصاتها الخاصة بها لتسهيل التواصل على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية لتمكينهم من التعلم من بعضهم البعض والتعاون دون إعطاء الحكومات الوطنية أو الهيئات الحكومية الدولية السيطرة على أجندة التعاون التي لم تعد تقتصر على الجهات الفاعلة الوطنية. ويمكن لهذه المنصات دون الوطنية الضغط على الحكومات الوطنية لتهيئة المجال القانوني والسياسي اللازم، المتقلص باستمرار، وذلك لتمكين مشاركة أكبر من الجهات الفاعلة دون الوطنية في التصدي لتهديد التطرف العنيف الذي يتزايد على المستوى المحلي.

وقد لعبت الولايات المتحدة دوراً في تشجيع و(في بعض الحالات) تمويل جهود تطوير منصات جديدة لتسهيل تبادل المعلومات وتطوير أفضل الممارسات والتحديات بين الجهات المعنية دون الوطنية. وعلى مدى السنة والنصف الماضيتين، ركزت شبكات عالمية وإقليمية جديدة معنية بمكافحة التطرف العنيف على خلق مجالات عمل مشترك بين المدن والباحثين المحليين، وإطلاق برامج إقليمية لربط مجموعات الشباب والنساء والنشطاء الآخرين في المجتمع المدني، بما في ذلك أولئك الذين يعملون على إعادة تأهيل وإدماج الجناة الإرهابيين السابقين والمقاتلين الأجانب العائدين^{٢٩٣}. لا بد من الارتقاء بهذه البرامج والمنصات وتأمين استدامتها من أجل ضمان أن تتلقى مقاربة "المجتمع بأكمله" الأوكسجين الضروري للبقاء على قيد الحياة. ويتعين على الحكومات والهيئات الحكومية الدولية دعم وحشد التمويل لهذه البرامج المحلية دون التدخل

^{٢٩٣} تدعم وتمول الولايات المتحدة عدداً من هذه البرامج، مثل شبكة المدن القوية <http://strongcitiesnetwork.org/> وشبكة البحث في حلول للتطرف العنيف (RESOLVE) <http://www.resolvenet.org/> وشبكة النشاط المدني للشباب (YouthCAN) <http://www.youthcan.net/> وشبكة المرأة والتطرف <http://www.waenetwork.org/>

في التفاصيل الإدارية أو تفويض استقلاليتها أو مصادقتها. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تحتاج إلى تعزيز مساحة العمل للجهات الفاعلة دون الوطنية وغيرها من أصحاب المصلحة غير التقليديين ضمن الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الإرهاب والنظام التقليدي متعدد الأطراف الذي تقوده الدولة، حيث إن هناك الكثير من الدول التي ما زالت تنظر إلى قضايا الأمن الوطني على أنها تنتمي حصراً لمسؤولي الدولة الأمنيين.

الخاتمة

كما تبرز هذه الدراسة، فإن أحد جوانب الإرث لعهد الرئيس أوباما في البيت الأبيض سيتمثل في توسيع مقاربة الولايات المتحدة للتصدي للتهديدات الإرهابية في الداخل والخارج، وقيادة الجهود الدولية لتحذو حذوها. فالآن هناك استراتيجيات وأطر وسياسات وبرامج جديدة قائمة في الولايات المتحدة والخارج تنظر إلى ما هو أبعد من دور الجيش والاستخبارات ودوائر إنفاذ القانون وحتى الحكومات ذاتها. ويجري الآن إيلاء اهتمام متزايد إلى الدور الذي ينبغي أن تقوم به الجهات الفاعلة دون الوطنية، سواء في الولايات المتحدة أو في الخارج، في تحديد علامات التطرف المؤدي إلى العنف والوقاية منه.

مع ذلك، وكما كشفت هذه الدراسة أيضاً، هناك عدد من التحديات - بما في ذلك السياسية والمؤسسية، سواء في الولايات المتحدة أو الخارج - التي ستحتاج إلى معالجة فعالة من أجل تعظيم أثر هذه الجهود. من بين أمور أخرى، سيحتاج مسؤولو الأمن الوطني إلى معرفة أفضل السبل لبناء شراكات متينة مع المجتمعات المحلية مبنية على أساس من الثقة. وسيحتاج النظام الدولي المتعدد الأطراف، الذي تم تصميمه لتسهيل التعاون بين الدول، إلى معرفة كيفية التأكد من أن الجهات الفاعلة دون الوطنية والتي بيدها الحلول المحلية تتكامل وتندمج في النقاشات العالمية حول كيفية الحد من خطر الإرهاب حول العالم. وبقدر ما كانت قيادة الولايات المتحدة حاسمة في تحفيز الحوار العالمي حول مكافحة التطرف العنيف، فإنه من المرجح أنها ستكون بحاجة للتغلب على هذه التحديات لضمان الانتقال من الكلام إلى العمل.

منظومة مكافحة الإرهاب في روسيا الاتحادية

نيكولاي سوحوف

في نهايات القرن العشرين أصبح الإرهاب ظاهرة اجتماعية عالمية، وكانت روسيا الاتحادية من أوائل البلدان التي واجهت تجليات هذه الظاهرة وتكبدت منها خسائر مادية وبشرية جسيمة، كما وشكّلت ظاهرة الإرهاب تهديداً للأمن الوطني ووحدة الدولة. وفي بداية الألفية الثانية، شهدت روسيا سلسلة من الأحداث الإرهابية الكارثية والمرتبطة بحملة التمرد في الشيشان ومناطق شمال القوقاز، بدأت بحصار مسرح "دبروفكا" المكتظ في موسكو في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. قام به متمرّدون من المسلحين الشيشان وأدى إلى مقتل ١٢٩ شخصاً خلال عملية الإنقاذ التي نفذتها قوى الأمن الروسية، تلتها سلسلة من التفجيرات الانتحارية داخل شبكة قطارات الأنفاق في موسكو في شهري شباط/فبراير وآب/أغسطس ٢٠٠٤ تسببت في مقتل ما يقارب ٨٠ مدنياً. وفي نفس العام، قامت مجموعة مؤلفة بالغالب من متمردين شيشان وانغوشيين بعملية هجوم ناجحة على القوى الداخلية الروسية في نازران في انغوشيا، وتسببت في مقتل ٨٠ جندياً. وتزامنت العملية مع تفجير طائرتي ركاب روسية في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

والأكثر ترويعاً ضمن سلسلة هجمات مميتة قام بها انفصاليون ومنتشددون إسلاميون بهدف "تحرير" منطقة شمال القوقاز من الوجود الروسي كانت عملية احتجاز أكثر من ١١٠٠ رهينة داخل مدرسة في بسلان في اوسيتيا الشمالية، نفذت في الفترة ما بين ١-٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ من قبل مسلحين شيشان وانغوشيين. وصنفت هذه العملية بأنها ١١ أيلول/سبتمبر الروسية، وتسببت بمقتل ٣٤٢ شخصاً من ضمنهم ١٨٦ طفلاً قضاوا أثناء تنفيذ عملية الإنقاذ التي تبعت انفجارات قوية وتبادل لإطلاق النار داخل المدرسة.

دفعت هذه الأحداث قادة البلاد لاتخاذ خطوات عاجلة وحازمة لتطوير منظومة مناسبة لمواجهة الإرهاب. وقرر رئيس الاتحاد الروسي إجراء تغييرات جذرية لمقاربات مكافحة الإرهاب، من ضمنها إشراك كافة الوزارات والهيئات ومنظمات المجتمع المدني في البلد بغية إيجاد حل لهذه المعضلة. وفي هذا السياق، قال الرئيس خلال جلسة حكومية موسعة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ إن "مكافحة الإرهاب يجب أن تكون عملية وطنية شاملة، ولهذا السبب فإنه من المهم على كافة مؤسسات نظامنا السياسي والمجتمع الروسي بأكمله أن ينخرطوا بها بفاعلية".

وكنتيجة، تم تأسيس منظومة وطنية جديدة وشاملة لمواجهة ظاهرة الإرهاب الخطيرة في بداية عام ٢٠٠٦ من خلال بنود القانون الفيدرالي فيما يخص "مكافحة الإرهاب" ومرسوم رئاسة الاتحاد الروسي فيما يخص "أساليب مكافحة الإرهاب". وتعتمد المنظومة الجديدة على عملية الانتقال من أسلوب استخدام القوة كوسيلة أساسية لمحاربة الإرهاب إلى مقاربة تتضمن إجراءات متعددة المستويات، منها تعقب وتجنب وكبح وكشف وتحري الأنشطة والهجمات الإرهابية بهدف الوقاية من الإرهاب وتقليص أو القضاء على آثاره.

وفي العاشر من آذار/ مارس ٢٠٠٦، تم إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب (NAC) كهيئة تنظيمية رئيسية ومركز تنسيق جهود مكافحة الإرهاب، وتم إنشاء مركز تنسيق العمليات الفيدرالي (FOCC) ضمن إطار اللجنة من أجل تنظيم التعاون فيما بين المؤسسات في مجال الوقاية من الهجمات الإرهابية ولتوجيه عمليات مكافحة الإرهاب. وتتضمن هذه السلطات الحكومية قيادات جهاز الأمن الفيدرالي ووزارات الداخلية والنقل والصحة بالإضافة إلى منظمات حكومية أخرى.

ومن المميزات الهامة لهذه اللجنة أيضاً أنها تتضمن ممثلين عن قيادات مجلسي البرلمان الروسي والجهاز الرئاسي والحكومة الفيدرالية للاتحاد الروسي، فضلاً عن قيادات السلطة التنفيذية الفيدرالية. ويحتل مدير جهاز الأمن الفيدرالي منصب رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب.

تُنظم أنشطة مكافحة الإرهاب في كل الـ ٨٣ كيان (من الجمهوريات والأقاليم) ضمن الاتحاد الروسي من خلال مفوضيات مكافحة الإرهاب (ATC) التابعة لكل كيان، وتدار من قبل رؤساء وقيادات الكيانات، ومن خلال مراكز تنسيق العمليات (OCC) والتي تتولى قيادتها إدارات جهاز الأمن المحلي لكل كيان. وفي الوقت الحالي، فإن عملية إنشاء منظمات مكافحة الإرهاب على المستوى الإداري في التقسيمات المحلية (البلديات) على وشك الانتهاء، مما سيسمح للحكومة إتمام خط القيادة الموحد لمكافحة الإرهاب من المستوى الفيدرالي إلى المستوى المحلي.

وتم إنشاء المكتب المركزي للجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب ضمن جهاز الأمن الفيدرالي وذلك لضمان ديمومة عمل اللجنة ومركز تنسيق العمليات الفيدرالي في تحليل وضع منظومة مكافحة الإرهاب الوطني وتقديم المقترحات الضرورية من أجل تحسينها، وأيضاً لإدارة وتقديم مساعدة عملية ومنهجية لمفوضيات مكافحة الإرهاب (ATC) ومراكز تنسيق العمليات (OCC) في الكيانات والأقاليم الروسية. بناءً على ذلك، فإن الأسس التنظيمية لعمليات مكافحة الإرهاب تتمثل حالياً في خطي قيادة مترابطين يعملان على إدارة كل جهود مكافحة الإرهاب في روسيا الاتحادية.

يتألف الخط القيادي الأول من هياكل تقوم بتنسيق أعمال السلطات التنفيذية فيما يخص الوقاية من الإرهاب والتقليل والحد من تأثيرات الأعمال الإرهابية، وهي من صلاحيات اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب والمفوضيات. أما الخط الثاني فيكون من هياكل تعمل على إدارة الفعاليات المتعلقة بمحاربة الإرهاب، وتتمثل هذه الهياكل بمركز تنسيق العمليات الفيدرالي ومراكز تنسيق العمليات في الكيانات المختلفة.

ومن أهم السمات الرئيسية لهذه المنظومة الجديدة:

١. تقديم حلول مركبة لمعضلات تضم الجوانب الثلاثة لمكافحة الإرهاب والمتمثلة بالوقاية من الإرهاب والكشف عن المسببات والظروف المساعدة على ارتكاب هجمات إرهابية والقضاء عليها، ومحاربة الإرهاب، والتخفيف من تبعات المظاهر الإرهابية والقضاء عليها. ومؤخراً، يتم تركيز الجهود الرئيسية على جانب الوقاية من الإرهاب والتي تتضمن إجراءات مضادة لفكر وأيديولوجية الإرهاب.

٢. التمييز الواضح في التخصصات والصلاحيات فيما بين السلطات التنفيذية المختلفة العاملة في مجال مكافحة الإرهاب.

٣. منح القدر المطلوب من الصلاحيات لإدارات الهياكل التنسيقية (اللجنة، مركز تنسيق العمليات الفيدرالي، مفوضيات مكافحة الإرهاب، ومراكز تنسيق العمليات المحلية). ويكون لرؤساء الإدارات الصلاحية - والواجب - باتخاذ القرارات على المستوى المحلي وتطبيقها ضمن أطر صلاحياتهم وبشكل مستقل من دون الرجوع الى اتفاق مسبق مع السلطات الفيدرالية.

٤. حصر عضوية وكوادر اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب ومركز تنسيق العمليات الفيدرالي بقيادات الوزارات والهيئات المعنية والتي لها الحق في اتخاذ قرارات نهائية بشكل مستقل.

٥. تحسين مستوى المسؤولية الشخصية للمندوبين من قيادات الكيانات والأقاليم (قيادات كيانات الاتحاد الروسي في مجال التصدي للإرهاب وقيادات الفروع الإقليمية لجهاز الأمن الفيدرالي فيما يخص مكافحة الإرهاب).

٦. تطوير إجراءات وخطط عمليات مكافحة الإرهاب بشكل مسبق وضمان تطبيقاتها العملية أثناء التدريبات (لا تقل عن أربعة تدريبات في السنة لكل كيان في الاتحاد الروسي)، وإجراء تمارين مكافحة إرهاب دولية بشكل منتظم مع ممثلي دول أجنبية ومنظمات دولية مختلفة تتم دعوتهم كمراقبين.

وأدت هذه التغييرات المحدثة في المنظومة الجديدة إلى إزالة العوائق التي شابت قانون مكافحة الإرهاب السابق وتطوير البنية القانونية للوقاية من الإرهاب - والتي كانت تعتمد مفهوم "الوقاية" كوسيلة مساعدة وثانوية في عمليات كبح الهجمات الإرهابية. لقد أصبح من الواضح أن الإرهاب بات ظاهرة اجتماعية وسياسية مركبة ومعقدة وليست مجرد جريمة عادية، وبالتالي، فإن استخدام القوة فقط غير كاف للتصدي لها.

وفي سياق تطوير القانون الحالي، قام رئيس الاتحاد الروسي في الخامس من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ بالموافقة على وثيقة "مفهوم مواجهة الإرهاب في روسيا الاتحادية"، وهي الوثيقة الأساسية المكتملة لأحكام القانون الفيدرالي في "مكافحة الإرهاب" والتي تعمل على صياغة المقاربات الأساسية لروسيا في مجال تطوير تنظيم عمليات مكافحة الإرهاب. وفي سياق صياغة هذا المفهوم، تم الأخذ بالحسبان عوامل أساسية منها: الانتشار الجغرافي للإرهاب والطبيعة الدولية للمنظمات الإرهابية، المستوى التنظيمي العالي للأعمال الإرهابية، ظهور وحدات إرهابية كبيرة ذات بنية تحتية وهيكلية مفصلة، سعي الوحدات والمنظمات الإرهابية لامتلاك أسلحة دمار شامل، ومحاولة استغلال الإرهاب كوسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، بالإضافة إلى عوامل أخرى. آخذة بعين الاعتبار أن استخدام القوة يؤدي إلى إحداث تأثير مؤقت فقط في محاربة الإرهاب ولا يعمل على القضاء التام على الظاهرة. وعليه، تركز "وثيقة مفهوم مواجهة الإرهاب" على الوقاية من الإرهاب بالأساليب التالية:

- أ. تطوير منظومة لمواجهة إيديولوجية الإرهاب
- ب. اتخاذ إجراءات قانونية وتنظيمية وتنفيذية وإدارية وأمنية وعسكرية وتقنية بهدف حماية منشآت يحتمل استهدافها بهجمات إرهابية.
- ت. تعزيز السيطرة على الالتزام بالإجراءات الإدارية والقانونية الأمنية. وتعتبر العناية بضحايا الإرهاب والمتأثرين منه أمراً مهماً أيضاً.

وتم الاهتمام بالقضايا التالية بهدف تخفيف أو إزالة تأثيرات الهجمات الإرهابية:

- أ. توفير العناية الصحية الطارئة
- ب. المساعدة الطبية والنفسية اثناء عمليات الإنقاذ وطوارئ الحريق
- ت. إعادة التأهيل الاجتماعي لضحايا الإرهاب وللمشاركين في الوقاية منه
- ث. استعادة الوظيفة الطبيعية والأمان البيئي للمنشآت التي طالتها الهجمات الإرهابية

ج. تعويض الخسارة المادية والمعنوية لضحايا الهجمات الإرهابية.

وتولي الوثيقة جزءاً مهماً لموضوع توفير وتجهيز الموارد اللازمة لأنشطة مكافحة الإرهاب. ويتحقق تعزيز التجهيزات التقنية والمالية للقوى العاملة في مجال مكافحة الإرهاب من خلال برامج الهدف الفيدرالي (FTP). وتقوم هذه البرامج بتنفيذ أنشطة تساهم في الغايات التالية: إنشاء برنامج تدريبي موحد للموظفين من كافة أجهزة مكافحة الإرهاب، تحسين التقنيات الخاصة وأساليب الحصول على المعلومات الوقائية المتعلقة بأعمال ونوايا المجموعات الإرهابية، تطوير معدات وأسلحة حديثة لمنع الهجمات الإرهابية، تكثيف الحماية للمنشآت الحيوية، بالإضافة إلى إيجاد الحلول المناسبة لمهام أخرى لا تقل أهمية.

ومن أهم الخطوات في تحسين التشريعات المتعلقة بمكافحة الإرهاب هو وضع نظام إنذار أمني متعدد المستويات للاستجابة الظرفية للتهديدات الإرهابية وبناءاً على التجربة العالمية. ويتألف النظام من ثلاثة مستويات من الإنذار عن تهديدات إرهابية: الأزرق للتهديد الزائد، والأصفر للتهديد العالي، والأحمر للتهديد بالغ الخطورة. ويتم اتخاذ القرار فيما يخص تحديد أو تغيير أو إلغاء المستويين الزائد والعالي في مناطق الكيانات والأقاليم من قبل رئيس مفوضية مكافحة الإرهاب للكيان المتأثر بالاشتراك مع رئيس الفرع المحلي للجهاز الأمني.

أما المستوى بالغ الخطورة (الحرج) من التهديدات الإرهابية فيتم تحديده حصرياً من قبل رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب بعد أن يقوم رئيس مفوضية مكافحة الإرهاب للكيان المتأثر بتقديم الطلب المعني. ويمكن تحديد مستوى التهديد لفترة زمنية تصل إلى ١٥ يوماً. بعد تحديد مستوى معين من التهديد الإرهابي، يتوجب على السلطات المعنية اتخاذ إجراءات إضافية فيما يخص أمن المواطنين والمجتمع والدولة، وذلك وفقاً للخطط التفصيلية التي تم وضعها مسبقاً.

وفي هذا الخصوص، فإن رئيس الفرع المحلي للجهاز الأمني هو المسؤول عن تنظيم المعلومات المتعلقة بالهجمات الإرهابية المحتملة والتحقق منها (في حالة تحديد مستوى التهديد الزائد)، وتقديم تدريبات إضافية للفرق العاملة في التقسيمات المحلية (البلديات) وتهيئة القوى البشرية والمعدات المستخدمة في عمليات مكافحة الإرهاب (في حالة تحديد مستوى التهديد العالي)، والتأكد من جاهزية الإجراءات والقوى البشرية والمعدات اللازمة للاستخدام المباشر (في حالة تحديد مستوى التهديد بالغ الخطورة).

ومن الجدير بالذكر أن تحديد مستويات التهديدات الإرهابية لا يحد من حرية وحقوق المواطنين، ولكن يؤكد على ضرورة اتخاذ إجراءات إضافية واحترازية من قبل السلطات في سبيل الوقاية من

الهجمات الإرهابية المحتملة. كما أن نظام الإنذار الأمني يفرض ضوابط عالية لعملية التفاعل والتنسيق ما بين قيادات مراكز تنسيق العمليات ومفوضيات مكافحة الإرهاب في كيانات الاتحاد الروسي.

بالمجمل، أدت هذه الإجراءات إلى انخفاض مضطرد في الأنشطة الإرهابية (١٠٣٠ جريمة إرهابية نفذت في العام ٢٠٠٩، ٧٩٩ جريمة في ٢٠١٠، ٣٦٥ جريمة في ٢٠١١، ٣١٦ جريمة في ٢٠١٢، ٢١٨ جريمة في ٢٠١٣). وتوقفت المجموعات الإرهابية عن الانخراط في مواجهات مفتوحة والتي كانت تتسبب بهجمات مسلحة كبيرة على المنشآت المدنية وعلى القوى الفيدرالية والسلطات المحلية. وعلى الأغلب، إن هذا التطور هو نتاج التطبيق السليم لأحكام تشريعات مكافحة الإرهاب والتفعيل الناجع لمنظومة مكافحة الإرهاب في روسيا الاتحادية.

النتائج المهمة لجهود مكافحة الإرهاب تأتي بشكل رئيسي من التعاون والتنسيق في الإجراءات المتخذة من قبل كافة الهيكلية المعنية، ويتجلى في التجربة الروسية هذا النجاح. بالفعل، فإن الوقاية من الإرهاب، والجهود المضادة للفكر الإرهابي، والتنظيم الريادي وتدريب القوى البشرية والمعدات المستخدمة في عمليات مكافحة الإرهاب كلها عوامل رئيسية تصب في تحقيق نتائج أفضل تتجلى في كامل منظومة مكافحة الإرهاب.

مواجهة ايدولوجية الإرهاب في روسيا الاتحادية

إن جهود القوات الخاصة تمكّن الدولة الروسية من الحد من توسع الأنشطة الإرهابية إلى حد معين، إلا أن النصر الاستراتيجي في الحرب على الإرهاب لا يمكن تحقيقه من دون الانتصار على أيديولوجية الإرهاب. ولهذا السبب، فإن مفهوم "مكافحة الإرهاب" اليوم يعبر عن أنشطة الحماية العملية من هذه الأفكار، والتي تنمو بشكل مستمر داخل العصابات وأعوانها. وأصبح خطر نقشي الفكر الإرهابي حالياً معضلة كبرى على الصعيد الدولي. فتنظيم "الدولة الإسلامية" لا يهدف فقط لشن عمليات إرهابية معينة، وإنما الانتشار العالمي لعقيدته الإرهابية ولتقنيات تجنيد العناصر الجديدة. وفي الواقع، إن وجود تشابهات في الأفكار والأيدولوجيات له الدور في التوحيد والتنسيق فيما بين التنظيمات الإرهابية في بقاع مختلفة من العالم (تنظيم الدولة الإسلامية، القاعدة في شبه الجزيرة العربية، القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، بوكو حرام، حركة الشباب الصومالية، إمارة القوقاز ومجموعات أخرى). وفي السياق الروسي، تنشط تنظيمات إمارة القوقاز وحزب التحرير وتنظيمات إجرامية أخرى في الترويج للخطاب الإرهابي

والمتشدد في روسيا، وتستخدم كلا الوسائل التقليدية (مثل المؤسسات والمنظمات الدينية) ووسائل الاتصال الحديثة (شبكات التواصل الاجتماعي ومواقع الكترونية مثل KavkazCenter.com, Kavkaz.org.uk, Guraba.info, Hunafa.com ومواقع أخرى) وذلك لجذب أتباع جدد نحو الفكر المتطرف ومن ثم تجنيدهم عن بعد.

وفي سياق الخبرة الكبيرة لدى روسيا الاتحادية في محاربة التهديدات الإرهابية الحقيقية، قامت الدولة بصياغة مقاربة مركبة ومعقدة للحد من انتشار أفكار العنف. وطبقاً للقانون الفيدرالي فيما يخص "مكافحة الإرهاب" لسنة ٢٠٠٦، تم تعريف الإرهاب بأنه "أيديولوجية العنف وممارسة التأثير على علمية تبني القرارات من قبل السلطات العامة وإدارات الحكم الذاتي المحلية أو المنظمات الدولية وذلك بغية تخويف الناس، و/أو أشكال أخرى من أعمال العنف الغير قانونية." إن إدراج مصطلح "أيديولوجية العنف" ضمن تعريف مفهوم "الإرهاب" يشكل قاعدة قانونية ونظرية لضرورة قيام مؤسسات لمحاربة الإرهاب وأيضاً مؤسسات تعمل على الوقاية منه.

ويشير مفهوم "أيديولوجية العنف" أو "أيديولوجية الإرهاب" إلى مجمل نطاق الأفكار والمبادئ والمعتقدات والأهداف والشعارات التي تيرر الحاجة للأفعال الإرهابية، وتهدف إلى جذب الناس للمشاركة بها. ويستخدم العديد من الإرهابيين أيديولوجية الإسلام السياسي (أو ما يسمى بالإسلام الراديكالي) لغايات خلق قاعدة فكرية لأفعالهم. في الوقت ذاته، يجب الأخذ بنظر الاعتبار أن الإرهاب تم الترويج له سابقاً - ويتم الترويج له الآن - من قبل العديد من الحركات غير الإسلامية، كالفاشيين الجدد والانفصاليين القوميين وحركات التطرف الديني وغيرها. ولهذا، ويغض النظر عن أي فكر متطرف تحت الدراسة، فإنها جميعاً على نفس القدر من الخطورة القائلة للمجتمع وتتطلب معالجة مناسبة من قبل الحكومة.

تتم مواجهة أيديولوجية الإرهاب في روسيا على مستويي السلطات الحكومية الفيدرالية والمحلية باستخدام أسلوب الحكم الذاتي المحلي. وتقوم مفوضيات مكافحة الإرهاب الإقليمية (ACT) بهذا الواجب في الكيانات المختلفة للاتحاد الروسي، في حين تقوم مفوضيات مكافحة الإرهاب المحلية التابعة للبلديات بالعمل على المستوى المحلي. ويتميز دورهم بأنه حيوي بصورة خاصة لأنه يتناول التعامل اليومي مع السكان بشكل مباشر وبإمكانه التعامل مع مواطنين معينين من المتأثرين بالفكر المتطرف.

في حين أن اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب معنية بشكل أساسي بتطوير الخطط وتنسيق جهود كافة السلطات وتطوير تقنيات رائدة واستباقية وبرامج تدريب متخصصة وتدريب المتخصصين، تُعنى المفوضيات على مستوى الكيانات بتنظيم العمل في الكيانات التي تتبع لها وتكثيف

الأساليب والخطط الوطنية للعمل بها على مستوى الظروف المحلية، والقيام بحملات علاقات عامة استباقية عن طريق وسائل الإعلام.

وبالنسبة للتطبيق المباشر للخطط، فإنه يتم على المستوى المحلي من خلال أنشطة مختلفة مثل: الفعاليات العامة والرياضية والتي تُمكن من إدماج الفئات الضعيفة من المواطنين في الحياة العامة؛ التدخل الشخصي (يتضمن توضيح نقاط الضلال والانحراف عند الحركات الدينية المتطرفة)؛ تنظيم لقاءات للطلاب مع شخصيات مرموقة تحظى بالاحترام والتأثير؛ توفير المساعدة للأفراد الذين يأتون من عائلات مضطربة بالبحث عن وظائف والمساهمة في تسهيل تعقيدات الحياة اليومية والتي تسهم في تعزيز التطرف. بالإضافة، يتم اتخاذ بعض الإجراءات لإعادة تأهيل وإدماج عناصر متمردين وشركائهم من غير المتورطين بجرائم دموية إلى الحياة العادية الآمنة ومحاولة إقناعهم بالتخلي عن الأفعال الاجرامية. وتسمح هذه المنظومة الوقائية بتكامل الجهود المبذولة من قبل السلطات وبالشكلين العامودي (من المستوى الفيدرالي إلى المحلي) والأفقي (عن طريق تعزيز قدرات الوزارات والمنظمات العسكرية والمدنية أيضاً).

السلطات المسؤولة عن تطبيق السياسات في ميادين التعليم والثقافة والرياضة وتوجيه الشباب هي التي لها الدور القيادي والحيوي في مواجهة الفكر الإرهابي. إن الهدف من هذا العمل اليومي هو إحداث في المجتمع منظومة من الأفكار والآراء وأيضاً قنوات وأساليب لنشر هذه الأفكار بطريقة تساهم في التغيير الجذري لأفكار الافراد المتأثرين بالفكر الإرهابي، وبذلك يصبح الأغلبية الشاسعة من الناس رافضين حتى لفكرة استخدام العنف من أجل تحقيق مكاسب سياسية وأي أهداف أخرى.

ومع ذلك، فإن الحكومة لوحدها ليس بإمكانها تحقيق مهام مواجهة أيديولوجيات الإرهاب والعنف في العالم المعاصر. إن أيديولوجية الإرهاب هي تركيبة من الأفكار التي تعيد إنتاج نفسها داخل المجتمع بعد إدخالها إلى الوعي الجمعي من الخارج. إن التقبل والقابلية لهذه الأفكار يتم تحفيزها وإثارتها من قبل عدة عوامل موضوعية (الحالة الاقتصادية ومعدلات الجريمة ومستوى البطالة، الخ) وغير موضوعية (الانحرافات العقلية والفسل الشخصي وعدم الانتظام والتناقض والغيرة وتعقيدات الحياة). ولهذا، فإنه من المهم جداً توظيف الموارد الصحية والإيجابية الموجودة في المجتمع ذاته لمواجهة الفكر المتطرف والمساهمة في تقوية مناعة المجتمع. ولذلك تشدد روسيا على أهمية إشراك مؤسسات المجتمع المدني والمجتمع العلمي والتجاري والمؤسسات التعليمية والإعلام في جهود مكافحة الإرهاب.

ويشارك في العادة ممثلون من المجتمع العلمي والتربوي والمجتمع المدني في تطوير البرامج والاستراتيجيات التي تهدف إلى الوقاية من الفكر الإرهابي، وبالإضافة إلى إعداد وعقد فعاليات في مجال العلاقات العامة كالخطابات المتلفزة والتواصل المباشر مع جمهور الشباب وعقد محاضرات توضيحية في السجون، الخ. ويتم دعم جهود هذه المنظمات العامة بهدف تحسين وضع التسامح الديني والثقة على المستوى الدولي. وتتشط هذه المنظمات في كل الأقاليم ولا يمكن الانتفاص من أهمية جهودها، ومن أهم هذه المنظمات "اتحاد إقليم أمم ستافروبول من أجل السلام في القوقاز" و"المجلس الأعلى للاوسيتانيين" وغيرها.

يقوم كل كيان في الاتحاد الروسي بتطوير وإدارة مشاريعه الخاصة. ومن الأمثلة على ذلك، تقوم مفوضية التنسيق المحلية العاملة في جمهورية قبردينو- بلقاريا منذ عدة سنوات بتطبيق مشروع (الأخوة) لشباب من كيانات مختلفة، ويتضمن المشروع أنواع مختلفة من الفعاليات العامة للأطفال من جمهوريات شمال القوقاز. وفي جمهورية أوسيتيا الشمالية-الانبا، يشارك المركز "نيخاس" الوطني للثقافة بصورة فاعلة في مشروع "السلام لأطفال القوقاز"، حيث ينظم زيارات صداقة لأطفال المدارس من الجمهوريات المجاورة. كما وتقوم مفوضيات محلية في بعض جمهوريات شمال القوقاز بمشاريع لمساعدة إعادة تأهيل وإدماج الأفراد الذين قرروا التخلي عن النشاطات الإرهابية في الحياة العامة. هذه المنظمات - والتي تضم ممثلين من جهات حكومية مختلفة من ضمنها مؤسسات فرض القانون والشرطة - تدل على أن الحكومة جاهزة بالفعل للتعاون مع الأفراد الذين أدركوا خطأ وضلالة أفعالهم المتطرفة ومساعدتهم في العودة إلى الحياة الطبيعية. واقترحت اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب بأن تقوم المفوضيات بإشراك وجهاء وشخصيات محلية مرموقة (من الرياضيين والتجار الناجحين ورجال الدين المؤثرين، الخ) في نشاطاتهم، والتركيز على تغطية نتائج جهودهم في الإعلام والكشف عن الجوهر الإجرامي لأفعال العصابات.

إن النقص في وجود كوادر مؤهلة للعمل بفاعلية في هذا المجال كان وما يزال العائق الأكبر أمام عمل اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب. ومن أجل التوصل إلى حل لهذه المشكلة، تم إنجاز الجوانب الثلاثة التالية: ١. صياغة الأسس النظرية لتطبيق إجراءات مكافحة أفعال الترويج التي تستهدف الجمهور المتأثر بأفكار العنف؛ ٢. صياغة توصيات علمية ومنهجية وعملية فيما يخص الوقاية من الإرهاب ومن نقشي ايدولوجيات التطرف الديني والسياسي؛ ٣. تطوير وسائل معلوماتية ومرئية لاستخدامها بشكل خاص في برامج المواجهة الفكرية اليومية، بما فيها تنظيم دورات تدريبية في مراكز تعليم متعددة يحضرها بشكل دوري موظفو مفوضيات تنسيق عمليات مكافحة الإرهاب. وعلى سبيل المثال، تم تنظيم دورة تدريب لمدة سنتين للموظفين العاملين في

السلطة التنفيذية في كيانات الاتحاد الروسي وفي سلطات الحكم الذاتي الذين يعملون في مجال تنسيق جهود مواجهة الفكر الإرهابي، والتي عقدت في الجامعة الفيدرالية الجنوبية وفي جامعة ولاية نيوجني نوفغورود.

وهناك تحدي تعليمي آخر وهو تهيئة متخصصين لمواجهة الفكر المتطرف والإرهابي والذين بإمكانهم العمل ليس فقط مع الكبار وإنما مع الشباب أيضاً. ويكمن مجال تطبيق هذه الجهود في المدارس، وتهدف إلى ترسيخ مبدأ رفض العنف لتحقيق أي مبتغى والمساهمة في تكوين الشخصية المتناسقة والمدركة لمكانها في الحياة والمجتمع لدى الطلاب. وشارك أكثر من ٥٠٠ معلم ومعلمة في دورات تعليمية إضافية في مجال الإرشاد الديني والأخلاقي للشباب والتي عقدت في أرقى المعاهد والجامعات في روسيا. ويتم عقد دورات تدريبية ولمدة أسبوعين تحت عنوان "الوقاية من الإرهاب في الاتحاد الروسي" لمدراء المدارس الإعدادية ومعاونيهم وذلك في جامعة ولاية موسكو للغات. وتقوم الدولة بالتعاون مع المنظمات والهيئات التعليمية الإسلامية في تطوير منظومة متعددة المستويات متخصصة في تهيئة اختصاصيين معتمدين في مجال التاريخ والتراث الإسلامي وذلك لغايات العمل المستقبلي في المعاهد التعليمية والمنظمات الدينية والعلمانية، وفي السلطات الوطنية والمحلية. إلا أن هذه الجهود - ومع الأسف - تبقى غير كافية.

وفي إطار جهود مواجهة أيديولوجية الإرهاب، تم نشر أكثر من ٢٥٠ مادة تتعامل مع موضوع مكافحة الإرهاب من خلال وسائل الاعلام الفيدرالية والمحلية بين عامي ٢٠١٠-٢٠١٢، وتسجيل أكثر من ألفي مادة مرئية (أفلام ووثائقيات ودعايات خدمة عامة)، وإقامة أكثر من ٢٤٠ ألف فعالية (إجتماعات ودروس ومنتديات) لأفراد ينتمون لفئات المجتمع الأكثر عرضة للتأثر بفكر الإرهاب، بما فيهم طلاب المدارس والجامعات، وأفراد من دول إسلامية، وممثلين عن القبائل، والمساجين والمعتقلين نتيجة لأعمال متطرفة وإرهابية، ومن أفراد العصابات. وفي هذا السياق، كشفت جهات فرض القانون أنه في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢ كان هناك ٢٥٠٠ مصدر للمعلومات يقوم بتوزيع ونشر مواد تروج للتطرف وتشجع عليه من ضمنها مواقع الكترونية وأفلام وكتب ومنشورات، الخ. ويتم اتخاذ الإجراءات المطلوبة لمنع هذه النشاطات الغير قانونية ضمن إطار عمل التشريعات القائمة.

في الوقت الحالي، يتم تطبيق المرحلة الثانية من تطوير منظومة مواجهة الفكر الإرهابي مع فعاليات مخططة لغاية عام ٢٠١٨. وقد أخذنا بعين الاعتبار السلبيات والمعوقات التي تمت ملاحظتها في المرحلة الأولى، وتوصلنا إلى خلاصة ضرورة تعزيز الجهود المتعلقة بالاهتمام بالفئات الاجتماعية الأكثر عرضة للتأثر بخطاب وأيديولوجيا الإرهاب، وكذلك تشديد القيود على

قنوات ووسائل نشر هذه الأفكار. ومع الأخذ بالحسبان أن أنشطة ترويج المنظمات الإرهابية تزداد تكثيفاً وتنوعاً يوماً بعد يوم، نؤكد نحن في عملنا على تطوير إجراءاتنا المضادة لتصبح أكثر تعقيداً لمواكبة هذه التطورات. إن هذه الجهود الاستباقية أصبحت مكثفة ومركزة أكثر فأكثر ليس فقط في الأقاليم غير المستقرة من الاتحاد الروسي، بل أيضاً في الجمهوريات والأقاليم الهادئة نسبياً. إن الإجراءات الوقائية التي نتخذها أصبحت أكثر تنوعاً وتحديداً - وكما ذكرنا سابقاً - فإنها تستهدف جمهوراً محدداً.

وبتحليل كيف تقوم المنظمات الإرهابية بتجنيد أتباع جدد، فإننا قمنا بتصنيف مجموعات من السكان من ناحية الضعف والأكثر عرضة للتأثر بالدعاية الإرهابية. قمنا بتمييز المناطق والفئات من الناس الذين يتطلب الإنتباه لهم بشكل خاص، مثل الشباب وأقارب أفراد العصابات وطلاب المؤسسات التعليمية الدينية والعاطلين عن العمل وغيرهم. ومن هذا المنطلق، قامت اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب بتعديل أساليب ومنهجيات النشاطات الوقائية لكل فئة من هذه الفئات، وحددت الإجراءات التي يجب اتخاذها من قبل الحكومة لدعم هذه الجهود. وتم تخطيط وتطبيق الإجراءات التالية: تطوير برامج توضيحية تلفزيونية وعبر الراديو، عقد لقاءات مع فئات من الجمهور المستهدف، إعادة التأهيل الاجتماعي للمواطنين المحتجزين سابقاً لأسباب إرهابية وجرائم تطرف، منع المحتوى المتطرف من الوصول الى منظومة التعليم الديني، اكتشاف وتحديد وإزالة المحتوى المتطرف من شبكة الانترنت، تدريب المعلمين والأخصائيين النفسيين والباحثين الاجتماعيين والمتخصصين بهذا المجال، ومراقبة الرأي العام، وغيرها من الإجراءات.

وفي سياق وقاية الشباب من التطرف والحد من انتشار التطرف الديني والسياسي - والتي تعد من العوامل المساهمة في تشكيل التهديدات الإرهابية- يتم حالياً اتخاذ الخطوات التالية ومعالجتها، مع الأخذ بعين الاعتبار قدرات القادة الدينيين والمؤسسات المدنية: تم شن حملة دعائية طويلة الأمد وواسعة الانتشار تهدف للمحافظة على التزام السكان بالقيم والمبادئ الدينية التقليدية، وترسيخ العقليّة المعادية للإرهاب لدى الشباب، ومواصلة الحوار المدني والديني في المجتمع تركيزاً على نبت الإرهاب وأي شكل آخر من أشكال العنف، وتعزيز مشاركة كل المصادر والموارد البناءة في المجتمع المدني في هذه العملية، وتوظيف مصادر المعلومات من وسائل الإعلام المهمة وبشكل أكثر فاعلية من أجل توضيح الجوهر البغيض والاجرامي والمعادي للبشرية للفكر الديني المتطرف ومنع نشر هذا الفكر على الانترنت، وأيضاً صياغة ونشر مصادر بديلة على الانترنت موجهة لفئة الشباب تكون قادرة على إثارة الثقة والشعبية بين الشباب. وتكمن أهمية جانب التركيز على شبكة الانترنت في الإدراك بأن الانترنت بات المصدر

الرئيسي للمعلومات بالنسبة للشباب - وهم الفئة الأكثر عرضة للتأثر بالفكر الإرهابي المنتشر على الشبكة العنكبوتية.

ومن أجل الحد من تفشي الأفكار المتطرفة والإرهابية في مجتمع الانترنت الروسي (أي المحتوى المتوفر على الانترنت باللغة الروسية والمعروف بـ"رونت") وكذلك المعلومات والأساليب والأدوات المساعدة في ارتكاب الهجمات الإرهابية، تم تطبيق عدد من المبادرات على شكل سيطرة ذاتية من قبل المصنعين وذلك خلال المرحلة الأولى من منظومة مواجهة إيدولوجيا الإرهاب. على سبيل المثال، قامت الشراكة الغير تجارية المسماة "الجمعية الروسية للاتصالات الالكترونية" بتطوير رمز النشاطات المهني على الإنترنت والذي يتضمن متطلبات نشر المعلومات في البيئة المعلوماتية سابقة الذكر. وتم أيضاً تحضير "ميثاق أمن الأطفال والشباب على الانترنت"، والذي تم اعتماده بنوده بناءً على التشريعات والتوصيات الروسية والدولية في هذا المجال، وتم توقيع الميثاق من قبل أكثر من ٦٠ منظمة روسية.

ومع ذلك فإنه ما يزال من الصعوبة بمكان التصدي لتفشي الفكر الإرهابي على الانترنت، والسبب الرئيسي لذلك هو الطبيعة الدولية والعالمية للإرهاب. وتبين التجربة أنه من غير الكافي وجود منظومات وقوانين مانعة على مستوى وطني لمواجهة الفكر الإرهابي على الانترنت. ففي أغلب الحالات، يتم إنشاء المواقع الإرهابية بلاحقة مجال (Domain Extension) تابعة لبلد آخر تكون غير خاضعة للسلطات القضائية للاتحاد الروسي. ولهذا السبب، فإن القضاء على الدعاية الإرهابية والمتطرفة على الانترنت يتطلب تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال بشكل أكثر فاعلية من أجل تكوين قاعدة قانونية دولية بشكل مناسب والعمل على تطوير آليات أكثر فاعلية لهذا التعاون الدولي، بالإضافة إلى هدف التخلص من ما يسمى بـ"المعايير المزدوجة". ويمكن للبند ١٢ من استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب أن يخدم كقاعدة لهذا العمل، حيث يدعو كافة البلدان لـ"العمل إلى جانب الأمم المتحدة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لطابع السرية واحترام حقوق الإنسان والامتثال للالتزامات الأخرى المنصوص عليها في القانون الدولي، على استكشاف طرق وسبل القيام بما يلي: (أ) تنسيق الجهود المبذولة على الصعيدين الدولي والإقليمي لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره على الإنترنت؛ (ب) استخدام الإنترنت كأداة لمكافحة تفشي الإرهاب، مع التسليم في الوقت نفسه بأن الدول قد تحتاج إلى المساعدة في هذا الصدد."

ولهذا، فإن تعزيز كفاءة مكافحة استخدام الانترنت لأهداف إرهابية يتطلب تحسين القاعدة القانونية لاستخدامه، وتنظيم التبادل المعلوماتي الفاعل بين المؤسسات الأمنية والقانونية، وتعزيز

تفاعل السلطات الحكومية مع شركات ومزودي خدمات الاتصالات التي تساهم في محاربة جرائم الانترنت، وصياغة توصيات منهجية لوضع إجراءات موحدة لتدابير السلطات تجاه نشر المعلومات الغير قانونية.

على المستوى العملي والميداني، فإن قوى الأمن الروسية عززت من فاعليتها في منع الهجمات الإرهابية والتوغلات في مجمل مناطق شمال القوقاز وتبذل الجهود لجعل الأهداف المحتملة خارج المناطق المضطربة غير مغرية للإرهابيين عن طريق تكثيف حمايتها. واستمرت الحكومة الروسية في إيلاء الأولوية لجهود مكافحة الإرهاب الروسية خلال كل هذه السنوات. وكان هذا واضحاً في ضوء انعقاد دورة الألعاب الاولمبية الشتوية في سوتشي في شهر شباط/فبراير من عام ٢٠١٤، والتي خلّت من أي أحداث رغم أنها نظمت بالقرب من مناطق شمال القوقاز التي تحدث فيها أحداث عنف باستمرار وتتشط فيها جماعات العنف المتطرف، مما أدى إلى قلق عال حيال احتماليه حدوث أفعال إرهابية تستهدف الألعاب. وعلى الرغم من ذلك، فإن الاعتداءات الإرهابية المتعلقة بمشاكل منطقة شمال القوقاز مستمرة في الحدوث في روسيا، حيث يعتبر التهديد الإرهابي الأهم هو ذلك النابع عن الانفصاليين والإسلاميين المتشددين الذين ينادون لإقامة خلافة إسلامية في منطقة شمال القوقاز.

وكذلك ما تزال هناك العديد من المشاكل المتعلقة بعدم احترافية عناصر قوى الأمن، فمع الأسف، تؤثر هذه الممارسات على أوضاع حقوق الانسان والحريات والحق في التعبير. فالتعريف العام للنشاط الإرهابي كما هو مدرج في قانون عام ٢٠٠٦ كان له الأثر المزلزل على حرية التعبير والحوار المفتوح فيما يخص الإرهاب، حيث يتضمن التعريف - ضمن أمور أخرى - "المساعدة المعلوماتية أو أي شكل من أشكال المساعدة" للإرهاب، وكذلك "الترويج للأفكار الإرهابية، ونشر المواد أوالمعلومات التي تحرض على الفعل الإرهابي، أو تبرهن أو تبرر الحاجة لمثل هذا الفعل." وأثر هذا التعريف أيضاً على مؤسسات البث ووسائل الإعلام والتي تردع عن نشر معلومات غير رسمية متعلقة بالهجمات الإرهابية خوفاً من المسائلة القانونية المُجرّمة لتبرير الإرهاب" والذي تم إضافته في تعديل القانون الجنائي الروسي في تموز/ يوليو ٢٠٠٧. وأكثر، فإن نظام عمليات مكافحة الإرهاب - والذي لا يتطلب إعلان حالة الطوارئ ولا يخضع للمحاسبة الدولية أو الرقابة البرلمانية - يمنح صلاحيات مراقبة كبيرة لقوى الأمن ويعطي لرئيس عمليات مكافحة الإرهاب الصلاحية التامة في تحديد المناطق التي تقوم فيها العمليات والفترات الزمنية لها. وبهذا الشكل، فإن القانون الجديد يفتح مجالات للتعدي على الحقوق الأساسية للمواطنين.

واستمرت الحكومة الروسية في استغلال قانون "مكافحة الإرهاب" لأجل ملاحقة ومحاكمة الأفراد والمنظمات السلمية، بما فيها المعارضة السياسية والإعلام المستقل وبعض الأقليات الدينية. وعلى الرغم من كون مكافحة الإرهاب هي الغاية الأساسية في ظاهر هذا القانون، إلا أن القانون ذاته يجرم مدى واسع من النشاطات، ومن ضمنها التحريض على "النزاع الديني" و"تقديم العون للتطرف"، إلا أنه وفي الوقت نفسه لا يقدم تعريفاً دقيقاً لما يعنيه بـ "التطرف". على سبيل المثال، لا يتضمن القانون أي شرط لأن يكون التحريض على النزاع الديني مصحوباً بالتهديد بالعنف أو أفعال العنف. وبالتالي، فإن التهديد بالملاحقة القضائية تحت بنود قانون "مكافحة الإرهاب" الروسي له التأثير المخيف في تقييد حرية التعبير والحريات الدينية تحت غطاء مكافحة الإرهاب.

أما في سياق قصص النجاح، فيمكن الإشارة إلى أن روسيا قامت بإصدار جوازات سفر موائمة لمنظمة الملاحة الجوية المدنية التابعة للاتحاد الأوروبي (ICAO\EU) وبمميزات أمنية مطوّرة، مثل الصور المجسمة الهولوجرافية على الصفحة البلاستيكية الصلبة الخاصة بالمعلومات الشخصية. المواطنون الروسيون لديهم الخيار في إصدار نسخة ذات ٥ أو ١٠ سنوات. وبالرغم من أن العمل بجوازات السفر الموائمة لمنظمة الملاحة الجوية المدنية بدأ منذ عام ٢٠١٠، إلا أن التصميم السابق للجواز (والذي يحتوي على صورة ملصقة بغطاء شفاف على صفحة المعلومات الشخصية) ما يزال يتم إصداره وما يزال استخدامه منتشرًا في روسيا، بالرغم من أن الميزات الأمنية فيه أقل وأبسط من التصميم الجديد. وفي سياق تعزيز وتشديد الإجراءات الأمنية، قامت الحكومة الروسية مؤخراً بسن مشروع قانون يوجب إدراج معلومات بصمة الإصبع في جوازات السفر الخارجي للمواطنين الروس.

وفي الخلاصة، هناك حاجة للكثير من العمل التحليلي من أجل تحسين فهم الأدوات العلمية والمنهجية المعقدة المستخدمة في المعالجة والتقييم المنظم للمعلومات، وذلك لغايات تقدير الظروف الاستراتيجية للبلد وتحديد أنماط الجريمة، وكذلك أسباب وتبعات الأجرام. ويمكن أن تخدم هذه الجهود في تطوير استراتيجيات مكافحة الإرهاب على الصعيدين المحلي والدولي.

العمل المشترك ضد الإرهاب – نظرة حول تعاون السلطات الألمانية

بليندا هوفمان

تعد ألمانيا دولة ذات تركيبة فيدرالية تتضمن ١٦ ولاية وما يقارب ٨٢ مليون نسمة. في عام ٢٠١٤، كان في ألمانيا حوالي ١٦,٤ مليون نسمة من خلفيات مهاجرة، سواء من الجيل الأول أو الثاني أو الثالث. إلا أنه في عام ٢٠١٥ شهدت ألمانيا زيادة غير عادية في أعداد المهاجرين القادمين إلى البلد وطالبي اللجوء، حيث ذكر مكتب الإحصاء الاتحادي أن حوالي مليوني شخص دخلوا ألمانيا حتى نهاية ذلك العام، في حين غادر ٨٦٠,٠٠٠ شخص البلد في العام ذاته. مما يعني أنه في عام ٢٠١٥ فقط، دخل ما يقارب ١,١٤ مليون شخص إلى ألمانيا بهدف طلب المأوى وتأمين مستقبل جديد لهم ولعوائلهم، وبعد هذا أعلى عدد من القادمين مقارنة بأي عام آخر من تاريخ ألمانيا ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وتفيد التقديرات الحالية بأن حوالي أربعة ملايين من سكان جمهورية ألمانيا الاتحادية هم من المسلمين.

وتعد منظمة الشرطة في ألمانيا متجذرة ويعمق في الدستور الوطني (أو القانون الأساسي)، وتقع ضمن مسؤوليات الولايات الألمانية. تتبع كل دائرة شرطة إدارياً لوزارة الداخلية المحلية للولاية، وبذلك تكون لكل ولاية ألمانية شرطة جنائية خاصة بالولاية، تسمى (Landeskriminalamt – LKA). بالإضافة، فإن الحكومة الاتحادية بإمكانها استخدام شرطة الجنايات الاتحادية (أي الفيدرالية) (Bundeskriminalamt – BKA) والشرطة الاتحادية (Bundespolizei)؛ حيث تعود قوى الشرطة هذه إلى السلطات الاتحادية وتندرج تحت مسؤولية وزارة الداخلية الاتحادية.

في الوقت الحالي، تركز السلطات الألمانية على ما يقارب ٧٠٠٠ شخص شديد الخطورة والذين يمثلون تهديداً كبيراً للأمن القومي، من ضمنهم ٨٢٠ من المقاتلين الإرهابيين الأجانب (FTF)، ونسبة الخمس من هذه المجموعة هم من الإناث. إن أغلبية هؤلاء الأفراد نقل أعمارهم عن الـ ٣٠ عاماً، وعلى الأقل فإن ١٤٠ منهم قتلوا في المعارك في سورية أو العراق. وتقدر السلطات الألمانية أن ما بين ٢٥٠-٣٠٠ من هذه المجموعة عادوا إلى ألمانيا حتى الان.

ومنذ أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أعلنت وزارة الداخلية الاتحادية أنه تم إحباط ١١ مخطط اعتداء من قبل إسلاميين متشددين.

شعبة أبحاث التطرف والإرهاب (FTE)

كنتيجة لهجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، قام جهاز شرطة الجنايات الاتحادية في عام ٢٠٠٣ بتطوير وتنفيذ شعبة أبحاث متداخلة التخصصات خاصة بالجهاز تركز على التطرف العنيف والإرهاب. وكهيئة أكاديمية-شُرطية جنائية مشتركة، تهدف هذه الشعبة إلى دمج باحثين متخصصين في مختلف المجالات مع ضباط الشرطة في جهودهم التحليلية فيما يخص القضايا الإجرامية الفردية، بالإضافة إلى الأبحاث المتخصصة في مواضيع ذات أهمية عالية للشرطة والسلطات. وباستخدام أعلى معايير البحث العلمي، يتم توجيه مخرجات هذه الشعبة من أجل تحسين فهم قوات الشرطة لظواهر إجرامية معينة وللمساهمة في تطوير إجراءات مضادة ملائمة.

أحد أهم أهداف هذه الشعبة البحثية هو الإجابة على التساؤل: لماذا وكيف يقوم أفراد معينين بالتفاعل مع البيئة الإرهابية أو المتطرفة بالشكل الذي يقومون به؟

ومن ضمن أهدافها في تحسين إجراءات ألمانيا في مكافحة الإرهاب، تقوم شعبة أبحاث التطرف والإرهاب أيضاً بدور المنسق الرئيسي لجهود الوقاية من الجريمة في مجالات الإرهاب والتطرف العنيف. وتتجلى فاعلية هذه الشعبة في مجموعات عاملة اتحادية ومحلية ومشاريع بحثية في مجال الوقاية من الجريمة، وتضيف الشعبة خبراتها العلمية من أجل تطوير أدوات وأساليب وقائية محددة وناجعة.

وتعمل شعبة الأبحاث حالياً على تطوير دليل عمل يركز على استراتيجية وطنية لمكافحة التطرف العنيف (CVE)، ولكن وبسبب التركيبة الفيدرالية للبلاد، فإن دليل العمل هذا سيخدم فقط بصفة شورية بالنسبة للولايات الأخرى.

المركز المشترك لمكافحة الإرهاب (GTAZ)

لقد أحدث الإرهاب المستوحى من الجهاديين تحديات غير معهودة بالنسبة للسلطات الألمانية. حيث أثبتت هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ مستوى التهديد العالي المتمثل بالجماعات الجهادية الإرهابية والحاجة إلى معرفة وخبرات عالية ومتخصصة ودقيقة في سبيل تطوير إجراءات مضادة فاعلة. إضافة لذلك، أبرزت الهجمات الأهمية المطلقة لعمليات جمع وتبادل المعلومات ذات الصلة بدقة وسرعة بين الهيئات المختلفة.

وبناءً على ذلك، أنشأت الحكومة الاتحادية في عام ٢٠٠٤ المركز المشترك لمكافحة الإرهاب (Gemeinsame Terrorismusabwehrzentrum – GTAZ) كأداة جديدة لضمان التعاون والتواصل بين السلطات والهيئات المختلفة. ولا يعد المركز المشترك لمكافحة الإرهاب – ومقره برلين – هيئة مستقلة، وإنما برنامج عمل للتعاون المنسق والتواصل مكون من ٤٠ معهد أمني وطني، وهذا يعني أنه لا توجد هناك حاجة لتشريع قانون جديد من أجل إنشائه. وتقوم كل هيئة مندرجة بالمركز بتحديد مستوى التعاون الذي ستقدمه وذلك بناءً على الإطار القانوني الخاص على مستوى الولاية وتقوم بإرسال ممثل عنها بهدف التعاون على مستوى متساوٍ مع الهيئات الأخرى، ومنها:

- المخابرات الداخلية الاتحادية (الهيئة الاتحادية الألمانية لحماية الدستور / Bundesamt für Verfassungsschutz – BfV)
- شرطة الجنايات الاتحادية
- المخابرات الخارجية الاتحادية (Bundesnachrichtendienst – BND)
- المدعي العام الاتحادي
- الشرطة الاتحادية
- الجمارك وحماية الحدود
- المكتب الاتحادي للهجرة وشؤون المهاجرين
- استخبارات الجيش
- هيئات مخابرات الولايات (Landesämter für Verfassungsschutz – LfV)
- شرطة جنایات الولايات (محلية)

في السنتين أو الثلاث الأخيرة، وبناءً على مخرجات مؤتمر وزارات الداخلية المحلية لعام ٢٠١٢ أنشأت عدد من الولايات الألمانية مراكز تنسيق وكفاءة خاصة بها، تعمل من أجل توجيه وقيادة إجراءات الوقاية والحد من التطرف في مجال التطرف الإسلامي والإرهاب. وتختلف هذه المراكز المحلية من حيث تركيبتها وطبيعتها عملها؛ حيث أن بعض منها أنشئ ضمن وزارات الشؤون الإجتماعية، والبعض الآخر ضمن وزارات الداخلية المحلية، وأنشئت مراكز منها بصفة حكومية بحتة وأخرى قائمة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

في نهاية المطاف، فإن البحوث المقارنة في هذا المجال توصلت إلى نتيجة أن نجاح مراكز التنسيق هذه غير مرتبط بمواقعها أو ماهية تركيبتها التفصيلية، ولكن بكونها قد صممت لتكون ذات اختصاصات متعددة ومتداخلة، وأن تكون جهودها مستدامة وقادرة على تطوير حلول

مفصلة. وأضافت البحوث أن فاعلية هذه المراكز تعتمد بالضرورة على وجود شبكة ضليعة من الشركاء الموثوق بقدراتهم بالإضافة إلى تأمين تمويل ثابت.

وتقوم شرطة الجنايات الاتحادية حالياً بتطوير دليل عمل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف العنيف وذلك لاستخدامه من قبل العاملين في مجال الوقاية في ألمانيا. وتهدف السلطات إلى إنشاء معايير نوعية وقواعد أساسية من أجل التقييم - والتي هي مفقودة في الساحة الألمانية حالياً - وتأمل السلطات أن تكون هذه الجهود خطوة للأمام من أجل ضمان نتائج نوعية.

وتعد ألمانيا واحدة من الدول الغربية القليلة التي لا تملك استراتيجية وطنية للوقاية ومكافحة الإرهاب. ويتباحث السياسيون الألمان والخبراء في هذا المجال إذا ما كانت فعلاً هناك حاجة لهذه الاستراتيجية. فسواء تم إستحداث استراتيجية وطنية قريباً أم لا، فإنه من المهم الإدراك بأنه لا توجد حلول "على مقياس واحد" تصلح للجميع أو استراتيجيات كاملة ومُحكمة لمكافحة الإرهاب.

إلا أنه من المهم تحليل وفهم التهديدات المحددة بعينها، وتقييم نجاعة وجدوى الإجراءات والوسائل الوقائية إضافة إلى بناء شبكات تعاون مستدامة بين كل العاملين المعنيين. ويتطلب ذلك خارطة طريق تعمل على تطوير معايير نوعية مُلزِمة لكل الولايات الألمانية من أجل ضمان وقاية فاعلة وشاملة وجهود مجدبة لاستراتيجية مكافحة التطرف العنيف، خصوصاً في هذا المجال المهم والخطر للغاية.

التعاون ضد الإرهاب

كريستيان بارثولين

في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، واجهت بلدان عدة في مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا سلسلة من الهجمات الإرهابية العنيفة للغاية، ارتكبت بناءً على أوامر من، أو مستوحاة من، تنظيم ما يسمى بـ"الدولة الإسلامية" أو "داعش"، والتي استهدفت أساساً أهدافاً مدنية "سهلة". وكان هناك العديد من الهجمات الإرهابية قيد التخطيط والإعداد، ولكنها أُحبطت قبل أن تؤتي ثمرها من خلال تدخل الأجهزة الأمنية وأجهزة إنفاذ القانون في البلدان المختلفة.

ولعل الاستجابة الغريزية والمفهومة لهجمات إرهابية على هذا النطاق تكمن في المطالبة بتعزيزات أمنية واضحة ومشددة على الحدود وفي شوارع المدن وفي وسائل النقل العام، ولكن - وعلى الرغم من أن هذه التدابير يمكن أن توفر الشعور الآني بالأمن - إلا أنه ليس هناك أية ضمانات أن التدابير الأمنية المعززة سوف تمنع وقوع هجمات إرهابية في المستقبل، يقوم بتنفيذها مهاجمون عازمون ومستعدون للموت. ومع ذلك، إذا فُرضت هذه التدابير الأمنية إلى أجل غير مسمى وإلى حد مفرط، فإنها سوف تحد تدريجياً من حريات الجميع وتخلق تغييراً عميقاً في المجتمع.

إن تحقيق التوازن بين الحاجة المشروعة للدولة لتوفير الأمن لمواطنيها مع الحاجة المشروعة لحماية حقوق الإنسان الأساسية والحفاظ على مبدأ سيادة القانون (وهما على نفس القدر من الأهمية) هو أمر صعب بقدر ما هو حيوي ومهم لأية دولة. ومن خلال آثاره المزعزعة للاستقرار، يشكل الإرهاب واحداً من أخطر التهديدات التي تواجه التمتع السلمي بحقوق الإنسان كما تواجه العملية الديمقراطية ذاتها.

ولذلك، ينبغي أن يكون الرد على الإرهاب حازماً، ولكن بأسلوب موجه ومتناسب، ويقدر المستطاع، يجب أن يقدم الإرهابيون إلى العدالة. إن جهود كشف زيف ومغالطات الإرهاب وهزيمة تلك القوى التي تريد دفع المجتمعات إلى الاستسلام لطغيانهم المروع لا تكون إلا من خلال التقيد بمعايير حقوق الإنسان وتطبيق سيادة القانون بحذافيره في مكافحة الإرهاب.

فالإرهاب موجود منذ فترة طويلة، وكان مجلس أوروبا نشيطاً في مجال مكافحة الإرهاب منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي. في عام ١٩٧٨، دخلت الاتفاقية الأوروبية لقمع

الإرهاب حيز النفاذ، وهي أساساً معاهدة اختصاصية حول توفير المساعدة القانونية المتبادلة في قضايا الإرهاب.

في عام ٢٠٠٢، اعتمدت لجنة وزراء مجلس أوروبا "مبادئ توجيهية بشأن حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب"، والتي تتناول جميع جوانب تدابير مكافحة الإرهاب، بدءاً من جوانب احتجاز المشتبه بهم إلى جوانب قانون اللجوء. ولا تزال هذه المبادئ تكوّن حجر الأساس لسياسة مجلس أوروبا في مكافحة الإرهاب.

شهد عام ٢٠٠٥ إضافة ثلاثة صكوك قانونية جديدة، وهي اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع الإرهاب، واتفاقية مجلس أوروبا بشأن غسل عائدات الجريمة وكشفها وضبطها ومصادرتها وحول تمويل الإرهاب، والتوصية رقم ١٠ (٢٠٠٥) للجنة وزراء الدول الأعضاء بشأن استخدام "أساليب التحقيق الخاصة" فيما يتعلق بالجرائم الخطيرة بما في ذلك أعمال الإرهاب.

إن اتفاقية مجلس أوروبا لمنع الإرهاب والتوصية بشأن أساليب التحقيق الخاصة هما الأدوات القانونية الملزمة الوحيدة في هذا المجال على مستوى العالم. وعلى هذه النحو، يتم الرجوع إليهما بشكل واسع واستخدامهما كمصدر إلهام في أنحاء أخرى من العالم.

تتناول اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع الإرهاب التدابير الوطنية والدولية لمنع الإرهاب وحماية وتعويض الضحايا، وتقديم المساعدة القانونية المتبادلة في قضايا الإرهاب، وتبادل المعلومات بين الأطراف، وتتناول أيضاً إجراءات تجريم أعمال "التحريض العلني على ارتكاب جريمة إرهابية" و"تجنيد [الآخرين] للإرهاب" و"تدريب [الآخرين] على الإرهاب". وتنص الاتفاقية أيضاً على ضمانات حقوق الإنسان التي يجب مراعاتها من قبل الأطراف في تطبيق الاتفاقية.

وافتح مجلس أوروبا التوقيع على بروتوكول إضافي لاتفاقية مجلس أوروبا لمنع الإرهاب وذلك في ريغا، عاصمة لاتفيا، في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، والذي وقّع عليه حتى الآن ٢٢ دولة بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي. وفي هذه المناسبة، قام الاتحاد الأوروبي أيضاً بالتوقيع على اتفاقية مجلس أوروبا لمنع الإرهاب نفسها.

ويُلحَق البروتوكول الإضافي بالاتفاقية الأم مجموعة من البنود التي تجرم الأفعال ذات الصلة بظاهرة "المقاتلين الإرهابيين الأجانب"، لا سيما أفعال "السفر إلى الخارج لغرض الإرهاب" و"تمويل السفر إلى الخارج لغرض الإرهاب" و"تنظيم أو تسهيل السفر إلى الخارج لغرض الإرهاب". وتستند جميع هذه الأحكام في القانون الجنائي على قرار مجلس الأمن رقم ٢١٧٨ والذي اعتمد في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. إلا أنه، وخلافاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢١٧٨، لا

تستهدف هذه البنود السفر إلى مناطق معينة أو مناطق النزاع فحسب، بل وجميع الرحلات التي تقوم لغرض الإرهاب.

وعلاوة على ذلك، ينص البروتوكول الإضافي على تجريم أفعال "المشاركة في جمعية أو جماعة لغرض الإرهاب" و"تلقي التدريب على الإرهاب"، وبالتالي يغلق البروتوكول ثغرة في الإطار القانوني الدولي الذي يحكم تدابير مكافحة الإرهاب.

ومثل الاتفاقية الأم، يلزم البروتوكول الإضافي الأطراف الموقعة على احترام ضمانات حقوق الإنسان عند تطبيق البروتوكول.

ويستبق البروتوكول الإضافي أيضاً جهود إنشاء شبكة من نقاط الاتصال تعمل على مدار الساعة لتبادل المعلومات الشرطية المتعلقة بـ "المقاتلين الإرهابيين الأجانب" المؤكدين أو المشتبه بهم. وتهدف الشبكة إلى تعزيز قدرة الأطراف على اعتراض هؤلاء الأشخاص قبل أنها يصلوا إلى وجهتهم، والحصول على التحذير المسبق لعودتهم.

ويشكل عامل الوقت جوهر المسألة في التعامل مع الخطر الذي يشكله "المقاتلون الإرهابيون الأجانب"، ولذلك يجب اعتبار أن دخول البروتوكول الإضافي حيز النفاذ والتطبيق بمثابة شرط لا غنى عنه للتعامل بفاعلية مع التهديدات التي تشكلها الأنشطة الإجرامية لـ "المقاتلين الإرهابيين الأجانب" على جميع الدول الأوروبية والمجاورة.

واعتمد وزراء الشؤون الخارجية للدول الأعضاء في مجلس أوروبا في ١٩ أيار/مايو ٢٠١٥ خطة عمل لـ "مكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤدية إلى الإرهاب"، وتغطي خطة العمل الفترة ما بين ٢٠١٥-٢٠١٧. وتحدد خطة العمل سلسلة من الإجراءات الموجهة والتي سينفذها مجلس أوروبا لمساعدة الدول الأعضاء في منع وقمع الراديكالية والتطرف العنيف والإرهاب، مع احترام حقوق الإنسان في آن واحد. ويتصدر هذه الإجراءات البروتوكول الإضافي المذكورة أعلاه، ويتوقع أيضاً اتخاذ إجراءات أخرى تتضمن:

التعامل مع ظاهرة "الإرهابيين المنفردين"، وهي ظاهرة تتعلق بكثب مع قضية "المقاتلين الإرهابيين الأجانب"، فالهجمات الإرهابية الأخيرة في أوروبا والولايات المتحدة والتي أرتكبت من قبل أشخاص ينتمون إلى تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) تظهر بوضوح التغييرات في تكتيكات الجماعات الجهادية من أسلوب الأنشطة التقليدية القائمة على الخلايا إلى هجمات تنفذها جماعات أو حتى أزواج أو أفراد لديهم ارتباط فضفاض مع الجماعة الأم.

ومن الواضح أن عملية الكشف المبكر عن الإرهابيين الذين يعملون خارج هياكل الخلية التقليدية هي أكثر صعوبة من النماذج الإرهابية التقليدية (وكان هذا هو الحال أيضاً بالنسبة للإرهابي اليميني انديرس بهرينغ بريفيك، في النرويج في عام ٢٠١١). يلتزم مجلس أوروبا بمساعدة الدول الأعضاء من خلال تقديم مبادئ توجيهية بشأن كيفية منع وقمع الأسلوب الإرهابي المعين هذا (أي الإرهاب خارج الخلايا التقليدية) بكفاءة. وستتناول اللجنة التوجيهية بشأن مسائل مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس أوروبا، وهي لجنة الخبراء المعنية بالإرهاب CODEXTER، وفي اجتماعها القادم مناقشة اختصاصات فريق صياغة من المزمع إنشاؤه بهدف وضع توصيات بشأن مسائل الإرهابيين المنفردين.

وكما هي حكمة الأطباء "الوقاية خير من العلاج"؛ فبالإضافة إلى إجراءات القانون الجنائي، هناك حاجة إلى تعزيز سبل الوقاية من التطرف ومنعه في المقام الأول. على سبيل المثال، تعتبر السجون الأوروبية بؤراً للتطرف، ويؤكد الخبراء على الحاجة الملحة لإشراك أجهزة إدارة السجون والمراقبة في رصد المجرمين المتطرفين المعرضين للالتحاق بالحركات والأيديولوجيات العنيفة وطرق التعامل معهم. وفقاً لذلك، وضع مجلس أوروبا مجموعة من "المبادئ التوجيهية لإدارات السجون والمراقبة المتعلقة بالراديكالية والتطرف العنيف" التي تهدف إلى توفير إطار للدول الأعضاء لتطوير سياسات مناسبة في مجال مكافحة التطرف وفقاً لمعايير ومبادئ مجلس أوروبا المتعلقة بسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان.

تحتوي المبادئ التوجيهية، والتي من المتوقع أن يتم اعتمادها من قبل لجنة الوزراء في آذار/مارس ٢٠١٧، على تعريفات لمصطلحات "الراديكالية" و"التطرف العنيف" و"الأمن الحيوي الفعال". وتتص أيضاً على أن ظروف الاحتجاز غير الملائمة والاحتفاظ في السجون يمكن أن يكونا من العوامل التي تزيد من خطر التطرف في السجون.

وفي ذات الوقت الذي يتم فيه تنفيذ التدابير المنصوص عليها في خطة عمل مجلس أوروبا، تعمل لجنة الخبراء المعنية بالإرهاب CODEXTER على القيام بسلسلة من الإجراءات التكميلية الأخرى للسنوات ٢٠١٦ و ٢٠١٧، وذلك وفقاً للاتي:

أولاً، تعمل لجنة الخبراء المعنية بالإرهاب حالياً على إعادة النظر في توصية مجلس أوروبا لعام ٢٠٠٥ بشأن استخدام "أساليب التحقيق الخاصة" فيما يتعلق بالجرائم الخطيرة، بما في ذلك الإرهاب. ستعتمد المراجعة في استخدام التكنولوجيات الجديدة وأساليب التحقيق الخاصة على الإنترنت، بما في ذلك المسائل المالية. ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من عملية المراجعة بحلول نهاية هذا العام.

في الواقع، إن إساءة استخدام الإنترنت ووسائل الإعلام الاجتماعي لأغراض إرهابية هي مشكلة حقيقية تتطلب اتباع نهج شامل يأخذ بعين الاعتبار كلاً من الحاجة إلى توفير الأمن والحاجة إلى حماية الخصوصية وحرية التعبير. تعتزم لجنة الخبراء المعنية بالإرهاب دراسة هذه القضايا بعمق ومحاولة إيجاد حلول منصفة. وتتضمن القضايا المزمع تغطيتها: المشاكل المتعلقة بالتشفير، وحجب وإزالة المواقع أو حسابات ووسائل التواصل الاجتماعي التي تستخدمها الجماعات الإرهابية، وكذلك كيفية كشف الأشخاص وراء عناوين بروتوكول الإنترنت (IP address) المستخدمة لأغراض الإرهاب وتقديمهم للعدالة. وبالتأكيد، فإن نجاح هذه العملية سيعتمد على إشراك كل الأطراف المعنية في مناقشة أفضل السبل للتغلب على العديد من المشاكل الموجودة حالياً.

وثانياً، ستدرس لجنة الخبراء المعنية بالإرهاب المشاكل المتعلقة بعدم وجود تعريف قانوني متفق عليه دولياً للإرهاب. وتظهر التجارب أن عدم وجود تعريف قانوني متفق عليه للإرهاب يشكل عقبة كبيرة أمام التعاون الدولي في مجال تقديم المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية وتسليم المجرمين المشتبه بهم.

وأخيراً، هناك مشكلة قانونية أخرى تتعلق بتطبيق أحكام القانون الجنائي المتعلقة بالإرهاب، جنباً إلى جنب مع القانون الإنساني الدولي، وذلك في الحالات التي تنشط فيها مجموعات إرهابية في سياق نزاع مسلح. فأسلوب العمل المعين لجماعات مثل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وحركة الشباب وجماعة بوكو حرام أظهرت هذه المشكلة إلى الواجهة، حيث يكون هناك انعدام وضوح للخطوط الفاصلة بين النزاع المسلح والإرهاب. في هذا السياق، تعتزم لجنة الخبراء المعنية بالإرهاب دراسة هذه المشكلة وذلك بهدف التأكد من وجود سبل متعددة للدول لمقاضاة ومحاسبة الجماعات الإرهابية، وأن لا يكون هناك مجال لـ"المقاتلين الإرهابيين الأجانب" للتهرب من الملاحقة الجنائية بذريعة الامتيازات الموجودة لأوضاع المقاتلين في النزاعات المسلحة. وتهدف هذه السبل لضمان تقديم الإرهابيين إلى العدالة.

فرنسا والجهادية: الجمهورية في عصر جديد من الإرهاب

مارك هيكر وإيلي تيننهام

ازداد التهديد الإرهابي في فرنسا بشكل ملحوظ منذ عام ٢٠١٢، وخصوصاً خلال العامين الماضيين، حيث وقعت عدة هجمات دموية من ضمنها الهجمات التي أدت إلى مقتل ١٧ شخصاً في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ومقتل ١٣٠ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، ومقتل ٨٦ في يوم الباستيل عام ٢٠١٦، بالإضافة إلى هجمات أخرى (وإن كانت أقل دموية) جذبت أيضاً تغطية إعلامية كبيرة. وفي حزيران/يونيو ٢٠١٥، قام رجل يدعي تبعيته لتنظيم الدولة الإسلامية بقطع رأس مديره في العمل وحاول تفجير مصنع للمواد الكيميائية. وبعد عام واحد، في حزيران/يونيو ٢٠١٦، قتل رجل شرطياً وزوجته في منزلهما. وبعد شهر، قتل رجلان كاهناً مُسنّاً يبلغ من العمر ٨٥ عاماً خلال مناسبة في كنيسة تقع في بلدة ريفية صغيرة. وهذا بالإضافة إلى فشل أو إحباط ما لا يقل عن عشر هجمات، والتي أثبتت أنه بإمكان الجهاديين الضرب في أي مكان وفي أي وقت.

هناك عدة أسباب جعلت من فرنسا هدفاً رئيسياً للجماعات الجهادية. ففي الماضي، ألقت جماعات متطرفة (مثل الجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر والجماعة السلفية للدعوة والقتال وفيما بعد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي) اللوم على فرنسا بسبب تاريخها الاستعماري وعلاقتها مع الحكومة الجزائرية التي وصمتها هذه الجماعات بـ"الكافرة". كما انتقدت الشعب الفرنسي لكونه "أثماً" و"منحرفاً". وبات اليوم تنظيم الدولة الإسلامية يركز بشدة على هذا النوع من التصريحات ذات النزعة الماهوية. وعلاوة على ذلك، يستهدف هذا التنظيم فرنسا بالأخص لثلاثة أسباب: أولاً، يدين الجهاديون فرنسا بسبب "سياساتها المعادية للمسلمين" في الداخل. وفي تأكيد على أن فرنسا تقوم بإذلال المسلمين لديها باستمرار، يسلط تنظيم الدولة الضوء مراراً وتكراراً على قانون عام ٢٠٠٤ الذي يحظر الرموز الدينية في المدارس وقانون عام ٢٠١٠ الذي يحظر غطاء الوجه في الأماكن العامة، وكلاهما تم التصويت عليهما وفق مبدأ "اللائكية"، أي العلمانية الفرنسية. ثانياً، يلوم الجهاديون فرنسا لتدخلها عسكرياً في العالم الإسلامي. فغالباً ما تتم الإشارة إلى العمليات العسكرية الفرنسية في مالي والعراق وسوريا، وهي افتراضات يستغلها تنظيم الدولة للقول بأن فرنسا تشن حرباً على الإسلام. وبالتالي، فهم ينظرون إلى الهجمات الإرهابية على الأراضي الفرنسية على أنها انتقام عادل ومعاملة بالمثل. وأخيراً، يستهدف الجهاديون الشعب الفرنسي (والذي يمثل فيه المسلمون ما يقارب الـ ٨ بالمئة) لأنهم ينظرون إلى المجتمع

الفرنسي على أنه ضعيف ومنقسم للغاية. ويسعى الجهاديون بذلك إلى خلق حالة من الفوضى تمكّنهم من توسيع نفوذهم وتنفيذ غايتهم في نهاية المطاف.

الجهادية الفرنسية

وخلال صيف عام ٢٠١٦، قامت عدة بلديات في مختلف أنحاء فرنسا بإلغاء فعاليات شعبية خوفاً من وقوع هجوم، فمثلاً، ألغت مدينة ليل سوق السلع المستخدمة السنوي الشهير، وكذلك ألغت مدينة نيس البطولة الأوروبية للدراجات الهوائية. في المقابل، استغل تنظيم الدولة هذه التدابير الوقائية لتعزيز رسائله الدعائية، مدعياً نجاحه في بثّ الخوف في جميع أنحاء البلاد^{٢٩٤}. وكانت السلطات المحلية قد استندت في قرارات إلغاء فعالياتهما على عدم قدرتها على حماية حشود ضخمة نظراً لاتساع نطاق التهديد.

ويمكن تلخيص الجهادية التي تخيم على فرنسا من خلال الفئات التهديدية الأربع التالية:

التهديد الأول والمباشر ينبع من الحرب في سوريا والعراق. تصدرت فرنسا أكثر الدول الغربية التي التحق أكبر عدد من مواطنيها بالجماعات الجهادية في سوريا والعراق. وقدم رئيس الوزراء الفرنسي مانويل فالس أرقاماً مخيفة أمام جلسة الجمعية الوطنية الفرنسية (يوم ١٩ تموز/ يوليو ٢٠١٦)^{٢٩٥}، مشيراً إلى أن هناك ٦٨٠ مواطناً فرنسياً بالغاً (ثلثهم من النساء) و٤٢٠ قاصراً فرنسياً يعيشون في سوريا أو العراق في ذلك الوقت، بالإضافة إلى ١٨٧ فرنسياً قتلوا في المعارك هناك. وتواجه السلطات الفرنسية متاعب لدى عودة الفرنسيين من مناطق الحروب، حيث يصعب التمييز بين أولئك الذين يشكلون تهديداً حقيقياً وأولئك الذين يستطيعون الاندماج مرة أخرى في المجتمع الفرنسي. ففي الوقت الراهن، يخضع أي شخص يعود من سوريا للملاحقة القضائية، ويتم احتجاز معظمهم في السجن لحين المحاكمة. في حزيران/ يونيو ٢٠١٦، كشف وزير العدل جان جاك أورفوا عن أرقام تسلط الضوء على التحديات غير المسبوقة التي تواجه

^{٢٩٤} انظر العدد الثاني من "دار الإسلام"، المجلة الإلكترونية الناطقة بالفرنسية التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية، آب/أغسطس ٢٠١٦، ص ٢٦-٢٧.

^{٢٩٥} نسخة كاملة عن جلسة الجمعية الوطنية الفرنسية ليوم ١٩ تموز/ يوليو 2016، على الرابط التالي: <http://www.assemblee-nationale.fr/14/crisis/2015-2016-extra/20161015.asp> (تم زيارة الموقع يوم ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٦).

النظام القضائي الفرنسي، مشيراً إلى أن هناك حالياً ٣١٧ إجراءً قانونياً قائماً ضد أشخاص عائدین من سوريا^{٢٩٦}.

وبالإضافة إلى العائدين الذين يتم تحديدهم من قبل السلطات، هناك أيضاً الخطر الذي يشكله الإرهابيون الذين يتسللون سراً عبر الحدود الفرنسية. وتجسد هجمات ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ هذا الخطر، حيث إن الإرهابيين التسعة الذين نسقوا الهجمات كانوا قد تدربوا مع تنظيم الدولة الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط قبل أن يعودوا إلى أوروبا دون أن يتم الكشف عنهم، ومن ثم تمكنوا من السفر بحرية داخل منطقة شنغن. وكان البعض منهم قد وصل مع مئات الآلاف من اللاجئين الذين فروا إلى أوروبا على مدار عام ٢٠١٥^{٢٩٧}، وهو تدفق كبير من الناس كان من الصعب السيطرة عليه. واكتشف المحققون في وقت لاحق أن اثنين من الانتحاريين الثلاثة الذين فجروا أنفسهم خارج استاد فرنسا كانوا قد وصلوا إلى أوروبا عن طريق الجزيرة اليونانية ليروس بجوازات سفر مزورة، جنبا إلى جنب مع حوالي ٢٠٠ لاجئ.

ومن الواضح أن منفذي هجمات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ كانوا قد تدربوا في ملاذات إرهابية، إذ إنهم استخدموا أحزمة ناسفة في تنفيذ هجماتهم المترامنة والتي أدت إلى مقتل العشرات. فلم يكن من الممكن الوصول إلى هذا المستوى من الدقة والتعقيد لو أنهم تدربوا فقط في فرنسا، حيث هناك تقييد كثيف على مبيعات الأسلحة النارية وأنه من شبه المستحيل التدريب على إطلاق النار دون لفت انتباه السلطات الفرنسية. وعلى هذا النحو، طالما توفرت للجماعات الإرهابية ملاذات آمنة تحت إمرتهم في منطقة البحر الأبيض المتوسط، سوف يظل مستوى التهديد الإرهابي في أوروبا مرتفعاً. واليوم، بات تنظيم الدولة الإسلامية من أكثر الجماعات الإرهابية الذي يرجح أن ترسل مقاتلين لتنفيذ المزيد من الهجمات، ويعزز هذا الاعتقاد بأن المواطن الفرنسي المعروف باسمه الحركي "أبو سليمان الفرنسي" بات يحتل مكانة هامة بين المسؤولين عن تنظيم هجمات الدولة الإسلامية في الخارج^{٢٩٨}.

وكذلك، لا ينبغي الاستهانة بتهديد هجوم يديره تنظيم القاعدة، فمن خلال ارتكاب هجوم مذهل في بلد غربي، يمكن لتنظيم القاعدة إثبات أنه لا يزال ينافس تنظيم الدولة الإسلامية في قيادة

^{٢٩٦} جان جاك أورفوا، جلسة استجواب أمام الجمعية الوطنية الفرنسية يوم ١ حزيران/يونيو ٢٠١٦. إن كل جلسات الاستجواب المشار إليها في هذه الورقة كانت جزءاً من لجنة التحقيق في إجراءات الحكومة التي تم تنفيذها لمكافحة الإرهاب منذ ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

^{٢٩٧} فيليب شادريس (نائب مدير مكافحة الإرهاب في الشرطة القضائية الفرنسية)، جلسة استجواب أمام الجمعية الوطنية الفرنسية، ٩ آذار/مارس ٢٠١٦.

^{٢٩٨} "أبو سليمان: أمير داعش الفرنسي"، صحيفة TTU، العدد ١٠١٦، ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٦، على الرابط التالي:

<http://www.ttu.fr/abou-souleiman-lemir-francais-de-daech/>

الجهادية العالمية. وكان عدد من الأشخاص الذين أقاموا سابقاً في فرنسا انضموا إلى مجموعة خراسان (وهي المزعمة أنها مسؤولة عن العمليات الخارجية لتنظيم القاعدة) مثل الفرنسي دافيد دروجون والجزائري سعيد عارف (قتل كلاهما في غارات جوية غربية في سوريا عام ٢٠١٥). واختار عدد من المواطنين الفرنسيين الانضمام لتنظيم القاعدة بدلاً من تنظيم الدولة الإسلامية، مثل الفرنسي عمر أومسن، الذي نجح في تجنيد العشرات من الشبان الفرنسيين لشبكة تنظيم القاعدة، وكان نشطاً جداً في المناطق حول مدينة نيس الفرنسية قبل مغادرته إلى سوريا، وعُرف أيضاً بإنتاج أسرطة فيديو دعائية انتشرت على نطاق واسع عبر شبكة الإنترنت.

النوع الثاني من التهديد ينبع من إعادة تنشيط الشبكات الجهادية القديمة. فقبل الحرب الأهلية في سوريا، كان لفرنسا تاريخ طويل امتد لثلاثين سنة من المواجهات مع الجهاديين، وكان العشرات من الفرنسيين قد تدربوا في مناطق مثل أفغانستان والبوسنة والشيستان والعراق والساحل والصومال واليمن. غير أن السلطات الفرنسية أصبحت (في الآونة الأخيرة فقط) واعية للمخاطر التي يولدها هؤلاء الأشخاص. ففي الماضي، كانت أحكام السجن نادراً ما تتجاوز بضع سنوات للأشخاص الذين يتم القبض عليهم أثناء عودتهم من جبهات الجهاد، وبضعة أشهر فقط إذا تم اعتقالهم قبل أن يغادروا. فعلى سبيل المثال، تم اعتراض وليد عثمانى في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ في مطار شارل ديغول لدى عودته من تركيا. واكتشفت السلطات فيما بعد أنه كان قد قضى خمسة أشهر في معسكر تدريب على الحدود الأفغانية الباكستانية. وخلال التحقيق، اعترف عثمانى بأنه تعلم هناك كيفية إطلاق النار واستخدام أسلحة آلية وتصنيع المتفجرات. وتم الحكم عليه في شباط/فبراير ٢٠١١ بالسجن لمدة خمس سنوات، مع تعليق ٣٠ شهراً منها. وكان القضاة متساهلين مع عثمانى حيث ظنوا أنه "أصبح يحترم النظام العام على نحو متزايد"^{٢٩٩}، فأطلق سراحه بعد فترة وجيزة، نظراً لكونه قد أمضى وقتاً طويلاً في السجن قبل المحاكمة. إلا أنه (في نيسان/أبريل ٢٠١١) قام بزيارة سعيد عارف، الذي كان قيد الإقامة الجبرية في بلدة ريفية صغيرة، واختفى الرجلان إلى أن تم التعرف عليهما في وقت لاحق في سوريا، حيث يعتقد أن عثمانى قتل في أوائل عام ٢٠١٦.

وفي قضية مشابهة، أمضى الجهادي الفرنسي من أصل تونسي أبو بكر الحكيم هو الآخر وقتاً في السجون الفرنسية قبل مغادرته متوجهاً إلى سوريا، وكان قد تم تسليمه إلى فرنسا من قبل السلطات السورية في أيار/مايو ٢٠٠٥. وكشف التحقيق أن الحكيم كان قد قاتل في العراق وعمل على تجنيد فرنسيين آخرين، من ضمنهم شقيقه الذي قُتل في معركة الفلوجة في عام

^{٢٩٩} قضية النيابة العامة ضد عثمانى وأزيري والغامري وآخرون، محكمة مقاطعة باريس، تم الحكم عليهم في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١١.

٢٠٠٤. وكان الحكيم قد صرح للمحققين أن "الهجمات ضد الأميركيين أو قوات الشرطة العراقية مشروعة" وأن "الجهاد سيؤدي في النهاية إلى إقامة دولة إسلامية"^{٣٠٠}. وحكم عليه في عام ٢٠٠٨ بالسجن لمدة سبع سنوات، إلا أنه، وبعد إطلاق سراحه في عام ٢٠١١، انضم إلى الجماعة الجهادية "أنصار الشريعة" في تونس. وفي مقابلة مع مجلة دابق الإلكترونية (الناطقة بالإنكليزية) أعلن الحكيم مسؤوليته عن مقتل العضو في البرلمان التونسي محمد براهيم في تونس قبل توجهه إلى سوريا^{٣٠١}.

وتم أيضاً محاكمة شريف كواشي في نفس وقت محاكمة الحكيم، حيث كان كلاهما جزءاً من الشبكة الجهادية المسماة بـ"بوت شومون" (نسبة إلى الحديقة الباريسية التي كان يتمرن فيها أعضاء الشبكة). تم القبض على كواشي قبل يوم واحد من نيته المغادرة متوجهاً إلى العراق في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وعثرت الشرطة وقتها على تذاكر طيران ووثائق حول الجهادية والعمليات الانتحارية. وقال فريد بنيتو، وهو قائد المجموعة، للمحققين وقتها إن كواشي كان على استعداد للموت في القتال. وعلى الرغم من هذا الاعتراف، حُكم على كواشي بالسجن لمدة ثلاث سنوات فقط، تم تعليق نصف المدة منها. وبعد عشر سنوات من وقت الاعتقال، شنّ شريف وشقيقه سعيد (الذي تدرب مع تنظيم القاعدة في اليمن) الهجوم على مجلة شارلي إبدو.

وبعد عام ونصف من مجزرة شارلي إبدو، اقتحم لاروسي أبالا منزل ضابط شرطة في مدينة ماغننيل في ضواحي باريس، وبعد أن قام بقتل الشرطي وذبح زوجته (وبينما كان يبث على الهواء مباشرة على موقع فيسبوك)، تساءل أبالا ما إذا كان ينبغي عليه قتل ابن الزوجين، البالغ من العمر ثلاث سنوات. فأبالا هو الآخر كان محكوماً عليه سابقاً في قضايا إرهابية، ففي عام ٢٠١٣، تم الحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات، مع تعليق ستة أشهر منها، وذلك على خلفية كونه جزءاً من شبكة جهادية فرنسية ترسل مقاتلين إلى باكستان.

ثالثاً، تواجه فرنسا تهديداً من الأشخاص الذين لم يتلقوا التدريب في الخارج ولكنهم تطرفوا في الداخل، ويشار إلى هؤلاء الأفراد غالباً بتعبير "الذئاب المنفردة"، ومع ذلك، فقد أظهرت تحقيقات الشرطة أنهم، في الواقع، غالباً ما يحتفظون بعلاقات مع متطرفين آخرين من خلال شبكة الإنترنت أو في الحياة الواقعية. بات التهديد "النابع من الداخل" مصدر قلق متزايد على مدى العامين الماضيين خصوصاً بعد أن أصبحت مغادرة أوروبا إلى سوريا تدريجياً أكثر صعوبة، ذلك بالإضافة إلى تشجيع الجهاديين لمؤيديهم باتخاذ إجراءات بشكل مستقل. وقد تم بث هذه

^{٣٠٠} قضية النيابة العامة ضد العيوني وبوشناق وبنيتو وآخرون، محكمة مقاطعة باريس، تم الحكم عليهم في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٨.

^{٣٠١} "مقابلة مع أبو مقاتل"، مجلة دابق، العدد ٨، آذار/مارس ٢٠١٥.

الرسائل للمؤيدين من قبل قادة مهمين مثل أبو محمد العدناني، المتحدث باسم تنظيم الدولة الإسلامية الذي قتل في آب/أغسطس ٢٠١٦، ومن قبل المجندين أنفسهم. فعلى سبيل المثال، بث اثنين من المقاتلين المتحدثين باللغة الفرنسية في شباط/فبراير ٢٠١٥ شريط فيديو من ولاية صلاح الدين (التابعة لتنظيم الدولة في العراق) يدعون فيها المسلمين الفرنسيين لارتكاب هجمات في الداخل، زاعمين في دعوتهم "الدفاع عن شرف نبيكم! قاتلوهم، اقتلوهم! [...] ابصقوا عليهم، واحرقوا سياراتهم، احرقوا مراكز الشرطة، ولا تشفقوا عليهم أبداً"^{٣٠٢}.

وقد حاولت الحكومة الفرنسية تحديد الأشخاص المعرضين لتقبل هذا النوع من الرسائل. ففي عام ٢٠١٥، تم إنشاء قاعدة بيانات وطنية بما يسمى "الأفراد المتطرفون"، تضمنت ١٣٠٠٠ شخص بحلول منتصف عام ٢٠١٦^{٣٠٣}، وتم الإبلاغ عن حالات تطرف في جميع أنحاء البلاد. ونجح تنظيم الدولة الإسلامية في الوصول إلى المدن الفرنسية الكبرى وضواحيها وكذلك المناطق الريفية النائية من خلال شبكة الإنترنت. فالغلو والتطرف لا يؤثران فقط على المسلمين المهمشين من ذوي الخلفيات الفقيرة والتي تفتقر الأمل في المستقبل، بل إن جميع مكونات ومستويات المجتمع عرضة للتأثر أيضاً. وفي هذا السياق، كتب العضو في البرلمان الفرنسي، سيباستيان بيتراسانتا، تقريراً عن جهود "نزع التطرف" تضمن عينة من ٢٢٨١ شخصاً من قائمة المتطرفين. وأشار بيتراسانتا أن ٢٥% منهم هم من القاصرين، و٤٢% منهم من النساء، و٥٦% منهم من المعتنقين للدين الإسلامي، ووفقاً له، فإن "المرشحين الجهاديين الجدد باتوا على نحو متزايد من فئة الشباب، ويأتون من مختلف الخلفيات الاجتماعية، والعديد منهم ليس لهم سجل جنائي"^{٣٠٤}.

ولا تملك قوات الأمن الوسائل اللازمة للمراقبة المستمرة للأفراد الذين يتم إدراجهم بقائمة التطرف، فيعتمد مستوى المراقبة على مدى الخطورة المحتملة للشخص. وبالطبع، لا يمكن الاعتماد تماماً على مثل هذه التدابير، فعلى سبيل المثال، كان الرجلان اللذان ذبحا كاهناً في تموز/ يوليو ٢٠١٦ مدرجين ضمن هذه القائمة. وبالإضافة إلى ذلك، يلجأ بعض المتطرفين إلى "التقية" وذلك لتفادي وضع اسمهم ضمن قائمة "المتطرفين". ويبدو أنه كان هذا هو الحال بالنسبة لمحمد لحويج بوهلال، الذي قام بدهس العشرات من الحشود بشاحنة في مدينة نيس في ١٤ تموز/ يوليو ٢٠١٦، فالشرطة لم تعرف عنه إلا اعتدائه على سائق آخر ولم تشتبه بأنه كان قد تطرف.

^{٣٠٢} مارك هيك، "الشبكة الاجتماعية والجهادية: من التشخيص إلى العلاج"، مجلة التركيز الاستراتيجي، العدد ٥٧، حزيران/يونيو ٢٠١٥، ص. ٢١.

^{٣٠٣} أوليفر دي مازيري (رئيس الطاقم العام لمنع الإرهاب)، جلسة استجواب أمام الجمعية الوطنية الفرنسية، ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٦.

^{٣٠٤} سيباستيان بيتراسانتا، "نزع التطرف: أداة في الحرب ضد الإرهاب"، تقرير معد لوزارة الداخلية، حزيران/يونيو ٢٠١٥، ص. ٨.

وينبع التهديد الرابع من ما يسميه خبراء الاستخبارات الفرنسية بـ"الهجمات غير المباشرة"، ويشير هذا النوع من التهديد إلى الهجمات التي ارتكبت في فرنسا من قبل رعايا أجنبية. وتخشى فرنسا بشكل خاص سيناريوهين: يتكون الأول من الرعايا الأوروبيين الذين يستفيدون من حرية تنقل الأشخاص داخل منطقة شنغن، ويقومون بارتكاب هجمات على الأراضي الفرنسية. وهذا بالفعل ما حصل مع عدد من المهاجمين الذين ارتكبوا هجمات ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، فمن بين الإرهابيين التسعة الذين قتلوا في الأحداث، كان اثنان منهم يحملان الجنسية البلجيكية واثنان آخران يقيمان في بلجيكا. وذكر رئيس وكالة المخابرات الداخلية الفرنسية (DGSI)، باتريك كالفار، أن المهاجمين "الكوماندوز" كانوا قد وصلوا إلى فرنسا من بلجيكا قبل يوم واحد فقط من الهجمات^{٣٠٥}. وبالتالي، فقد كان من المستحيل نوعاً ما للمخابرات الداخلية الفرنسية أن تحدد الإرهابيين وتمنعهم من ارتكاب الهجمات.

السيناريو الثاني الذي تخشاه فرنسا هو القرب الثقافي والجغرافي من "العالم الناطق بالفرنسية". فاعترف كالفار بصراحة أنه "ينبغي أن لا نفكر بعد الآن من منطلق المواطنين الفرنسيين أو المقيمين، وإنما من منطلق الناطقين بالفرنسية. فيمكن إرسال الآلاف من التونسيين والمغاربة والجزائريين إلى بلادنا". فتونس مثلاً تثير قلقاً بشكل خاص، بالنظر إلى أن ٦٠٠٠ من مواطنيها يعتقد بأنهم قاتلوا في سوريا. وأضاف كالفار: "مشكلتي هي أنه ليس لدينا وسيلة لمراقبة الأشخاص الناطقين بالفرنسية القادمين من شمال أفريقيا".

وبالخلاصة، فإن الجهاديين يستخدمون مجموعة متنوعة من تكتيكات الإرهاب في محاولة لتقويض فرنسا، تتراوح من العنف الفردي المتسوحى من دعاية تنظيم الدولة الإسلامية إلى هجمات أكثر تعقيداً يتم التخطيط لها في مناطق الحروب. وفي ضوء هذه التهديدات الأمنية، تطورت تدابير فرنسا لمكافحة الإرهاب باستمرار منذ عام ٢٠١٤.

الحرب الفرنسية على الإرهاب

وقد تسببت هجمات كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ على مكاتب مجلة شارلي إبدو بهزة كبيرة داخل الحياة السياسية الفرنسية. فعلى الرغم من أن هذا لم يكن أول لقاء لفرنسا مع الإرهاب الجهادي، إلا أن الهجمات أثارت ردود فعل قوية داخل المجتمع المدني أكثر من أي حادثة أخرى في الماضي. ففي الأيام التي تلت الهجمات، جاب الملايين من الناس في مسيرات في شوارع فرنسا،

^{٣٠٥} باتريك كالفار، جلسة استجواب أمام الجمعية الوطنية الفرنسية، ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦.

جنباً إلى جنب مع عشرات من قادة دول من جميع أنحاء العالم، وذلك في سبيل مقاومة الإرهاب والدعم غير المشروط للقيم الليبرالية مثل حرية التعبير، التي فسرها الكثيرون باعتبارها هدف الجهاديين من الهجمات.

الحراك غير المسبوق دفع بالقادة السياسيين الفرنسيين إلى تبني شعار "أنا شارلي" على نطاق واسع، والذي استخدم في الأصل لإظهار التضامن مع مجلة شارلي إيدو، التي كانت الهدف الأول للهجمات. على الرغم من أن هذا الشعار كان من المفترض أن يوحد جميع طبقات المجتمع، إلا أن البعض نظر إليه على أنه يحمل رسالة علمانية - وحتى معادية للدين. وانطبقت هذه النظرة بشكل خاص على العديد من المسلمين الفرنسيين، الذين يشعرون بأن وسائل الإعلام توصلهم سلبياً ويتم التمييز ضدهم في الاقتصاد، وبالتالي لا يمكنهم أن يشعروا بأنهم جزء من هذا الاتحاد^{٣٠٦}.

وعلى الرغم من هذه التوترات التي لم تحل بعد في المجتمع الفرنسي، ألقى رئيس الوزراء الفرنسي مانويل فالس خطاباً بصيغة حربية أمام البرلمان، أعلن فيه أن فرنسا، ومنذ ذلك الحين، تخوض "حرباً على الإرهاب". إن استخدام هذه العبارة "البوشية" من قبل قائد فرنسي جاء بمثابة مفاجأة، وخصوصاً أن هذا الشعار الذي تبناه الرئيس الأميركي السابق جورج بوش الابن كان موضع انتقاد من قبل معظم السياسيين الفرنسيين منذ زمن طويل، حتى أنه تم رفض هذا التعبير رسمياً في ورقة بيضاء عن الأمن الداخلي والإرهاب في عام ٢٠٠٦. إلا أن خطاب الحرب بدأ بالتسلل ببطء مع زيادة تدخلات فرنسا في الخارج. فقرار نيكولا ساركوزي بتصعيد أعداد القوات الفرنسية في أفغانستان في عام ٢٠٠٨ وقرار فرانسوا هولاند لخوض الحرب في مالي ضد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ ساهما في تعزيز فكرة الحرب الفرنسية على الإرهاب. وكان وزير الدفاع في حكومة هولاند، جان إيف لودريان، أول مسؤول يتحدث بصراحة عن "الحرب ضد الإرهاب الإسلامي" ولكن من دون أن يجذب الكثير من الاهتمام من الصحافة آنذاك^{٣٠٧}.

إلا أن هجمات ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ كانت حقاً ما رجح كفة الميزان، حيث اعتبرها الرئيس هولاند مباشرة على أنها "أعمال حرب"، وأعلن في خطاب مثير وجهه للشعب الفرنسي "حالة الطوارئ"، التي كانت قد أعلنت مرتين فقط منذ نهاية الحرب الجزائرية. وفي خطابه أمام الكونغرس الفرنسي في قصر فيرساي يوم ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، عرض الرئيس

^{٣٠٦} إيمانويل تود، "من هو شارلي؟ سوسيولوجية أزمة دينية"، باريس: لو سويل للنشر، ٢٠١٥.

^{٣٠٧} دافيد ريفالت دالون، "حروب الرئيس"، باريس: لو سويل للنشر، ٢٠١٥.

هولاند تعديل الدستور من أجل تجريد الجنسية الفرنسية عن أي مواطن فرنسي يدان بالإرهاب. وأثار هذا الاقتراح مناقشات سياسية وإعلامية مطولة، والتي أقيمت في نهاية المطاف السلطة التنفيذية على التخلي عن محاولات الإصلاح هذه.

ففي فرنسا، وخلافاً لما حدث في الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، لم يكن التهديد يأتي فقط من الخارج، ولكن من داخل البلاد أيضاً، حيث انقلب الفرنسيون ضد بلدهم، فبات تعبير "الحرب على الإرهاب" إلى حد ما مرتبطاً بفكرة "الحرب الأهلية". هذا البعد المحلي للجهادية هو في الواقع جزء من الاستراتيجية الجهادية، كما عبر عنها عدد من منظري التيار الجهادي مثل أبو مصعب السوري أو أبو بكر ناجي، تحت بنود شن "حرب الجيوب المحاطة"^{٣٠٨}، وهو ما دفع ببعض السياسيين اليمينيين للإشارة إلى الجهاديين في فرنسا على أنهم "طابور خامس". ولم يتردد رئيس هيئة أركان الجيش من الحديث عن "عدو داخلي"، في حين حذر رئيس هيئة الأركان العامة أعضاء البرلمان الفرنسي من "مشروع شامل من التقويض السياسي والديني". وأشارت وزارة الدفاع الفرنسية للجهاديين، وخاصة تنظيم الدولة الإسلامية، على أنهم "جيش إرهابي" و"تهديد عسكري" يتطلب أن يتم الرد عليه بالمثل^{٣٠٩}.

إلا أن الرئيس هولاند لم ينتظر وقوع هجوم شارلي إبدو لإطلاق "الحرب على الإرهاب"، ففي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، نشر الجيش الفرنسي ٤٠٠٠ جندي في مالي لوقف الجماعات المسلحة الجهادية من الزحف نحو باماكو. وفي أقل من ستة أسابيع، "حرر" الجيش الفرنسي الجزء الشمالي من البلاد، والذي كان يعيش في ظل حكم صارم للشريعة الإسلامية على مدى ستة أشهر. ومع ذلك، كانت تعرف باريس أن النصر العسكري بضرية واحدة لن يضع حداً للجهادية المستشرية في المنطقة. وفي اتفاق مع حلفائها المحليين، قررت فرنسا تبني نهج "التكلفة المنخفضة والتحمل طويل الأمد" لاحتواء (بدلاً من القضاء على) الإرهاب.

وبدأت عملية "برخان" العسكرية في عام ٢٠١٤ وما زالت إلى اليوم تضم نحو ٣٥٠٠ جندي فرنسي منتشرين في جميع أنحاء منطقة الساحل (التي تضم تشاد وبوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر)، وتشكل قوة صغيرة ولكن سريعة التحرك، مسنودة من قبل مقاتلات جوية نفاثة وطائرات بدون طيار من طراز MQ-9 Reaper وطائرات الهليكوبتر الهجومية والتي تستطيع أن تضرب بسرعة فائقة على الجماعات الإرهابية المزروعة محلياً مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وجماعة "المرابطون" وجماعة "أنصار الدين". وتعمل فرنسا بجد على المستوى

^{٣٠٨} جيل كيبيل، "الإرهاب في فرنسا: نشأة الجهاد الفرنسي"، باريس: غاليمارد للنشر، ٢٠١٦.

^{٣٠٩} "شروط توظيف القوات المسلحة لدى تدخلهم داخل التراب الوطني لحماية الشعب"، تقرير وزارة الدفاع الفرنسية للبرلمان، آذار/مارس

الدبلوماسي لتشجيع عملية سلام طويلة الأمد في مالي، وتلعب دوراً مهماً في ذات الوقت في المساعدات العسكرية ومساعدة القوات المحلية على إحداث الأمن المستدام. ومع كل تلك الجهود، إلا أن الوضع في منطقة الساحل مستمر في التدهور، وهو ما يجعل الحكومة الفرنسية الآن تدرس احتمال توسيع عملية برخان، والعزم على كبح التوسع الشمالي لجماعة بوكو حرام في أنحاء بحيرة تشاد، واحتواء التهديد الذي يلوح في الأفق في جنوب ليبيا التي أصبحت ملاذاً جديداً لجميع أنواع الحركات الجهادية.

وعلى الرغم من أهمية أفريقيا للاستراتيجية الفرنسية، إلا أن منطقة الشرق الأوسط بالتأكيد هي المسرح المرتبط بصورة مباشرة مع التهديد المحلي في فرنسا. فقد شاركت فرنسا في العمليات الجوية في العراق منذ تشكيل التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية تحت رعاية أميركية خلال صيف عام ٢٠١٤. وقبل بضعة أشهر فقط من هجمات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، تلقى الرئيس هولاند معلومات استخباراتية بشأن خلايا إرهابية تخطط لمهاجمة فرنسا من مناطق يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا، وهو ما دفعه لاتخاذ قرار فردي بتوسيع نطاق الضربات على مدينة الرقة، بداعي حق فرنسا في الدفاع عن النفس. وبعد هجمات تشرين الثاني/نوفمبر، تضاعف عدد الضربات الجوية التي قامت بها الطائرات المقاتلة الفرنسية (Rafales) المنتشرة في الأردن والإمارات العربية المتحدة. ومع نشر حاملة طائرات شارل ديغول في الخليج العربي، يشترك الآن أكثر من ٣٥٠٠ جندي فرنسي مباشرة في المعركة ضد تنظيم الدولة الإسلامية. وتشمل العملية الفرنسية ما يقارب ٤٠ طائرة مقاتلة، فضلاً عن حوالي ٥٠٠ جندي على الأرض يقومون بمهام دعم القصف المدفعي ومهام تدريبية مع الجيش العراقي في بغداد ومع قوات البيشمركة الكردية في أربيل.

إلا أنه، ومن بين كل العمليات العسكرية الفرنسية، تبقى عمليات الأمن الوطني الأكثر استهلاكاً من حيث أعداد الطواقم المشتركة بها. فبعد عدة أيام من الهجمات على مجلة شارلي إبدو، قرر الرئيس هولاند إطلاق عملية "سنتينيل"، والتي أدت إلى نشر عشرة آلاف جندي (ما يعادل ١٥% من القوات البرية التشغيلية للجيش الفرنسي) لأداء مهام الأمن الداخلي. ومع مرور الوقت، كان لعملية سنتينيل تأثير كبير في استهلاك القدرات. فللتعويض عن الأعداد الهائلة، اضطرت القيادة العليا للحد من وقت التدريب بنسبة تصل إلى ٣٠%. وعلى الرغم من أن الحكومة تكيفت بسرعة وحثت البرلمان على التصويت على قروض جديدة للجيش، إلا أن الموارد الإضافية عملت على ملء تلك الفجوة جزئياً فقط.

ووراء لعبة الأرقام هذه، كانت هناك مناقشات متكررة حول الهدف الحقيقي من هذه المهمة. فنظراً لقيود قضائية، لا يسمح للجنود في هذه العملية بالقيام بمهام استخباراتية، أو بعمليات اعتقال، أو الانخراط في عمليات مكافحة الإرهاب الحركية في مناطق المدن. فما يتبقى من مهمتهم هو القيام بدوريات بسيطة في الشوارع وفي بعض الأحيان القيام بواجبات الحراسة الثابتة. وكان هذا أكثر ما أثار إحباط الشرطة، التي بدورها تم عسكرتها على نحو متزايد. وهذا بدوره، بالتالي، أثار شعوراً غريباً بانعكاس الأدوار داخل مؤسسة الجيش.

فالشرطة هي بالتأكيد الجهاز الفرنسي الوحيد الذي جذب أكبر قدر من الاهتمام السياسي منذ بدء حملة مكافحة الإرهاب. ففي حين أن الجهاز كان قد خفض أعداد منتسبيه في عهد الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي، إلا أن الشرطة أصبحت مرة أخرى أولوية للرئيس الاشتراكي الحالي. فبعد أحداث تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، تعهد الرئيس هولاند بالحفاظ على "ميثاق الأمن" (والذي سمي نسبة لوعده أثناء الحملة الانتخابية بـ"ميثاق النمو") من خلال توظيف ٥٠٠٠ منتسب جديد للانضمام إلى الـ ٢٤٠٠٠٠ من قوات الدرك الفرنسية وأفراد الشرطة العاملين حالياً.

وهناك تزايد في فرق التدخل الخاصة (مثل RAID و GIGN و BRI) حيث تم تخصيص موارد إضافية لها، وهي فرق منتشرة الآن في جميع أنحاء البلاد، وينبغي أن تكون قادرة على الوصول إلى أي مكان في أقل من ٢٠ دقيقة. ويجري الآن أيضاً تجهيز وحدات الشرطة النظامية ببنادق وسترات واقية من الرصاص. وبالرغم من أن اتجاه العسكرة هذا معروف جيداً في الولايات المتحدة، إلا أنه جديد جداً لبلد مثل فرنسا حيث توجد قوانين صارمة على مبيعات الأسلحة النارية. وتم تمرير قانون جديد في حزيران/يونيو ٢٠١٦ يوسع صلاحيات قوات الأمن في استخدام القوة القاتلة (تتجاوز نطاق الدفاع عن النفس) في الظروف المحددة لهجوم إرهابي.

أما التحول الأكثر إثارة هو الذي حدث داخل جهاز الاستخبارات، والذي نما بنسبة ١٠٪ خلال السنوات الثلاث الماضية. فكان هذا القطاع قد تعافى مؤخراً من عمليات الإصلاح التي طالته عام ٢٠٠٨ والتي أضرت بكفاءته بشكل كبير. وكانت المخابرات الداخلية الفرنسية عانت بشكل خاص من قرار عام ٢٠٠٨ بحل جهاز استخبارات الشرطة (*Renseignements Généraux*)، وهي المؤسسة العريقة التاريخية التي احتفظت بمعرفة وافية عن المجتمع المدني الفرنسي. وأعيد تأسيس الجهاز في عام ٢٠١٤ تحت اسم *Renseignement Territorial* (أي استخبارات المناطق التابعة للدولة)، وتتمثل رسالتها بإنشاء شبكة مراقبة مشددة في جميع الأراضي التابعة للدولة. وعموماً، فإن أجهزة الاستخبارات الفرنسية باتت تعير المزيد من الاهتمام

إلى الكشف عن الإنذارات المبكرة وإشارات الضعف، والتي عادة ما يتم الإشارة إليها في مجال مكافحة الإرهاب تحت بند "التطرف". واستفادت أيضاً الإدارة العامة للأمن الداخلي في فرنسا (DGSJ) من الصلاحيات الموسعة لمراقبة البيانات الشخصية، وذلك بفضل قانون صدر في تموز/يوليو ٢٠١٥، والذي اعتبره كثير من الناشطين في مجال حقوق الإنسان على أنه "قانون باتريوت أكت الفرنسي" (نسبة إلى قانون "الوطنية" الأميركي لمكافحة الإرهاب الذي تم إقراره بعيد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١).

وبعد إعلان حالة الطوارئ في البلاد، ارتفع عدد الإجراءات الوقائية بشكل هائل. فإن هذا النظام الاستثنائي (الذي تولد عن الحرب الفرنسية في الجزائر) ينقل الصفات القضائية مؤقتاً للسلطة التنفيذية. وبالرغم من تخليه عن سلطة حجب الإعلام والتضييق عليه (والتي كانت موجودة في نسخة عام ١٩٥٥ من قانون حالة الطوارئ)، إلا أن النسخة المحدثة من القانون والتي أقرت في عام ٢٠١٥ تعطي السلطات الحق في استدعاء المشتبه بهم ووضعهم قيد الإقامة الجبرية وقيام الشرطة بالمداومة والتفتيش دون إذن قضائي مسبق. فخلال الستة أشهر الأولى من تطبيقه، سمح قانون حالة الطوارئ بعمليات أدت إلى ما يقارب ٣٥٠٠ مداومة و ٤٠٠ أمر بالإقامة الجبرية وإغلاق عشرات المساجد. وتولد عن هذه الإجراءات ما يقارب ٦٠٠ إجراء قانوني. ومع كل ذلك، تم توجيه تهم بالإرهاب لخمسة أشخاص فقط. فالانتقادات التي طالت إجراءات الطوارئ لم تطلق من قبل نشطاء حقوق الإنسان فقط، ولكن أيضاً من قبل أمين المظالم الفرنسي جاك توبون، والذي تولى سابقاً منصب وزير العدل. واعتبر توبون أن هذه التدابير تتعدى على الحريات المدنية وتهدد "التماسك الاجتماعي في البلاد".

ومن الأمور الأخرى التي طالتها حالة الطوارئ هي الكفاءة التشغيلية؛ فقد يبدو أن للتدابير الطارئة أثراً في زعزعة استقرار الشبكات الجهادية في فرنسا، إلا أن كفاءة هذه التدابير والأجهزة العاملة عليها باتت تتضاءل بسرعة لأن الخلايا الإرهابية المستهدفة تتكيف بسرعة مع السياق الجديد^{٣١}. وبالتالي، بدأت الشكوك حول فعالية هذه التدابير بالتزايد خصوصاً مع اكتشاف الناس بأن عادل كرميش، أحد العقول المدبرة لهجوم ٢٨ تموز/يوليو على كنيسة محلية، كان قيد الإقامة الجبرية والتعقب الإلكتروني، ولكنه كان حراً في الدخول والخروج في أوقات معينة من اليوم.

^{٣١} سيباستيان بيترسانتا، "تقرير بالنيابة عن لجنة التحقيق في الوسائل التي تستخدمها الدولة لمكافحة الإرهاب منذ السابع من كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، الجمعية الوطنية الفرنسية، ٥ تموز/يوليو ٢٠١٦، ص. ٢٦٣.

وعلى الرغم من جوانب القصور هذه، إلا أن أجهزة الاستخبارات الداخلية الفرنسية استطاعت إحباط ما لا يقل عن ١٥ مخططاً إرهابياً منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. ومن الجدير بالذكر أيضاً أنه تم إجراء ٦٩ عملية مكافحة إرهاب في الخارج منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ من قبل جهاز الاستخبارات الخارجية الفرنسي (DGSE)، مما ساهم في منع وقوع هجمات على الأراضي الفرنسية^{٣١١}. وفرنسا ليست وحدها في المعركة؛ حيث تتسق بشكل وثيق مع الولايات المتحدة، وخاصة منذ التوقيع على اتفاق ثنائي بشأن تبادل المعلومات الاستخباراتية في شباط/فبراير ٢٠١٦. وبالإضافة، فإن التعاون الأوروبي في هذا المجال أيضاً في تحسن مستمر، حيث تم تعزيز إمكانيات جهاز الشرطة الأوروبية (يوروبول) وتم إنشاء قواعد بيانات جديدة لتجميع أسماء المقاتلين الأجانب. ويقوم الاتحاد الأوروبي على تبني سجل أوروبي مشترك بأسماء الركاب (على الرغم من البطء في تفعيله). فمع مئات الآلاف من الأشخاص الذين عبروا حدود الاتحاد الأوروبي بشكل غير قانوني في عام ٢٠١٥، تشكل أزمة اللاجئين الحالية أيضاً تحدياً أمنياً هائلاً، والتي لا يمكن أن لفرنسا التعامل معها لوحدها.

ومع ذلك، وفي ظل الديمقراطية، لا يمكن لتدابير مكافحة الإرهاب أن تعتمد فقط على الشرطة والعمليات الاستخباراتية. ففي سياق مواجهة موجة الجهادية الحالية، يجب على فرنسا أيضاً التعامل مع القضايا القضائية. في هذا المجال، تم إدراج الإرهاب كجريمة جنائية في القانون الفرنسي في عام ١٩٨٦، وتم حينها أيضاً إنشاء نيابة عامة متخصصة معنية بالقيام بالتحقيقات في القضايا الإرهابية. وعلى الرغم من أن هذا القسم القضائي لمكافحة الإرهاب كان كافياً للتعامل مع الكمية الضئيلة نسبياً من الحالات حتى عام ٢٠١٢، إلا أنه أصبح الآن مُثَقَلًا بسبب تزايد نطاق التهديد الجهادي في فرنسا. فقد ازدادت أعداد الحالات بخمسة أضعاف منذ عام ٢٠١٢، وأصبحت القضايا معقدة على نحو متزايد. فعلى سبيل المثال، الدعوى القضائية المتعلقة بهجمات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ لها قائمة بما يقارب الـ ٥٠٠ من المدعين. وقد ازداد الحمل الزائد هذا سوءاً مع سلسلة من قوانين مكافحة الإرهاب، والتي أدرجت اتهامات جديدة وعملت على تعديل البعض الآخر منها، مثل قضايا "الإرهاب الفردي" (موجهة خصيصاً ضد حالات "الذئاب المنفردة")، و"الدفاع عن الإرهاب أو تبريره" (خاصة على الإنترنت)، أو حتى "الزيارات المتكررة لمواقع إرهابية". هذا التراكم في إدراج جرائم جديدة ساهم في إثقال الحمل الزائد على النظام القضائي في ظل نقص الموارد لديه، والذي يضم فقط تسعة قضاة في البلاد كله معنيين بقضايا مكافحة الإرهاب.

^{٣١١} برنارد باجولي (مدير جهاز الاستخبارات الخارجية الفرنسي (DGSE)) خلال جلسة استجواب أمام الجمعية الوطنية الفرنسية، ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦.

وفي سياق متصل، قد تكون السجون في الواقع هي الحلقة الأضعف في سلسلة الأمن. فالسجون الفرنسية تواجه تحديات جديدة مع إدانة أكثر من ٢٦٠ شخصاً بقضايا إرهابية ووجود ما لا يقل عن ١٥٠٠ سجين من "المتطرفين". وبالإضافة إلى المشكلة المذكورة سابقاً والمرتبطة بمدة أحكام السجن، يواجه نظام السجون مشكلة كبيرة في التطرف و"الردكلة" داخل السجون بسبب التداول الواسع لمحتويات إعلامية داعمة للجهادية والسلوكيات "الدعوية" داخل السجون التي يقوم بها بعض المحكوم عليهم. ويحاول هؤلاء التأثير على المجرمين "الصغار" المحكوم عليهم بقضايا بسيطة وتحويلهم إلى جهاديين داخل السجون. لذلك، بات يُنظر على نحو متزايد للسجون الفرنسية على أنها الحاضنة "رقم واحد" للجهاد.

وللد من هذا النمط المتنامي، قامت وزارة العدل بتصميم نظام مرجعي للتقييم يساعد في الكشف عن المحكومين الذين تم بالفعل، أو يجري، "تطرفهم". وبعد مرحلة التقييم هذه، يتم رصد السجناء عن كثب من قبل جهاز استخبارات السجون الخاص، والذي كان قد حصل على موارد إضافية منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وتم أيضاً توظيف والتعاقد مع فرق صغيرة من الأخصائيين الاجتماعيين وعلماء النفس والأئمة العاملين كمرشدين في الدين الإسلامي للمساعدة في التعامل مع السجناء الذين يتم رصدتهم. وأجرت وزارة العدل أيضاً تجربة في خمسة سجون تتضمن فصل المدانين بالإرهاب بحيث لا يكونوا قادرين على إبداء وجهات نظرهم المتطرفة إلى سجناء آخرين. ويتم أيضاً دعوة بعض المحكومين لحضور برنامج مصمم لهذا الغرض، يتألف من مقابلات فردية وندوات موضوعية تهدف إلى مساعدتهم في مراجعة وجهات نظرهم فيما يتعلق بقضايا مثل الإيمان والجغرافيا السياسية والمواطنة وغيرها من القضايا. وعلى الرغم من إطلاق البرنامج في الآونة الأخيرة، إلا أنه ما لبث أن تعرض لانتقادات شديدة. ففي تقرير أعد في حزيران/يونيو ٢٠١٦، أكد كبير مفتشي السجون إلى أن هناك تفاوتات كبيرة بين البرامج المختلفة والفشل في العزل الفعال للسجناء المستهدفين^{٣١٢}. وفي نهاية المطاف، أعلن وزير العدل تعليق العمل بهذه التجربة وذلك في نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

وعلى الرغم من هذه الإشكاليات، يبدو أن السجون أصبحت بمثابة مختبرات لتجارب سياسات نزع التطرف التي يتم تطبيقها على بقية المجتمع. ففي أيار/مايو ٢٠١٦، أعلن رئيس الوزراء مانويل فالس عن "خطة مكافحة التطرف" الجديدة، التي تتضمن افتتاح ١٠ مراكز لإعادة الإدماج بحلول نهاية عام ٢٠١٧، يتم إنشاؤها للأفراد الذين لم يحكم عليهم بالسجن، إما لأنهم لم يرتكبوا أي جرائم أو لعدم توفر أدلة لإثبات ارتكابهم لجرائم. ويمكن أن تخدم هذه المراكز في

^{٣١٢} "التطرف الإسلامي في السجون"، تقرير المراقب العام لأماكن الحرمان من الحرية (السجون)، ٧ حزيران/يونيو ٢٠١٦.

المستقبل كمرافق ضبط للمحكومين السابقين في نهاية وقت عقوبتهم. وتم افتتاح أول مركز تجريبي خلال الصيف الماضي في إقليم أندر ولوار، ويتسع لاستضافة (على أساس طوعي) حوالي ثلاثين من الجهاديين الطامحين السابقين الذين سعوا للانضمام إلى الجهاد في سوريا. ومن المتوقع البدء بالعمل في مركز آخر قبل نهاية العام الحالي، والذي سيستضيف أفراداً عائدين من جبهات خارجية من الذين لم يثبت أنهم شاركوا في القتال أو في انتهاك حقوق الإنسان.

هذا النهج "الطبي" نوعاً ما يتأثر بشدة بالتاريخ الفرنسي الطويل من سياسات مناهضة الفرق العرقية. وما لبث أن بدأ العمل به حتى تعرض لانتقادات شديدة لكونه محاولة ساذجة ورعوية دونية ويأثّر لـ"علاج" (قد يقول البعض "غسل دماغ") الجهاديين كما لو كانوا ضحايا مستغلين من قبل عملية نفسية للترسيخ العقائدي. فعلى العكس من ذلك، دعا متخصصون في الدراسات الإسلامية وبعض الخبراء الأمنيين إلى الاعتراف بالاتساق الأيديولوجي للخطاب الجهادي، ونصحوا جماهيرهم بالنظر إلى التطرف باعتباره تحدياً خطيراً للديمقراطيات الغربية. ومن شأن وجهة النظر هذه أن تفسح المجال لمنظور تقليدي على نحو أكبر تجاه "الصراع الأيديولوجي" أو "حرب الأفكار"، كما شهدنا في الماضي^{٣١٣}.

ومن الأمثلة على هذا النهج السياسي هو موقع stop-djihadisme.fr، والذي انطلق في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وهو موقع حكومي يهدف إلى تفكيك الخطاب الجهادي. وقد استخدم الموقع مقاطع فيديو لاستهداف جمهور أوسع من خلال وسائل الإعلام الاجتماعية. ويعتقد أن هناك أنشطة تقوم بها مؤسسات من المجتمع المدني و/أو الأجهزة السرية للمشاركة في هذه الحرب النفسية الجديدة من خلال الانخراط في أشكال أكثر سرية من الدعاية المضادة "الرمادية" و"السوداء"، كما يجري التماس قادة من المسلمين المعتدلين للانضمام إلى جهود مكافحة التطرف العنيف.

هذا النهج الأيديولوجي لمكافحة التطرف والراديكالية يثير أيضاً مخاوف بشأن احتمالية وجود تسلسل متصل بين الجهادية وغيرها من الحركات الإسلامية المتشددة، وخاصة المدرسة الفكرية السلفية. فهناك خطر في محاربة الأفكار الجهادية التي قد تتداخل مع أفكار تلك الحركات الأصولية الأخرى غير العنيفة، مما قد يفاقم من تهميش شريحة أكبر من المسلمين الفرنسيين الذين يشعرون بالفعل بالانتميط العنصري في بيئة يُزعم أنها معادية للمسلمين. ومع الأخذ بهذا

^{٣١٣} فيليب جوزيف سالزار، "كلمات مسلحة: فهم ومكافحة الدعاية الإرهابية"، باريس: ليميو للنشر، ٢٠١٥.

المنظور في الاعتبار، يمكن أن يصبح "التطرف" قضية سياسية مركزية تعمل على مضاعفة التوترات الاجتماعية القائمة.

الخاتمة

الإدارة الفرنسية الحالية هي بالتأكيد الأكثر نشاطاً في مجال مكافحة الإرهاب، ومع ذلك، لا تزال التهديدات القادمة من داخل وخارج البلاد خطيرة للغاية. فمع تضاؤل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا شيئاً فشيئاً، من المرجح أن يزداد تدفق الجهاديين العائدين. ومن المحتمل أن يحاول تنظيم الدولة التعويض عن فقدان الأراضي التي يسيطر عليها من خلال ارتكاب هجمات كبيرة في الغرب. وتواجه فرنسا تحديات داخلية أيضاً؛ فعليها أن تتعامل مع التوترات الاجتماعية والدينية المتعنتة، ولكن أيضاً، في سياق أكثر براغماتياً، عليها التعامل مع واقع أن ٨٠٪ من المحكوم عليهم في قضايا إرهابية سيتم الإفراج عنهم خلال السنوات الخمس المقبلة،^{٣١٤} مما يخيم على المستقبل ظلالاً لا يحمد عقباها.

ويعتزم الجهاديون على تحريك دوامة العنف التي من شأنها أن تسهل لهم عملية إقناع المسلمين الفرنسيين بأنهم مرفوضون من قبل حكومتهم ومجتمعهم. وقد أشار رئيس جهاز الاستخبارات الداخلية الفرنسية إلى هذا السيناريو المتصاعد، ونوه إلى تخوفه من أن يثير الهجوم القادم ردود فعل عنيفة من جانب جماعات الكراهية اليمينية المتطرفة. وفي الطرف الآخر من الطيف السياسي، بات تيار أقصى اليسار أكثر عنفاً أيضاً، كونهم غاضبين من إجراءات حالة الطوارئ ويعتريهم هاجس الخوف من صعود "الدولة البوليسية" في البلاد. ومن الواضح أن الإجابة على هذه التحديات تكمن في مرونة وطنية قوية. ومع ذلك، ونظراً للانتخابات الرئاسية المقبلة في أيار/مايو ٢٠١٧، ومع صعود اليمين المتطرف وفي ظل الانقسامات داخل الأحزاب، يبدو أن التماسك الوطني في فرنسا سيخضع لاختبار جاد.

^{٣١٤} ديدير لوبرت (منسق الاستخبارات الوطنية)، جلسة استجواب أمام الجمعية الوطنية الفرنسية، ١٨ أيار/مايو ٢٠١٦.

بناء قدرات محلية على مستوى عالمي: التعاون من خلال شبكة المدن القوية

جوناثن بيردويل

كيف يمكن لفرق الإحالة المحلية متعددة-الهيئات وإجراءاتها الوقائية من التطرف العنيف

تناقش هذه الورقة فاعلية التعاون بين السلطات المحلية والممارسين في الوقاية ومكافحة التطرف العنيف على المستوى العالمي. فبعد ما يزيد على عقد من السياسات والمقاربات لمعالجة موضوع التجنيد للتطرف العنيف، توحدت الرؤى المختلفة بين الخبراء وصناع القرار في أوروبا حول أهمية المقاربات متعددة-الهيئات والمنسقة محلياً للوقاية من التطرف العنيف ومكافحته.

تقدم هذه الورقة موجز عن دور السلطات المحلية في هذا المجال، وبالتركيز على المملكة المتحدة كأنموذج. لعبت السلطات المحلية (البلديات) دوراً مهماً في تطبيق "الاستراتيجية الوقائية" والمسماة (Prevent) للمملكة المتحدة ومنذ ما يقارب العقد من الزمن، عن طريق قيادة برنامج "القناة" (Channel) الحكومي، والذي من خلاله تقوم فرق مكونة من هيئات متعددة باستلام إحالات عن أشخاص يعتقد بأنهم تطرفوا، وبعد إجراء تقييم لمستوى خطورة هؤلاء، تقوم الهيئات بتصميم وتنفيذ تدخلات تتضمن في العادة الإرشاد والتوجيه المباشر على مستوى فردي.

في حين قد تكون تجربة المملكة المتحدة غير قابلة للمقارنة المباشرة، إلا أن الخبرة والدروس المستفادة من برنامج "الوقاية" والتي اكتسبتها السلطات المحلية في المملكة المتحدة على مدى العقد الماضي تمثل قيم تستفيد منها الإدارات المحلية والبلديات حول العالم. وبسبب الحاجة لتنسيق عالمي على مستوى البلديات المحلية، فقد تم تأسيس "شبكة المدن القوية" في عام ٢٠١٥.

وتعد شبكة المدن القوية أول شبكة عالمية يعمل فيها القادة السياسيين المحليين والمتخصصين العاملين سوية من أجل الوقاية من التطرف العنيف. تدار الشبكة من قبل مؤسسة الحوار الاستراتيجي وتهدف إلى تعزيز التعاون الميداني الفعّال بين السلطات المحلية في مناطق مختلفة حول العالم. وكمثال على ذلك، تعمل شبكة المدن القوية على تسهيل انطلاقة مشروع ريادي على مدى عامين - وهو الآن في مراحله الأولية - والذي يؤسس لشراكات وتبادل الخبرات بين

البلديات في الدنمارك ولبنان والأردن وتونس، في سبيل تطوير مقاربات للوقاية من التطرف ذات تنسيق محلي وقائم على شراكة هيئات متعددة.

التهديد: العالمي والمحلي

ما يزال الشاغل الأمني للحكومات حول العالم هو عمليات التجنيد للتطرف العنيف؛ فالجماعات مثل القاعدة وحركة الشباب الصومالية وبوكو حرام ومؤخراً تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) كلها تمثل تجليات مختلفة لذات الأيديولوجية العنيفة والتي استقطبت وأغرت بالآلاف من كل بقاع العالم. وقدّرت مجموعة صوفان أنه وبحلول نهاية عام ٢٠١٥، ذهب ما بين ٢٧٠٠٠ و٣١٠٠٠ شخص من ما لا يقل عن ٨٦ دولة إلى سورية والعراق للانضمام الى تنظيم الدولة الإسلامية ومجاميع عنيفة متطرفة أخرى. في حين ذهبت أكبر الأعداد من دول كتونس (٦٠٠٠) والسعودية (٢٥٠٠) وروسيا (٢٤٠٠) وتركيا (٢١٠٠) والأردن (٢٠٠٠) وهي دول المنبع الأكثر تصديراً للمقاتلين الأجانب، إلا أنه قد ذهب أيضاً أكثر من ١٠,٠٠٠ شخص من دول أوروبا الغربية وجمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق إلى سورية والعراق للانضمام الى تنظيم الدولة كمقاتلين أجانب. ويعتقد أن نسبة ما بين ٢٠-٣٠ بالمائة من هؤلاء الأفراد عادوا الى أوطانهم، مما يمثل تحدي أمني معقد^{٣١٥}.

بالإضافة الى تهديدات الاعتداءات من قبل تنظيم الدولة، فإن أوروبا تتصارع مع جماعات وأنصار اليمين المتطرف المتخوفين من الأجانب. في حين أنه لم يصل مستوى العنف والإرهاب من جماعات اليمين المتطرف إلى مستوى الجماعات الإرهابية الأخرى - باستثناء الهجمات التي حدثت في النرويج عام ٢٠١٢ من قبل أندرس بريفيك - إلا أن مواقع التواصل الاجتماعي مليئة بخطاب العنف والعنصرية و"غرف الصدى" التي تتبنى وتشجع على العنف تجاه المسلمين واليهود والجماعات الدينية والأثنية الأخرى؛ فجرائم الكراهية وهجمات العنف وإشعال الحرائق في حالة تزايد حول أوروبا. وتفاقت هذه الحالة مع ما يسمى "أزمة" اللاجئين والمهاجرين إلى أوروبا والمتأتية من الحروب في العراق وسورية. إن التفاعل بين التطرف الإسلامي واليمين المتطرف قد أنتج مفهوم "التطرف التراكمي"، حيث يساهم كل طرف وبيدولوجياته في استقزاز وإثارة وتقوية الطرف الآخر.

^{٣١٥} مجموعة صوفان، "المقاتلين الأجانب - تقييم محدث حول انسياب المقاتلين الأجانب الى سورية والعراق. كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥. على الرابط التالي:

http://soufangroup.com/wp-content/uploads/2015/12/TSG_ForeignFightersUpdate3.pdf

إن التحدي الذي تمثله الجماعات المتطرفة والمقاتلين الأجانب ينتشر بصورة غير متساوية حول الدول والبلديات المحلية. فبعض الإدارات المحلية والبلديات تعاني من مستويات عالية من الجماعات المتطرفة وأعداد المقاتلين الأجانب. في حين مكنت مواقع التواصل الاجتماعي من عمليات تجنيد أفراد منعزلين، إلا أن الأغلبية من هذه الفئات تتجمع في مناطق جغرافية محددة - غالباً ما تكون مجتمعات تقع على أطراف وضواحي البلديات الكبرى. وتشير مجموعة صوفان لـ "بؤر التجنيد" والتي تشمل مقاطعة "ليسلي" في "فريدريكشتاد" في النرويج، و"بنزرت" و"بن فردان" في تونس، و"درنة" في ليبيا، ومنطقة "بانكيسي جورج" في جورجيا، ومقاطعة "مولنيك" في بروكسل^{٣١٦}.

كل هذا يؤكد على الحاجة إلى تطوير مقاربات محلية - في سياق إطار عمل واستراتيجية وطنية- في المناطق المقلقة. هناك أمثلة من مناطق مختلفة من أوروبا على فرق مكافحة التطرف متعددة-الهيئات تعمل على المستوى المحلي، والتي غالباً ما تكون منسقة من قبل الحكومات المحلية وبإشراك الخدمات التعليمية والاجتماعية والشبابية والشرطة المجتمعية. وهذه اللجان أو الفرق - وتعرف بإسم "قسم سياسة الاستقرار والأمن SSP" في الدنمارك و لجان برنامج "القناة" Channel في المملكة المتحدة- تعمل على تدريب العاملين في الميدان (كالمعلمين والمرشدين الاجتماعيين ومرشدي الشباب والهيئات المجتمعية) حول سبل اكتشاف وملاحظة علامات الضعف نحو التطرف والخيارات المتاحة في حالة تواجدها. في حال ورود إحالة معينة، يقوم الفريق المحلي متعدد-الهيئات بإجراء تقييم واتخاذ القرار فيما لو يجب التدخل أو توفير الدعم الإضافي أو خطوات أخرى، ويساعد الفريق في تصميم وإدارة سبل التدخل في حال ما تبينت الحاجة له. ويأخذ التدخل غالباً شكل الإرشاد والتوجيه الفردي (شخصاً لشخص)، ويمكن أيضاً أن يتضمن مقاربات شاملة كالمساعدة في التعليم والمسكن وإيجاد فرص عمل.

وأصدرت حكومة المحافظين في بريطانيا إطاراً تشريعياً "الواجب القانوني" للاستراتيجية الوقائية Prevent على كل العاملين في الميدان بضرورة الإبلاغ عن الشكوك والمخاوف من التطرف كجزء من متطلبات الحماية والوقاية التي يقومون بها، مما نتج عن زيادة في الإحالات عبر برنامج "القناة". ويمكن القول بأن الكثير من الأفراد باتوا يستلمون الدعم قبل أن يتم سحبهم أو استدراجهم نحو أيديولوجيات متطرفة. وتؤكد الحكومة البريطانية على أن برنامج "القناة" قد غير مسار حياة المئات من الأفراد والذين كانوا تحت خطر الانزلاق نحو التطرف. وفيما يلي

^{٣١٦} مجموعة صوفان، "المقاتلين الأجانب - تقييم محدث حول انسياب المقاتلين الأجانب الى سورية والعراق"، TSG، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، على الرابط التالي:

http://soufangroup.com/wp-content/uploads/2015/12/TSG_ForeignFightersUpdate_FINAL.pdf

موجز عن تطور "الاستراتيجية الوقائية" Prevent Strategy للمملكة المتحدة، ومن ضمنها برنامج "القناة" ودور السلطات المحلية.

دراسة حالة "الاستراتيجية الوقائية" (Prevent) وبرنامج "القناة" (Channel) في المملكة المتحدة

تعد المملكة المتحدة أول بلد يدرش استراتيجية وطنية لردع والوقاية من التطرف العنيف "محلي النشأة" وطرح من قبل حكومة حزب العمال بعد اعتداءات قطارات لندن في السابع من تموز/ يوليو ٢٠٠٥. ونُشرت استراتيجية الحكومة لمكافحة الإرهاب والمعروفة بـ"كونتيسيت" (CONTEST) في عام ٢٠٠٦ وتتضمن إجراءات متعددة تهدف الى الوقاية من الإرهاب. ومن هذه الإجراءات: استراتيجية "الوقاية من التطرف العنيف": استراتيجية "كسب القلوب والعقول"، والتي وضعت من قبل وزارة الجاليات والحكومة المحلية، و"استراتيجية الوقاية وخطة الإنجاز" الخاصة بجهاز الشرطة، وإنشاء برنامج "القناة" (Channel) وهي مقارنة متعددة الهيئات تهدف لـ "التعرف على الأفراد الأكثر عرضة للتطرف العنيف وتقديم المساعدة لهم". وتم تعديل "الاستراتيجية الوقائية" عام ٢٠٠٧ "بناءً على فهم أكثر شمولاً للعوامل الدافعة للتطرف في المملكة المتحدة ودول أخرى"، وتضمنت جهود إضافية لمواجهة هذه الايدولوجية، والتصدي لمن يروج لها، وتوفير الدعم للأفراد المعرضين للتأثر بها، وتعزيز مقاومة ومناعة المجتمعات المعرضة للتأثر بها أيضاً، وإيجاد معالجات وحلول للشكاوى والتظلمات الحقيقية والمفترضة على المستويين الدولي والمحلي. وتم إبراز هذه التغييرات في استراتيجية "كونتيسيت" المعدلة والتي تم نشرها في عهد حكومة رئيس الوزراء جوردن براون في عام ٢٠٠٩.^{٣١٧}

ومنذ البداية، أثير الكثير من الجدل حول "الاستراتيجية الوقائية" والتي واجهت إتهامات بأنها تتعامل مع جميع البريطانيين المسلمين بصفتهم "مشتببه بهم" وبأنها وسيلة للتجسس عليهم. وأثارت عملية ضم البرامج التي تهدف الى اللّحمة والتماسك المجتمعي - تحت مسمى "بناء المناعة للمجتمعات المعرضة" الذي وضعته الحكومة ضمن استراتيجية "كونتيسيت" عام ٢٠٠٩ - أثارت الكثير من الانتقاد والجدل بأن الاستراتيجية تعمل على تحويل قضايا الاندماج والتماسك المجتمعي إلى قضايا "أمنية" وتؤثر سلباً على العلاقات بين الحكومة والبريطانيين المسلمين.

^{٣١٧} حكومة جلالة الملكة، "ملاحقة ووقاية وحماية وتجهيز: استراتيجية المملكة المتحدة لمواجهة الإرهاب الدولي، HMG، آذار/ مارس ٢٠٠٩، على الرابط التالي:

https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/228644/7547.pdf

في عام ٢٠١٠، قامت الحكومة الإئتلافية بمراجعة الاستراتيجية الوقائية وصدرت نسخة معدلة منها عام ٢٠١١. وهدفت النسخة المعدلة إلى معالجة نقاط الانتقاد عن طريق إزالة برامج التماسك المجتمعي وبرامج التطرف الغير العنيف من الاستراتيجية. ووفقاً لنسخة ٢٠١١، فإن "الاستراتيجية الوقائية يجب أن لا تسيطر أو تخصص أموال لمشاريع الاندماج والتي لها قيمة أعلى بكثير من أبعاد الأمن ومحاربة الإرهاب فحسب: لن تقوم الحكومة بتحويل استراتيجية الاندماج إلى استراتيجية أمنية"^{٣١٨}.

وقام صناع قرار وسياسيون من المحافظين أيضاً بوضع تغييرات إضافية للاستراتيجية الوقائية؛ حيث انتقدوا تعامل الاستراتيجية مع أفراد ومنظمات تتبنى رؤى "مثيرة للتساؤل" مثل وجهات نظرها حيال قضية الفصل بين الجنسين وموقفها من المثليين وفئات أخرى. بالنتيجة، وضعت استراتيجية عام ٢٠١١ معايير للمنظمات العاملة تحت برنامج "الوقاية" للالتزام "بقيم حقوق الانسان، والمساواة امام القانون، والديموقراطية والمشاركة الكاملة في مجتمعنا". وتم التركيز تشديداً على أن المنظمات التي تتلقى تمويلاً حكومياً تحت بنود استراتيجية "الوقاية" و"الحد من التطرف" عليها تقديم أدلة على النتائج والتأثير الذي تحدثه برامجهم.

تتضمن المبادئ التوجيهية للاستراتيجية الوقائية كما اوجزت في ٢٠١١ ما يلي:

- الحاجة الى معالجة كل أشكال الإرهاب والتطرف العنيف، ولكن يتم تخصيص الموارد بشكل متناسب مع حجم التهديد.
- الالتزام بمبدأ حرية الرأي، ولكن السعي من أجل تحدي أفكار الإرهاب والتصدي لها والتي ينظر له كجزء من الأيديولوجية الإرهابية - ومن ضمنها التطرف غير العنيف.
- السياسات التي تتعامل مع التطرف غير العنيف، وكذلك قضايا الاندماج، ليست جزءاً من الاستراتيجية الوقائية ويتم تنسيقها من قبل دوائر حكومية أخرى.
- للمجتمعات والسلطات المحلية الدور الأساسي، ولكن بالتنسيق مع دوائر الحكومة المركزية نظراً لكون ظاهرة التطرف العنيف قضية تمس الأمن القومي.
- هناك ثلاثة مجالات للإنفاق في الاستراتيجية الوقائية، من ضمنها المشاريع المحلية (تتسق من قبل السلطات المحلية)، المراقبة والشرطة، والعمل الوقائي في البلدان الأخرى.

^{٣١٨} حكومة جلالة الملكة، "استراتيجية الوقاية"، مقدمة إلى البرلمان من خلال وزير الداخلية، حزيران/ يونيو ٢٠١١، على الرابط التالي:

https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/97976/prevent-strategy-review.pdf

- ضرورة تقييم المشاريع المحلية الممولة من قبل الاستراتيجية الوقائية بحزم وصرامة، ويجب أن لا تتضمن منظمات ذات رؤى وعقائد متطرفة.

ركزت استراتيجية عام ٢٠١١ على ثلاث ركائز عمل: (١) الاستجابة للتحدي الأيديولوجي ومن يروجون له؛ (٢) العمل على وقاية الأفراد من الانجراف نحو الإرهاب؛ (٣) العمل مع القطاعات والهيئات المعرضة لخطورة التطرف.

ويتحقق الهدف الاستراتيجي الأول عن طريق جهود وحدة "البحوث والمعلومات والتواصل (RICU)" التابعة لمكتب الأمن ومكافحة الإرهاب التابع لوزارة الداخلية. وتم الكشف مؤخراً أن (RICU) تقوم بدعم منظمات مجتمعية لإنتاج وتنفيذ حملات تواصلية تتضمن "خطابات مضادة" و"خطابات بديلة" والتي تساهم - بشكل ضمني أو صريح - على تفنيد ودحض جدليات الجماعات المتطرفة. وبحسب الحكومة، فإن الجماعات المحلية المنتجة والمروجة للخطابات والطروحات المضادة وبالتعاون مع RICU تمكنت من الحصول على ٢٥ مليون قراءة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

وفيما يتعلق بالأهداف الاستراتيجية الثانية والثالثة من الاستراتيجية الوقائية، وضعت الحكومة واجباً قانونياً ملزماً لكل العاملين في الميدان - من ضمنهم المعلمين والمرشدين الاجتماعيين والاختصاصيين النفسيين والأطباء - للإبلاغ عن الأفراد الذين يعتقد بأنهم معرضين لخطر الانجراف نحو التطرف. ومنذ انتخابها عام ٢٠١٥، قدمت حكومة المحافظين قانون الأمن ومكافحة الإرهاب لعام ٢٠١٥، والذي يتضمن واجبات جديدة ملزمة للهيئات المتعاملة مع الجمهور وأن يكون لديهم "الاهتمام الواجب لضرورة وقاية المواطنين من الانسياق نحو الإرهاب".

على سبيل المثال، في المملكة المتحدة، فإن العاملين في الميدان كالمعلمين وموفري رعاية الطفولة والباحثين الاجتماعيين ومرشدي الشباب وأخصائيي الصحة العقلية عليهم واجب قانوني لـ "حماية" الأطفال وذلك من خلال الإبلاغ عن أي شكوك بتعرضهم للإساءة الجسدية أو الجنسية. وتوجب بنود الواجب القانوني للاستراتيجية الوقائية الهيئات العامة والموظفين الميدانيين بإدراج "التطرف" ضمن واجباتهم في الحماية وتخضعهم لتدريبات لإكتشاف وملاحظة مؤشرات الانجراف نحو التطرف. وبحسب وزارة الداخلية، فقد تم تدريب ٤٥٠,٠٠٠ موظف حكومي إلى الآن على مهارات ملاحظة مؤشرات وعلامات التطرف. وكونت وزارة الداخلية أداة تعليم إلكترونية وموقع إلكتروني يسمى "التثقيف ضد الكراهية" Educate Against Hate يوفر نصائح ومناهج دراسية للمعلمين، والمتوفرة على الموقع www.educateagainsthate.com

في حين أن بعض منتقدي الإستراتيجية الوقائية يجادلون بأن تشريع "الواجب القانوني" الجديد كان له الأثر المريع على حرية التعبير والحوار فيما يخص هذه القضايا في المدارس، إلا أن الحكومة تؤكد وبشكل صريح في استراتيجيتها أن المدارس يجب أن تكون أماكن آمنة توفر للأطفال والشباب بيئة مناسبة للفهم والمناقشة والحوار في المواضيع الحساسة، من ضمنها موضوعي الإرهاب والتطرف. ولم ينشر أي بحث علمي حتى الآن يناقش أثر بند "الواجب القانوني" للاستراتيجية الوقائية على حرية التعبير والحوار في المدارس.

هل الاستراتيجية الوقائية ناجعة؟

إن موضوع الوقاية ضد التجنيد إلى التطرف العنيف هو مجال سياساتي جديد ومثير للجدل، ومن الصعب جداً قياس أثار السياسات والبرامج في هذا المجال وتقييم "فاعليتها" إن وجدت. وبإستثناء حوادث منفردة مثل حادثة مقتل عازف الطبل "لي ريغي" في عام ٢٠١٣، لم تواجه المملكة المتحدة اعتداءات واسعة الأثر منذ تفجيرات السابع من تموز/ يوليو ٢٠٠٥. تم إحباط العديد من المخططات واعتقال المئات من الأفراد والحكم عليهم بجرائم تحت بنود مكافحة الإرهاب. ولكن تشير التقديرات أن حوالي ٧٠٠ شخص خرجوا من المملكة المتحدة للقتال والعيش مع تنظيم الدولة الإسلامية وجماعات عنيفة ومتطرفة أخرى في سورية والعراق. ويستغل بعض المنتقدين هذه الأرقام ليبينوا أن "الاستراتيجية الوقائية" غير ناجعة، إلا أنه - وفي المقابل - كان ممكناً أن يصل عدد المقاتلين الأجانب إلى حد أعلى بكثير إذا لم يتم العمل بجهود الاستراتيجية الوقائية.

جزء من صعوبة تقييم فاعلية الاستراتيجية الوقائية يكمن في كون أغلب المعلومات ذات طابع أممي حساس، ولهذا تخضع للسيطرة الدقيقة من قبل وزارة الداخلية. وقد كشفت مؤخراً مطالبات "حرية المعلومات" عدد الإحالات التي تم استلامها من قبل برنامج "القناة" (برنامج المملكة المتحدة المتعدد-الهيئات والهادف الى مساعدة الأفراد المعرضين للتأثر بالتطرف)، وإلى أي مدى تأثرت هذه الجهود بالواجب القانوني الجديد.

وتوضح المعلومات المزودة من قبل مجلس رؤساء الشرطة الوطني - في استجابتها لمطالب حرية المعلومات - أنه تم إحالة ٤,٠٠٧ شخص إلى برنامج "القناة" في عام ٢٠١٥. ويبين الجدول رقم ١ أدناه عدد الإحالات والفئات العمرية، بالإضافة إلى عدد الإحالات التي تم تصنيفها بأنها بحاجة إلى الدعم أو التدخل.

وتبين المعلومات إزدياداً ملحوظاً في عدد الإحالات المستلمة بعد إقرار تشريع "الواجب القانوني" في حزيران/ يونيو ٢٠١٥: هناك زيادة بمقدار ٥٠ بالمائة في عدد الإحالات. ولكن تبين هذه المعلومات أيضاً أنه في ظل الازدياد المضطرد في عدد الإحالات، فإن عدد الإحالات التي تم اعتبارها بحاجة الى الدعم قد تضائل - من ١١٦ الى ٩١.

جدول رقم ١. المعطيات من برنامج القناة لعام ٢٠١٥، المزود من قبل مجلس رئاسة الشرطة الوطنية في العاشر من أيار/مايو ٢٠١٦ استجابة لحرية المطالبة بالمعلومات

عدد الإحالات التي بحاجة للدعم			عدد الإحالات			العدد الكلي
العدد الكلي	يونيو-ديسمبر ٢٠١٥	يناير-يونيو ٢٠١٥	العدد الكلي	يونيو-ديسمبر ٢٠١٥	يناير-يونيو ٢٠١٥	
٢٠٧	٩١	١١٦	٤٠٠٧	٢٤٠٥	١٦٠٢	العدد الكلي
-	-	-	٢٠٧٠	١٢٥١	٨١٩	العدد الكلي تحت سن ١٨
-	-	-	٢٦٢	١٦٩	٩٣	٩-٠ سنوات
-	-	-	١١٣٣	٥٧٥	٢٩٦	١٤-١٠ سنوات
-	-	-	٩٣٧	٥٠٧	٤٣٠	١٧-١٥ سنوات

وبالمجمل، فإن ٥ بالمائة فقط من الأشخاص الذين تم إحالتهم إلى برنامج "القناة" في عام ٢٠١٥ تم الاعتراف أنهم تطرفوا بشكل كافي أو معرضين لخطر التطرف مما يستوجب توفير الدعم المطلوب لهم. في حين اعترفت مصادر حكومية أن هناك جهود يتم التحضير لها من أجل تحسين معدل "التحول" هذا، إلا أنها أكدت - في ذات السياق - أن هذه الأرقام تعتبر دليلاً على أن هذا النظام فاعل وأن هناك عناية ووعي للتأكد من أن الخبراء العاملين في البرنامج والذين يقيّمون الإحالات لا يبالغون في فرض التدخلات ومعالجات التطرف.

وفي حين يوحي معدل "التحول" المنخفض أن هناك الكثير من العمل المطلوب إنجازه في مجال تدريب العاملين في الميدان على الكشف عن علامات التطرف بشكل صحيح، وهذا وارد، إلا أنه

وفي ظل التعامل مع ظاهرة معقدة كالتطرف، قد يكون من الأفضل أن تقوم لجنة خبراء من هيئات متعددة بالقيام بمهمة تقييم دقيق لجهود البرنامج.

هناك حاجة إلى معطيات إضافية للتوصل الى تقييم شامل لفاعلية وأثر برنامج "القناة"؛ على سبيل المثال، من الضروري القيام بمزيد من البحوث حول تأثير الأفراد الذين تم إحالتهم بشكل خاطئ الى "القناة" - أي وهم الـ ٩٥ بالمائة من الحالات التي تم اعتبار أنها ليست بحاجة للمزيد من الدعم. ولكن، ونظراً لسن هؤلاء الأفراد، فإن التفاصيل والمعلومات عنهم تعتبر - ويحق - حساسة جداً وغير متاحة للباحثين.

ومع ذلك، فإن المعلومات التي أُتيحت عام ٢٠١٥ مفيدة مبدئياً من حيث أنها تمثل معياراً أساسياً لقياس فاعلية مقارنة المملكة المتحدة عبر الزمن. وستلقي معطيات عام ٢٠١٦ الضوء على تأثير "الواجب القانوني" على جهود برنامج "القناة".

مع ذلك، وفي ظل وجود حدود وتقييدات على المعلومات التي يمكن كشفها للعلن، فإنه من الضروري تمكين السلطات المحلية في المملكة المتحدة من المشاركة بخبراتها حول إدارة برنامج "القناة" بصورة مباشرة مع السلطات المحلية في دول وأقاليم أخرى، وسيكون لهذه المشاركات دور حيوي في بناء قدرات الوقاية من التطرف العنيف على مستوى عالمي.

وتبرز تجربة المملكة المتحدة الحاجة إلى تنسيق أقوى وتعاون بين كل من الحكومات الوطنية والمحلية، وأيضاً بين الهيئات وأصحاب الشأن على المستوى المحلي والذين قد لا يكون لديهم خبرة كافية في العمل مع بعضها البعض. وقد تساعد هذه التجارب والخبرات الإدارات المحلية الأخرى في مواجهة القضايا التالية:

- كيفية إنشاء والتشجيع على العمل "المتعدد-الهيئات" في الهيئات المختلفة ومن ضمنها الخدمات الاجتماعية والتوظيف والتعليم والسكن والصحة العقلية والشرطة؟ وما هي الصدمات الثقافية المحتمل وجودها في هذه الهيئات المختلفة، ومن سيقود العمل؟
- كيفية إنشاء نظام إحالة للمعرضين للتطرف يحظى بثقة العاملين في الميدان وأيضاً المؤسسات المجتمعية والأسر والآباء؟
- ما هي أكثر المقاربات فاعلية في بناء الثقة بين السلطات المحلية والمجتمعات التي تشعر بالتهميش وفقدان الثقة بسياسات الحكومة - خصوصاً فيما يتعلق بالجهود الوقائية؟

- ما الذي تكشفه الأمثلة الواقعية ودراسات الحالة المستمدة من خبرات السلطات المحلية عن ظاهرة التطرف وما هي أنواع التدخل الأكثر فاعلية؟

وربما يكون نفوذ وأدوار السلطات المحلية يختلف بشكل جذري عبر الثقافات المختلفة حول العالم، إلا أن الوعي والإيمان بالحاجة إلى مقاربات وقائية محلية - مفصلة حسب السياق والتهديد المحلي - بدأ بالانتشار بشكل أوسع.

بناء مقاربات محلية ومتعددة-الهيئات من خلال شبكة المدن القوية

قادت الخبرة في المملكة المتحدة وأماكن أخرى إلى الإدراك بوجود أن تلعب الحكومات المحلية دوراً حيوياً في الوقاية من ومواجهة التطرف العنيف بكل أشكاله. في حين أن دور الشرطة وقوى الأمن والأجهزة الاستخباراتية لا يمكن الاستغناء عنه، إلا أن الاستثمار في مقاربات الوقاية "الناعمة" يمكن أن يقلل وبشكل ملحوظ من الحاجة إلى تدخلات "أقسى" وأكثر قسرية من قبل قوى الأمن والأجهزة الاستخباراتية، والتي هي بالتأكيد أكثر كلفة وقد تؤدي إلى ضرر أكبر بالعلاقة بين الدولة والمواطنين.

في الغالب، تشمل جهود التدخل "الناعمة" مجالات مختلفة بما فيها الترابط والتواصل مع المجتمعات الدينية والمنظمات غير الحكومية، ووسائل تواصل استراتيجية من قبل الحكومة، والتدخلات الفردية مع الذين تم تحويلهم إلى التطرف أو في المراحل الأولى منه، مثل جهود برنامج "القناة". وفي ظل وجود إجماع حول الحاجة إلى استراتيجيات وقائية، إلا أنه ما يزال هناك جدليات جوهرية حول قضايا محورية مثل دور الأيديولوجية والدين في التطرف والتراجع عن التطرف؛ وإذا ما كان التراجع عن التطرف أو تغيير معتقدات الفرد ممكناً وهل يجب على الحكومة القيام بهذه المحاولات بدلاً من التركيز على "عدم الانخراط" في الأفعال ذات الطابع المؤذي؛ وإذا ما كانت جهود التواصل والخطابات المضادة المقدمة التي تقوم بها هيئات حكومية أو منظمات غير حكومية مجدية في ثني الأفراد عن الانسياق نحو التطرف؛ وكيف يتم دعم المنظمات غير الحكومية والمؤسسات المجتمعية للعمل على هذه القضايا من دون التقليل من مصداقيتها. بالرغم من كل هذه الجدليات، إلا أنه هناك الكثير مما يمكن للدول والمدن الأخرى تعلمه والاستفادة منه في هذا المجال.

وتم إنشاء عدد من الشبكات الدولية المتنوعة في السنوات الأخيرة تعمل على تيسير عملية تبادل المعلومات الدولية في مواجهة التطرف العنيف على مستوى الحكومات الوطنية، مثل المنتدى العالمي لمحاربة الإرهاب (GCTF)^{٣١٩}. إلا أنه من الضروري جداً أن يتم إيصال هذه المعلومات والخبرات المتبادلة بين الدول والحكومات إلى المستوى المحلي من المدن والبلديات، والتي يتم تكليفها وبشكل متزايد بتصميم وتنفيذ وتقييم مقاربات وبرامج وقائية محلية.

تم إطلاق شبكة المدن القوية لتكون شبكة مباشرة للمشاركة وبناء القدرات بين المدن والسلطات المحلية على مستوى عالمي. وتحظى الشبكة حالياً بعضوية خمسين مدينة وإقليم، وتستوحي جهودها من تنوع الخبرات المحلية في التعامل مع قضايا مختلفة مثل الإسلام السياسي المتطرف والمقاتلين الأجانب وتطرف الجهات اليمينية واليسارية والعصابات المسلحة والنزاعات الاثنية والمجتمعية وحقوق الحيوان وأشكال أخرى من التطرف العنيف المرتبطة بقضايا أحادية. وعبر هذه التحديات، تركز شبكة المدن القوية على إجراءات التدخل "الناعم" والتي تمكن من بناء تماسك اجتماعي ومناعة ضد العنف والأعمال المؤذية. وتم إطلاق الشبكة في أيلول / سبتمبر ٢٠١٥، إلا أن الدروس المستفادة من هذا التعاون قد بدأت بالفعل بالتجلي.

على سبيل المثال، تشير مقابلاتنا مع أعضاء إدارة مدن أخرى بأن الجهود الوقائية المقادة من قبل البلديات المحلية تكون أكثر نجاحاً عندما يكون بإمكانها تسخير المعرفة المؤسسية القائمة، سواء في مجال الحد من الجريمة أو قطاعات الصحة أو التعليم أو العمل الاجتماعي. وفي حين أن هناك حاجة للخبرة والمعرفة المتخصصة في الأيديولوجية التي تكمن في صلب أفكار الجماعات المتطرفة العنيفة، إلا أن التدخل الفاعل مع الأفراد المحتمل انجرفهم نحو التطرف يمكن أن يتم عن طريق مشرفين متدربين وأخصائيين نفسيين ومرشدي الشباب وقادة دينيين وأخصائيين اجتماعيين. والشيء الأكثر أهمية في هذه الجهود هو تطوير علاقة الثقة مع الأفراد الذين هم بحاجة إلى الدعم، وإيجاد رزمة المساعدات الملائمة لتلبي حاجاتهم وتلائم ظروفهم.

ومن الدروس المستفادة من شبكة المدن القوية هو أن عملية بناء الثقة داخل المجتمعات وصياغة استراتيجيات تواصل محلية ناجحة تمثل تحديات مشتركة تواجه جهود كل البلديات والإدارات المحلية في ردع ومكافحة التطرف العنيف. وغالباً ما يكون لدى المدن مجموعات مجتمعية معينة تكون فيها هذه التحديات ذات حساسية عالية، وحتى في المدن التي تمتلك استراتيجيات جيدة، ما يزال انعدام الثقة عامل معرقل أمام تنفيذ جهودها. وهنا يبرز دور المقاربات المحلية والتي هي الأجدر في تغيير الانطباعات وبناء رسائل إيجابية وجامعة.

^{٣١٩} انظر موقع المنتدى على الرابط التالي: <https://www.thegctf.org/home>

الدروس المستفادة من مدن وأقاليم حول العالم تؤكد بأن عملية الإشراف والترابط يجب أن تبدأ بمعالجة شكاوى وتظلمات المجتمعات المهمشة من خلال برامج واضحة وملموسة. وبعد بناء علاقة الثقة هذه يمكن حينها أن تكون الحوارات في قضايا صعبة وحساسة مثل الوقاية من التطرف العنيف مثمرة.

وهناك تحدٍ ثالث يتمثل بالعلاقة ما بين أصحاب الشأن في الحكومات المحلية والوطنية. فإن للمدن المختلفة مستويات متعددة من الاستقلالية السياسية فيما يخص الوقاية من التطرف العنيف، ولكن من المهم تمييز المجالات التي تكون فيها السياسة الوطنية عائقاً أمام الممارسة المحلية والمجالات الأخرى التي تكون فيها داعمة لهذه الممارسات. وفي هذا السياق، توفر شبكة المدن القوية المجال لتمكين المدن من الأخذ بزمام المبادرة والتعرف على أفضل الطرق لموائمة المطالب الوطنية أو الدولية لسياقاتها المحلية وبالتالي تقوم بإعلام صنّاع القرار على المستوى الوطني بهذه الأمور.

ويبقى السؤال: إلى أي مدى يمكن ملائمة المقاربات التي تعتبر أفضل ممارسة في أوروبا وتطبيقها في مناطق مثل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟ مثلاً، تعد البرامج المقادة من قبل البلديات عبر فرق متعددة الهيئات مثل برنامج "القناة" Channel في المملكة المتحدة ونموذج "سياسة الاستقرار والأمن SSP في الدنمارك من أفضل الممارسات في أوروبا؛ فهل يمكن ملائمتها لتكون قابلة للتطبيق في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي تكون فيها صلاحيات الإدارات المحلية محدودة؟ إن الجهود مبذولة في هذا المجال، كإطلاق شبكة المدن القوية لمشروع ريادي تجريبي لمدة عامين ومدعوم من قبل وزارة الخارجية الدنماركية والذي سيسهل على أرض الواقع تبادل الخبرات في مجال أفضل الممارسات بين الإدارات المحلية للبلديات في لبنان والأردن وتونس والإدارات المحلية في الدنمارك.

ليس الهدف من شبكة المدن القوية توفير "نموذج واحد يناسب الجميع" في مجال الوقاية على المستوى المحلي، بل الهدف هو تمكين وتحفيز المدن للاستفادة والتعلم من بعضها البعض وأن تكون مهينة بشكل أفضل لتصميم مناهجها ومقارباتها الخاصة بناءً على الاحتياجات والتحديات التي تواجه مجتمعاتها المحلية. لمعلومات أكثر حول شبكة المدن القوية، ولانضمام مدينتك أو منطقتك لعضوية الشبكة، قم بزيارة الموقع الإلكتروني على الرابط

www.strongcitiesnetwork.org

نبذة عن الكتاب

أحمد زغلول شلاطة

باحث مصري مستقل في شؤون الحركات الإسلامية، تدور اهتماماته العلمية حول الجماعات الإسلامية والإسلام السياسي المقارن والإجتماع الديني. صدر له: الحالة السلفية المعاصرة في مصر، (مكتبة مدبولي، ٢٠١١م، طبعة ٢/٢٠١٦)، الإسلاميون والثورة، (دار أوراق للنشر، ٢٠١٢م)، (الدعوة السلفية السكندرية: مسارات التنظيم ومآلات السياسة، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة أولى ٢٠١٦)، إضافة إلى المشاركات العلمية في العديد من الدوريات والندوات والمؤتمرات الدولية والإقليمية.

أريك روساند

زميل غير مقيم في برنامج السياسة الخارجية في معهد بروكنجز ومشروع العلاقات الأمريكية مع العالم الإسلامي التابع للمعهد. ويعمل أيضاً مديراً لـ "مشروع الوقاية: التنظيم ضد التطرف العنيف" ومقره في المركز العالمي للأمن التعاوني في واشنطن. وهو باحث متخصص في مجال مكافحة التطرف العنيف وتعزيز التعاون الدولي ضد الإرهاب. وهو مسؤول سابق في وزارة الخارجية الأمريكية حيث عمل منسقاً لسياسات الوزارة في قمة البيت الأبيض حول مكافحة التطرف العنيف وعمليات المتابعة ما بعد القمة، وساهم في إستحداث المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والمؤسسات التابعة له، كمركز "هداية" - المركز الدولي للتميز في مكافحة التطرف والصندوق العالمي لإشراك المجتمعات وصمودها.

إيلي تيننباوم

(tenenbaum@ifri.org) هو منسق وحدة الأبحاث الدفاعية في المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية (إيفري IFRI في باريس)، وتركز أبحاثه على قضايا حرب العصابات والحرب غير النظامية والتدخلات العسكرية والعمليات العسكرية الخارجية. وهو عضو في هيئة تحرير مجلة الدفاع الوطني (Revue Défense Nationale). وهو حاصل على درجة الدكتوراه في التاريخ من معهد الدراسات السياسية في باريس.

بليندا هوفمان

المستشارة الخاصة لاستراتيجية الوقاية من الجريمة في وزارة الداخلية لولاية بادن-فورتمبيرغ الألمانية. وهي مديرة مركز تنسيق شبكة الوقاية من التطرف الإسلامي في بادن-فورتمبيرغ

(KPEBW). حاصلة على درجة البكالوريوس في القانون الشرطي والإدارة الشرطة في جامعة الشرطة في ولاية بادن-فورتمبيرغ الألمانية.

جوناثان بيردويل

رئيس قسم البحوث والسياسة في معهد الحوار الاستراتيجي في لندن. حاصل على درجة الماجستير بامتياز في الفلسفة والسياسة العامة من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية في المملكة المتحدة ودرجتي البكالوريوس في الفلسفة والعلوم السياسية من جامعة تولين في ولاية لويزيانا الأمريكية. عمل سابقاً باحث في مركز أبحاث "ديموس" في لندن وبعدها كباحث أول ومدير برنامج المواطنة والمشاركة السياسية. له عدة مؤلفات حول الشعبوية في أوروبا، والراديكالية عند المسلمين في المملكة المتحدة، وسياسة MICROCON وهو برنامج بحثي أوروبي حول النزاعات، و"حماية التطرف الصحي" وغيرها.

حسن أبو هنية:

باحث في شؤون الحركات الإسلامية. له العديد من المنشورات والإصدارات منها: المرأة والسياسة من منظور الحركات الإسلامية في الأردن، السلفية الجهادية في الأردن بعد مقتل الزرقاوي: مقارنة الهوية، أزمة القيادة، ضبابسة الرؤية، بالاشتراك، والسلفية المحافظة استراتيجية أسلمة المجتمع وسؤال العلاقة الملتبسة مع الدولة، بالاشتراك، والطرق الصوفية دروب الله الروحية: التكيف والتجديد في سياق التحديث، الحل الإسلامي في الأردن، الإسلاميون والدولة ورهانات الديمقراطية والأمن، بالاشتراك، وتنظيم "الدولة الإسلامية": الأزمة السنية والصراع على الجهادية العالمية، بالاشتراك.

حسين الرواشدة

صحفي في جريدة الدستور الأردنية اليومية.

أ. د. خالد شكروي

أستاذ بمعهد الدراسات الإفريقية، جامعة محمد الخامس بالرباط، وخبير في شؤون الأمن الإفريقي.

سامي براهيم

باحث في وحدة "الظاهرة السلفية" بالقسم الجيوسياسي بالمعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية (٢٠١٢-٢٠١٤) ومساهم في أبحاث عن الظاهرة السلفية الجهادية جمعت في كتاب تحت عنوان "السلفية الجهادية في تونس: الواقع والمآلات، ٢٠١٤". حاصل على شهادة الماجستير من كلية الآداب بمنوبة عام ٢٠٠٥. كما أنه كان مستشاراً للأسكوا (لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية

والاقتصادية لغربي آسيا (٢٠١١-٢٠١٣). له العديد من الكتب والمنشورات الأخرى من أبرزها: "الدين والسياسة".

د. عوض البادي

مستشار وكبير الباحثين في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية؛ مدير قسم الأبحاث في نفس المركز في الفترة الواقعة (١٩٩٩-٢٠١٠). محاضر وعضو هيئة التدريس في معهد الدراسات الدبلوماسية- وزارة الشؤون الخارجية، الرياض المملكة العربية السعودية. تركز أبحاثه ومنشوراته على تاريخ الدبلوماسية في الشرق الأوسط، السياسة الدولية والإقليمية، والأمن الإقليمي، والسياسة الخارجية السعودية.

كريستان بارثولين

نائب رئيس قسم مكافحة الإرهاب في مجلس أوروبا منذ ٢٠١٢، ويركز على مجال التعاون الدولي وبالأخص على المستوى الأوروبي. وهو متخصص في مجال الأمن الداخلي (الإدارة المتكاملة للحدود والقانون الجنائي ومكافحة الإرهاب) وقوانين حقوق الإنسان. ويعمل منذ ٢٠٠٧ لدى مجلس أوروبا وعمل سابقاً مع المفوضية الأوروبية والحكومة الدنماركية. حاصل على درجتي الماجستير في القانون والبكالوريوس في فقه اللغة التاريخي الكلاسيكي من جامعة كوبنهاغن في الدنمارك عام ١٩٩٦.

مارك هيك

(hecker@ifri.org) هو مدير المنشورات في المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية (إيفري IFRI في باريس) ورئيس تحرير مجلة "السياسة الخارجية". وهو زميل أبحاث في مركز إيفري للدراسات الأمنية، ويدرس مادة الإرهاب في معهد الدراسات السياسية في باريس. وله كتب عديدة، منها "الحرب ٢,٠: الحرب غير النظامية في زمن المعلومات" (بريغر، ٢٠٠٩ مع توماس ريد) و"الانتفاضة الفرنسية؟" (إيليبس، ٢٠١٢). وهو حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة باريس ١- بانتيون سوريون.

د. محمد أبو رمان:

باحث متخصص في الفكر السياسي والحركات الإسلامية في مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية. حاصل على درجة الدكتوراه في فلسفة النظرية السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة. كاتب في صحيفة الغد اليومية الأردنية، ولديه العديد من الكتب والمنشورات.

أ.د. المصطفى الرزازي

أستاذ إدارة الأزمات بجامعة سابورو غاكوين باليابان، وخبير في التنظيمات الجهادية.

نبيل البكري:

حاصل على درجة الماجستير في المجتمع السياسي والبيكالوريوس في اللغة العربية والترجمة من جامعة صنعاء ٢٠٠٦. كما أنه حاصل على دبلوم الدراسات العليا في المجتمع السياسي من جامعة دمشق، ٢٠٠٨ ودبلوم في الصحافة مع هيئة الإذاعة البريطانية. حالياً، صحفي وباحث متخصص في الفكر والحركات الإسلامية وباحث في مجال الاستراتيجيات الدولية مع العديد من المراكز الدولية وكان رئيس المنتدى العربي للدراسات بصنعاء ٢٠١٢-٢٠١٥. له العديد من المؤلفات والمنشورات منها: كتاب بعنوان "الحجج السياسية والدين في تجربة حزب الإصلاح الإسلامي"، الذي لا يزال في الصحافة، وكتاب بعنوان "الطائفية السياسية، قراءة في الوضع اليمني".

د. نيكولاي سوحوف

باحث في معهد الدراسات الاستشراقية في الأكاديمية الروسية للعلوم وأستاذ مشارك في الجامعة الروسية لصداقة الشعوب، حاصل على درجة الدكتوراه في التاريخ. وهو باحث متخصص في مجالات الاتصالات الروسية - العربية الإنسانية والثقافية، والمجتمعات المتحدثة باللغة الروسية في الدول العربية، والعلاقات الداخلية بين العشائر والقبائل، وبنى الحكم الذاتي وأهميتها وتأثيرها، والعلاقات بين السلطات المحلية والمركزية، والتحولات السيسولوجية-السياسية الحديثة في الدول العربية، وقضايا الأمن وصنع السلام. له دراسات عديدة تتناول قضايا نظرية دولة الخلافة وتاريخ العلاقات الروسية - العربية الإنسانية والثقافية، وعدد من المقالات حول الربيع العربي وصياغة تقارير حكومية. شارك كمسؤول لوزارة الخارجية الروسية في المهمة الدبلوماسية في الرباط (٢٠١٢-٢٠٠٥) في العديد من الفعاليات الدولية والمؤتمرات المهمة في المنطقة. وشارك مؤخراً في فريق عمل مؤتمر "دارتموث" حول العلاقات الروسية - الأمريكية، وملتقى أبو ظبي الاستراتيجي ٢٠١٤، والحوار الروسي - الأمريكي حول سورية، والاجتماع المحدود للوسطاء الممارسين حول سورية، وغيرها.

د. ياسر عبدالحسين درويش

رئيس المركز بلادي للدراسات والبحوث الاستراتيجية في بغداد - العراق، ورئيس تحرير مجلة الدراسات الاستراتيجية (المسألة). حاصل على درجة الدكتوراه في الدراسات الدولية من جامعة بغداد في عام ٢٠١٤، ودرجة الماجستير في العلوم السياسية عام ٢٠٠٩. له العديد من

المقالات والمنشورات، منها: "السياسة الخارجية التركية في عهد أحمد داود أوغلو: دراسة مستقبل العلاقات العراقية-التركية"، و"دور الدبلوماسية في السياسة الخارجية"، و"الانتخابات العراقية ٢٠١٤"، و"مجلس الأمن القومي الأمريكي بين بوش وأوباما"، و"الإرهاب والأمن الوطني والأسس النظرية"، وغيرها.



ISBN

978-9957-484-70-5